



الوطنية الأليفة

الوفد وبناء الدولة الوطنية فى ظل الاستعمار

٦٨

د. تميم البرغوثى



الوطنية الأليفة

الوفد وبناء الدولة الوطنية فى ظل الاستعمار

تأليف

د. تميم البرغوثى

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. عبدالناصر حسن

البرغوثى، تميم.

الوطنية الأليفة: الوفد وبناء الدولة الوطنية فى ظل الاستعمار/ تأليف تميم البرغوثى.. ط ٢ .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢.

٢٥٧ ص ؛ ٢٤ سم. . (مصر النهضة: ٦٨)

تدمك 6 - 0932 - 18 - 977 - 978

١ - مصر . تاريخ . العصر الحديث . الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٥٦م)

٢ - حركات التحرير

٩٦٢,٠٤

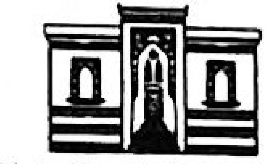
إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/١٧٤٩٢

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0932- 6



مصر النهضة

العدد (٦٨)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل. رملة بولاق.

الإهــــداء...

إلى رضوى عاشور ومريد البرغوثي

تقديم

يتناول هذا الكتاب قضية على نحو كبير من الأهمية تتعلق بتأويل تاريخ حركات التحرر العربية ، وإن اتخذ من حركة التحرر الوطنى المصرية نموذجا دالاً على ذلك . فيرى أنها ، رغم كونها حركة مناهضة ومقاومة للتبعية الاستعمارية ، إلا أنها نشطت للقيام بدورها التاريخى من خلال أنظمة ، أو فى إطار حكومات ، صنعتها القوى الاستعمارية ذاتها ، وصممتها ورعتها لكى تضمن أن تبقى كمستعمرات على شكل جديد . . ورغم أنه يعالج نشأة الوطنية الحديثة وتطورها ، داخل إطار زمنى يمتد من حملة بونابرت ، ثم معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، ويتوقف عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، إلا أن دراسته تنصب على تجربة الوفد المصرى ، منذ ظهور قادته زمن الاحتلال البريطانى وحتى سقوط آخر وزارة للوفد فى بداية عام ١٩٥٢ .

وقد رأى مؤلفنا أن يتخذ من تجربة الوفد التاريخية نموذجا لتجربة تاريخية «رائدة» فى الوطن العربى ، باعتبارها نشأت كحركة تحرر وطنى قبلت بالتعريف الذى وضعه المستعمر للوطن ، وشكلت حكوماتها بالاتفاق مع الاستعمار ، وأنها رغم تمتعها بشعبية طاغية فى مصر ، إلا أنها فى محاولها التوفيق بين كونها حركة تحرر وطنى وحكومة تحت الاحتلال ، فى الوقت نفسه ، قد منيت بفشل ذريع .

ويفسر الكاتب تجربة الوفد التاريخية ، قبل ثورة يوليو ، فى ضوء ما أسماه «التوفيق» بين سكان البلاد والقوى الاستعمارية ، من خلال القيام بدور وطنى «أليف» صاغة ودجنه الوجود الاستعمارى البريطانى ذاته . وعلى أساس هذه الأطروحة قدم تأويلاً جديدا للتاريخ أو تعليقا جديدًا على نص قديم ، حسب تعبيره ، يختلف بطبيعة الحال عن التأويل المعروف ، الذى يرى أن حركات التحرير التى تعاملت مع الاستعمار «وتعاونت» معه كانت تسلك ذلك فى إطار من الواقعية السياسية والتى يؤمن أصحابها بأن الكياسة والاعتدال والدبلوماسية العملية تقتضى أن تزاحم المحتل وتأخذ منه ، وتطالب بالمزيد حتى يخلص الوطن لأبنائه . . .

ويتوسع المؤلف فى شرحه لأطروحته ومقولاتها موضحاً أن المستعمر (الغازى) يعيد تسمية المغزو ، وينشئ بذلك دولاً وحكومات ، ووطنا ووطنيات ، أو يقيم وطنية لاتتعارض فى جوهرها مع مصلحة المستعمر ، ليصبح الاستقلال - حسب تعبيره - احتلالاً بأيدى نخبة محلية . . الخ ثم ها هو يرى فى خلاصة دراسته أن هذه النخبة المحلية انتهى بها الأمر إلى خسرانها لثقة قواعدها الشعبية ولثقة القوة الاستعمارية معاً .

ومؤلفنا الشاب الدكتور تميم البرغوثى رغم أنه متخصص فى العلوم السياسية إلا أنه يستخدم مادة التاريخ المعاصر ليؤكد فكرته الأساسية على نحو يكشف عن قراءة خاصة ، ودراية عميقة للتاريخ المصرى ، كما يكشف عن دراسته بشكل واضح للمدارس النقدية الجديدة فى تفسير وتأويل التاريخ «ويبدو تأثره واضحا بأفكار مدرسة «مابعد الكولونيالية» حول الثقافة والهوية وعلاقتها بالامبربالية ، وهى دراسة أسهم فيها فانون وإدوارد سعيد وتلاميذه على نحو لافت . وقد أفاد تميم بأنه يطبق المقولات الأساسية لهذه المدرسة ، وخاصة مقولة أن الدولة أو الوطن الذى « يخلقه» الاستعمار هو جزء من عملية إعادة تعريفه وصياغته ، بما يضمن أن يظل مستعمرا ومغلوبا ، والتى نتج عنها أن وجدت «الهوية القومية» التى تناضل من أجل التحرر من السيطرة الامبريالية ذاتها ، مودعة ومنغرسة فى الدولة القومية المستقلة حديثا ، ومحققة لذاتها فيها أيضا ، وأنه قد نتج عن ذلك جيوش ورايات وبرلمانات وخطط للتعليم القومى وأحزاب سياسية . . الخ إلا أن ذلك كله تم بطرق منحت النخب القومية المكانة التى كان المستعمرون يحتلونها من قبل ، فلم يأت المستقبل بالتحرير ، بل بامتداد للامبريالية ، حسب مقولة فانون فى كتابة «المعذبون فى الأرض» .

وإذ نعلم أن هذا التأويل من كاتبنا الشاب سيثير جدلاً ونقاشا يختلف معه ، فلسنا نرى بأسا من ذلك ، فتطور الكتابة التاريخية ، من منظور نقدى ، لايأتى إلا من الجدل العلمى الخصب ، الذى يمتلك الجرأة على اقتحام المسلمات ومايعتبر بديهيا ومفروغا منها ، ولعلها جرأة الشباب التى قد تكون صادمة أحيانا ، والشباب هم بركة الأمة وخيرها العميم ، مادامت تحسن تعليمهم ، وماداموا يأخذون أنفسهم بالأناة والرشاد . و«مصر النهضة» تفتح صدرها لكل جديد ، عن إيمان بأن الأمة لاتنهض إلا بتجديد الفكر ، وبحريته ، وبالاختلاف فى الرأى ، ذلك الاختلاف الذى نراه مشروعا وضروريا . . .

وفى رأيي أنه فى حالة مصر لا أظن أن المستعمر البريطانى صاغ دولة قومية ، ولا وطنا ، وإنما صاغ «سلطة حاكمة» أوحكومة ، أو نظاما سياسيا . . ذلك أن الوطن المصرى أبقى وأقدم وأرسخ من ذلك بكثير ، فالمستعمر لم ينشئ أرضا ولا شعبا ، ولا حتى « قوما» وإنما قد يصوغ «جماعة من القوم» على المثال الذى يريد . . وربما يكون التعبير الأدق ، فى ظنى ، هو أن الوطن المصرى استولى عليه الاستعمار . أو بالأحرى استولى على إرادة حكامه أو نخبه الحاكمة .

ومن المهم أن نشير إلى أن أطروحة هذا الكتاب ، قد تكون مبنية على مقولات نظرية مسبقة ، ذهب الدكتور تميم يبحث فى وقائع التاريخ عما يثبت صحتها ويدعمها ،من خلال قراءة خاصة لحركة هذا التاريخ وجماعاته السياسية ، ولجدلية العلاقة بين المستعمر وحركة التحرر الوطنى . مسلحاً بفكر نظرى أشمل من تلك المقولات ، الأمر الذى سوف يثير جدلاً ونقاشا علميا متوقعا ، باعتباره يضع حركة التحرر الوطنى موضع الإتهام ليس فقط من قبل خصومها السياسيين المعاصرين لها ، وإنما من قبل قطاع من المؤرخين والمثقفين . ورغم أن مؤلفنا آثر أن يلخص مصادره فى سياق النص ، ربما جريا على أسلوب أصبح معتمدا فى العلوم السياسية ، إلا أنه قدم قائمة ثرية بمصادر الكتاب ، أجاد الاستفادة منها والاقتباس عنها . ملتزما إطار المنهج العلمى وتقاليده . ونود هنا أن نشيد بلغة المؤلف ، وهو شاعر وأديب ، له إبداعات منشورة ، فقد تميزت صياغته للدراسة بأسلوب أخاذ ولغة سلسلة مشرقة ، فضلا عن دقة التعبير وطلاوته ، وإذ نحيى مؤلفنا الشاب على اجتهاده وعلى هذا الجهد العلمى الرصين ، فإننا ننتظر منه المزيد فى قابل الأيام .

والله المستعان

رئيس التحرير

أ . د . أحمد زكريا الشلّق

إبريل ٢٠٠٧

شكــر

هذا الكتاب صياغة عربية لرسالتى التى حصلت بها على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية فى مارس عام ٢٠٠٤ ، وقد قمت بترجمتها مع بعض الحذف والإضافة بما يسهل قراءتها للمتخصصين وغير المتخصصين من العرب .

ولا بد لى من أن أشكر هنا من لولاهم ما تمت الرسالة ولا الكتاب ، وسأذكرهم هنا بألقابهم التى كانت لهم وقت الكتابة وهم الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلق ، رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، والأستاذ الدكتور عبد الخالق لاشين ، أستاذ التاريخ فى نفس الجامعة ، والأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى ، أستاذ التاريخ بجامعة حلوان ، والأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل ، رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة ، والأستاذ حلمى شعراوى ، مدير المركز العربى للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق ، والأستاذ الدكتور وليد قزيحة ، رئيس قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والأستاذ الدكتور شريف الموسى ، المدير السابق لبرنامج الشرق الأوسط بنفس الجامعة ، والأستاذ الدكتور بهجت قرنى ، المدير التالى لنفس البرنامج ، والأستاذة الدكتورة أيرين جندزير ، أستاذة العلوم السياسية بجامعة بوسطن ، والأستاذ الدكتور ريتشارد نورتون ، أستاذ الأنثروبولوجيا والعلاقات الدولية بنفس الجامعة ، والدكتورة صوفيا بيريز ، أستاذة العلوم السياسية والسياسة المقارنة فيها ، كما أريد أن أشكر نهلة العنانى على توفير بعض الكتب والمقالات وتصويرها .

وأريد أن أوجه شكراً خاصاً للدكتورة رضوى عاشور ، أمى ، على سندها فى سنوات الدراسة الصعبة على الفتى العربى فى الولايات المتحدة بين عامين لا ينسيان هما ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ، وعلى بلورتها لدروس التاريخ فى نصوصها الروائية وفى حربها وسلامها مع الدنيا كل يوم وليلة .

لَئِنْ كـانَ خَـوْفُ القَـتْلِ وَالأَسْـرِ سَـاقَـهم　　لقـد فَـعَلُوا مـا القَـتْلُ والأَسْـرُ فـاعلُ

فَـخَـافُـوكَ حـتى مـا لِقَـتْلٍ زِيَـادَةٌ　　وَجَـاؤُوكَ حـتى مَـا تُرَادُ السَّـلاسِلُ

أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي

المقدمة

أن حالة التبعية والهزيمة التى لحقت بكافة البلدان العربية على اختلاف نظم الحكم فيها ، واختلاف أشخاص الرؤساء والملوك والأمراء فى كل نظام منها منذ منتصف القرن الماضى ، تثير دائماً فى أهل هذه البلاد ،كما فى غيرهم ، سؤالاً عن السبب . لماذا فشل الليبراليون ، والشيوعيون ، والقوميون ، والاسلاميون ثم لماذا فشل فلان ثم فلان من حكام البلد الواحد على اختلاف أساليبهم فى الحكم وصفاتهم الأخلاقية ومهاراتهم السياسية .

الإجابة التى يقدم هذا الكتاب جزءاً منها ، هى أن الإطار الذى حاول الحكام والمعارضون العرب تحريره من التبعية للأجنبى ، هو نفسه أداة من أدوات التبعية . أعنى أن الدول التى رسمت حدودها القوى الاستعمارية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، صممت بحيث تكون فى ذاتها أدوات احتلال ، فيكون اقتصادها تابعاً ، وأراضيها منكشفة عسكرياً . ثم صُممت لكل دولة من هذه الدول ، عقيدة سياسية تجعل منها وطناً ، فتمنحها شرعية بين الناس وتمنعها من الاندماج فى غيرها من جيرانها فى العالم العربى والإسلامى ، أو تمنع أهلها من تشكيل تنظيمات بديلة أصح وأعفى .

ولست أدعو هنا ، كما دعا كثيرون قبلى ، إلى دمج الدول القطرية التى أنشأها الاستعمار معاً ، لتكون دولة قومية واحدة فى العالم العربى . فالعلة ليست فى الحجم . قد تحكم العرب جميعاً دولة واحدة ثم تكون ضعيفة وتابعة كأى أجزائها . إنما العلة ، فيما أعتقد وأزعم ، فى فكرة الدولة القومية الحديثة ذاتها كوسيلة لتنظيم المجتمع .

ولا أقول ايضاً إن العلة فى كون الدولة القومية سلعة أوروبية ، فأكثر السلع الأوروبية مفيد ، ومفيد جداً ، ولكن أقول إن نوع الدولة القومية الحديثة الذى صدرته لنا أوروبا ، بل وفرضت علينا استهلاكه فرضاً فى الفترة الاستعمارية ، يختلف عن نوع الدولة الحديثة الأصلية التى نتجت عن تطور التاريخ الأوروبى ، من الحروب الصليبية ، إلى المدن الإيطالية ، إلى الصراع مع الكنيسة ، إلى تكون الطبقات الوسطى التجارية ثم الصناعية ، إلى ظهور القوميات . فالنوع الذى عندنا مغشوش ، فيه عيب خلقى ، يمنع تطوره ونموه . لقد خلق الاستعمار لنا أوطاناً ووطنيات لم نخترها نحن ، ووضع لها مؤسسات مدنية وعسكرية ، وقيوداً اقتصادية وقانونية لم نكن نحن لنضعها لها ، وهو بذلك يضمن أن تبقى

هذه الدول تتصرف كمستعمرات بعد استقلالها ، بل يضمن أن تكون تبعيتها شرط هذا الاستقلال .

لنبدأ بمثل واضح يتشكل تحت أعيننا اليوم فى العالم العربى هو فلسطين ، فإذا أنشئت دولة فلسطينية بالتوافق مع إسرائيل ، فإنها ستبنى بطريقة تضمن أن تكون مصالحها هى مصالح إسرائيل أو على الأقل لا تتعارض معها . ستكون هذه الدولة قائمة فى الضفة الغربية وغزة ، فتقتضى مصلحتها حماية إسرائيل من أى هجوم عربى من الجبهة الشرقية مثلاً ، لأن رحى المعارك ستدور فى حال حصل ذلك الهجوم ، على أرض الدولة الفلسطينية قبل أن تصل إلى إسرائيل . ثم إن هذه الدولة الفلسطينية لن تكون عازلاً بين العرب وإسرائيل فحسب ، بل ستكون عازلاً بين اللاجئين الفلسطينيين وهم نصف سكانها (ثلث سكان الضفة الغربية من اللاجئين ، وثلثا سكان غزة كذلك) وبين إسرائيل ، فعليها أن تمنع العمليات العنيفة المنطلقة من أراضيها ضد الدولة العبرية ، وإلا قامت إسرائيل بعملية التأمين هذه ، مما يهدد وجود الدولة الفلسطينية من أساسه . هذا من الناحية العسكرية ، أما من الناحية الاقتصادية فإن شركات تؤسس فى هذه الدولة الفلسطينية يملك أسهماً منها إسرائيليون ،ستسوق منتجاتها فى العالم العربى على أنها فلسطينية وتشكل ركناً هاماً من اقتصاد البلد ، وستعتمد المساعدات التى تتلقاها هذه الدولة من العالم على نجاحها فى أداء مهمتها فى تأمين إسرائيل وتسويقها فى العالم العربى . وللتسويق معنى آخر سياسى ، فإن كان الفلسطينيون سالموا إسرائيل فلا حجة بعدهم للعرب الممانعين ، فيُسهل قيام الدولة الفلسطينية قبول العرب بإسرائيل وتصفية الحركات السياسية المناهضة لها شرقاً وغرباً .

إن إسرائيل تعيد تعريف فلسطين ، فبدلاً من أن تكون فلسطين ما بين البحر والنهر ، تصبح فلسطين تلك الواقعة فى الضفة وغزة ، وتعيد تعريف الفلسطينيين ، فتحذف منهم اللاجئين الذين هم خارج فلسطين التاريخية ، وتحذف منهم العرب الذين فى إسرائيل ، فيتغير بذلك تعريف الوطن والمواطن ، وتنشأ عن ذلك مصالح وطنية جديدة لا تتعارض مع مصالح إسرائيل ، ويتبع ذلك أيضاً ، وهو بيت القصيد ، وطنية فلسطينية تعطى شرعية لهذا كله ، فيصبح الوطنى الفلسطينى ، إن كان يعترف بفلسطين الجديدة هذه وطناً له ، عاملاً على مصلحتها التى هى أيضاً مصلحة الدولة التى أنشأتها(١) .

إن عملية خلق فلسطين الجديدة هذه ، يشترك فيها طرفان ، فلسطينى وإسرائيلى ، فلا بد من حركة تحرر فلسطينية ذات شرعية تقوم بدور الوساطة بين الغازى والمغزو ، وتوفق بين المفهومين المختلفين للوطن ، فتزعم أن التعريفين لا يتناقضان . وستسلم إسرائيل السلطة لهذه الحركة أياً كان اسمها ، فيكون تسليمها لها ، استقلالاً ، تُترك بعده الحركة لتعمل على

تحقيق مصالح الدولة المستقلة الجديدة ، بوطنية حقيقية وصادقة ، لكنها لا تؤذى الاستعمار ، بل يكاد أثرها السياسى يتطابق مع أثر الاحتلال .

إن خلق الاستعمار لوطن ما ، يخلق وطنية أليفة للاستعمار مستأنسة كالحيوانات المنزلية ، هى مستقلة تسعى لطعامها ومائها ، إلا أن طعامها وماءها هما عند سيدها الاستعمارى . إن الوطن نفسه يصبح شكلاً من أشكال الاحتلال الأهلى ، والاستقلال استمراراً للاستعمار وإكمالاً له .

وأزعم فى هذا الكتاب ، أن الحال الفلسطينية هذه ، إنما هى تكرار لحال الدول العربية الأخرى ، وأن الأسس التى قد يقوم عليها الكيان الفلسطينى اليوم ، هى الأسس التى قامت عليها كل الدول العربية بالأمس ، ولما كان إثبات ذلك سهلاً فى بعض الحالات ، مثل الدول التى أنشأتها اتفاقية سايكس-بيكو أو دول الخليج مثلاً ، فإن إثباته فى مصر ، تلك الدولة القديمة ، والتى لايرضى أكثر الباحثين والمؤرخين أن يقال فيها أنها من صنع الاستعمار ، صعب . وهذا الصعب هو ما نحاول تناوله هنا .

هذا الكتاب إذن دراسة فى نشأة الوطنية المصرية الحديثة ، والزعم فيه أن مصر التى نعرفها اليوم ، ليست مصر الألفيات الخمس أو السبع ، بل هى مصر عمرها قرن ونصف القرن من الزمان ، ولدت فى اتفاقية لندن ، وخصخصة الأراضى الزراعية ، والاكتشافات الأثرية التى بدأت مع حملة بونابرت ، ثم شبت عن الطوق فى عهد الاحتلال البريطانى الذى بنى مؤسساتها ورسم حدودها . والكتاب دراسة فى تجربة حزب الوفد المصرى تحديداً ، وهو محاولة للبحث فى تجربة تاريخية رائدة فى العالم العربى قبلت فيها حركة تحرر وطنى بالتعريف الجديد الذى وضعه المستعمر للوطن ، وتبنت الوطنية المنتسبة لهذا الوطن الجديد ، ثم شكلت حكومة بالاتفاق مع الاستعمار ، وهى فى كل ذلك ظلت تتمتع بشعبية كبيرة فى بلادها ، فكانت ، فى الوقت ذاته ، حكومةً تحت الاحتلال وحركة تحرر . وقد جسدت الدولةُ المصرية ، كفكرة وكمؤسسة ، محاولة التوفيق هذه . وأزعم أن هذا الكتاب يبين كيف أن توفيقاً كهذا مستحيل وآيل إلى ضده .

فإذا استطعنا أن نثبت مقولتنا وصحت فى الحالة المصرية ، فإن هذا يقوى زعمنا بأنها تصح على بقية العرب . فنحن نعلم أن إثبات هذه العلاقة بين الغازى والمغزو فى العالم العربى كله ، يحتاج إلى دراسة مقارنة ضخمة ، تتناول كل دولة فيه على حدة ، وهو عمل يحتاج عمراً لإتمامه ، أو فلن يتم على وجه نرضاه . إلا أننا نقدر أن نختار حالة دالة قد تثير بعض الأسئلة وتقدم بعض الإجابات المحتملة عن البقية . وبما أن الوفد كان حزباً ليبرالياً ديمقراطياً يريد مصر ملكية دستورية علمانية على غرار المملكة المتحدة ، وكان فى ذات

الوقت حركة تحرر وطنى ، هى الأعظم شعبية بين الجماهير المصرية فى الفترة التى نتناولها ، فإن تجربة الحزب تصبح نموذجية للحلول الوسط ومحاولات التوفيق بين سكان البلاد والقوى الاستعمارية فى الشرق الأوسط . وعليه فإن دراسة أسباب فشل هذه التجربة قد تقربنا تقريباً من فهم احتمالات النجاح والفشل فى حالات أخرى مشابهة .

وبديهى أن الظروف الدولية التى قامت فى سياقها العلاقة بين الغازى والمغزو قد اختلفت كثيراً بين زمن الوفد وزمن الاحتلال الأمريكى للعراق أو زمن قيام إسرائيل ، واحتلالها لباقى فلسطين ، بل إن هذه الظروف لم تتوقف عن التغير فى الزمن الجاسر بينهما . إلا أننى مازلت على زعمى بأن هذا الكتاب هو عن الحاضر بقدر ما هو عن الماضى . ففى فلسطين مثلاً ، حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بشعبية كشعبية الوفد أو تزيد بين قواعدها ، لكن علاقتها بقوة الاحتلال ، لم تكن فى يوم من الأيام بنفس السلاسة النسبية التى كانت عليها علاقة الوفد ببريطانيا ، وفى العراق ، قد لا تكون ثمة حركة تحرر وطنى متبلورة سياسياً فى وقت كتابة هذا الكتاب ، والجسم السياسى القائم ، أى الحكومة العراقية ، ينعم بعلاقة شديدة السلاسة والحميمية مع قوة الاحتلال ، ولكن ليس له فى صفوف الشعب العراقى التأييد الذى كان للوفد بين المصريين . أعنى أنه بالمقارنة مع حالات الاحتلال الأخرى ، كان الوفد حظياً ومقبولاً عند طرفى المعادلة الاستعمارية ، أى عند الغازى والمغزو ، أكثر من أى من نظرائه فى البلاد العربية الأخرى . وعليه فقد كان أجدرهم أن ينجح فى التوفيق بين الهوية التى فرضها الاستعمار ، والمصالح التى تنبع من هذه الهوية من ناحية ، وبين الهوية التى عند أهل البلاد والمصالح التابعة منها من ناحية أخرى . إن دراسة هذه الحالة التى كان احتمال الفشل فيها هو الأضعف ، وفشلت ، لتلقى ضوءاً غير ضعيف على حالات الفشلُ فيها أولى وأرجح . فإن أظهرنا أن مصركانت أيضاً مبنية على "أوسلو"(٢) ما ، فإن لكل دولة عربية "أوسلو" الخاصة بها . إن مصر مَثَلٌ على أرسخ القوميات القطرية فى العالم العربى ، فإن بينا أن هذه القومية إنما هى أداة من أدوات الاستعمار فى مبدئها ومنتهاها ، قوى زعمنا بشأن بقية الأوطان فى العالم العربى .

وبعد ، فإن تجربة الوفد جزءٌ من الجدل الدائر الآن فى مصر والمنطقة عن شكل الحكم القادم ، والحنين إلى عصر الباشوات ، ولا غرو أن يكون هذا الحنين الليبرالى قوياً عند البعض لتشابه العلاقة الاستعمارية الآن بها أيام البريطانيين . إن الليبرالية العربية الجديدة تقوم على أن يحكم الدول العربية ، ومنها مصر ، رجال أعمال يكونون وكلاء أو وسطاء تجاريين بين الشركات العالمية الكبرى والاقتصادات المحلية ، كما يكونون وسطاء سياسيين

يحاولون أن يمرروا التصميم الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط من قبول بإسرائيل ، وبالاحتلال الأمريكى للعراق ، وبوجود القواعد العسكرية الأمريكية فى الخليج ، وباستخدام هذه القوات لقناة السويس وغيرها من المعابر المائية العربية ، وكذلك الأجواء والطرق البرية ، بغض النظر عن موقف الدول العربية التى تملك خطوط المواصلات هذه ، إلى غيرها من ملامح خطة الاستعمار الجديد للمنطقة بأسرها .

أقول إن هؤلاء ، وخاصة فى مصر يبحثون عن شرعية تاريخية لهم ، عن جدود يقيمون لهم المزارات ، وتقدم التجربة الوفدية نفسها جداً كريماً ، وسلفاً صالحاً ، وهى لا شك أصلح من خلفها بكثير ، فقد كانت أكثر ديمقراطية وقبولاً بتداول السلطة ، وأكثر انفتاحاً على الغير ، وأقل فساداً ، كما ارتبطت بحركة ثقافية شديدة الثراء ، فقد كان مثقفوها ومنظروها على درجة من العلم لا تقارن بمنظرى النخبة الجديدة ، وفرض هذا مستوى أعلى من الجدال السياسى ، وتكفى المقارنة بين اتقان الباشاوت القدامى للغة العربية ، بل حتى للفرنسية والانجليزية ، وبين اتقان قادة البلاد الآن لها ، لبيان كيف انحدر الخلف عن سلفه . إلا أن هذا الكتاب يحاول القول بأن جوهر التجربة التوفيقية هذه خَرِبٌ ، وأنها لم تصلح من خمسين سنة ولن تصلح اليوم ، فقد كان الوفد أولى بالنجاح من خلفائه وفشل ، لا لسوء نية فيه ، بل لأن الطريق التى اختارها محكوم عليها بالفشل ولو سار فيها الملائكة ، هى محاولة للتوفيق بين نقيضين ، وحكم لمؤسسة بنيت على هذا التوفيق ، هى الدولة الحديثة ، هى مصر التى نعرفها اليوم .

وأخيراً لا بد من التنويه ، أن الأمل من هذا الكتاب أن يكون درساً من التاريخ ، لا درساً فيه ، أى أنه لا يضيف معلومات جديدة أو يكشف وثائق مطمورة من التاريخ المصرى ، إنما قصاراه أن يعيد تأويل ما يعرفه الناس من هذا التاريخ ، فكأنه تعليق جديد على نص قديم ، وككل تأويل ، هو ابن حاضره تماماً كما أنه ابن ماضيه .

الإطار النظرى :

لقد تناولت الدراسات ما بعد الكولونيالية ، أى ما بعد الاستعمارية ، العلاقة بين الغازى والمغزو من باب الثقافة والهوية ، وأنا أنوى أن أطبق مقولات هذه المدرسة الأساسية ، وأختبرها ، فى باب العلاقة السياسية بينهما ، فأقول هنا إن الدولة ، أو الوطن ، الذى يخلقه الاستعمار هو جزء من عملية إعادة تعريفه ، أو إعادة تسميته ، للمغزو المغلوب بما يضمن بقاءه مغلوباً . إن رجلاً أوروبياً يأتى إلى شواطئ أفريقيا ، ثم يرسم خطاً على الأرض ويسميه نيجيريا مثلاً ، يعطى اسماً لسكان هذه الأرض ، يعرفهم بأنهم نيجيريون ، أى

بأنهم الناس المنتمون إلى المؤسسة السياسية الناشئة عن ذلك الخط الذى خطه الأوروبى فى الأرض . وإن تسميتهم بذلك لا تختلف كثيراً عن تسميتهم بالسود ، أو بالزنوج ، أو بالعبيد ، كلها أسماء لم يختاروها هم لأنفسهم ، بل فرضت عليهم ، وكلها تفترض مقارنة بينهم وبين الرجل الأوروبى يكونون هم الطرف الأضعف فيها ، كمقارنتك الحر بالعبد . فالزعم هنا أن اسم النيجيرى ، أو الفلسطينى أو المصرى ، أى الانتماء إلى وطن أنشأه الاستعمار ، إنما يضمن بقاء المنتمى إليه ضعيفاً ومستعمراً ، ولا يكون فرحه باستقلاله إلا إتماماً لعملية إعادة تسمية المستعمر له ، فقد اصبح النيجيرى يرفع علماً واسماً رسمهما له الاستعمار ، وأصبح سعيداً بهذا الاسم موالياً له ، وكذلك المصرى والفلسطينى .

إن كل الأدبيات فى هذه المدرسة على تنوعها لتتفق فى أن إعادة التسمية هذه هى جزء أساسى من العملية الاستعمارية ، فتكوين صورة للشرق الحسى أو الروحانى من قبل كتاب الغرب وباحثيه وسياسييه كان جزءاً أساسياً من إيديولوجية تسعى إلى سيطرتهم عليه ، فإن كان الشرق حسياً فلا بد أن يسيطر عليه الغرب العاقل ، وإن تعريف أهل أفريقيا بالسواد ، إنما هو جزء من أيديولوجية ترى أن الأصل فى البشرية البياض ، وبالتالى فالناس تقاس بشريتهم بقربهم أو بعدهم عن النموذج الإنسانى الأبيض ، وهكذا . فيفرض الغالب صورة من نسج خياله على المغلوب ، يقاس فيها المغلوب قياساً على الغالب ، كما يقاس الأسود على الأبيض ، والطفل على البالغ ، ويصبح اختلاف المغلوب عن الغالب نقصاً فيه ، بل وفى بشريته . فابن البلد الأصلى ، هو"نصف طفل ونصف شيطان"(٣) ، وهو كذلك مقارنةً بالرجل الأبيض البالغ الطيب ، والذى عليه عبء تعليم الطفل وقتل الشيطان مستخدماً ما يلزم من كتب وبنادق . إذن فابن البلد يعاد تعريفه ليدخل فى القالب الأوروبى . فترى قناعاً أبيض ، والقناع وجه أعيد تعريفه ، يُفرض فرضاً على الوجه الأسود الأصلى ، إذا أردنا استخدام مجاز فرانز فانون الدال(٤) . ففى كتاب تيموثى ميتشل استعمار مصر ، تعنى العملية الاستعمارية حشر الواقع المصرى حشراً فى قالب متخيل مصاغ على المثال الأوروبى ، فيعاد تعريف البلد القديم ، ويعاد تسميته وتنظيمه معمارياً واجتماعياً ، ليطابق "الماكت" الأوروبى .

وقد تم تناول هذه العملية من باب الثقافة ، والصورة الأدبية ، والتعليم ، بل والخطاب السياسى من قبل مدرسة أسسها إدوارد سعيد فى كتب كالاستشراق ، والثقافة والإمبريالية ، وتبعه عدد من الهنود منهم بارثا تشاترجى ، وغايارتى تشاكرافورتى سبيفاك ، وهومى بابا وسواهم .

أما الباب الثانى الذى دُرست منه عملية إعادة التعريف والتسمية الاستعمارية هذه فباب النظام الاجتماعى والاقتصادى . فلما كان الاستعمار فى جوهره عملية نهب اقتصادية ، وبحث عن المواد الخام للصناعة ، وعن عمالة رخيصة ، وعن ميزات جيوستراتيجية وعسكرية تحظى بها القوة القائمة بالاستعمار مقابل منافسيها ، كان لا بد من خلق طبقة من أهل البلاد يكونون وسطاء بين الغازى وبقية السكان لتسهيل تنفيذ هذه الأهداف . هذا التغيير فى علاقات القوة بين فئات المجتمع المغزو يضع البورجوازية المحلية فى أزمة ، فهم من الناحية الاقتصادية ، لهم مصالح مشتركة مع الغازى ، يتاجرون معه ويتوسطون له ، أما سياسياً ، فلهم مصالح مشتركة مع غيرهم من أهل البلاد فى طرد المحتل والاستقلال . هذه العلاقة المتناقضة بين البورجوازية المحلية والقوة الاستعمارية يصفها فانون بتبصر جم . ففى الفصلين الثالث والرابع من كتابه المشهور المعذبون فى الأرض ، يقول إنه ، من الناحية النفسية ، ثمة شعوران أحدهما مرارة والآخر إعجاب ، تكنهما هذه الطبقة من الوسطاء المحليين للمحتل وهذان الشعوران يظهران فى رغبة هذه الطبقة فى الاستقلال من ناحية ، وفى اللحاق الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بأوروبا من ناحية أخرى .

إن الطبقة الوسطى المحلية تتولى السلطة فى نهاية النظام الاستعمارى وهى طبقة وسطى غير مكتملة النمو . فليس لها قوة اقتصادية عملياً ، وهى لا تقارن بحال من الأحوال مع بورجوازية الدولة الأم (الدولة الاستعمارية) التى تأمل أن تحل محلها . لنرجسيتها ، تقتنع الطبقة الوسطى الوطنية بسهولة أنها قادرة على أن ***تحل محل*** *الطبقة الوسطى للدولة الأم وتفلح . إلا أن نفس الاستقلال الذى يورطها* ***ويحشرها فى الزاوية*** *سيؤدى إلى ردود أفعال كارثية بين صفوف أفرادها ، وسيجبرها على إصدار استغاثات محمومة للدولة الأم السابقة (فانون ، المعذبون فى الأرض ، ١٤٩ ، والتشديد من عندى) .*

وقد أكدت على عبارة "تحل محلها" وعبارة "يورطها ويحشرها فى الزاوية" لأنهما يتوافقان مع المتغيرين اللذين أقيس العلاقة بينهما فى هذا الكتاب ، فقبول النخبة الوطنية بالاستقلال ، أى بالكيان السياسى الذى تنشئه قوة الاستعمار ، أو بعبارة أخرى بالتعريف الجديد ، والاسم الجديد الذى يمنحه الغازى للمغزو من جهة ، لا يؤدى بالنخبة المحلية أن تأخذ مكان قوة الاحتلال فحسب ، بل هو يضطرها فى معظم الأحيان ، وخاصة فيما يتعلق بالأمن وبالاقتصاد ، أن تقوم مقامه وتؤدى وظائفه وتتصرف مثله ، أى تكون بدلاً منه ، يجرى عليها ما يجرى على البدل فى النحو من تطابق فى العمل والمعنى والإعراب مع المبدل منه .

وأنا ، متفقاً مع فانون ، أقول إن هذا القبول بالتعريف والتسمية الاستعمارية "يحشر (النخبة المحلية) فى زاوية" ، حيث ينتهى بها الأمر إلى خسرانها لثقة قواعدها من أهل البلاد ، ولثقة القوة الاستعمارية معاً .

وعليه ، فإننى فى هذا الكتاب ، أمد مقولة فانون ، ومقولات مدرسة ما بعد الكولونيالية من إدوارد سعيد وتلاميذه ، لتشمل إعادة التسمية السياسية للمغزو ، أى إنشاء الدول والحكومات ، بل إنشاء الأوطان والوطنيات ، فإذا كان الوطن ، أنشأه الاستعمار ، فالوطنية لا تتعارض فى جوهرها مع مصلحة المستعمر ، والاستقلال ما هو إلا احتلال بأيد محلية ، وهذا ليس سببه خيانة القائمين عليه من أهل البلاد ، بل سببه أن الوطن أنشىء إنشاء ، وصمم تصميماً بحيث تكون مصلحته مرتبطة بمصلحة المستعمر ، فإن قاومه انهار أو تفكك . وقديماً قال ابن خلدون ، إن المغلوب مولع بتقليد الغالب ، وأزيد من عندى ، أن علامة الانغلاب هى تقليد الغالب ، وعلامة الغلبة ، هى فرض القوى على الضعيف أن يقلده ، ثم ليس التقليد فى العصر الحديث قائماً على الولع ، بل هو مصلحة اقتصادية تنشأ ، وبناء سياسى يقام بالقوة العسكرية ، ثم يضمن بقاؤه باتفاقات دولية ، ثم بأيديولوجية وعقيدة يعتقدها المنتفعون منه وتعطى شرعية لانتفاعهم هذا .

ولذلك فإننى سوف أتوسع فى مقالة فانون ومقالة ابن خلدون وأتناولها فى مفارقتين ، يكونان اصطلاحاً بينى وبين القارئ ، أبنى عليهما مقالتى فى هذا الكتاب ، الأولى منهما سأسميها مفارقة التمثيل ، أو الوساطة ، أو الوكالة أو النيابة ، والثانية سأسميها مفارقة الحلول محل الاحتلال ، أو مفارقة الاستبدال ، أو إن شئت السجع على عادة القدماء قلت مفارقة التبديل ، وسأشرح مفارقتى التمثيل والتبديل فى السطور التالية :

من الناحية الاجتماعية تقف النخبة المحلية في مكان ما وسط بين أغلبية السكان المحليين وبين القوة الاستعمارية ، فهم مستفيدون نسبياً من الوضع الاقتصادى الاستعمارى سواء كتجار للمواد الخام ، أو وسطاء في توفير العمالة الرخيصة ، أو وكلاء لتسويق السلع المصنعة في الدولة الاستعمارية داخل المستعمرة . إلا أن الأمن ، وهو ما يغفله كثيرون من باحثى المدارس الماركسية والماركسية الجديدة ، هو من أهم المواد الخام التى تحتاجها القوة الاستعمارية ، أمن خطوط التجارة الدولية ، وأمن المصالح والشركات الأجنبية فى المستعمرة وحولها ، وأمن السكان الأجانب لا سيما مواطنى الدولة الأستعمارية بمن فيهم قوات الاحتلال العسكرية . . إلخ . وتنخرط النخبة المحلية أيضاً فى توفير هذه المادة الخام ، إما بمشاركة أفرادها فى أجهزة الأمن مباشرة ، أو بإضفائهم بعض الشرعية على الكيان السياسى الذى ينشئه الاحتلال بسبب زعمهم أنهم يمثلون غالبية السكان ، حيث يكوّنون

"سراب" مشاركة سياسية لأهل البلاد فى الحكم(٥) . غير أن وظيفة توفير الأمن هذه ، وإن كانت تجعلهم معتمدين فى وضعهم الاجتماعى على استقرار نظام الحكم الاستعمارى ، فهى تجعلهم معتمدين كذلك على كونهم من أهل البلاد ، أى على نفوذهم وشرعيتهم بين قواعدهم ، فلو لم تكن لهم شرعية ما أو نفوذ ما ، لما كانت مشاركتهم فى نظام الحكم تؤدى إلى أى هدوء نسبى ، ولكان أيسر على قوة الاحتلال أن تستغنى عن خدماتهم لصالح الزيادة فى قواتها العسكرية ، فوطنية النخبة الوطنية(٦) ، وأعنى بالوطنية هنا الانتماء للوطن وأهله ، ضرورية لكى تؤدى وظائفها الاستعمارية هذه .

إن وضع النخبة الوطنية هذا ما بين القوة الغازية والجماعة المغزوة من أهل البلاد يخلق ما سأسميه بمفارقة الوساطة أو التمثيل . إن أى عملية تمثيل تقتضى قبول طرفين ، الطرف الجارى تمثيله ، والطرف الذى يجرى التمثيل له ، فلا بد مثلاً أن تعترف بصفة السفير الدولة التى أرسلته ، والدولة التى تستقبله . وفى حالة الغازى والمغزو فإن لهذين الطرفين برنامجين متناقضين تماماً . وعلى الوسيط ، أو الممثل القائم بعملية التمثيل ، أن يحصل على قبول الضدين به وبمهمته . وقد يظهر هذا جلياً فى حالة الوفد ، فحتى اسمه يشير إلى مهمته بصفته وكيلاً عن المصريين ، ممثلاً لهم ، إلى البريطانيين ، وكانت شرعيته الأولى تعتمد على "توكيلات" يوقعها له المصريون "يمثلهم" بمقتضاها لدى بريطانيا العظمى والمجتمع الدولى(٧) . وبعد ، فإن هذه الحاجة إلى حصول الممثل على اعتراف ضدين ، تتخلل ذاته هو ، فتصبح حاجة للتوفيق بين برنامجين كلاهما برنامجه هو الخاص ، وكلاهما حيوى وضرورى ليبقى فى منصبه وسيطاً أو ممثلاً . فأية عملية تمثيل تجعل نفس الممثل ، أى هويته وكيانه ، نفساً مركبة ، فهو يصبح نفسَه وغيره فى آن واحد ، وحين تفترق مصالح الممثل مع مصالح من يمثلهم ، فإنه يضطر لخسران أحد نصفى هويته ، إما أن يخسر وجوده المستقل ، أو يخسر صفته كممثل ، فإن لم تكن له صفة غير صفة الممثل ، وكانت هذه الصفة مبرر وجوده السياسى ، صار لزاماً عليه أن يحل التناقض إذا أراد أن يحافظ على بقائه . وبعبارة أخرى ، فإن البورجوازية المحلية ، والتى خلقت خلقاً لتصبح طبقة وسيطة تمثل الشعب لدى المستعمر ، والمستعمر لدى الشعب ، تنضغط بين هذين الضدين كما تنضغط الشطيرة بين كسرتى الخبز ، بين مصالحها كطبقة تابعة من الوسطاء ، وبين مصالحها كمجموعة من السكان الأصليين .

مفارقة التمثيل هذه تؤدى إلى مفارقة أخرى ، هى كما أسلفنا مفارقة التبديل ، أو الحلول محل الاحتلال :

يحل التناقض المذكور أعلاه بسياسة استبدال ، حيث تحل النخبة المحلية محل القوة الاستعمارية . والاستبدال ، كالتمثيل ، عملية تحتوى على تناقض ، ففيها قطع واتصال فى آن واحد ، فالبديل غير المبدل منه ، إلا أنه يقوم مقامه وكأن المبدل منه لم يتغير .

بينما تحاول النخبة المحلية أن تتخلص من الحضور الاستعمارى أومظاهره ، كالاحتلال العسكرى مثلاً ، فإنها تبقى على العلاقة الاستعمارية ، من تبعية اقتصادية ، وتحالف أمنى ، حيث إن هذه العلاقة هى التى تؤمن لها رزقها من المال ، ورزقها من السلطة . إن مفارقة الحلول محل الاحتلال ، أو ما نسميه هنا بالاستبدال أو التبديل ، هى سياسة تحاول بها النخبة المحلية أن تحل التناقض الذى تعانيه جراء كونها وسيطاً بين ضدين ، هما الشعب المغزو والقوة الغازية . فهذه النخبة تقدم لعموم السكان الأصليين وعد التحرر ، وهى تعنى بالتحرر الحصول على استقلال رسمى ، أو حتى إسمى ، معترف به دولياً ، وتقدم للقوة الغازية وعد الحفاظ على المصالح الاستعمارية الحيوية ، وتعنَى بها تأمين خطوط التجارة الدولية ، وإمدادات المواد الخام ، واستخدام أراضى البلد المغزو من قبل القوات العسكرية للقوة الغازية وقت الحاجة ، والحفاظ على الميزات الاستراتيجية التى تتمتع بها الدولة الغازية فى الإقليم كله . إن الحفاظ على هذه المصالح كلها يتطلب ضبط الأمن والاستقرار ، أى يتطلب جهاز دولة ، وعليه فالدولة التى ينشئها الاستعمار تجسد سياسة الاستبدال هذه . فى حالة الوفد ، كان هذا واضحاً مثلاً فى الوثائق التى تنبنى عليها الدولة ، من تصريح فبراير ١٩٢٢ ، ودستور ١٩٢٣ ، ومعاهدة ١٩٣٦ .

إن استراتيجية الاستبدال ، والحلول محل الاحتلال هذه ، مرشحة للفشل ، لأن التزام حركة تحرر الوطنى ، أو النخبة الوطنية ، بوعدها تجاه أحد الطرفين ، يهدد التزامها بوعدها تجاه الطرف الآخر . إن الحفاظ على البنية التحتية للعلاقة الاستعمارية ، أى على أصلها وجوهرها ، يخلق مَظلمة اقتصادية وسياسية بين صفوف الناس ، تضاف إلى مظلوميتهم وإحباطهم الناتجين عن إخلاف قادتهم لوعد تخليصهم من الاحتلال الرسمى الظاهر . وفى المقابل ، فإن مجرد الوعد الذى تمنحه النخبة لهؤلاء الناس بالخلاص من الاستعمار ، وخطابها السياسى الذى تصور نفسها فيه على أنها مقاومة للاحتلال ، يجعل من الدولة الغازية هدفاً لغضب الناس ، فيقومون بأعمال ضدها مباشرة ، مما يضعف بدوره قدرة النخبة الوطنية على حفظ الأمن والنظام ، والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، التى كانت وعدت الدولةَ الغازيةَ بالحفاظ عليها . إذن ، فالمفارقة هنا ، هى أن النخبة الوطنية عندما تقبل بالتعريف الاستعمارى للذات ، بالتسمية الاستعمارية ، بالوطن الذى يرسم الاستعمار حدوده وحدود سلطاته ، تكون مطالَبةً ، كحكومة ، أن تحافظ على السلم والأمن

أى أن تحمى الوضع القائم ، إلا أنها وفى الوقت ذاته ، مطالَبةٌ بصفتها حركة تحرر وطنى أن تغير هذا الواقع بل وأن تقلبه رأساً على عقب . وهى لم يقع الاختيار عليها لتصبح حكومة إلا لأنها حركة تحرر وطنى ، أى أنها لم يطلب منها أن تحفظ الوضع القائم ، إلا لأن لها شرعية نتجت عن مناداتها بتغييره . وواضح كيف أن السعى فى أحد الأمرين يحبط السعى فى الثانى .

إن هذا الفشل يظهر فى أشكال مختلفة ، أهمها أن تابعى حركة التحرر الوطنى التى تقودها النخبة المعنية يتحولون عنها إلى حركات أخرى أعنف وأشد رفضاً للنظام السياسى كله ، ثم لا تكون هذه الحركات البديلة جزءاً من نظام الدولة التى خلقها الاستعمار ولا مقيدة بقيوده . وأعنى بخسران الأتباع والمؤيدين ، أن أناساً من نفس الطبقة أو الشريحة الاجتماعية التى كانت حركة التحرر الوطنية المعنية تحتكر تأييدهم ، ينضمون لحركات منافسة دونها ، سواء كانوا هم أنفسهم أعضاء سابقين فى الحركة الوطنية المتروكة ، أو كان من المفترض ان يكونوا أعضاء فيها لكونهم ينتمون إلى نفس الطبقة التى اعتادت أن تمنح تأييدها لها . فى مصر ، يمكن أن نرى أن هذا حدث فى حال انضمام أعداد متزايدة من أفراد الطبقة الوسطى المصرية ، وهى عماد أتباع الوفد ومؤيديه ، إلى حركات الرفض السياسى والاجتماعى ، كالإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، والمنظمات الشيوعية المختلفة ، ثم أخيراً إلى الضباط الأحرار . وما إن يحدث هذا الخسران فى صفوف حركة التحرر الوطنى الرئيسية ، حتى تفقد سيطرتها على السكان تماماً وتفقد بالتالى مصداقيتها لدى القوة الاستعمارية .

المقولة الأساسية للكتاب :

إن قبول حركة التحرر الوطنى بتعريف القوة الاستعمارية لوطنها ، وسعيها لتكوين حكومة لهذا الوطن الذى يخلقه الاستعمار ويعرِّفه ، يؤدى إلى فشلها المزدوج ، فتصبح حركة تحرير لا تُحرر وحكومة لا تحكم . وبعبارة أوضح ، إن الدولة التى ينشئها الاستعمار ، وهو حال مصر وكل الدول العربية ، إنما هى تجسيد لحل وسط بين الاحتلال ومقاومته ، وإن أى حل وسط بين الاحتلال ومقاومته ، يناقض بعضه بعضاً وهو فاشل لا محالة .

وباستخدام الإطار النظرى المشروح أعلاه من مفارقتى الوساطة والحلول محل الاحتلال ، أو ما اصطلحنا على تسميته لخفة اللفظ ، مفارقتى التمثيل والتبديل ، فإننا نفصل المقولة هذه إلى ثلاث إن أثبتناهن أثبتناها :

أولا : نقول إن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الوطنية التى تقود حركة التحرر المعنية تضعها موضع الممثل أو الوسيط بين ضدين ، هما الاحتلال والناس ، مما يحيجُها إلى قبول الضدين لها معاً .

ثانياً : تحاول هذه النخبة أن تحصل على قبول الضدين ، باتباع سياسة توفيقية بينهما ، هى سياسة الحلول محل الاحتلال ، والقيام مقامه ، والحكم بدله ، فهى بذلك تعد الناس بالاستقلال ، أى بأنهم ستحكمهم نخبة منهم دون الأجانب ، وتعد الغزاة باستمرار العلاقة الاستعمارية من تبعية اقتصادية ، وتأمين مصالحهم السياسية والعسكرية بعد انسحابهم ، ثم تكون الضمانات على تنفيذ الوعدين هى شروط الاستقلال ، وتكون مدونة فى الوثائق الخالقة للدولة والمعرفة لها كإعلان الاستقلال والدستور ، والمعاهدات الملزمة ، فتبنى أجهزة الدولة ، وترسم حدودها ويخطط اقتصادها بما يضمن تنفيذ هذه الشروط .

ثالثاً : إن سياسة التبديل هذه تؤدى إلى فشل النخبة الوطنية فى الوفاء بأى من الوعدين ، بالذات لأن عليها أن تفى بهما معاً وإلا خسرت وضعها السياسى ، بل وتفكك الدولة المبنية أصلاً على أساس الوفاء بهما ، هذا الفشل المزدوج يؤدى إلى أن تخسر حركة التحرر المعنية شرعيتها عند الناس ، ومصداقيتها عند القوة الاستعمارية .

المنهج :

لمن يقرأ هذا الكتاب مهتماً بمناهج البحث السياسى ، فإننى أتبع فيه منهجين اثنين ، أحدهما ابن للآخر ، وخارج منه لا عليه ، أما المنهج الأول فهو التحليل الاقتصادى الاجتماعى ، وأما الثانى ، فالمدرسة ما بعد الكولونيالية ، والقائمة أساساً على تحليل الخطاب السياسى .

أستخدم التحليل الاقتصادى فى اختبار المقولة الأولى من المقولات الثلاث التفصيلية المذكورة أعلاه ، أى أن مصالح النخبة الوطنية فى مصر ، الاقتصادية منها والسياسية ، قد تشكلت فى سياق التدخل الاستعمارى . ولن يقف البحث ، بالمنهج الأول ، هنا عند تكوين النخبة الوطنية كطبقة فحسب ، بل يتعداه إلى تحليل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأشخاص مَن قادوا حركة التحرر فى مصر . ثم سيستخدم المنهج الثانى فى تحليل الوثائق ، حيث أبحث فى صورة مصر عند القائمين بالاستعمار ، الصورة التى حاولوا فرضها ، وإعادة خلق مصر التى وجدوها حين جاؤوا ، لتنطبق حقيقتها مع تلك الصورة/القالب الذى أدخلوا فيه صلصال البلد ثم نفخوا فيه من روحهم ، نبحث فى هذه الصورة من كتابات الموظفين البريطانيين ، وخاصة منهم إيفلين بيرينغ ، المعروف فى التاريخ

الوطنى المصرى باللورد كرومر ، ثم نقارن هذه الصورة ، بالصورة الموجودة عند قادة الحركة الوطنية ورموز النخبة ، أيضاً من واقع كتاباتهم ومذكراتهم . والغرض هنا كما لا يخفى على القارئ ، هو أن أختبر ما إذا كان التوافق بين مصالح النخبة الوطنية والاحتلال يؤدى إلى توافق بين رؤيتيهم السياسيتين ، أى إلى قبول الأولين بإعادة تعريف الغازى للكيان المغزو ، قبولهم بصورة الوطن التى يفرضها الاحتلال . إن هذا التحليل لوثائق ضباط الأحتلال والقادة الوطنيين من مذكرات وكتب ، قد يبين للقارئ أبعاد مفارقة الوساطة أو التمثيل ، حيث يقبل أكثر المستفيدين من الوضع الاستعمارى ، بالمنطق الاستعمارى ، والصورة الاستعمارية للذات ، فيختارهم المستعمرون ، بكسر الميم ، ممثلين عن الشعب كله ، ووسطاء لهم معه .

ثم نتناول مفارقة التبديل ، أو الحلول محل الاحتلال ، وهنا سنحلل الوثائق التى تحدد استقلال مصر ، من محاضر المفاوضات بين الوفد وبريطانيا العظمى ، وتصريح ١٩٢٢ ، ودستور ١٩٢٣ ، ومعاهدة ١٩٣٦ بمشاريعها ومسوداتها الكثيرة ، ونختبر بذلك كله مقولة إن استقلال مصر ، أى وجودها كدولة ، كان مشروطاً فى هذه الوثائق جميعاً ، بحفاظها على المصالح الاستعمارية ، أى بأن تبقى تعمل عمل المستعمرة بعد استقلالها .

وأخيراً ، بدراسة الخطاب السياسى للحركات المنافسة للوفد ، ودراسة الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لأتباعها وجماهيرها ، أختبر وجود رابط بين خسران الوفد لقواعده وبين سياسة التبديل التى انتهجها بتناقضاتها .

وعليه فإن هذا الكتاب سيقسم إلى ثلاث خطى ، فى كل خطوة فصلان ، كل خطوة منها اختبار لواحدة من المقولات التفصيلية الثلاث تدرس الأولى مفارقة التمثيل ، والثانية مفارقة التبديل ، والثالثة تدرس العواقب .

هوامش المقدمة

(١) أزعم إن ما يحدث لفلسطين الآن يحدث لها للمرة الثانية ، فحتى فلسطين التاريخية التي ينشدها أكثر الفلسطينيين تشدداً إنما هي التي رسم حدودها الانتداب البريطاني وكانت مجتزأة من الأمة العربية والإسلامية التي ينتمي إليها أهل فسلطين ، تماماً كما تجتزئ إسرائيل اليوم فلسطين الجديدة ، الكائنة في الضفة وغزة ، اجتزاءً من فلسطين الانتدابية .

(٢) الإشارة هنا لعملية السلام التي وقعت في إطارها اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ابتداء من إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ ،إلى وقت نشر هذا الكتاب ، وهي عملية السلام التي تحددت في إطارها مؤسسات الدولة أو شبه الدولة الفلسطينية المنتظرة ، على أساس قيامها في الضفة الغربية وغزة .

(٣) التعبير مقتبس من نص قصيدة مشهورة للشاعر الانجليزي روديارد كيبلينغ «احمل عبء الرجل الأبيض» يقول فيها إن الاستعمار تضحية يقوم بها الأوروبيون حيث يتكلفون مشقة السفر من بلادهم ، والإقامة في المستعمرات ، لتعليم أهلها من ذوي البشرة السمراء وترقيتهم إلى الإنسانية الكاملة ، فما يبنيه الأوروبيون من موانئ وطرق ومستشفيات ونظم سياسية إنما هو لصالح الواقعين تحت الاحتلال ، وإن قلة معرفة هؤلاء السكان الأصليين المغزوين ، وقلة عقلهم وقلة أخلاقهم ، أي كونهم نصف أطفال ونصف شياطين ، هي التي تجعلهم يقاومون الاحتلال الأوروبي ، ويكبدون الغزاة الخسائر ، فالأوروبي الغازي محسن يجازيه أهل البلاد الأصليون شراً على إحسانه . وتنصبه كيبلنغ تحث الأوروبي على تحمل هذه المصائب لأن الاستعمار جزء من رسالته الأخلاقية إلى العالم ، لنشر النور والحضارة فيه . وقد كتب كيبلينغ المولود في الهند البريطانية عام ١٨٣٦ هذه القصيدة عام ١٨٩٩ موجهاً إياها للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد احتلت الفلبين وكانت تواجه حركات تمرد فيها قابلتها بمجازر جمة حتى إن أوامر صدرت من قبل الجنرال الأمريكي جاكوب هيرد سميث ، قائد إحدى الحملات في جزيرة سمر بقتل كل فلبيني فوق العاشرة من العمر ، وتحويل الجزيرة إلى «خراب تصفر فيه الريح»

(٤) التعبير مأخوذ من عنوان كتاب الكاتب المارتينيكي ، والذي عاش في الجزائر ، فرانز فانون بشرة سوداء ، أقنعة بيضاء وقد صدر في ١٩٥٢ . وسنشير إلى كتاباته في السطور التالية

(٥) انظر حالة الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي مثلاً

(٦) تختلط الترجمة العربية لمصطلحات الوطنية والقومية والأهلية في اللغة الانجليزية .

(٧) أنظر كذلك تركيز الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على صفتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

الخطوة الأولى

مفارقة الوساطة والتمثيل

الفصل الأول

خلـــق الممثلـــين

هذا الفصل يهدف إلى بيان ما يلي ، أولاً : أن النخبة الوطنية المصرية خلقها الاستعمار اقتصادياً وسياسياً ، وثانياً : أنها وإن كانت في مبدأ أمرها صنيعة لأوروبا ، فإن أفرادها طوروا مصالحهم ومطالبهم الخاصة المستقلة ، وثالثاً : أن هذه المصالح كانت تابعة لأوروبا ومعتمدة عليها بنفس القدر التي كانت تعتمد فيه على كونهم من أهل البلاد ، أى على وطنيتهم ، مما خلق مفارقة التمثيل أو النيابة التي شرحناها آنفاً . فقد كان هؤلاء القادة ممثلين ، أي وسطاء ، بين القوة الاستعمارية وقواعدهم من أهل البلاد .

فأنا أحاول أن أبين كيف أن بريطانيا العظمى ، وبالاشتراك مع فرنسا أحياناً ، ساعدت في خلق النخبة الأهلية في مصر ، وكما قلت فهناك وجهان لهذه العملية ، اقتصادي وسياسي . وعليه فإن هذا الفصل منقسم قسمين ، أولهما يتناول خلق النخبة اقتصادياً ، حيث أدرس عمليات خصخصة الأراضي ، وانهيار نظام الاحتكار الذي أسسه محمد علي ، والتي بدأت باتفاقية لندن لعام ١٨٤٠ واستمرت بضغط أوروبي متفاوت ، بسبب مشاكل الديون المصرية ، لبقية القرن التاسع عشر حتى ما بعد الاحتلال العسكري للقاهرة في سبتمبر ١٨٨٢ . فقد خلقت هذه العملية طبقة من ملاك الأراضي الأفراد ، شديدي التبعية والاعتماد على الأسواق والشركات الأوروبية ، بينما هم مستقلون نسبياً عن الخلافة العثمانية في اسطنبول ، وعن الخديوية المضمحلة قوتها في القاهرة . وثانيهما يتناول الوجه السياسي لهذه العملية ، حيث أتتبع دور القوة الاستعمارية في خلق مصر ما معترف بها دولياً ، ثم في تصعيد أفراد من النخبة المحلية-الاستعمارية المذكورة أعلاه ، ليكونوا ممثلين ونواباً عن أهل مصر ويوازنوا سلطة الخديوي . إن تقسيم السلطة بين الخديوي والنخبة الوطنية فتح مجالات عدة للتدخل الأجنبي ، وقد أدى التدخل لصالح الخديوي في ١٨٨٢ إلى الاحتلال ، ثم أدى التدخل لصالح النخبة المحلية في ١٩١٤ إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر .

الوجه الاقتصادي :

في السنوات القليلة الأولى للقرن التاسع عشر كانت معظم الأراضي المصرية مملوكة

للدولة ، ولكن أفراداً مستقلين كانوا يجبون الضرائب عنها دون الدولة المالكة لها ، وهو نظام الالتزام المعروف ، حيث يدفع الملتزم ضريبة عن قطعة من الأرض للدولة ، ثم تُطلَق يده في جباية ما يشاء من الضرائب من الفلاحين . وربما كان للملتزم ملتزمون آخرون يعملون تحت إمرته ، ويعاملهم بمثل معاملة الدولة له ، فيطلب منهم قدراً من المال عن مساحة من الأرض ثم يطلق يدهم في جباية ما شاؤوا ، ما داموا يسددون له ما التزموا له به . وهكذا كانت كميات كبيرة من الفائض الناتج عن الزراعة تضيع ، حيث توزع على جيب سلسة من الملتزمين قبل وصولها لخزينة الدولة ، فكان المال الواصل لهذه الخزينة أقل بكثير مما يجبى كل سنة ، ثم إن السلطة شبه المطلقة للملتزمين دفعت الكثير من الفلاحين لهجر أراضيهم ، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض الفائض الزراعي الإجمالي عاماً بعد عام .

وقد شملت احتكارات محمد على لوسائل الانتاج في مصر ملكية الأرض . بين ١٨٠٨ و ١٨١٤ كان قد صادر كل الأراضي التابعة للملتزمين تقريباً ، كما سيطر على أراضي الأوقاف التي كانت فيما قبل معفاة من الضرائب . ولقد تكونت نخبة وطنية مصرية جزئياً كنتيجة لانهيار نظام احتكارات محمد علي تبعاً لواحد من شروط اتفاقية لندن الموقعة في ١٥ يوليو ١٨٤٠ .

صحيح أن بذور الملكية الخاصة للأراضي بدأت قبل هزيمة محمد على وبدون ضغط من القوى الاستعمارية الأوروبية ؛ فمن ١٨٢٩ فصاعداً بدأ محمد على يقطع أراضيَ ، كانت تسمى بالأبعديات ، إلى أقاربه وأنصاره ، وفي ١٨٣٦ أعلن أن هذه الأراضي يمكن توريثها للابن الأكبر للمُقطَع . إلا أن هذه الحقوق كانت في جوهرها حقوق انتفاع ، ولم ترق إلى مستوى الملكية الكاملة (باير ، ٧) . فقد كانت الأبعدية هبة من الوالي يمكن أن يستردها متى شاء . ولم تكن ثمة ضمانة قانونية ، مدنية أو دينية ، لحماية حقوق الانتفاع هذه ومنع الوالي من مصادرتها . وعليه فإن الانتفاع بهذه الأراضي جعل المنتفعين بها أكثر تبعية للوالي من الناحية السياسية ، وأطوع لأمره ، ولم تخلق أرستقراطية لها استقلال سياسي نسبي عن محمد علي . إن نظام الأبعديات يمكن ان يفهم في سياق نظام العطاء القبلي العربي القديم ، حيث كانت المزايا الاقتصادية ، وأكثرها حقوق انتفاع بالأراضي والضياع ، تعطى لأصحاب السلطان وأتباعه ، مقابل سندهم وولائهم السياسي له .

لذلك ، فكما ذكرنا ، تكونت النخبة الوطنية المصرية أساساً نتيجة لانهيار نظام الاحتكار وانتقال الأراضي المستمر لملكية الأفراد ، ، أجانب كانوا أو من أهل البلاد ، لا نتيجة عطايا محمد علي .

في عام ١٨٣٨ ساءت العلاقات بين السلطان العثماني ومحمد علي بسبب حروب الأخير في الشام ، فوقَّعت بريطانيا والدولة العثمانية ، اتفاقية(١) تلغى بموجبها الاحتكارات في كل أراضي السلطنة ، بما فيها مصر طبعاً ، وقد قبلت فرنسا الاتفاقية في السنة ذاتها .

ثم في ١٨٤٠ ، وقعت بريطانيا العظمى وروسيا وبروسيا والنمسا والدولة العثمانية على اتفاقية لندن التي تطالب محمد علي بسحب قواته من شمال الشام كله إلى جنوب عكا ، حيث سيسمح له بالاحتفاظ بجنوب الشام (فلسطين) ، لبقية حياته ، ويكون ملك مصر له ولأولاده من بعده تحت السيادة العثمانية . وإن لم يقبل محمد علي بهذه الشروط في عشرة أيام ، تسحب فلسطين من العرض ، وتبقى له مصر . فإن لم يقبل في عشرة أيام أخرى يكون في حالة حرب مع الموقعين على الاتفاقية ، وقد أعلم باشا مصر بالاتفاقية بينما كانت البوارج البريطانية تحاصر برَّي مصر والشام .

نصت المادة الخامسة من الملحق الخاص بمصر من الاتفاقية على أن كل الفرمانات والقوانين السارية في الدولة العثمانية تكون سارية في مصر وفلسطين (الرافعي ، عصر محمد علي ، ٣١٨) . وكان هذا يعني بطبيعة الحال مد نظام الامتيازات الساري في سلطنة بني عثمان ، بما يحويه من إعفاءات لرعايا القوى الأوروربية ، إلى هذين القطرين ، كما كان يعني سريان اتفاقية ١٨٣٨ بين الباب العالي وبريطانيا ، والقاضية بإلغاء الاحتكارات في السلطنة ، في مصر ، فيتفكك بذلك النظام الاقتصادي الذي بناه محمد علي . وقد عُززت اتفاقية لندن بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ ثم بالفرمان الصادر في ١ يونيو ١٨٤١ ، واللذين نصا على أن كل الاتفاقيات التي وقعت ، أو سوف توقع ، من قبل الباب العالي تكون ملزمة لمصر وسارية فيها .

بسماحها للوالي أن يحتفظ بولايته ، ومنعها لجيوشه في شمال الشام من دخول عاصمة السلطنة ، وبسماحها للسلطان أن يحتفظ بسلطنته ، ومنعها له من استعادة ولايته ، أضعفت اتفاقية لندن "المتوازنة" كلا الطرفين ومنعتهما أن يضم إحدهما الآخر ، ولو غزواً ، فيتقوى به ، وتركتهما مكشوفين ، ومحتاجين للتدخل الأوروبي .

بالرغم من الحيل العديدة التي حاول محمد علي اتباعها ليتفادى تنفيذ اتفاقية ١٨٤٠ إلا أن هزيمته العسكرية ترتب عليها في نهاية المطاف خصخصة الأراضي الزراعية . كان محمد علي قد ادخل زراعة المحاصيل التجارية إلى مصر ، وأهمها القطن وقد ربط هذا مصر باقتصاد أوروبا ، إلا أن نظام الاحتكار جعل التجارة الزراعية مع أوروبا تنتج فوائض كافية لتأسيس قوة عسكرية وسياسية ، بل وبدء بعض المشاريع الصناعية . أما خصخصة الاقتصاد فقد أدت ، مع هذا الارتباط التجاري بين مصر وأوروبا ، إلى تبعية مصر

الاقتصادية وإلى مشكلة دين متفاقمة . بل ، كما سنبين أدناه ، لقد كانت العلاقة بين الخصخصة والدين علاقة دائرية ، كلما خصخصت الأراضي قلت الفوائض التي تصل إلى خزينة الدولة ، فاستدانت ، وكلما عجزت عن السداد ،قامت ، بنصيحة قناصل بريطانيا وفرنسا ، بخصخصة المزيد من الأراضي وبيعها ، وهلم جرا . وقد أدى تملك الأفراد لهذه الأراضي المبيعة إلى تكون النخبة الوطنية المصرية محل دراستنا هنا .

بعد موت محمد علي وحكم عباس الأول القصير استأنف سعيد وخلفه المشهور إسماعيل ، سياسات التحديث . إلا أن الفرق الرئيسي بين سعيد وإسماعيل من ناحية ، ومحمد علي من ناحية أخرى ، هو أن الأخير حصّل الفوائض الزراعية والتجارية عبر احتكار أدوات الانتاج ، واستخدم هذه الفوائض في بناء قاعدة صناعية ، وقوة عسكرية ، أما خلفاه ، فبسياسة شبيهة بما سمي لاحقاً اقتصاديات السوق الحرة ، كانا يسعيان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي ، ويشجعان الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وأهمها الأراضي الزراعية المروية . فبمعنى من المعاني ، أدى منع الاحتكار بهذين الحاكمين إلى أحد خيارين ، إما تنمية تابعة ، أو لا تنمية إطلاقاً(٢) . ولم يكن الخيارالثاني مقبولاً ، فقد أعطت اتفاقية لندن لخديوية مصر كياناً لا بد وأن يحافظوا على استقلاله النسبي عن اسطنبول ، وهذا يقتضي أن يكون لهذا الكيان اقتصاد غيرُ معتمد على اسطنبول وقادر على أن يمنح بعض أهل البلاد ما يتحول به ولاؤهم من الخليفة إلى الخديوي ، كما يجب أن تكون لأوروبا مصالح في هذا الكيان لتنميه وتضمن استقلاله عن اسطنبول .

ولكن التنمية التابعة والتي كانت تقوم على الاستدانة ، وتتمثل في بعض عمليات البنية التحتية ، وتطور عمراني ، أدت في النهاية إلى التدخل الأجنبي ، المالي أولاً ، ثم العسكري . حتى الرافعي ، وهو مؤرخ النخبة الوطنية المصرية الأكبر ، لاحظ الارتباط ، بل السببية ، بين رغبة إسماعيل في الحفاظ على استقلاله عن اسطنبول ، ووقوعه في فخ التبعية للدول الأوروبية . إلا أن الرافعي يرجع هذه السياسة إلى ميول إسماعيل الشخصية لا إلى علاقات القوة السياسية أو الاقتصادية التي كان يعمل في إطارها (الرافعي ، عصر إسماعيل ، ١ : ٧٧) .

وما يصح على إسماعيل يصح على سلفه سعيد ، فباستثناء تأسيسه لما أصبح لاحقاً المتحف المصري ، كانت كل مشاريع سعيد التنموية ، مشاريع استعمارية بامتياز(٣) ، أي أنها كانت في معظمها ، مشاريع نقل ومواصلات تسهل التجارة مع أوروبا ومستعمرات أوروبا . أهم هذه المشاريع كان السكة الحديدية بين القاهرة والإسكندرية(٤) ، وخط السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، وإعادة بناء ميناء هذه الأخيرة ، ومد خطوط البرق بين المدن

الثلاث ، السويس والإسكندية والقاهرة . كما أسست في عهد سعيد أولى شركات النقل النهري التجاري التي تستخدم البواخر بدلاً من المراكب الشراعية . وكانت شركة النقل النيلي هذه أجنبية تماماً ، فقد كان يرأسها وزير المالية المصري إسمياً فقد ، بينما كان يملكها ستة أوروبيين ، أحدهم قنصل هولندة في القاهرة . كما أسست شركة أخرى للنقل التجاري البحري ، هي القُبّانية المجيدية ، وكان مجلس إدارتها مختلطاً من مصريين وأجانب ، وكانت تدير حركة البواخر في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، والخليج العربي بالإضافة إلى البحر المتوسط (أنظر فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر ، ٧٢) .

إلا أن أهم مشروع استعماري على الإطلاق مما بدئ في عهد سعيد وأتم في عهد إسماعيل كان ، طبعاً ، قناة السويس . ولقد كتبت دراسات كثيرة تبين كم من الامتيازات منحت للشركة التي حفرتها من قبل الحكومة المصرية ، بما فيها منح الحكومة للشركة أرض القناة ، والأراضي اللازمة للعمليات المساعدة والقنوات التي تزودها بالماء من النيل مجاناً ، بالإضافة إلى أربعة أخماس القوى العاملة . وقد كانت الميزة الوحيدة التي حصلت عليها الحكومة المصرية هي أن ١٥٪ من أرباح الشركة السنوية لها . لكن إسماعيل باع هذه الميزة لبنك فرنسي في ١٨٧٩ عندما ساءت مشكلة ديونه (الرافعي ، عصر إسماعيل ، ٢ : ٦٥) .

في ١٨٥٨ ، قبل سنة واحدة من منح الفرنسيين امتياز حفر قناة السويس ، أصدر سعيد قانوناً يشرع الملكية الفردية للأبعديات ، فقلل بهذا من تبعية شبه الأرستقراطية المصرية المالكة للأرض له وللحكومة المركزية ، كما أنه منح مزايا أخرى لمن كانوا يملكون قطع أرض هي أصغر من الأبعديات ، فمن كانت له حقوق انتفاع بهذه الأراضي الصغيرة ، أصبح له أن يورثها لأولاده ، لكن لم يكن له أن يبيعها أو يستخدمها رهناً لسد دين .

إن العملية المثلثة ، من تحديث وخصخصة للأراضي وتدخل أجنبي زادت في عهد إسماعيل زيادة كبرى كما هو معروف . فقد استخدمت حكومة إسماعيل ، المحتاجة إلى المال دائماً لسداد ديونها ، الأرض المروية رهناً للديون بأشكال مبتكرة . فقد أسس قانون المقابلة الشهير الذي اصدره إسماعيل في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ الحق في الملكية الكاملة للأراضي . حيث أعلن أن من يدفع الضرائب المستحقة عن الأراضي التي هو منتفع بها مقدماً ، سوف يعفى من نصف مقدار الضريبة المستحقة عن أراضيه مستقبلاً ، كما أنه سيتملك تلك الأراضي ملكية كاملة . ولكن ، ما إن دفع بعض المنتفعين من الأراضي ضرائب ست سنوات مقدماً ، حتى أبطل العمل بالقانون . وقد أغضب هذا العمل بعض من كانوا يتوقعون أن يصبحوا ملاكي أراضي أو ملاكي الأراضي الذين كانوا يتوقعون زيادة ملكياتهم حتى أن بعضهم ساند حركة عرابي في تمرده ضد ابن إسماعيل توفيق(٥) . وقد

أعيد تفعيل قانون المقابلة بعد احتلال البلاد في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ . ثم أسقط شرط دفع ضرائب السنوات الست مقدماً ، مما سهل تحويل حقوق الانتفاع إلى حقوق ملكية بمرسوم صدر في ١٥ إبريل ١٨٩١ ، ثم أُكِّد عليه مرة أخيرة في ١٨٩٦ (دسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢ ، ١٣-١٤) .

لطالما عزا المؤرخون خطط إسماعيل ومشاريعه الضخمة الهادفة إلى تحويل مصر إلى "قطعة من أوروبا " إلى ميله الشخصي وشغفه القلبي بالحضارة الأوروبية . قد يكون هذا صحيحاً . إلا أنه من الصحيح أيضاً ، أن منع الاحتكار ، أعجز الحكومة المصرية عن توفير الفوائض الاقتصادية الضرورية لتنفيذ مشروعها التنموي ، وقد كان هذا المشروع حيوياً لها كما أسلفنا ، لأنه ضمان استقلالها النسبي عن أسطنبول ، أي ضمان وجودها كحكومة . وعليه فقد كانت هذه المشاريع التنموية تعطى لشركات أجنبية ، أو تمول من المصارف وبيوت المال الكبرى الأوروبية بفوائد ضخمة . فإذا وضعنا هذه الحاجة الماسة إلى اجتذاب الاستثمار الأوروبي في الحسبان يمكننا أن نرى في مشاريع البنية التحتية الكبرى كمد خطوط البرق والتلغراف مثلاً ، وفي المحاكاة الثقافية لأوروبا ، كبناء دار للأوبرا أو متحف ، يمكننا أن نرى فيها تسهيلات ودعوات للمستثمرين الأوروبيين .

ولقد وفر لنا الرافعي لائحة دقيقة بديون إسماعيل والأوجه التي صرفت فيها (الرافعي ، عصر إسماعيل ، ٢ : ٢٨-٥٧) . وهو يؤكد على أن المال المستدان صُرف إما على بناء القصور الفارهة في أنحاء العاصمة ، أو على تظاهر لا ضرورة له بالثراء أمام الملوك الأجانب كالاحتفالات الضخمة التي اقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس ، أو لدفع فوائد الديون السابقة (الرافعي ، عصر إسماعيل ، ٢ : ٥٣) . ولكن ربما كانت هذه المظاهر من قصور واحتفالات ، مقصودة لإقناع الدائنين الأوروبيين المحتملين بثراء البلاد وبالتالي جدارتها بالحصول على الاستثمار . يصعب علينا أن نجد توثيقاً لنوايا إسماعيل ، ودوافع بذخه ، سواء كانت تعبيراً عن ميل شخصي ، أو محاولة لجلب الاستثمار الأجنبي للبلاد ، إلا أن الرافعي نفسه يوثق حقيقة أن الفَرنجة والأَوْرَبَة التي أصابت مصر ثقافياً ومعمارياً كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بالاستدانة وبجلب الاستثمارات الأجنبية .

إنتهت كل هذه الخطط إلى مصادرة أراضي إسماعيل ، المسماة بالدائرة السنية ، وكان حجمها نصف مليون فدان تقريبًا ، أي نصف أراضي مصر الزراعية في ذلك الزمن ، لسداد ديون البلد .

في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ ، تنازل إسماعيل عن حقوق أسرته في ٤٢٥,٧٢٩ فدان من الأراضي لصالح الدولة كرهن لسداد دين يساوي ٨,٥ مليون استرليني من بيت مال روتشيلد(٦) . بين ١٨٧٩ و ١٩٠٠ بيعت ٢٥١,٠١٢ فدان لسداد فوائد عن الدين ، وقد دفع الدين كله أخيراً في ١٩١٢ وقد حدثت أكبر البيوع بين ١٨٨٧ و ١٨٨٨ (٢٤,٤٧٧ فدان و ٤٩,٠٧٠ فدان) وفي ١٨٩٣ و ١٨٩٤ (٣٣,٧٨٦ فدان و٢٠,٢٣٩ فدان) . ولما كانت الأراضي تباع في المزاد العلني ، فقد ذهب الكثير منها إلى ملاك أراض كبار جدد . ولا نملك معلومات عن الملكيات الفردية ، إلا أن تقرير كرومر لسنة ١٩٠١ يقول إن ١٣,٧٦٤ هكتاراً (هنا بمعنى فدان) بيعت في ذلك العام ، ٣,١٦٢ منها في بيعتين كبيرتين ، و١٠,٦٠٢ منها في قطع صغيرة تبلغ حوالي ٦٠,٥ هكتاراً (للقطعة) (باير ، ٢٨) .

هنا ، وكما في ١٨٤٠ ، أدى التدخل الأجنبي إلى خلق نخبة محلية وطنية مستقلة نسبياً عن الحكومة وإن لم تكن مستقلة بنفس القدر عن أوروبا ، ولقد كان الضغط الأوروبي المؤدي إلى خلقها هنا هو ضغط الدَّين ، بدلا من الضغط العسكري أيام إلغاء الاحتكار .

ولقد سيطرت هذه الطبقة من ملاك الأراضي التي خلقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الحياة السياسية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين . فمن إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ إلى قيام ثورة الضباط الأحرار في ١٩٥٢ ، يقدر عاصم دسوقي أن ٢١٢٥ اسرة مصرية كانت تملك ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ فدان لكل أسرة وأن ٢٦٧ أسرة كانت تملك ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ فدان لكل أسرة ، وأن ١٣٤ أسرة كانت تملك بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ فدان لكل أسرة . وقد كان سعد زغلول ، قائد ثورة ١٩١٩ وأهم شخصيات الحركة الوطنية المصرية في الفترة المذكورة ابنا لشيخ بلد يملك ٢٠٠ فدان ، ما يضعه في الخانة الأولى من الخانات الثلاث المذكورة هنا . اما أسرة فتح الله بركات ، وهو وفدي مرموق آخر ، وأحد مرشحين اثنين لخلافة زغلول بعد موته ،فكانت تملك ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ فدان . أما عدلي يكن ، الوزير المصري الذي تعاون مع زغلول وأعضاء وفده والذي أصبح لاحقاً رئيساً لوزراء مصر ، وحمد الباسل ، أحد أعضاء الوفد أيضاً ، فينتميان إلى الأسر ال ١٣٤ التي تملك بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ فدان . ويقول عاصم الدسوقي إن بعض هؤلاء ، كعدلي يكن ، ممن تصلهم قرابة بأسرة محمد علي ، حصلوا على أراضيهم بتحويل أبعدياتهم إلى ملكيات خاصة أيام قوانين سعيد وإسماعيل . وقد زاد آخرون كثيرون في أحجام ملكياتهم عندما بيعت الدائرة السنية قطعاً لسداد ديون البلد (دسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢ ، ٢٩-٣٣) .

لقد خُلقت هذه الطبقة من ملاك الأراضي إذن عبر عملية خصخصة أشرف عليها الاستعمار في كل مراحلها تقريباً . وأكثر من ذلك فقد كان ملاك الأراضي هؤلاء يزرعون القطن ، وهو محصول مصر التجاري الأول ، ومصدر دخلها الرئيسي قبل تأميم قناة السويس وإنتاج النفط . من الناحية الاقتصادية ، كانت السياسة الاقتصادية الليبرالية التي فرضتها القوى الأوروبية منذ ١٨٤٠ ، ثم بريطانيا وفرنسا في عهد إسماعيل ، ثم بريطانيا وحدها بعد الغزو في ١٨٨٢ ، كانت عملياً في صالح هؤلا الناس من ملاك الأراضي . إنني لا أقول هنا إن النخبة الوطنية المصرية لم تكن إلا دمية إستعمارية ، ولا أن خَلْقها كان نتيجة مؤامرة أوروبية متعمدة ، ولكن ما أريد قوله هنا هو أن التدخل الأوروبي منذ ١٨٤٠ خلق مصلحة لعدد من سكان البلاد هي متطابقة مع توسع أوروبا الاستعماري :

إن الخطوط العريضة للعلاقة المتنامية بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر واضحة . فما إن قُضي على محاولات محمد علي للاستقلال الاقتصادي ، فَرض التقسيم العالمي للعمل نفسه وانجذبت مصر إلى النظام الرأسمالي العالمي كمنتج للمواد الأولية للصناعة ، وكسوق للمنتجات المصنعة ، وكحقل لاستثمار رأس المال الأوروبي . وقد كان لهذا بدوره أثره العميق على بناء المجتمع المصري ، وأدى ، فيما أدى إليه ، إلى ظهور حركة احتجاج وطنية ، ثم إلى الاحتلال الأجنبي . لقد كان نمطاً بسيطاً : إن خسران الاستقلال الاقتصادي لم يسبق خسران الاستقلال السياسي فحسب بل هيّأ له الطريق (أوين ، "مصر وأوروبا ، من الحملة الفرنسية إلى الاحتلال البريطاني" ، ١٢٣) .

وفقدان الاستقلال الاقتصادي الذي يذكره أوين هنا ، ما هو إلا نقل ملكية الأرض ، وسيلة الانتاج الأولى ، من الحكومة إلى الأفراد ، من الحكومة المركزية التي كانت تحتكر الفائض الزراعي فتبني به السفن والترسانات ، إلى الأفراد ، الذين اقتسموا هذا الفائض ، فلم يعد يصلح للمشاريع الكبيرة . وجدير بالملاحظة هنا ، أيضاً في كلام أوين المقتبس أعلاه ، هو أن الطبقة التي خلقها التوسع الاقتصادي الأوروبي ، هي نفس الطبقة التي قادت حركة الاحتجاج الوطني ، والتناقض هنا هو أن ملاك الأراضي كانوا يقاومون نظاماً خلقهم ، بل اعتمد وجودهم كطبقة سياسية عليه .

ولذلك فإن ما أردت قوله في هذا القسم هو أن هذه الطبقة لم تكن على خلاف اقتصادي مع أوروبا وإن اختلفت معها سياسياً . ويقول أوين في نفس المقالة المقتبس منها أعلاه ، أن سبب مقاومة ملاك الأراضي للتدخل الأوروبي ، أي مساندتهم لحركة عرابي ، هو خوفهم من أن تفرض على أراضيهم ضرائب أكبر لسداد ديون مصر (أوين "مصر وأوروبا ..." ، ١٢٠) . إلا أنه في مقال آخر ، يبين أوين أن الضرائب لم تزد على ملاك الأراضي

الكبار طوال فترة الاحتلال بل إنها قلت في بعض الأحيان (أوين ، " كبار ملاك الأراضي ، والتقدم الزراعي والدولة في مصر ، ١٨٠٠-١٩٧٠ ، نظرة شاملة وأسئلة كثيرة" ، ٧١-٧٢)

إذن فقد كان بعض الوطنيين ، أي بعض أهل الوطن ، مستفيدين من الترتيب الاقتصادي الاستعماري كوسطاء ، وسطاء اقتصاديين ، يبيعون لأوروبا ويشترون منها . وقد أدى هذا إلى أن اصبحو ا معتمدين في وجودهم على الوضع الاستعماري ، وهذا بدوره ، أدى إلى أن تختار القوى الاستعمارية التعامل معهم هم دون غيرهم كممثلين عن عامة أهل البلاد . وإن منحهم الصفة التمثيلية ، كان يعني منحهم قدراً من السلطة السياسية . ولذلك ، ففي القسم التالي ، سأحاول أن أبين كيف ان التدخل الاستعماري ، وضع أسس التمثيل السياسي والاستقلال القائم مقام الاحتلال ، في نفس اللحظة التي وضع فيها أسس التبعية الاقتصادية . وأن التبعية والاستقلال كانا وجهين لعملة واحدة ، يسبب أحدهما الأخر ، وللمفارقة ، يناقض أحدهما الأخر .

الوجه السياسي :

إن إعادة تعريف المستعمَر ، بفتح الميم ، من قِبل المستعمر ، بكسرها ، هي جزء أساسي من العملية الإستعمارية . أن يقول المستعمر للرجل لإفريقي إنه أسود ، وهو ليس أسود إلا إذا كان الرجل الأوروبي هو المقياس ، هو مبتدأ جملة خبرها القول بنظرية العبودية الطبيعية . سلطة روبنسون كروزو تتجسد في منحه فرايدي اسمه(٧) ، وكان كلومبس إذا سمى جزيرة ما أعلن بذلك عن امتلاكها . في اللحظة التي أصبحت فيها «أمريكا» أصبح أهلها غرباء فيها ، فهم ليسوا أمريكيين واسم أمريكا لا يعني لهم الكثير ، بينما أصبح الأجانب أهلها ، أصبحوا أهل البلد لأنهم أتوا بالاسم معهم . ومن قَبِلَ بأن تُسمى فلسطين إسرائيل ، فقد قبل بأن أهلها يهود ، وأن الفلسطينيين فيها غرباء والعكس بالعكس ، فالمرء لا يسكن في أرض إن لم يكن يسكن في اسمها .

في هذا الجزء أزعم أن هذا حدث في مصر أيضاً . عندما أتى نابليون بونابارت إلى البلاد استخدم تعبير الأمة المصرية للمرة الأولى كمصطلح سياسي في اللغة العربية . والأمّة قبلَه ، في مصر وغيرها ، كانت تعني اصطلاحاً جماعة المسلمين ، وصورتهم المتجسدة في القرآن والسنة . فعبارة الأمّة المصرية لم تكن معروفة قط لدى سامعي بيان نابليون من أهل البلاد . كان على نابليون أن يخترع ذلك المفهوم ، لأن من شأنه أن يحوله فوراً من غاز فرنجي ، لويس تاسع آخر يقود حملة صليبية ، إلى محرر . وأن يحول الأتراك والمماليك الذين جاء لقتالهم إلى غزاة غرباء(٨) . إلا أن تعريفات نابليون هذه لم يتقبلها

أهل البلاد بسهولة ،فالجبرتي مؤرخ الغزوة الأهم ، ظل يشير إلى من يقاتلون الفرنسيين في ثورتي القاهرة الأولى والثانية بالمسلمين ، في مقابل "النصارى الفرنسيس" هذا بالرغم من صلاته الشخصية بقوات الاحتلال بل وتعاونه معها ، لم تكن هذه التسمية بالنسبة له حكماً قيمياً ، بل مجرد تقرير لواقع الأمور . وبعد ، فحين تكلم الجبرتي عن "الأمراء المصرية" ، كان يعني موظفين أتراكاً وضباطاً مماليك ، ولم يكن أحد من هؤلاء مصرياً في قاموس نابليون . لأكثر من ألفية كاملة قبل العصر الاستعماري في القرن التاسع عشر كانت كلمة "مصري" باللغة العربية تعني فقط ساكن مصر ، ومصر ، في أغلب الأحيان كانت تعني مدينة القاهرة ، أو ما سبقها من عواصم ، ولقد استمر هذا الاستعمال اللغوي إلى ما بعد ولاية محمد علي (أنظر تعليقات الجبرتي على بيان نابليون الأول ، في الجبرتي ، ٤ : ٦٩)

نقول هنا ، إنه بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي وخلق نخبة وطنية ، خلقت اتفاقية لندن لعام ١٨٤٠ ، على المستوى الدولي ، مفهوم مصر المستقلة ، وعليه فإنها أعادت تعريف البلاد وبالتالي تعريف أهلها ، وما كان لغةً وأسماء على عهد نابليون أصبح قانوناً دولياً في تلك الاتفاقية . إن وصف الرافعي للاتفاقية ، دالٌّ جداً إذا وضعنا في الاعتبار وطنيته المصرية المعروفة :

إن معاهدة لندرة ، هي الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولي من سنة ١٨٤٠ إلى نشوب الحرب العالمية سنة ١٩١٤ . فهي التي حددت هذا المركز وجعلت لمصر شخصية دولية مستقلة ، ورفعت مركزها من ولاية كغيرها لا تختلف عن سائر ولايات السلطنة العثمانية إلى دولة مستقلة استقلالاً مقيداً بقيود السيادة التركية . إن مصر قد حققت استقلالها بالفعل في الحرب السورية الأولى التي انتهت بصلح كوتاهية (سنة ١٨٣٣) ، لكنها في نظر القانون الدولي لم تكن سوى ولاية ليس لها (رسمياً) من امتياز عن الولايات العثمانية الأخرى ، لكن معاهدة لندرة وإن تكن حرمت مصر ثمرة انتصاراتها وقيدت استقلالها بقيود شتى ، إلا أنها اعترفت بأن لمصر مركزاً دولياً مستقلاً عن تركيا ، إذ جعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد علي ، ومعلوم أن ولاية الحكم ، وخاصة في ذلك العهد ، هي مظهر السيادة والاستقلال ، ومعنى ذلك أن معاهدة لندرة اعترفت لمصر بالاستقلال مقيداً بالسيادة العثمانية ، ولم يعد لتركيا ، ولا لغيرها من الدول ، أن تعبث بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولاً بسيادة دولية . (الرافعي ، عصر محمد علي ، ٣٦١-٣٦٢)

فزعمنا هنا هو أن اتفاقية ١٨٤٠ ، والتي أجبر محمد علي على قبولها بالقوة العسكرية ، كانت نموذجاً للارتباط الوثيق بين ثلاثة عناصر : النخبة الوطنية المصرية غير

التركية وغير الدينية ، والسياسات الاستعمارية البريطانية في مصر ، وفكرة الوطن المصري كما نعرفها اليوم ، مصر الخريطة المربعة التي تستوجب الولاء الأسمى من سكانها ، والتي يعلو الولاء لها على أي ولاء آخر للجماعة الدينية أو العرقية ، مصر الكيان المنفصل ، والذي يكون استقلاله عن محيطه الإسلامي معترفاً به دولياً . إن عملية إعادة التسمية أو التعريف الاستعمارية لأهالي وادي النيل لم تكن ثقافية فحسب ، بل سياسية . إن إعادة التعريف هذه ، والتي يراها الرافعي خطوة نحو التعبير السياسي عن القومية المصرية ، كانت في جوهرها جزءاً لا يجتزأ من العملية الاستعمارية ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتسلط الاقتصادي والعسكري . إن الاتفاقية ذاتها التي يعتبرها الرافعي أساساً لاستقلال مصر اقتضت خصخصة الأراضي الزراعية في البلاد ، وأن تمتد إليها الامتيازات الأجنبية فتشملها ، وأن يخفض الجيش من حوالي نصف المليون إلى ثمانية عشر ألف مقاتل . لذلك يظهر لنا أن تبعية مصر لأوروبا كانت شرطاً لاستقلالها . بل إن استقلالها نفسه ما سمح به إلا ليؤدي إلى تبعيتها . وسوف نبين في الفصول التالية أن هذا التناقض الهيكلي ، الذي تكون فيه التبعية جوهر الاستقلال ، والاستقلال وسيلة لضمان التبعية ، استمر في كل الوثائق التي تعرف "الأمة المصرية" والدولة المصرية حتى عام ١٩٥٢ . إن حكام مصر إذن ، بعد أن أضعفهم انهيار نظام الاحتكار ، وتقليص الجيش ، علموا أن ضمانهم الوحيد في مقابل المحاولات العثمانية لاسترداد ما أخذوه من مزايا ، كان يقتضي ميلهم إلى القوى الأوروبية الضامنة لاستقلالهم النسبي منذ ١٨٤٠ كما كانوا في حاجة إلى مجموعة من المصريين المحليين الموالين لهم لا للسلطان العثماني . المصريون ، بالمعنى النابليوني للكلمة ، كانوا قد تملكوا بعض الأراضي وعليه فقد كانوا يملكون من القوة الاقتصادية والسياسية ما يسمح لهم بلعب هذا الدور . ولذلك فقد بدأ سعيد وإسماعيل في توظيف مصريين من غير الترك في جهاز الدولة . ففي عهد سعيد ، الذي بدأ تقليد الاقتراض من أوروبا وإنشاء المشاريع الاستعمارية ، تمت ترقية المصريين في الجيش إلى الرتب الوسطى والعليا . ومعظم الذين تمت ترقيتهم كانوا أولاد حكام محليين ، عمد وشيوخ بلاد ، وملاك أراضي متوسطة الأحجام ممن كانوا أكثر الناس استفادة من مشاريع خصخصة الأراضي الزراعية .

إن خطاب سعيد الشهير ، الذي يقتبسه عرابي في مذكراته والرافعي في تاريخه ، ينتمي إلى هذا السياق ، أي إلى سياسة خديوية مصر ليوجدوا سنداً محلياً لهم بالإضافة إلى الضمانة الدولية ليبقوا على وضعهم المميز في الدولة العثمانية(٩) .

أما إسماعيل ، والذي كان حماسه لتوسيع سلطته على حساب تركيا أكبر من سلفه ، فقد غامر بتأسيس مجلس استشاري ، وهو شيء ما يشبه البرلمان ، ففي ١٩ تشرين الثاني

نوفمبر ١٨٦٤ أسس في مصر مجلس شورى النواب من ٧٥ عضواً معينين او مختارين من عمد و أعيان ونبلاء وأولاد الأسر ذات النفوذ في البلاد . هذا المجلس ، بالرغم من افتقاره لأية سلطة حقيقية في الأمور الهامة كالمالية والحرب ، أعطى ، بمجرد وجوده ، انطباعاً بأن إسماعيل حاكم شرعي لدولة مستقلة . وبعد ، فإن إسماعيل كان يدرك أهمية هذه المظاهر السيادية حتى أنه أنفق مالاً غير قليل ليحصل على لقب الخديوي كما هو معروف .

هذه الطبقة من ملاك الأراضي المصريين ، والتي كان سلطانها يزداد ، سواء في مجلس شورى النواب ، أو في البيروقراطية ، أو في الجيش ، كانت تابعة بوضوح لأوروبا كما ذكرنا آنفاً ، إلا أنها ، وبالرغم من هذه التبعية ، كانت راغبة في حماية سلطانها المستجد ، وزيادته أكثر . هذه الرغبة عبرت عن نفسها في مساندة ملاك الأراضي لحركة عرابي . وعادة ما تصور الرواية الوطنية المصرية لتاريخ تلك الحقبة التدخل البريطاني في ١٨٨٢ كعمل موجه أساساً ضد الحركة الوطنية المصرية ، أي ضد طبقة العمد والحكام المحليين وملاك الأراضي المتوسطة الأحجام ، إلا أن السياسات البريطانية بعد الاحتلال تبدو مناقضة لهذا التصور . لقد حرم البريطانيون ملاك الأراضي من الاستيلاء على سلطة الخديوي ، ولو أنهم فعلوا لشملت سلطاتهم إعادة ترتيب ملف مصر المالي مع أوروبا وهو ما يشكل تهديداً للمصالح البريطانية ، ولكن ما إن أمّنت بريطانيا الملف المالي وخطوط مواصلاتها الإمبراطورية ، لم تؤذ بحال من الأحوال مصالح ملاك الأراضي الاقتصادية والسياسية . بل على العكس ، كما يقول كرومر ، بالنسبة لتقوية النخبة المحلية من ملاك الأراضي ، فإن الاحتلال البريطاني نفذ برنامج عرابي ، وإن كان بمهارة أكبر (كرومر ، ٦٠٨) .

الخلاصة :

إن القول الأساسي في هذا الفصل هو أن النخبة الوطنية المصرية الجديدة خلقتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكال مختلفة من التدخل الاستعماري . إتفاقية لندن التي وقعت عام ١٨٤٠ أدت إلى انهيار نظام الاحتكار الذي أسسه محمد علي وإلى عجز حكام مصر عن مراكمة فائض اقتصادي يسمح بإنشاء مشاريع عسكرية واقتصادية . خصخصة الأراضي خلقت طبقة من ملاك الأراضي المصريين ، كبار ومتوسطين . فحين أضيف إلى هذا ارتباط مصر بالاقتصاد العالمي ، أدى إلى مشكلة الديون المتدهورة أبداً والتي حاولت الحكومة حلها بمزيد من الخصخصة ، فداوت الحرق بالكي ، ودارت في حلقة مفرغة من مداواة ما ينتج عن الاستدانة من حاجة للمال بالخصخصة ، ومداواة ما ينتج عن الخصخصة من بيع الموارد ونقص العوائد ، بالاستدانة . وبنهاية القرن التاسع عشر ، كانت

ثم طبقة من ملاك الأراضي المصريين فاعلة ولا يستهان بها سياسياً . خلقت إتفاقية لندن مصر المعترف بها دولياً ، والتي حرس انفصالَها الفعلي عن الدولة العثمانية ضمانُ الدول الموقعة على الاتفاقية ، وعليه فقد خلقت مؤسسة سياسية تسمى مصر تختلف عن مصر محمد علي ، ومصر الجبرتي من قبلهما ، وكانت السلطة عليها مهيئة لتستلمها طبقة ملاك الأراضي الآخذة في الصعود . هذه النخبة وقعت إذن في مفارقة ، فسياسياً رغبتهم في زيادة نفوذهم اصطدمت بالوجود الأجنبي الثقيل في مصر ، قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، إلا أنهم ، اقتصادياً ، كانوا مستفيدين من الحال الاستعمارية التي خلقتهم لاعبين سياسيين على الساحة المصرية أصلاً . بين كل قطاعات المجتمع المصري كان هؤلاء الأكثر استفادة من الاستعمار ، ولذلك كانوا أكثرهم قبولاً للخطاب الاستعماري . في الفصل التالي ، سأناقش الخطاب الاستعماري وقبول الشخصيات الأبرز في الحركة الوطنية المصرية بمسلماته الأساسية ، كما سأبين كيف أن هؤلاء الوجوه ، تماما كطبقتهم ، وصلوا إلى الصدارة السياسية ، كأشخاص ، بتدخل موظفين استعماريين ، تحديداً لأنهم قبلوا بالخطاب الاستعماري .

هوامش الفصل الأول

(١) بعد مئة عام تقريباً من هذه الأحداث يعلق الرافعي على قبول فرنسا بالاتفاقية التي تلغي الاحتكارات ، بأنه جاء لأن الاتفاقية تتوافق مع «مبادئ الإنسانية» (الرافعي ، عصر محمد علي ، ٢ : ٢٩٥) ، وهو يقصد حقوق الإنسان وحرية التجارة والملكية ، وهو لا يذكر مصالح فرنسا الاستعمارية في مصر ، ولا أن انهيار نظام الاحتكار والحكومة المركزية القوية في القاهرة سيفيد الشركات الفرنسية كما سيفيد البريطانية .

(٢) التنمية التابعة مصطلح استخدمه كثيرا أصحاب مدرسة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي ، تقول بأن البلاد الفقيرة التي تتاجر مع البلدان الثرية لا تستطيع أن تلحق بها ، لأن استفادة البلدان الثرية من التجارة تكون أكبر بكثير من استفادة الدول الفقيرة ، إلا أن بعض النمو قد يلحق هذه الأخيرة حيث يكون من مصلحة القوة الثرية وجود بعض البنية التحتية التي تسهل عليها استغلال خيرات الفقيرة منهما .

(٣) حتى المتحف كان استعمارياً بوجه من الوجوه ، فقد مثل المتحف مصر الفرعونية واليونانية الرومانية ، متجاوزاً خمسة عشر قرناً من التراث العربي الإسلامي . وقد وصلت هذه الصورة نصف الإغريقية ، نصف التوراتية إلى أغلبية اهل الوادي أول ما وصلت مع غزوة نابليون في ١٧٩٨ ، وببداية القرن العشرين ، أصبحت ، بدرجة من الدرجات ، الصورةُ المركزية التي بنيت عليها هوية مصر في الخطاب الوطني .

(٤) بدئ العمل في هذه السكة الحديدية في عهد عباس الأول ؛ وقد نصحه ببنائها القنصل البريطاني في مصر ، وكانت هذه إحدى المرات النادرة التي أخذ فيها عباس بنصيحة قنصل أوروبي (انظر الرافعي ، عصر إسماعيل ، ١ :٢٠) .

(٥) في ١٨٧٩ عزل السلطان إسماعيل بطلب من بريطانيا العظمى وفرنسا بسبب عجزه عن سداد ديونه ، وقد أجبر إسماعيل على تعيين رئيس وزراء ووزارة وتخلى عن معظم سلطاته لهم قبل عزله .

(٦) بيت مال روتشيلد مؤسسة مالية أوروبية تمتلكها أسرة روتشيلد اليهودية ، وقد مولت هذه المؤسسة شراء الحكومة البريطانية لنصيب مصر في شركة قناة السويس ، كما ينتمي إليها البارون روتشيلد الذي صدر له وعد بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين والمعروف بوعد بلفور

(٧) الإشارة إلى الرواية الإنجليزية الشهيرة لدانيل دوفو (١٦٦٠-١٧٣١) ، عن بحار يدعى روبنسون كروزو ضاع فوجد نفسه في جزيرة معزولة ثم قابل عليها رجلاً أسود ، وجده يوم الجمعة ، وهو بالانجليزية «فرايدي» فسماه به ، وجعله خادماً له .

(٨) لاحظ التشابه بين خطاب نابليون في مصر عن الترك والشركس ، وخطاب الحكومة الأمريكية عن المقاتلين العرب في العراق وأفغانستان بصفتهم أجانب ، وبصفة الحملة على البلدين تحريراً .

(٩) ألقى سعيد هذا الخطاب أمام عدد من الأمراء الأتراك ، من أسرة محمد علي ، وبعض الموظفين العثمانيين من الدرجة العالية : « أيها الإخوان إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث

التاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس) ، والآشوريين ، والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان ، وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين والفاطميين من العرب والترك والأكراد والشركس وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن بونابارت ، وحيث أني أعتبر نفسي مصرياً ، فيجب علي ان أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيباً حتى أجعله صالحاً ، لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغني بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل» (سعيد بن محمد علي مقتبساً في الرافعي ، عصر إسماعيل ١ : ٣٦) ولقد غضب بعض الأمراء الترك لأن الخديوي ساوى بينهم وبين غيرهم من الغزاة . إلا انه من الملفت للنظر استخدام سعيد كلمة «الاستعباد» لوصف الغزوات ما قبل الإسلام ، وتعبير الغزو لوصف الهجمات الفرنسية ، بينما استخدم كلمة «الفتح» وهي أحسن وقعاً في نفوس جمهوره في وصف حكم الامبراطوريات الإسلامية ، وهو بهذا يتبع سنة قديمة من اعتبار الأقوام المسلمة الأخرى أقرب رحماً من غيرها . وبعد فإن التناقض بالنسبة لموضوع الهوية يزداد جلاء في خطابه حين يقول أنه «يعتبر نفسه مصرياً» .

الفصل الثاني

انتقـــاء الممثلـــين

في هذا الفصل ، أقول إن من قادوا الحركة الوطنية المصرية ، نظرياً وعملياً ، والذين أثمرت جهودهم ثورة ١٩١٩ ، دخلوا اللعبة السياسية بموافقة الاستعمار إن لم يكن بمساعدته . كما أقول إن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ، كأفراد ، تماماً كمصالح طبقتهم ، كانت مرتبطة باستمرار الوضع الاقتصادي والسياسي الذي خلقه الاستعمار في البلاد .

وأنظر أيضاً إلى العلاقة الدائرية بين تكون مصالحهم هذه وتبنيهم للخطاب الاستعماري : فقد كان وضعهم الاجتماعي يدفعهم لقبول المنطق الاستعماري ، وهذا يدفع ضباط الاحتلال للقبول بهم كممثلين عن الشعب المصري ، ثم يحسن هذا بدوره وضعهم الاجتماعي ، وهكذا .

في الجزء الأول من هذا الفصل أشرح صورة مصر والمصري ، والمصري المعدل كما ينبغي أن يكون ، كما عبر عنها مؤلف(١) «مصر الحديثة» دولة وكتاباً ، إيفلين بيرينغ ، إيرل كرومر ، والمعروف في التاريخ المصري اختصاراً باللورد كرومر . ثم أنظر إن كان مؤسسا الخلفية النظرية للحركة الوطنية المصرية ،أحمد لطفي السيد ومحمد عبده ، وقائداها السياسيان ،سعد زغلول ومصطفى النحاس ،على سبيل المثال لا الحصر ، رجالاً تنطبق عليهم مقاييس كرومر للمصري الصالح ، وإن كان يراهم لذلك ممثلين مفضلين للشعب المصري ، يعطونه صورة يحب كرومر وخلفاؤه أن يروه عليها .

الصورة الاستعمارية :

ما إن خُلقت في مصر نخبة تتطابق مصالحها مع السياسات الأوروبية ، حتى سهل على المستعمر اختيار ممثلي الشعب المصري كله من تلك الفئة . وعليه فإن إعادة تعريف مصر ، أرضاً وناساً لتصبح أمة مصرية بالمفهوم النابليوني ، لم تقف عند خلق مصرَ ما معترفٍ بها دولياً عام ١٨٤٠ ، بل استمرت العملية لتشمل اختيار الشريحة الاجتماعية التي تقود هذا البلد دون بقية قاطنيه . هنا يجدر بنا أن نلتفت إلى كتاب كرومر "مصر

الحديثة" . فقدكانت إعادة تعريف مصر ومن يحكمها هدفاً واضحاً للكاتب الحاكم :

إني وإن كنت لا أغامر بالتنبؤ بالهدف الذي سنحققه في نهاية المطاف ، إلا أنني لا أتردد في إبداء الرأي في الهدف الذي يجب علينا أن نسعى إلى تحقيقه . فبتقديرنا ، ليس ثمة إلا بديلان اثنان . إما أن تصبح مصر في نهاية المطاف مستقلة ، أو أن تُضم إلى الإمبراطورية البريطانية . شخصياً ، أنحاز بثقة باتجاه البديل الأول [...] كل ما علينا فعله هو أن نخلّف وراءنا حكومة جيدة إلى حد ما ، وقوية ، وأهم من هذه وتلك ، مستقرة ، لتمنع الفوضى والإفلاس ، فتحول بذلك دون أن تصبح المسألة المصرية مصدر إزعاج لأوروبا مرة أخرى . لا يجب علينا أن نفحص بدقة متناهية في أعمال مثل هذه الحكومة ، فهي لكي تحفظ استقرارها : لا بد من إطلاق يدها في بعض الأمور ، حتى وإن كانت ستستخدم مثل هذه الحرية بطرق لا تروق لنا أحياناً إلا أنه من الأساسي أن يكون على هذه الحكومة ، بعد جلائنا ، أن تعمل بمبادئ متوافقة مع الخطوط العريضة لمتطلبات الحضارة الغربية . إن الفكرة التي كانت في وقت من الأوقات محل تأييد بعض شرائح المجتمع البريطاني ، والقائلة بترك مصر تنضج في مائها (أي تترك وشأنها) ، وأنه مهما ازداد الارتباك والفوضى الداخلية فيها ، فلن تكون هناك ضرورة للتدخل الأوروبي ، هذه الفكرة يجب أن تُنحّى جانباً على الفور فهي غير عملية بالمرة . إنه لمن العبث والسخف الافتراض بأن أوروبا ستقف موقف المتفرج السلبي ، بينما تتأسس في مصر حكومة رجعية مبنية على مبادئ محمدانية (إسلامية) خالصة ، وطغيان شرقي متهالك (كرومر مصر الحديثة ، ٩٠٣) .

في فقرة أخرى يقول كرومر إن خلق هوية قومية مصرية ، في مقابل الهوية الدينية المسيطرة على قطاعات واسعة من الشعب ، هو أمر ضروري لاستقلال مصر . فالارتباط بين التوافق الاقتصادي والسياسي للنخبة الوطنية مع أوروبا ، وقبولها على المستوى الفكري والثقافي بمفهوم القومية العلمانية يبدو واضحاً هنا :

لا بد من توفير الإمكانيات لتكوين هيئة تشريعية محلية قادرة على التعامل مع كافة الأمور المحلية . إن الاستقلال المصري الوحيد الذي أستطيع تصوره بصفته عملياً أو قابلاً للتطبيق بدون الإضرار بمختلف المصالح ، هو ذلك الذي يسمح لكل سكان مصر الكوزموبوليتية ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ، أوروبيين أو أسيويين أو إفريقيين ، أن يلتحموا في جسم واحد يحكم نفسه بنفسه . صحيح إن ذلك قد يأخذ سنوات بل أجيالاً ليتحقق ، لكن ما لم يتحقق فإن أي فكرة عن الاستقلال ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، ينبغي في رأيي أن تُنحّى جانباً . لقد ذكرت في تقريري الأخير ، أنه ينبغي لكل فرد وكل

امة أن يكون له مثال يسعى أن يكونه . إن مثال المسلم الوطني ، لا يمكن تحقيقه في اعتقادي . المثال الذي أسعى أن أضعه (للمصرين) بدلاً منه ، صعب تحقيقه للغاية ، لكن إذا امتلك المصريون من الجيل الصاعد الحكمة وبعدَ النظر وعملوا باحترام وصبر ، متعاونين مع الأوروبيين المتعاطفين ، ليحققوه ، فإنه قد يتحقق مع الوقت (كرومر ، مصر الحديثة ، ٩٠٧) .

ويزيد فيقول :

ما يعنيه الأوروبيون عندما يتكلمون عن الحكم الذاتي المصري ، هو بعيد عن السماح للمصريين باتباع ميولهم غير المُصلَحة ، بل يعنون أن يسمح لهم بأن يحكموا أنفسهم بالطريقة التي يرى الأوربيون أنهم يجب أن يُحكموا بها (كرومر ، مصر الحديثة ، ٨٧٤) .

كرومر يكتب فصلاً كاملاً في البداية عن "صعوبة التأكد من أراء الشرقيين" (كرومر ، ٥-٦) . وهو لا يعني هنا الصعوبة المتولدة عن الفرق في اللغة ، بل يعني الفرق في الثقافة . هو لا يستطيع أن يرى أراء أهل البلاد إلا بصعوبة كبرى . لأن طريقة تفكيرهم غير عقلانية بالنسبة له ، ولذا فهم غير قادرين على تكوين رأي بالمعنى المعروف ، هو لا يرى ما يرون ، فيرى أنهم لا يرون ، وعليه فهو لا يراهم . في فصل من فصول كتابه "القاطنون بمصر" ، والفصل التالي له "المسلمون" يقول كرومر بوضوح إن الإسلام ، وربما الصفات البيولوجية للمصريين ، تمنعهم من التفكير العاقل .

فالاحتلال البريطاني حقق منافع كبرى للمصريين ، وأيُّ تفكير عقلاني أو رشيد يجب ان يؤدي بهم لتقدير دور هذا الاحتلال ، أيُّ شعور مضاد لهذا يمكن إذن عزوه للإسلام ، أي إلى قلة عقل المصريين (٢) ، أوببساطة لجحودهم ونكرانهم للجميل ، أي قلة أخلاقهم(٣) . إن مهمة كرومر كما يراها ، هي في جوهرها مهمة تهذيب وإصلاح ، الاستعمار مهمة تعليمية ، فواجبه أن يحول القاطنين بمصر من حالهم الإسلامية المتخلفة ، إلى حال الحداثة والعقلانية . بعد الصفحات التي يشرح فيها كيف أن الإسلام غير متحضر كنظام اجتماعي ، يقول كرومر ما يلي :

بالرغم من ذلك ، هناك بارقة أمل واحدة ، تربط بين الجنسين (الجنس الأوروبي والجنس المصري) . ما إن تشرح للمصري ما عليه أن يفعل ، فإنه سيفهم الفكرة بسرعة . هو مقلد جيد ، سينجز نسخة أمينة ، وفي بعض الأحيان مطابقة أكثر من اللازم ، لعمل راعيه الأوروبي . قد تكون حضارته مجرد قشرة خارجية ، لكنه مستعد أن يقبل لغة الأنظمة الإدارية الأوروبية ورطانتها وإن لم يفهم روحها ومعناها . صحيح إن حركاته ، في معظم الأحيان ، تكون حركات إنسان آلي ، لكن إنساناً آلياً مصنوعاً بمهارة قد يقوم بأعمال مفيدة

كثيرة . إن هذه الخاصية في الشخصية المصرية لها أهمية كبرى بالنسبة إلى إدارة البلد (كرومر مصر الحديثة ، ٥٧٩) .

إذن فمصر المستقلة تكون "إنسانا آليا مصنوعاً بمهارة" ، جهازاً تم تدريبه وتعليمه من قبل بريطانيا العظمى ، وسيشعر بالعرفان تجاهها . فكرومر محتاج ، لإدارة الدولة ، إلى أشخاص ، وطنيين محليين بالولادة ، وأوربيين بالثقافة ، أشخاص يكون هو قادراً على فهم لغتهم وخطابهم ويقبلون هم منطقه وخطابه . إن مترجمي الثقافات هؤلاء سيكونون عند كرومر أكفاء لتمثيل الشعب المصري . إن أي تمثيل آخر سيفقد زعم كرومر عن مهمته الإرسالية التعليمية شرعيته . وبطبيعة الأمور فإن أكثر من يقبل المنطق الاستعماري من بين الأهالي ، هم أكثر المستفيدين منه . فبينما لم يكن ملاك الأراضي الذين استفادوا من سياسات الاحتلال أغلبية المصريين بحال من الأحوال ، اعتبرهم كرومر ممثلين عن تلك الأغلبية الصامتة . وهي صامتة لأن كرومر يستصعب أن يسمع لها كما أسلفنا ، وهو يستصعب أن يسمع لها لأنها عنده أغلبية غير عاقلة . وجدير بالذكر أن كرومر يعيد ويكرر في كتابه أن مهمة بريطانيا الرئيسية في مصر هي إفادة الفلاحين وإنصافهم ، وهم أفقر الناس والمستضعفون فيهم . إلا أنه ، بين كل الناس الذين عرفهم في مصر ، لم يذكر رأي فلاح واحد ، ولا ذكر طريقة يمكن بها استنباط آراء الفلاحين وتفضيلاتهم(٤) . كرومر يفترض افتراضاً ما يمكن للفلاح أن يريد . في الأسطر التالية سأشرح هذه النقطة أكثر ، مستنداً إلى كلام كرومر نفسه . ثم سأبين كيف أن قادة الحركة الوطنية المصرية عام ١٩١٩ كانو بالضبط الأشخاص الذين يمكن لكرومر تقبل منطقهم :

بالنسبة لكرومر فإن المجتمع المصري مكون من الطبقات التالية : النخبة القديمة ، وهي التي يسميها الباشاوات المصريين الأتراك ، ثم العلماء ، ويعني بهم فقهاء الإسلام من شيوخ الأزهر وغيره ، ثم النخبة الجديدة من ملاك الأراضي ذات الاحجام المتوسطة ، وهم أساساً الحكام المحليون والعمد ، وكرومر يسميهم بطبقة شيوخ البلد ، ثم أخيراً ، يذكر الفلاحين . ويعدد كرومر الخصال الحسنة والسيئة لكل طبقة . هو يسمي الباشاوات مصريين أتراكاً لأن أكثرهم متحدرون من أصول تركية استوطنت أسرهم مصر في فترات مختلفة من العهد العثماني . ويقسمهم كرومر فريقين ، واحد ولاؤه لإسطنبول ، والأخر تمصّر بالقدر الكافي ليطلب الحكم الذاتي لمصر واستقلالها عن تركيا . وكرومر يحترم الطائفة الثانية فقط ، فهو يراهم حلفاء محتملين ومديرين أكفاء للبلد ، ولاءاتهم ليست لإسطنبول ولذلك فهم لن يؤيدوا فكرة الخلافة ، وحكماً إسلاميّ النزعة يهدف لتوحيد الشرق الأوسط ، فكرومر يرى مثل هذه النزعة غير حضارية ويراها خطراً على مصالح

بريطانيا وأوروبا . من العلماء ، كرومر يذكر الشيخ السادات ، ومحمد عبده ، و محمود بيرم ، ويتدرج الثلاثة من حيث وجهات نظرهم السياسية والدينية . السادات ، مسلم متعصب في رأي كرومر ، محافظ جداً ويكره البريطانيين وهو ذو أثر كبير بين الناس ، كرومر يذكر قصصاً تظهره منافقاً يسعى لمصالحه الشخصية ، فهو من الشخصيات الدينية التي يحب كرومر أن يراها وأمثالها تنعدم من مصر كنتيجة لعملية التحديث التي يقودها الاحتلال . ثم يذكر كرومر محمود بيرم "الذي يجلس معي لساعات ينشد مرثية عن تهالك الإسلام . . .وقد ذكر أن الإسلام يحجل إلى نهايته وسقوطه بسبب تحلله الداخلي" (كرومر ، مصر الحديثة ٦٠٠-٦٠١) . غير أن كرومر يرى بيرم ضعيف التأثير بين الأهالي ، أفكاره ستؤدي حتماً إلى ردة فعل عنيفة وغضب شعبي . إن خيار كرومر من العلماء هو إذن محمد عبده ومن اتبع مَثَله ، وهو الواقف في الوسط بين المسلم المحافظ والمصري المتأورب أو الساعي لتقليد أوروبا . فمهمة عبده في توليد سند سياسي شعبي لبرنامجه ليست مستحيلة ، وإن كانت صعبة . ولسوف نناقش اتجاهات محمد عبده السياسية لاحقاً ، في الجزء المختص بعلاقة القادة الوطنيين مع الاحتلال .

طبقة شيوخ البلد اعتقدت أن عرابي سيخلصها من الباشوات الأتراك وأنهم سيستلمون السلطة . وبالرغم من ان حركة عرابي وضعت المصالح الأوروبية والبريطانية في خطر ، إلا أن فكرة رفع هذه النخبة الجديدة إلى السلطة لتقود عملية التحديث بدلاً من النخبة العثمانية التركية ، كانت مقبولة ، بل ومفضلة ، لدى كرومر . هو يعترف أنه فعل ما كان عرابي سيفعله لو أنه أفلح ، من إعطاء سلطة أكبر لملاك الأراضي متوسطة الأحجام بدلاً من كبار ملاك الأراضي من الباشاوات المصريين الأتراك . إلا أنه ، طبقاً لكرومر ، فإن الاحتلال البريطاني كان ينفذ هذه المهمة بمهارة أكبر ، كما أنه ، وعلى عكس عرابي ، يقوم بها دون أن يخاطر بخطاب إسلامي ضار بأوروبا . إن طبقة شيوخ البلد تضخمت تحت الاحتلال ، ووجدوا أنفسهم ممثلين في المجالس الاستشارية ثم التشريعية ، وتمثيلهم فيها يتزايد ، كما انهم دخلوا في المؤسسات البيروقراطية التي بنتها بريطانيا :

إن مشاعر طبقة شيوخ البلد نحو الانجليز منقسمة ، فمن ناحية هم مستعدون للاعتماد على المساعدة الإنجليزية ضد طغيان الباشاوات ، ومن ناحية أخرى يكرهون التدخل (الإنجليزي) الذي أعاقهم عن ممارسة طغيانهم القديم على الفلاحين . بمرور الوقت ، حين ظهرت فوائد الاحتلال البريطاني ، سيطرت العاطفة الأولى من هاتين العاطفتين على الثانية . إلا أن أي مدح كان يمكن لطبقة شيوخ البلد أن توجهه للإنجليز ، كانت تعوقه فكرة أن الإنجليزي لم يزد ، في نهاية المطاف ، على أن نفذ برنامج عرابي الأصلي . إلا وأن

بعضهم من أصحاب الملاحظة الدقيقة اعترفوا أن البرنامج ما كان لينفذ بنفس المهارة والذكاء على يد عرابي (كرومر ، مصر الحديثة ٦٠٨) .

ثم هناك الفلاحون ، الذين يتكلم كرومر عنهم ولا يتكلم معهم . على عكس فعله مع الطبقات الأخرى حيث يذكر أمثلة لأشخاص بأعيانهم ينتمون إليها قابلهم وحاورهم ، وقد يكون سبباً في استثناء الفلاحين من مثل هذه المقابلات جهل كرومر التام باللغة العربية . كتب كرومر يقول :

لا يمكن حقيقة أن يكون ولا حتى ظل من ظلال الشك ، في أن الفلاح قد استفاد استفادة ضخمة بسبب الجهود التي قام بها الإنجليزي نيابة عنه . لقد استفاد أكثر بكثير من أي طبقة أخرى في المجتمع ، لأنه في حالته لا توجد إطلاقاً أية خسارة يوازن بينها وبين المكاسب الجمة التي حصل عليها (كرومر مصر الحديثة ، ٦١٠) .

كما ذكرنا أعلاه فالإسلام والجحود إذن هما السببان الأساسيان اللذان منعا الفلاح من إبداء عاطفة إيجابية تجاه الانجليز ، فالفلاحون "تنقصهم القدرة المنطقية بدرجة عجيبة" (كرومر ، ٦١٠ ، أنظر أيضاً صفحات ٥٦٣ إلى ٥٨٩ والاقتباس من صفحة ٩٠٩ في الحاشية أعلاه) . وعلى هذا ، يبدو أن الفلاحين لم يكن ليُعتمد عليهم في أي مشروع حداثي في مصر ، بالرغم من لزوم أن ينفذ هذا المشروع باسمهم .

يجدر بنا أن نذكر أن الحركة القومية المصرية التي بدأت عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ تكونت بالضبط من الخلطة الصحيحة التي يوصي كرومر بها هنا : علماء من نمط محمد عبده ، أتراك متمصرون من أمثال عدلي يكن ، أولاد طبقة شيوخ البلد من أمثال سعد زغلول ، ومصريون متأوربون أو متفرنجون كأحمد لطفي السيد ، كوّنوا صلب النخبة الوطنية المصرية . لقد تكلم هؤلاء الناس لغة كرومر ، وأنا لا أعني هنا اللغة الانجليزية ، بل المنطق الاستعماري ؛ قبلوا مصر المخلوقة عام ١٨٤٠ ، وأنها تُبنى على نموذج الدول القومية الليبرالية الأوروبية ، بل على نموذج بريطانيا بالذات ، ملكية دستورية ، قبلوا أنهم متعلمون من بريطانيا ، وكان الخلاف بينهم وبينها ، كما سنرى لاحقاً ، خلافاً على موعد التخرج ودرجات النجاح . ولهذا فقد قُبلوا ممثلين عن الشعب المصري (وسأتعامل مع مسألة شعبية تمثيلهم لأغلبية المصريين في الفصول التالية) . في الجزء التالي من هذا الفصل سأتكلم عن التوجه الثقافي لثلاثة من المذكورين هنا ، عبده ولطفي السيد وزغلول ، لأظهر أولاً كيف تتطابق رؤيتهم مع رؤية كرومر ، وثانياً ، لأظهر كيف قَبِلَهم كرومر ممثلين عن الشعب المصري . وقد اخترت زغلول ، بديهياً ، لأنه كان راعي حركة التحرر الوطنية التي بناقشها

هذا الكتاب وبطلها ، واستمر نموذجاً للقائد الوطني حتى بعد موته عام ١٩٢٧ ، واخترت أحمد لطفي السيد لأنه كان المنظر الأساسي ، والأب الروحي للقومية المصرية الليبرالية من بين المثقفين ، واخترت محمد عبده ، لأنه كان أستاذ الاثنين . بالإضافة إلى هؤلاء الثلاثة سأتناول مصطفى النحاس ، حواريّ زغلول وخليفتَه في قيادة حزب الوفد . إن الافتراض الخفي ، المسكوت عنه ، والمسلم به ، الذي أحاول إظهاره في أراء هؤلاء الرجال هو ذاك الافتراض المتعلق بتعريف الأنا وعلاقتها بالآخر . فأنا أمتحن هنا زعمي السالف بأن وضع هؤلاء الرجال الاقتصادي والاجتماعي دعاهم إلى القبول بالتعريف الاستعماري للذات ، فرأوا أنفسهم وقومهم بعين المستعمر ، بكسر الميم ، فهم يقبلون هوية مؤسسة على فكرة الأمة المصرية ، قومية مستقلة عن العروبة والإسلام ، ومصممة على غرار دولة ليبرالية ديمقراطية أوروبية . بقبولهم هذه الصورة عن الذات ، وما ينبغي أن تكون عليه ، يصبح ضابط الاحتلال معلماً ، والقائد الوطني تلميذاً . ولا يخفى عليك تطابق هذه الصورة مع تلك التي رسمها كرومر (أنظر تعليق كرومر على دور بريطانيا في مصر المقتبس أعلاه في صفحات ٩٠٣، ٩٠٧ ، وانظر كيف يقابل ما بين «مصر» التي يراها مستحقة للاستقلال ، وتلك "المحمدانية") . وهذا بدوره ، يساعد على تفسير منح البريطانيين صفة تمثيل أهل مصر لهؤلاء القادة الوطنيين .

خيار كرومر : النواب عن الناس

لاينتمي المرء لطبقة ما بمجرد أن يولد لأبوين ينتميان إليها ، بل يتكون الانتماء بتكون مصالح شخصية متطابقة مع مصالح الطبقة المعنية . يصح هذا القول على الرجال الذين نتناولهم في هذا الفصل . كلهم بدأوا ، وهم بعدُ طلاب ، معارضين أشداء للاحتلال الانجليزي . كلهم كانت لهم اتجاهات إسلامية أيام دراستهم ، إلا أنهم كلهم غيروا مواقفهم أو عدلّوها ما إن بدأوا حياتهم العملية ، أي عندما تبلورت مصالحهم الاجتماعية الاقتصادية . كان محمد عبده تلميذاً لجمال الدين الأفغاني ، وأُلقي القبض عليه ثم نُفي لمساندته الثورة العرابية والتي ، كما ذكرنا آنفاً ، بدأت حركة تمرد ضد الضباط الشركس في الجيش وانتهت بمواجهة مع القوى الأوروبية ضد التدخل المالي والسياسي في شؤون البلاد .ثم سُمح لعبده أن يعود إلى مصر وأن يشغل عدة مناصب ، حيث غير مواقفه إلى درجة كادت تناقض ما كان يدعو إليه مع الأفغاني . لطفي السيد بدأ عضواً في جماعة وطنية بقيادة مصطفي كامل ، الرافض للمفاوضات إلا بعد الجلاء والداعي إلى أعادة الروح للخلافة في إسطنبول . بعد خلاف مع الخديو ، مال لطفي في اتجاه البريطانيين وأسس حزب الأمة وصحيفته الجريدة مبشراً بليبرالية سياسية على النمط البريطاني ، ومؤكداً على

الخاصية التعليمية للاحتلال . سعد زغلول ، روي عنه أنه كان يدعو إلى الجهاد في الأزهر عندما غزا الانجليز البلاد ، وقبض عليه وحبس عدة أشهر عمل بعدها محامياً لحسابه الخاص ، ثم تعرف على كرومر ، ثم عين بنصيحة هذا الأخير ، نائبَ قاض قبل أن يحصل على شهادة في القانون (أنظر لاشين ، ١ : ٣٧) . أخيراً ، كان النحاس عضواً في الحزب الوطني قبل أن يصبح تابع زغلول وتلميذه .

في هذا الجزء ، سأسرد سيرة ذاتية مختصرة لكل من الأربعة الرجال المذكورين وأرائهم وأراء ممثلي الاحتلال فيهم ككرومر ولويد .

محمد عبده :

إن اتفاقية ١٨٤٠ فصلت مصر عن الشام ، عن آسيا ، وقد كانت مصر والشام جزئين من وحدة إدارية واحدة لقرون في عهود إمبراطوريات إسلامية مختلفة . إن الفصل الجغرافي لمصر عن آسيا تضمن أيضاً فصلاً ثقافياً عن العروبة والإسلام . فمصر الإفريقية ، مصر الفرعونية ، مصر اليونانية الرومانية كانت كلها ، في القرن التاسع عشر ، اختراعات استعمارية حديثة ، أعني أنها لم تكن حاضرة في بال أهل البلاد حسب تعريفهم لأنفسهم في القرن التاسع عشر ، فلم يكونوا فراعنة ، ولا هيلينيين ولا حتى أفارقة ، لقد كانت مصر المخترعة هذه جزءاً من خطاب استشراقي يحيي صوراً توراتية للاستعمال الاستعماري . ولقد تبنت النخبة المحلية هذا الخطاب ، فقد كان ينفعها ، والخطاب الإسلامي البديل كان خطاب النخبة العثمانية القديمة والتي تسعى النخبة التي خلقتها سياسات الخصخصة وكسر الاحتكارات إلى الحلول محلها . إن أول من استخدم الرموز الفرعونية في خطاب شبه قومي ، من رواد المثقفين المصريين ، هو رفاعة الطهطاوي ، إلا أنه كان مهجوساً بإظهار كيف أن ما وصفه وأقره من أشكال الحضارة الغربية و ما فيها من خطاب قومي هو متطابق مع الإسلام .

في معرض وصفه ، يتكلم عن الكيفية التي يرى بها الفرنسيون مصر ، وتدريجياً يبدأ هو نفسه في رؤيتها بأعينهم كبلد له ماض عريق عظيم (ليس المعني هنا الماضي الأموي أو العباسي أو الفاطمي ، بل الفرعوني) . ومن اللافت أن تبنيه للخطاب القومي عن مصر كان جزءا من تبنيه لخطاب استعماري بشكل عام ، حيث يذكر جهود بريطانيا لجلب الحضارة إلى الهند ، وجهود العرب البيض (وهو هنا يعني المصريين والألبان والأتراك في جيش محمد علي) لجلب الحضارة إلى السودانيين البرابرة . وبعد ، فإنه يمدح الشجاعة الفرنسية في فتح الجزائر (أنظر الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية ، ١٤٧،

و٢٦٧ ، وانظره مقتبساً في وندل ١٢٩-١٣١) . إن شمال الهند (باكستان) والجزائر بلاد يقطنها مسلمون ، وكان الجبرتي سيصف غزو بريطانيا وفرنسا لهما وكأنه يصف حملة صليبية ، أو على الأقل كان سيراه غزواً خارجياً مقاومته مشروعة بل ولازمة ، جهاداً للدفاع عن الإسلام والمسلمين . أما الطهطاوي ، فيسمي ذلك الغزو "فتحاً" ، وهي كلمة لا تخفى ارتباطاتها الإيجابية ، فهي الكلمة المستخدمة عندما يكون "الأنا" هو القائم بالغزو . بفتنة ما ، قريبة من تلك التي يصفها فانون عن الأطفال الكاريبيين الذين يتوحدون مع راعي البقر الأبيض في كتب الأطفال لا مع بني جلدتهم من العبيد والهنود ، يتوحد الطهطاوي مع خوذة الضابط الفرنسي بالرغم من العمامة التي على رأسه والعباءة التي على كتفيه ، وبالرغم من أنه كان في مكان الجزائري قبل سنوات قليلة حين كان نابليون يغزو القاهرة .

إلا أن الطهطاوي لم يكن يمثل اتجاهاً في زمنه ، الجدال الحقيقي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بعد أن تكونت النخبة المحلية من متوسطي ملاك الأراضي . كان أحد طرفي الجدال يدعو إلى هوية إسلامية ، وحِلْفٍ ما لقتال البريطانيين في مصر وسائر المنطقة ، وكانت هذه الفكرة التي يؤيدها جمال الدين الأسد آبادي والمعروف بالأفغاني ، والذي جاء إلى مصر عام ١٨٧١ واضطر لمغادرتها بسبب الضغط البريطاني عام ١٨٧٩ . أما الطرف الآخر فكان اتجاه القومية المصرية المتمحور حول مصر التي خلقت سياسياً عام ١٨٤٠ في اتفاقية لندن ، وثقافياً في الاكتشافات الفرعونية للحملة الفرنسية (عبد الملك ، ١٢-١٣) . ونبين هنا موقع محمد عبده من هذا الجدل .

كما أسلفنا فقد كان عبده مشاركاً في حركة عرابي ، وقد نفي من البلاد عام ١٨٨٢ إلى بيروت ، ثم كتب إليه الأفغاني الذي كان في باريس عام ١٨٨٣ لينضم إليه في محاولاته لتأسيس العروة الوثقى ، وأسست تلك الصحيفة بعد وصول عبده عام ١٨٨٤ودعت إلى نوع من الرابطة الإسلامية وتعاون كل مسلمي العالم لطرد الغزاة الأوروبيين (أنظر عبده ، ١٤٤-١٤٦) . في آخر ذاك العام ذهب عبده إلى تونس ، وفي ١٨٨٥ ذهب إلى بيروت ، ثم في ١٨٨٨ عاد إلى القاهرة ليتسلم منصبه قاضياً ، ثم مفتياً أكبر للديار المصرية . كان توفيق ، خديوي مصر الذي سهل االغزو البريطاني لبلاده ، عفا عنه بناء على نصيحة اللورد كرومر (عن رأي عبده الإيجابي في توفيق ، أنظر رضا ، الجزء الثالث ، ٨٠-٨٢) بعد عودته لمصر ، أصبح محمد عبده أقرب للبريطانيين منه إلى الخديوي . أصبح التحرير بالتعليم دعوته الأساسية . فإلى أي نوع من التعليم كان يدعو؟ وكيف كان يرى أن التعليم يؤدي إلى الاستقلال؟ في مقال له عن طبيعة مصر وأهلها كتبه فور عودته إلى مصر ، يشدِّد عبده على أن أبرز صفات المصريين هي قدرتهم على التعلم ،

وأن على حكام البلاد أن يستفيدوا من هذه الخاصية فيهم (عبده ، مقتبساً في رضا ، ٣٦٦) . في مقال آخر ، وهو احد أشهر مقالاته ، يقول بأن مستبداً عادلاً هو الحل لمشاكل المشرق . وعنده أن أول مهام مستبد كهذا هي حمل قومه وتدريبهم على الحكم البرلماني (عبده ، مقتبساً في رضا ، ٤٥٠-٤٥٢) . إن بين دعوة عبده ومقولات كرومر عن قابلية المصريين للتعلم والتقليد ، "والإنسان الآلي المصنوع بمهارة" تشابهاً واضحاً ، وواضح أيضاً أنه بالرغم من دعوة عبده لتعلم المسلمين مهارات الأوروبيين فإن برنامجه المقترح للخلاص ، لم يركز على ذلك النوع من التقدم المادي الذي يسمح لمصر بتكوين قاعدة عسكرية وصناعية تمكنها من إنهاء الاحتلال البريطاني ، إنما يبدو ان عبده يقترح تعليماً يؤدي إلى تقدم ثقافي ، يجعل المصريين مستحقين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . ومن المنطقي ، ترتيباً على دعوة عبده ، أن يكون البريطانيون المشرفين على عملية التعليم هذه : لما استبعد عبده الوسائل الثورية ، رأى طريقتين لخلق أمة مصرية حديثة . إحدى الطريقتين بطيئة ، ربما تطول قروناً ، من التعليم الأخلاقي والديني ، مصحوبة بدراسة للعلوم الأوروبية ، والأخرى ، لا تخلو من الحنين والمثالية على الطريقة الشرقية التلقيدية ، وهي الإيمان بملك عادل ، [...] فهو مقتنع بان حاكماً مستنيراً ، وغير أناني ، وإن كان حاكماً مطلقاً ، متى رغب في عمل إصلاحات أساسية ، يمكنه في خمسة عشر عاماً ، أن يخلق جمهوراً من دعاة الإصلاح التقدميين والمتعلمين ، والذين سوف يشكلون بدورهم الكادر الأساسيّ لتأسيس حكومة برلمانية . أكيد أن عبده لم يكن يرى ضوءاً كهذا الذي يقترحه في أفق سياسي يسيطر عليه الخديوي عباس الثاني (ابن توفيق وخليفته) والسلطان عبد الحميد الثاني . إن صداقته الصدوقة مع كرومر ، وعلاقته الطيبة مع قوة الاحتلال بوجه عام ، لا تدل على أنه كان متصالحاً مع وجودهم (وجود البريطانيين) فحسب ، بل على الأرجح ، كان يعتقد أن فترة كفترة الاحتلال ، بما فيها من وصاية ورعاية مفروضة ، قد تكون أقرب إلى نظام الاستبداد الطيب والعادل من اي نظام آخر قد تشهده مصر في هذه الدنيا (وندل ، ١٩٤-١٩٥) عملياً ، وإن لم يكن نظرياً ، كان هذا يعني ضرورة إقناع الموظفين البريطانيين أن الشعب المصري قد نضج بما يكفي ليحكم بلاده . عملية الإقناع هذه هي بديل مقاومة الاحتلال بالسلاح وما إليه من الوسائل المادية . إلا أن البريطانيين لن يقتنعوا بأن المصريين قد نضجوا أصبحوا أهلاً لحكم بلادهم ، إلا إذا رأو أن المصريين سيحكمونها بالطريقة التي يجب أن حكم بها ، الطريقة الصحيحة ، والطريقة الصحيحة عند البريطانيين هي بالطبع الطريقة بريطانية . إن أي طريقة أخرى ستعني أن البريطانيين كانوا يسيئون حكم البلاد ، وأن بريطانيين أنفسهم ليسوا أهلاً لحكمها . إن التقدم الذي يدعو إليه عبده ، وأمل في ميذه ، إذن ، هو التقدم في القدرة على الحلول محل الاحتلال ، لا على تدميره . هي هذه

القدرة والأهلية للحلول محل الاحتلال، وخلافته والنيابة عنه، التي يجب أن تطور عند النخبة المصرية، لكي يقبل بها القائمون بالاحتلال ممثِّلةً عن الشعب المصري، وليأمنها بما يكفي، ليصبح أفراد هذه النخبة، محتلي مصر الوطنيين، وغزاتها المحليين.

هذا يسهل علينا فهم الاقتباس الطويل التالي من كتاب كرومر :

إن الشيخ محمد عبده كان عالماً من نوع، مختلف، ولا بد أن أضيف، من نوع أرقي بكثير من أخوته الآخرين الذين وصفتهم آنفاً. لقد كان من المرشدين الأساسيين لحركة عرابي. عندما أتيت إلى مصر عام ١٨٨٣ كانت تحت غمامة (يعني غمة سياسية، فلقد كان الخديوي غاضباً عليه.) ثم إن توفيق (الخديوي توفيق)، طيب القلب، عفا عنه بضغط بريطاني وعيَّنه قاضياً. ولقد أدَّى عمله جيداً وبأمانة. لقد كان الشيخ محمد عبده رجلاً ذا آراء واسعة ومستنيرة. لقد كان معترفاً بالانتهاكات التي نجمت عن الحكومات الشرقية، واعترف بضرورة المساعدة الأوروبية في أعمال الإصلاح، إلا أنه لم يكن ينتمي إلى ذلك الفصيل من المصريين المتأوربين المتفرنجين، والذين كان يراهم نسخة سيئة عن الأصل. لقد كان ضد الباشاوات وضد الخديوي، وما كان ليعادي الباشاوات لو أنه وجد فيهم صالحين، ففي تجربته لم يلاق إلا قلة منهم يرضاها. في الحقيقة، كان الشيخ محمد عبده، حالماً بدرجة من الدرجات وغير واقعي، إلا أنه كان وطنياً مصرياً أصيلاً، ولربما كان خيراً لقضية الوطنية المصرية لو كثر أمثاله . . . إن الأهمية السياسية لحياة محمد عبده تكمن في أنه مؤسس لمدرسة فكرية في مصر، هدف المنتمين إليها، هو إصلاح الإسلام ليناسب الإنسان، أعني الإنسان المسلم بالطبع. إنهم جيروندـيو(٥) الحركة الوطنية المصرية. إنهم متهمون بالهرطقة بأكثر مما يسمح للمسلمين المحافظين أن يتبعوهم. إلا أنهم من ناحية أخرى، ليسوا متأوربين ومتفرنجين بما يكفي ليتبعهم المصري المقلد للطرق الأوروبية. إنهم أدنى من المسلم الأصولي من حيث محمدانيتهم، وهم أدنى من المصري المتفرنج من حيث تفرنجهم. فمهمتهم لذلك صعبة للغاية. إلا انهم يستحقون كل التشجيع والدعم الممكنين. إنهم الحلفاء الطبيعيون للمُصلح الأوروبي. الوطنيون المصريون [...] سيجدون في تقدم أصحاب محمد عبده أفضل أمل ليحققوا بالتدريج هدفهم من خلق مصر ما مستقلة حقاً (كرومر، ٥٩٨-٦٠٠).

في الحاشية يضيف كرومر :

لسنوات كثيرة، منحت محمد عبده كل التشجيع الذي كنت أملكه، إلا أنه كان عملاً مرهقاً، حيث أنه بالإضافة إلى العداء الذي مُني به من قِبل المسلمين المحافظين، كان

لسوء الحظ على عداء مع الخديوي ، ولم يكن قادراً على الاحتفاظ بمنصبه مفتياً إلا معتمداً على دعم بريطاني قوي . . .وفي تقاريري السنوية ، مدحته مراراً ، ولم يأسف احد على موته المبكر بأصدق مما حزنت أنا (كرومر ، ٦٠٠) .

أحمد لطفي السيد :

يبدأ لطفي السيد سيرته الذاتية "قصة حياتي" بالسطور التالية :

نشأت في أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ، ولا تعتز إلا بالمصرية ، ولا تنتمي إلا لمصر . ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور ، وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد (لطفي السيد ، ١١) .

في ١٥ يناير ١٨٧٢ ، ولد أحمد لطفي السيد لأحد العُمَد (كان أبوه ينتمي لطائفة شيوخ البلد من ملاك الأراضي متوسطة الأحجام والمذكورة أعلاه) ، وكان أبوه ، إضافة ، لمنصبه كعمدة ، حاصلاً على لقب الباشاوية ، وهو من قرية برقين في مصر السفلى . تعلم القرآن في الكُتاب ، ثم بناء على نصيحة صديق ، أرسله أبوه إلى مدرسة حكومية ابتدائية في الدقهلية ، وهي إحدى المدارس التي أنشأها محمد علي وعززها إسماعيل كجزء من برنامجه التحديثي ، وبعد أن أنهى دراسته الابتدائية عام ١٨٨٥ التحق بالمدرسة الخديوية بالقاهرة . ثم في ١٨٨٩ التحق بمدرسة الحقانية حيث تعرف على محمد عبده والذي كان مسؤولاً عن لجنة امتحان اللغة العربية (لطفي السيد ، ١٩) .

في ١٨٩٣ ، بينما كان لا يزال طالباً في مدرسة الحقانية ، صحب الخديوي إلى اسطنبول ، حيث التقى جمال الدين الأفغاني ، والذي كان فيها ضيفاً على الخليفة ، بعد نفيه من مصر .

يصر وندل أن لطفي السيد لم يتعلم شيئاً من الأفغاني ، إلا أنه يبدو أن لطفي حتى ذلك الحين ، كانت ما تزال لديه ولاءات إسلامية ، للخديوي وللسلطنة العثمانية . أما ابتعاده فكرياً عن الأفغاني ، فأتى لاحقاً ، عندما أصبح مستقبله المهني ووضعه الاجتماعي على المحك . صحيح أننا لا نجد أثراً لأفكار الأفغاني في اعمال لطفي السيد ، وأنه في أكثر الأحيان يتناقض الفكران تناقضاً بيّناً ، لكن لطفي كتب كل أعماله تلك بعد التغير الحاد الذي عرى مستقبله المهني . في ١٨٩٤ أنهى لطفي دراسته للقانون وعين في عدة مناصب حكومية قليلة الشأن أو متوسطته ، وفي ١٨٩٦ ، فكر مع آخرين أن يؤسسوا جمعية وطنية سرية هدفها طرد الاحتلال البريطاني من مصر . قابله مصطفى كامل ، وأعلمه أن الخديوي على علم بالجمعية وأنه يؤيدها . وأصبح الأعضاء في جمعية لطفي ، وهو معهم ، أعضاء في

جماعة مصطفى كامل ، الرئاسة الاسمية للخديوي . إن عقيدة الحزب المؤيدة للخلافة ، تكاد تكون امتداداً لأفكار الأفغاني ، حتى الأسماء الحركية المستخدمة في الجماعة كانت تدل على اتجاهاته الفكرية ، كان الخديوي يشار إليه بالشيخ ، ومصطفى كامل بأبي الفدا ، ولطفي السيد بأبي مسلم (لطفي السيد ، ٢٩) .

طلب الخديوي من لطفي أن يسافر إلى سويسرا ، وأن يمكث هناك سنة ليحصل على الجنسية السويسرية ، مما قد يساعده في مقاومة الاحتلال البريطاني لمصر حاظياً بحماية قانونية أكبر ، بقي لطفي في سويسرا معظم عام ١٨٩٧ ، وحضر محاضرات في القانون والفلسفة في جامعة جنيف ، حيث قابل محمد عبده للمرة الثانية . كان عبده في ذلك الوقت قد أسس علاقات طيبة مع الاحتلال البريطاني ، وكان عين قاضياً كما أسلفنا بناء على نصيحة كرومر وضغطه . وقد أسلفنا أيضاً أن الخديوي عباساً كان دائماً على علاقة عداء مع عبده ، سواء قبل تحسن علاقة الأخير مع البريطانيين أو قبلها ، لدوره في الحركة العرابية . عندما عاد لطفي إلى القاهرة ، أخبره مصطفى كامل أن الخديوي ليس راضياً عن صداقته الجديدة مع محمد عبده . بدا أن لطفي تأثر بأفكار عبده وبرنامجه للتحرير بالتعليم ، حتى أنه في آخر تقاريره للخديوي كتب له أن على أفندينا أن يقود برنامجاً للتعليم العام . بعد ثمانية أعوام من انعدام الفعالية السياسية ، وتقريباً بلا أي اتصال مع الخديوي أو مع مصطفى كامل ، استقال لطفي من عمله الحكومي ، وبدأ في ١٩٠٥-١٩٠٦ تأسيس "الجريدة" والتي أصبحت لاحقاً صحيفة حزب الأمة (لطفي السيد ٣٢-٣٣) ، يقول لطفي أن فكرة تأسيس الحزب خطرت له إبان خلاف العقبة بين بريطانيا العظمى والخلافة العثمانية ، حيث زعم البريطانيون أن ميناء العقبة الواقع بين ما أصبح لاحقاً مصر والأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية ، هو تابع لمصر إدارياً ، وزعمت الإمبراطورية العثمانية العكس . لقد ساندت كل الجرائد المصرية تقريباً الموقف التركي بالرغم من أن البريطانيين كانوا يضمون بموقفهم هذا نقطة استراتيجية إلى مصر . إن الرابطة بين مصر وتركيا بدت أقوى في تلك الصحف من القوميـة المصرية الحاضرة بقوة في الخطاب الاستعماري (عن رد الفعل المصري المؤيد لتركيا (أنظر كرومر ٥٩١-٥٩٢) ، ولطفي السيد ، ٣٨ ووندل ، ٢٣٥) . فكر لطفي في إنشاء جمعية من الأعيان في مصر لمعارضة كل من تركيا وبريطانيا ، ولتدعو إلى مصر ديمقراطية ليبرالية مستقلة . وجدير بالذكر هنا أن هذه هي الأغراض التي أعلنها كرومر أهدافاً للاحتلال . كتب لطفي أن تأسيس الجريدة جاء ليمثل أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد "الذين كان اللورد كرومر يزعم أن لا خصومة بينهم وبين الاحتلال!" على حد قوله (لطفي السيد ، ٣٩) .

وضع لطفي علامة تعجب في أخر هذه الجملة ليعبر عن اعتراضه على مقولة كرومر . فبمعنى من المعاني ، تأسس الحزب "اليقال" لكرومر ، إن أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ليسوا راضين عن الاحتلال . النقطة التي أريد أن الفت إليها الانتباه هنا ، ليست أمانة لطفي وصدقه في قوله إنه وحزبه يعارضون الاحتلال ، إنما اهتمامي هو بنوع المعارضة ونوع البديل المقترح للاحتلال . حيث إن الحلول محل احتلال ما ، لا بد وأن تكون في معارضة له ، إلا أنه يحتوي أيضاً على القبول بكثير من برامجه وسياساته . وسوف أناقش هذه النقطة لاحقاً . ما أريد أن أثيره هنا أيضاً هو الفرق بين الحزبين ، الوطني وحزب الأمة . فبينما كان الأول يرفض التفاوض مع البريطانيين قبل الجلاء ، أسس حزب الأمة من البداية بغاية مخاطبتهم . وحزب الأمة أيضاً هو القائم على تأسيس فكرة الوطن المصري على اتفاقية لندن لعام ١٨٤٠(٦)(أنظر لطفي السيد ٣٨-٤٢) ، إن التشابه بين تعريف مصر كما يقبله حزب الأمة ، وتعريفها عند كرومر سهل أن يرى في أعمال لطفي . إن كرومر يقابل بين مصر الحديثة العقلانية التي أتى بها الاحتلال ، ومصر الإسلامية غير العقلانية والمنتمية للقرون الوسطى . لطفي يقدم لنا المقابلة نفسها ، ففي مقال له نشر "بالجريدة" يوم ٢١ أكتوبر ١٩١١ ، كتب أنه يجب على المصريين أن لا يجعلوا الدين بأي حال من الأحوال ، أساس عملهم السياسي ، وأن عليهم أن يتخلوا عن التعصب الديني ، حتى إن لطفي أشار إليه باللفظ الإفرنجي "البان إسلاميزم" و"الفاناتيسيزم" ، لأن مثل هذا التوجه السياسي في رأيه ، يمنح البريطانيين ذريعة للبقاء في مصر (٧) (أنظر لطفي ، في الجريدة ، عدد ٢١ أكتوبر ١٩١١ ، مقتبساً في وندل ، ٢٣٣) .

إن لطفي لا يقبل عملية التحديث المقترحة من قبل الاحتلال فحسب ، بل هو يقول بصراحة أن قبولها هو شرط تحقيق الاستقلال . إن الالتزام باللا عقلانية الإسلامية ذريعة لبقاء الاحتلال . والعلاج يكون بعقلنة المصريين وإبعادهم عن ذلك "التعصب" ليقنع الاحتلال بجدارتهم . إن الالتواء في منطق لطفي يكمن في إدانته تعلق المصريين بالإسلام كأساس للعمل السياسي والتنظيم لأن ذلك يؤدي إلى استمرار الاحتلال ، بدلاً من أن يدين حقيقة أن البريطانيين قد يستمرون في احتلال البلد لأن المصريين اختاروا خياراً لا يتوافق مع ذوق محتليهم ، أو مع إطارهم المعرفي أو مع مصالحهم السياسية . يبدو أن الافتراض الكامن في كلام لطفي هنا هو أنه طالما بقي المصريون متعصبين دينيين ، فإنه يبقى حقاً للبريطانيين أن يحتلوهم حتى يتحضروا ، وهو منطق كرومر حذوك النعل بالنعل .

تشارلز وندل ، والذي يعتبر فكر لطفي السيد ثمرة "تطور" لحق المصريين من احتكاكهم بالأوروبيين طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، يقول إن

الإسلام كان كابوساً لكل من لطفي السيد ورجال الدولة المصريين (وندل ، ٢٣١) ، وقد يكون وندل يبالغ ، إلا أن الانتماء الديني لأهل مصر ظهر للطفي السيد وأضرابه ، منافساً للانتماء الوطني الذي أرادوا أن يروجوا له ، فكان كلامهم عن إخراج الدين من السياسة ، منصباً أساساً على جعل أولوية الولاء لجماعة المصريين ، وفصلها بالتالي عن الجماعة الأكبر الإسلامية والتي شكلت محوراً للهوية السياسية في القرون السابقة . ورغم أن لطفي السيد يذكر حرفياً أن الغالبية العظمى من المصريين هم من ذوي الولاء السياسي لتلك الجماعة الأكبر ، فإنه يصفهم بالعامة والبسطاء (لطفي السيد ، الجريدة ، ايلول سبتمبر ، ٢ ، ١٩١٢) ، وهي كلمات لا يختلف معناها كثيراً عن ما قصده كرومر من انعدام العقلانية والرشد عند الفلاحين وعموم أهل البلاد .

بوضوح شديد رأى (لطفي السيد) الفرق بين الأمة القديمة والأمة المصرية التي احتفى بها ، وقد اختار أن يمنح ولاءه الكامل للأخيرة (المصرية) منهما . غير أنه ، حتى لطفي السيد لم يجد بدأ من الاعتراف أن العامة ما يزالون أكثر انجذاباً إلى الفكرة المثالية المنتمية للعصور الوسطى عن الأمة المحمدية منهم إلى أمتهم هم (أي وطنيتهم أو قوميتهم) ، هذا إن كانوا واعين أصلاً بوجود مثل هذه القومية أو الأمة المصرية ،لقد وضعت الظروف لطفي السيد موضع الوطني الليبرالي الذي كان عليه أن يدافع عن فكرة وجود قومية مصرية ، لا أمام منتقديها الأوروبيين فحسب ، بل أمام إخوانه المصريين الذين كانوا يرفضونها لحساب ولاءات أخرى . لذلك فإن مهمته الثانية في الجريدة كانت أن يساعد على خلق الأمة المصرية التي كان يخاطبها في الوقت ذاته(٨) . (وندل ، ٢٣١) .

في مقال آخر كتبه لطفي السيد عام ١٩١٢ ، يؤكد على أن المنفعة هي الأساس الوحيد الذي يجب أن تتخذ عليه القرارات السياسية . (لطفي السيد ، الجريدة ،١سبتمبر ١٩١٢) . والمشكلة هنا هي أنه قبل بالتعريف الاستعماري للذات ، أي بمصر التي يبشر بها حسب الاقتباس أعلاه . إن مصر تلك ، ممثلة بمتوسطي ملاك الأراضي ، كانت مستفيدة مالياً من الاحتلال ، وكان لطفي السيد مدركاً ذلك . إن ما كان البريطانيون يفعلونه كان صالحاً ، وصالحاً جداً لمصر تلك التي خلقوها ، ولم يكن صالحاً للسلطنة العثمانية أو للأمة الإسلامية ، ولا كان صالحاً لتلك الطبقات الاجتماعية القاطنة بمصر التي كان ولاؤها للسلطنة والأمة ، كالخديوي ، والأفندية ، وهم طلاب مدنيون وموظفون ، ممن كانوا يخسرون وظائفهم لحساب موظفين أجانب موصى بهم من قبل المندوب السامي ، والفلاحين .

إن اعتناق النفعية ، أو مبدأ المنفعة كما كانت ترجمته في ذلك العصر يتضمن عنصرين اثنين من عناصر التعلم من الغازي . فالنفعية فلسفة أوروبية تعلمها لطفي السيد

أولاً، ثم بدأ يدرسها لقومه ثانياً. وإن اعتبرنا مصر هي قطب الرحى ومحط الولاء، فإن النفعية تكون حجة لصالح الاحتلال لا ضده، فهو في ١٩١٢، ضامن استقلالها عن تركيا، وعبر المؤسسات التي يبنيها والسياسات الاقتصادية التي يتبناها، يؤسس لمصر شخصية دولية، وطبقة سياسية تحكمها مكانه. إن القبول بالنفعية إذن يعني أن يتعلم المصريون أن يقوموا بوظائف الاحتلال، أن يقبلوا منطقه، وهي الطريقة الوحيدة التي بها يقتنع الاحتلال بجدارة المصريين أن يستقلوا.

إن التطابق أعلاه بين منطقي لطفي وكرومر قادت اللورد لويد(٩) للقول بأن حزب الأمة، شكله كرومر في الواقع لا لطفي:

كان كرومر قد عمل لفترة معتبرة على سياسية يراها محسوبة، لتكون قيداً، وقوة موازنة، لحملة الحزب الوطني. كان يعلم أن في مصر عدداً كبيراً من الرجال المعتدلين ذوي التأثير والمكانة والذين لم يكونوا يرحبون بأفعال مصطفى كامل وأصحابه من العمال بحال من الأحوال. (وهؤلاء الرجال) هم على نفس القدر من الوطنية ولكن مداركهم أوسع ونظرهم أبعد، وقد كانوا راغبين في تحقيق التقدم السياسي بطرق أكثر حذراً ودستورية. وقد كان (كرومر) يحاول أن يجعل بينهم شكلاً ما من أشكال التنظيم السياسي الفاعل يستطيعون من خلاله أن ينشروا آراءهم ويحضوا على أهدافهم. ونتيجة لجهوده شكل في أكتوبر ١٩٠٧ حزب جديد، حزب الأمة، وجريدته الخاصة "الجريدة". (لويد، ٢: ٥٠).

بعد تبديل الولاءات هذا، راح لطفي يشغل مناصب أعلى بكثير من التي كان يشغلها في السنوات الثماني السابقة على عملة بالجريدة(١٠). عندما شُكِّل الوفد الأول من أعضاء الجمعية التشريعية المصرية ليستأذن السلطة البريطانية في البلاد أن يمثل الوفد مصر وقضيتها أمام العالم، كان لطفي العضو الوحيد فيه من خارج الجمعية التشريعية.

سعد زغلول

في يونيو ١٨٥٩ ولد سعد إبراهيم زغلول في قرية أبيانة من محافظة الغربية بمصر السفلى. الشيخ إبراهيم زغلول، أبو سعد، كان شيخ البلد، وكان يملك وحده أكثر من ٢٠٠ فدان كما كان عدد من إخوته وأعمامه يملكون مثل ما يملك.

في سن السابعة ذهب سعد إلى الكُتاب في مسجد القرية، حيث قضى خمس سنوات يحفظ القرآن ويتعلم القراءة والكتابة والحساب. وقد عين أحد إخوته غير الأشقاء، الشناوي، رئيساً لمجلس دسوق(١١) فأخذ سعد معه إلى هناك ليعلمه التجويد. في ١٨٧٣ أرسل سعد إلى القاهرة ليدرس في الأزهر. وقد وصل سعد في وقت كان يشهد فيه الأزهر

القاهرة حراكاً سياسياً وثقافياً ، فجمال الدين الأفغاني كان قد وصل إلى مصر قبل سنتين من هذا التاريخ ، وكان قد منع من التدريس في الأزهر بسبب مواقفه الحادة من التدخل الأجنبي والبريطاني تحديداً ، ولكنه كان يعقد المحاضرات لطلاب الأزهر في بيته . في تلك المحاضرات ، كما في الأزهر ، قابل زغلول محمد عبده الذي كان يكبره بعشر سنوات ، وهو إذاك مدرس بالأزهر وتابع للأفغاني . ويبدو ، كما يلاحظ عبد الخالق لاشين ، من المراسلات بين زغلول وعبده حين نفي الأخير إلى بيروت ، أن علاقتهما توطدت وتطورت إلى إعجاب متبادل ، وكان زغلول يوقع خطاباته إلى عبده بعبارات مثل "إبنك" و"تابعك" (لاشين ، ١ : ٢٩) في ١٨٨٠ أصبح عبده رئيس تحرير الوقائع المصرية ، وكانت هذه الجريدة الرسمية تصدر فرمانات الحكومة وقوانينها وبياناتها . ترك زغلول الأزهر ، دون أن يحصل على شهادة ، وعمل مع عبده من أكتوبر حتى مايو من العام ١٨٨٢ . تلك كانت الفترة التي بلغت فيها حركة عرابي أوجها . قبل حوالي شهرين فقط من الاحتلال البريطاني لمصر عين زغلول في وظيفة قليلة الرتبة في وزارة الداخلية ، وفي سبتمبر عين في وظيفة أدنى منها في محافظة الجيزة . أثناء الغزو من سبتمبر إلى أكتوبر ١٨٨٢ منع من تولي أية وظيفة حكومية . لقد كان زغلول إذن يدفع ثمن صداقته لعبده ، بينما كان عبده يدفع ثمن مساندته لعرابي . في يناير ١٨٨٣ ، نفي عبده إلى بيروت ، وفي يونيو قبض على زغلول بتهمة انضمامه "لجمعية إرهابية" تدعى "جمعية الانتقام" والمشكلة لمقاومة الاحتلال ومعاقبة كل من ساعد على دخول البريطانيين للبلاد ، وعلى رأسهم الخديوي توفيق . لم تثبت التهمة على زغلول ، ولكنه بقي في السجن من ٢٠ يونيو إلى ٣ أكتوبر ١٨٨٣ . هنا تنقلب حياة زغلول العملية والسياسية ١٨٠ درجة . فحتى ١٨٨٣ كان طالباً أزهرياً وصحفياً ناشئاً ، معلقاً في مكان ما بين الشيخ زغلول وزغلول أفندي . صحيح إن أسرته كانت تنتمي لطبقة ملاك الأراضي ذات الأحجام المتوسطة التي نشأت بالتدخل الأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن زغلولاً نفسه لم يكن يملك أي أرض بعد ، ومصالحه هو الشخصية ، كما عواطفه السياسية ، كانت أقرب لمشاعر الشباب المتعلمين من سكان القاهرة منها إلى طبقة ملاك الأراضي في الريف . لكن ذلك تغير كما أشرنا بعد خروجه من السجن . ففي الفترة التالية مباشرة على خروجه لم يكن له نشاط سياسي ملحوظ ، ولم يكن قادراً على تولي أي منصب حكومي ، فعمل محامياً خاصاً ، وقد كانت وظيفة لا تتطلب شهادة علمية في ذلك الزمان . وبسبب مهارته في فنون الكلام والجدل ، وفصاحته العربية ، وهي علوم ظل يدرسها منذ كان في الثانية عشرة ، وبسبب ذكائه الخاص ، فقد نجح في عمله ذاك وبدأ صعوده الاجتماعي السريع . ثم اختارته وكيلاً لها أميرة تدعى نازلي فاضل .

إنها ابنة مصطفى فاضل باشا بن إبراهيم باشا بن محمد علي ، وطبقاً لاتفاقية لندن ، كانت حظوظ أبيها في وراثة كرسي مصر وافرة ، حيث إن نظام الوراثة ، حسب الاتفاقية ، جعل الكرسي لأكبر ذكر من نسل محمد علي . وقد أنفق الخديوي إسماعيل ، أخو مصطفى فاضل ، أموالاً غير قليلة لتغيير نظام الوراثة هذا ، فقد جعل السلطان العثماني ، بناء على طلبه ، الوراثة في أكبر الذكور من نسل إسماعيل دون نسل محمد علي حارماً بذلك أخاه مصطفى فاضل وعمه محمد حليم مما كان حقاً لهما حسب النظام القديم . ربما ، بل الأرجح ، أن هذا كان سبباً في أن نازلي فاضل لم تكن تكنُّ كبير حب لأولاد إسماعيل ، توفيق وابنه عباس الثاني . لقد كانت لها علاقات مع الأفغاني ، عندما كان البريطانيون يساندون توفيق . إلا انها بعد الاحتلال ، عندا أصبح البريطانيون ضد عباس ، اشتهرت بمساندتها للاحتلال البريطاني . واتساقاً مع سياستها المضادة للخديوي ، فقد كانت تمدح الضباط الانجليز علناً وتستضيفهم بقصرها في القاهرة . وقد كان لها صالون منتظم ، حيث قدمت أكثر الشبان المصريين المعروفين ، أو الواعدين منهم إلى ضباط الاحتلال .

في لقاءات كهذه قابل سعد زغلول رجلاً بريطانياً ستغير علاقته به حياته ، ولم يكن ذلك الضابط سوى إيفلين بيرنغ ، اللورد كرومر ، وقد أصبحا صديقين تقريباً . وجدير بالذكر أن صديق زغلول القديم ، ومن كان يدعوه أباه ، محمد عبده ، العائد إلى مصر عام ١٨٨٨ بناء على نصيحة كرومر للخديوي توفيق ، كان أيضاً ضيفاً منتظماً في صالون ابنة مصطفي فاضل .

ومن خلال نازلي فاضل أيضاً ، عين زغلول ، في ٢٧ يونيو ١٨٩٢ نائب قاض ، ثم قاضياً براتب ٤٠ جنيهاً في الشهر ، ولم يكن حتى تلك اللحظة قد حصل على أية شهادة في القانون (أنظر فريد ، كراسة ٥٦ صحيفة ١١٩ ، ولاشين ١ : ٣٥) .

وقد كتب محمد فريد ، خليفة مصطفي كامل في قيادة الحزب الوطني ، رأس الحربة السياسية في مقاومة الاحتلال البريطلني إذاك ، كتب في مذكراته عن نازلي فاضل :

كانت من أنصار الانكليز وعشاقهم ، وكانت تجاهر بذلك ، تربت تربية أوروبية ثم تزوجت بخليل شريف باشا أخ علي باشا شريف سفير الدولة العلية بباريس ، وعاشت معه سنين بها عيشة أوروبية بحتة ، ولما توفي عادت إلى مصر وبقيت مدة بلا زواج صاحبت في أثنائها الكثيرين من الافرنج والمصريين . وكان لها شغف خصوصي بضباط الانجليز ، وكانت تقابل الرجال على العادة الأوروبية وتحيي ليالي موسيقية في دارها وتكثر من شرب الخمر

وبالأخص الشامبانيا على الطعام بل وقبل كل طعام (فريد، كراسة ٦٥، صحيفة ١٣٣ وانظره في لاشين ١ :٣٥ الحاشية رقم ٩).

وقد زعم فريد أيضاً أن زغلولاً، والذي أصبح الآن محامي الأميرة الخاص، كان على علاقة عاطفية معها (فريد، كراسة ٥٦، صحيفة ١١٩، وانظر لاشين ١ :٥٦ الحاشية رقم٧).

ربما يحتوي كلام محمد فريد على مبالغة تقلل من أهميته، سببها المنافسة السياسية في الوقت الذي كتب فيه مذكراته، إلا أن علاقة العمل القوية بين زغلول والأميرة، وحضوره حفلاتها وصالونها منتظماً فيها، وتعرفه على ضباط الاحتلال وصداقته مع بعضهم بما فيهم كرومر، كلها يوثقها زغلول نفسه في يومياته:

إن اللورد كرومر كان يجلس معي الساعة والساعتين، ويحدثني في مسائل شتى، لكي أتنور منها في حياتي السياسية (زغلول، كراسة ٢٨، صحيفة ١٥١٦، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٨ : ٧٠)(١٢) ثم تزوج زغلول من صفية، بنت مصطفي فهمي باشا، أول رئيس وزراء تحت الاحتلال، وأخلص أصدقاء إنجلترا والاحتلال البريطاني، وقد وثق زغلول بذلك صلاته بالفرع الموالي لبريطانيا من النخبة التركية المصرية، وهم الذين جعلهم كرومر في تصنيفه المذكور سابقاً، بين الجديرين بتولي الحكم في البلاد.

بعد ان عين نائب قاض، وقبل أن يحاول الحصول على درجة في القانون، بدا زغلول يتعلم الفرنسية. إن الحصول على وظيفة، وزوجة، ولسان فرنسي كانت العلامات الثلاثة على تحول الشيخ زغلول، إلى مستر زغلول، وزغلول باشا، معاً، فقد كان اللقبان، مستر وباشا وجهين لعملة واحدة:

لقد كان سعد زغلول من أصول مصرية حقيقة، فلاحاً من الفلاحين، وربما كانت هذه هي الحقيقة الأهم في حياته العملية كلها. بعد أن عمل بالقانون، ولي في الوقت المناسب أعمال الأميرة نازلي. وبإيعاز من تلك السيدة العظيمة تعلم اللغة الفرنسية، والتي بدونها ما كان يمكنه أن يعمل بالسياسة. خطوته التالية إلى الأمام كانت زواجه من بنت رئيس الوزراء، وصديق كرومر الوفي، مصطفي باشا فهمي. وعليه فقد كان، في الفترة التي يتناولها هذا الفصل، ذا صلات سياسية جيدة، وقد أبان عن صفات مميزة من شجاعة واعتدال. لقد كان مصرياً حقيقياً - بقدر ما كان مؤمناً بالصلة مع بريطانيا، وكان معارضاً بشدة لأعمال الخديوي (عباس الثاني) وسياساته. ولذلك، فإن كرومر، مقتنعاً بضرورة تقوية الصوت المصري المعتدل، وبلا شك، راغباً كذلك في إسداء معروف أخير لصديقه

القديم مصطفى فهمي ، عين سعد زغلول وزيراً في وزارة المعارف المنشأة حديثاً (لويد ٢ : ٥٠) .

لابد أن نذكر هنا أن لويد ، وهو موظف احتلال ، يذكر صفتين يرى أنهما كانتا ضروريتين لتكوين حياة زغلول السياسية ، أولا أنه "فلاح من الفلاحين" وثانياً تعلمه للفرنسية " والتي بدونها ما كان يمكنه أن يعمل بالسياسة" . لم يكن زغلول فلاحاً في يوم من الأيام ، لا هو ولا أحد من أسرته لعدة أجيال ، إلا أن الزعم بأنه فلاح كان جزءاً من الخطاب الاستعماري الذي يختار ممثلين عن الناس يتكلمون باسم أغلبيتهم بالذات لأنهم لا يمثلون هذه الأغلبية . إن كلاً من لويد ، ولاشين ، يقول بأن تعيين زغلول في وزارة المعارف كان جزءاً من برنامج كرومر لإدخال الفلاحين إلى الحكومة ، أي اولئك المنتمين إلى الشريحة التي زعم كرومر أنها الأكثر استفادة من الاحتلال البريطاني بين شرائح المجتمع المصري . إن مناسبة زغلول المزدوجة للبريطانيين ، بقبوله لمنطقهم السياسي ، وللمصريين ، بكونه واحداً منهم ، وهو ما يرمز إليه هنا بكونه فلاحاً ، وبإتقانه للغة الفرنسية ، كان بالضبط الخلطة التي تحتاج إليها عملية التمثيل التي أشرنا لها من قبل .

صحيح أن سعد زغلول قاد الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني بعد ثلاثة عشر سنة من تعيين كرومر له في وزارة المعارف . إلا أنه قبل الثورة مباشرة كان أقرب للبريطانيين منه إلى خصومهم ، وهذا ، كما سنوضح لاحقاً ، أثر في طريقة قيادته للثورة فيما بعد .

على خلاف لطفي السيد فإن سعد زغلول لم يكتب كتباً في الفلسفة السياسية(١٣) ، أراؤه منبثة في خطبه ويومياته ، وما أريد ان أقوله هنا هو أنه ، وعلى الرغم من مواقفه المناوئة للانجليز أيام الثورة إلا أنه كان قد قبل بجوهر المنطق الاستعماري الذي شرحناه من قبل .

فهو ، أولاً ، يقبل بتعريف الذات القومية المبني على مصر المخلوقة في اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ . وبالرغم من زواجه من ابنة تركي متمصر ، فإن السياسة البريطانية المقتضية إدخال مصريين من غير الأتراك إلى النخبة السياسية أفادته كثيراً . إن علاقته القوية بكرومر ، سواء كانت مباشرة ، او عن طريق مصاهرته لصديق كرومر وعميله مصطفى فهمي سوأت العلاقة بينه وبين الخديوي . وقد كانت علاقته أسوأ مع مصطفى كامل والحزب الوطني ، والذي كان يمثل وقتها شعبية المواقف المعادية لبريطانيا ، والموالية للخلافة . سعد زغلول ، موافقاً للبريطانيين ومخالفاً للعاطفة الشعبية في مصر ، وصف مصطفى كامل بأنه "نصاب خداع ومنافق كذاب" (زغلول ، متحدثاً إلى قاسم أمين بمناسبة موت مصطفى كامل ، كراسة ١٢ ، صحيفة رقم ٣٤٤ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ، ١ : ٢٨٦

وانظره مقتبساً في لاشين ، ١ : ٤٣) صحيح أنه ، بعد طرده من الوزراة عام ١٩١٢ على يد اللورد كتشنر ، المندوب السامي الجديد ، ربما وُجدَ تعاون بين زغلول والحزب الوطني بشكل متقطع ، إلا أن القصة التي يوردها لاشين عن استقالة زغلول عام ١٩١٢ ، معتمداً فيها على يوميات زغلول دالة جداً ؛ فقد أُخبر زغلول بواسطة رئيس الوزراء محمد سعيد ، أن كلاً من الخديوي وكتشنر لا يريدانه في الوزراة ، وبعد تأجيل لمدة يوم كامل ، يتاح لزغلول أن يرى المندوب السامي ، طالباً منه أن يراجع قراره ، مؤكداً على إخلاصه لبريطانيا العظمى ، إلا أنه يؤمر بالاستقالة فيستقيل . ويعلن في جريدة العلم ، التابعة وقتها للحزب الوطني ، أن استقالته كانت احتجاجاً على محاكمة محمد فريد ، رئيس الحزب ذي الشعبية الواسعة ، ومشيراً بذاك إلى احتمال تغير تحالفاته والانتقال إلى صف المعارضة . في أواخر ١٩١٣ ، حاول العودة إلى السياسة بالترشح في الانتخابات العامة للجمعية التشريعية مؤيداً للحزب الوطني ، إلا انه يعيد النظر في هذا الحلف بعد انتخابه (أنظر لاشين ١ : ١٥٧-١٥٩ و١٩٦-٢٠١) ومرة أخرى ، خلافاً للطفي السيد الذي هاجم فكرة الرابطة الإسلامية ، والانتماء لأمة أكبر من الوطن المصري ، دون أن يهاجم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي يمكن أن تبنى عليها مثل تلك الدعوة الإسلامية ، يعلق زغلول على أحد الأحاديث كثيرة التداول بين الناس ، والتي تدعو إلى وحدة المسلمين ، فيقول "وإذا جرينا على قول الحديث : المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، ألا يجر ذلك إلى التعصب الممقوت والتعرض لأخطار لا قبل للواحد بها" (سعد زغلول مقتبساً في لاشين ، ١ : ٥٩ ، وانظر أيضاً مذكرات سعد زغلول كراسة ١٢ ، صفحة ١٣٦٥) .

والأكثر من ذلك أن زغلول يكتب في ١٩٠٨ ، بعد موت مصطفى كامل ، أن الدين يحرك الأغلبية العظمى من الفلاحين المصريين أكثر من المصلحة الشخصية ، وأن الطمع غير العاقل هو الذي يحرك العمال (زغلول ، كراسة ٩ ، صحيفة ٤٠٠ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٢ : ٧٨٠) وعليه فإن الوجود الاستعماري ضروري لتحسين الثقافة السياسية المصرية ، إن المستعمر ، وهو المعلم والوصي ، هو الضمان الوحيد ألا تقع البلاد في الطغيان : إن الأمة المصرية ، لا يمكنها-وحدها-أن تحفظ الهيئة النيابية ، وأنها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبي ، سهل على حاكمها أن يستبد فيها ، وأن يشكل حكومتها بالشكل الذي يشاء (زغلول ، عن شائعات حول نية الخديوي حل مجلس النواب في ١٩٠٩ ، كراسة ١٥ ، صحيفة ٧٨٥ -٧٨٦ ، وفي نسخة رمضان من اليوميات ٢ : ٩٢٩) لما كان وزيراً للمعارف ، كان رد سعد زغلول على المعارضة الشعبية لبعث بعض الطلاب إلى إنجلترا للدراسة دالاً . ففي مقابلة مع جريدة المؤيد في ٢٧ مايو ١٩٠٧ نقل عن زغلول قوله :

(ارسلت الطلاب إلى انكلترا) لأنني أرى أنه يلزمنا أن نتعلم على الذين ارتبطت مصالحنا بهم ، ولا فائدة لنا من البعد عنهم بوجه من الوجوه وكلما اختلطنا بهم وتعلمنا علومهم وصنائعهم أمكننا التعاون معهم على خير بلادنا وكل فكرة غير هذا مخالفة في رأيي لمصلحة الأمة . ولا يسوغ لنا ان نكلف الانجليز أن يربونا تربية أعلى من تربيتهم أو مضادة لها لأنه ليس أعلى منها فيما أظن ولا يصح أن يكلف الإنسان بأي عمل يخالف مصلحته ولا يعد تكليفه به إلا من قبيل الحمق والجهالة . فعلى الذين يريدون حقيقة منفعة بلادنا ان لا يتشبثوا بالمحال ويطلبوا طلبات لا فائدة منها . (لاشين ، ١ : ١٢٦) . وأكثر من ذلك ، حين أثار موت مصطفي كامل عام ١٩٠٨ مشاعر معادية للاحتلال في البلاد وخاصة بين تلاميذ المدارس المختلفة ، ومن بينها مدرسة الحقوق ، كتب ناظر المعارف سعد زغلول "اتفقت معه (أي جورست ، المندوب السامي البريطاني) على الذهاب إلى الآخر فيما إذا حصل مايخل بالنظام ، بمعنى أنه إذا عصى فصل طردناه . فإذا عصت مدرسة قفلناها" (سعد زغلول مقتبساً في لاشين ، ١ : ١٤٠ ، وانظر أيضاً مذكرات سعد زغلول ، كراسة ١٢ ، صفحة ٥٩٧) إن يوميات سعد ملأى بقصص من هذا النوع تبين موقفه المؤيد للاستعمار ما قبل ١٩١٨ . إن القائد المقبل لحركة التحرر الوطني المصرية كان قابلاً تماما للمنطق الاستعماري ، ويمكن ربط موقفه هذا بوضعه الاجتماعي الاقتصادي . لقد وقع بلا شك في مفارقة التمثيل ، فمن ناحية كانت مصالحهُ الطبقية متوافقة مع سياسات الاحتلال الاقتصادية المرتبطة بالخصخصة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، ومن ناحية أخرى ، كان من أهل البلاد ، وانتماؤه لهم كان ضرورياً ليؤدي وظيفته السياسية تماماً كصلاته مع الاستعمار . فلقد وُضع موضعَ السلطة من قبل الاستعمار ، لأنه فلاح من الفلاحين بتعبير لويد . ولذلك كان عليه ، ليبقى في مكانه ، أن يُرضي أجندتين سياسيتين متناقضتين .

مصطفى النحاس :

مصطفى محمد سالم النحاس كان يصغر سعد زغلول بعشرين سنة ، ولد في ١٥ يونيو ١٨٧٩ في قرية سمنود .خلافاً لزغلول ، لم يكن من أسرة مالكة للأرض ، كان أبوه محمد سالم تاجر أخشاب ، وهي مهنة تضعه في فئة نصف قروية نصف حضرية من الطبقة الوسطى المصرية . تلقى النحاس تعليمه الأساسي في مدرسة الناصرية بالقاهرة ثم حصل على شهادة أعلى من المدرسة الخديوية قبل أن يلتحق بمدرسة الحقوق ، والتي كانت تتحول بسرعة إلى بؤرة للحزب الوطني في أوائل القرن العشرين . وقد تعرف أثناء دراسته فيها على محمد فريد ، صاحب مصطفى كامل وخليفته . قبل ١٩٠٤ عمل النحاس متدرباً مع محمد فريد ، والذي كان محامياً هو الآخر ، ثم عمل محامياً مستقلاً في مدينة المنصورة . في ١٩٠٤ عين قاضياً .

تماماً كما كان زغلول مؤيداً لعرابي والأفغاني في شبابه ، كان النحاس مؤيداً للحزب الوطني الوريث الأيديولوجي لدعوة الأفغاني الإسلامية ومواقفه المعادية لبريطانيا . إلا ان النحاس ، والذي نقل عنه أنه كان أكثر اندفاعاً وعدوانية من زغلول (انظر حشيش ٢ : ٢٠٦) ، كان أقل اندفاعاً في مساندته للحزب الوطني من زغلول حين كان يساند الأفغاني وعرابي . إن التوازن الدقيق الذي استطاع أن يحافظ عليه ما بين تأييده للحركة الوطنية وبين بقائه خارج دائرة الخطر يتطابق تماماً مع وضعه الاقتصادي الاجتماعي . لقد كان موظفاً في البيروقراطية المصرية ، وكان يشعر بمنافسة الموظفين الأوروبيين ، والذين كان نفوذهم محسوساً في كل وزارة تقريباً . وقد كان نفوذهم أكبر في وزارة العدل (نظارة الحقانية) ، والداخلية والمالية ، منه في غيرها . و قد حصل النحاس على منصبه كقاض بجهده الخاص ، فقد حصل على الشهادة العلمية الضرورية من مدرسة الحقوق المرموقة آنذاك بامتياز ، خلافاً لزغلول الذي حصل على منصبه أولاً ، بناء على اتصالاته بنازلي وكرومر ، قبل ان يحصل على أية شهادة علمية . بيد أن منصب القاضي كان منصباً عالياً بأي مقياس ، وهو منصب قد يخسره النحاس إذا ذهب بعيداً في تأييده للحزب الوطني ونشاطاته السياسية .

نقطة التحول في حياة النحاس أتته في أواخر ١٩١٨ عندما كان سعد زغلول يشكل الوفد بعد الحرب العالمية الأولى . فكما سنذكر في الفصل اللاحق ، كان سعد زغلول ، وكيل الجمعية التشريعية ، ومعه عضوان فيها ، قد التقوا المندوب السامي البريطاني في القاهرة في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ طالبين منح الإذن ليشاركوا كوفد مصري في مؤتمر السلم في باريس . عندما شكك المندوب السامي في الصفة التمثيلية للثلاثة أضاف زغلول أربعة أسماء أخرى للوفد كانوا كلهم من كبار ملاك الأراضي والمساندين لحزب الأمة ، وشرعوا يجمعون التوقيعات من أعضاء الجمعية التشريعية . أن هؤلاء السبعة يمثلون الجمعية والتي تمثل الشعب المصري بدورها . إلا ان هذا لم يكن مقبولاً لدى كل القوى السياسية في مصر ، الذين كانوا يعلمون أن الجمعية التشريعية ذاتها ليست إلا خَلْقاً بريطانياً وأنها بالكاد تمثل جموع المصريين . وأكثر من ذلك ، أن بعض هذه القوى ، كانت تقول ببطلان المفاوضات مع الاحتلال حتى لو كانت هناك جهة رسمية مصرية منتخبة صحيحة التمثيل والنيابة عن الشعب المصري ، لأن المفاوضات مع الاحتلال إنما تكون اعترافاً بالوضع الذي قام على أساسه ، وعلى حال مصر بعد فرض الحماية عليها عام ١٩١٤ . هذه القوى السياسية كانت بالتحديد الحزب الوطني والأمير عمر طوسون ، أحد أفراد الأسرة المالكة ممن كانت لهم ميول تركية وإسلامية معادية لبريطانيا ، وقد لعب دوراً شبيهاً بدور الراعي

للحزب الوطني بعد نفي عباس في ١٩١٤ . بدأ طوسون ، مؤيداً بالحزب الوطني
تشكيل وفد بديل زاعماً أنه أصدق تمثيلاً للمصريين من وفد زغلول . وقد علم زغلول أن
تشكيل وفدين سيدمر الصفة التمثيلية لهما معاً بما لا تصلح بعده الحال ، فبدأ يتفاوض مع
الحزب الوطني . وفشلت المفاوضات ، إلا أن اثنين من مؤيدي الحزب الوطني ، حافظ
عفيفي ومصطفى النحاس وافقا أن ينضما إلى وفد زغلول . أما من رفضوا ، بما فيهم الأمير
عمر طوسون ، فمنعوا من تشكيل وفد آخر . منعهم حسين رشدي رئيس الوزراء ، الموالي
لحزب الأمة ، والصديق الشخصي لسعد زغلول .

إن وضع النحاس الاجتماعي الواقع على الحد بين أولئك الذين استفادوا من
الاحتلال وأرادوا أن ينظموه ، وأولئك الذين تضرروا منه وأرادوا تحطيمه يتناسب مع موقفه
من الحزب الوطني ، حيث كان فيه وخارجه في ذات الوقت ، وهذا بدوره ساعد في اتخاذ
قرار الانضمام إلى زغلول .

لقد كان زغلول من النحاس بمنزلة نازلي فاضل وكرومر من زغلول . فقد كان كرومر
ونازلي هما من قدما زغلول إلى أعلى طبقات النخبة السياسية مغيرين بذلك وضعه
الاجتماعي وميوله السياسية . ويبدو أن النحاس كان مدركاً لذلك ، فقد كان متحمساً
للانضمام إلى الوفد منذ البداية ، ويقول حشيش أنه حين ذهب أمين اليوسف ، مبعوث
زغلول ، ليبحث مع النحاس مسألة انضمامه للوفد ، عبر النحاس عن إعجابه الشخصي
بزغلول وانه مستعد للانضمام لولا التزاماته المالية(١٤) (حشيش ، ٢٠٧) .

كلم أمين اليوسف زغلولاً الذي وعد بتسوية مشاكل النحاس المالية . في اليوم التالي
دعي النحاس إلى بيت زغلول وضُم رسمياً إلى الوفد ، ولم يكن معروفاً لأي من الباشوات
على قائمة زغلول (حشيش ، ٢٠٧) . وقد جعله هذا معتمداً على زغلول كلياً إن كان يريد
أن يبقى في الصفوف العليا من النخبة السياسية المصرية . لم يعارض النحاس أي قرار
اتخذه زغلول حتى موت الأخير ، وعليه فقد رقي ليصبح سكرتير زغلول الخاص ثم أصبح
سكرتير الوفد كله . وعندما انقسم الوفد في ١٩٢١ ، كان النحاس واحداً من ثلاثة أعضاء
بقوا مع زغلول ، بينما تركه كل الباشوات الأخرون ، وقد رافق زغلولاً في منفاه الثاني عام
١٩٢١ . لذلك كله ، كافأ زغلول النحاس بتعيينه وزيراً في وزارته الوحيدة عام ١٩٢٤ . بعد
موت زغلول كان هناك نقاش في صفوف الوفد الذي كان قد أصبح حزباً سياسياً رسمياً منذ
١٩٢٤ . فقد اقترح بعض الوفديين لخلافة زغلول ، فتح الله بركات ، وهو زوج أخته ، ومن
كبار ملاك الأراضي . إلا أن زوجة زغلول وأعضاء آخرين بالوفد اختاروا النحاس . ويقول
الحديدي إن الاختيار كان نتيجة صراع بين من يمثلون البرجوازية المصرية ومن يمثلون شبه

الإقطاع في صفوف الوفد ، وهو يقول إن النحاس كان يدعمه مكرم عبيد وأحمد ماهر ، ومحمود فهمي النقراشي ، وقد كانوا جميعاً شباباً بالنسبة إلى غيرهم من الأعضاء البارزين (كان النحاس في الأربعين تقريباً حين ضمه زغلول للوفد ، وأصبح رئيساً له بعد تسع سنوات) ولم يكونوا ينتمون لنخبة ما قبل ١٩١٩ المالكة للأراضي . إلا أن الحديدي يقول أيضاً إن النحاس خان طبقته بزواجه من زينب الوكيل ، وهي ابنة أحد الباشوات فأصبح النحاس نفسه مالكاً للأراضي (الحديدي ، ٧٧) . ولدي ملحوظتان على قول الحديدي أولاً إن النقلة في وضع النحاس الاجتماعي حدثت قبل زواجه وامتلاكه للأراضي بكثير ، فقد كان وزيراً في ١٩٢٤ كما أشرنا ، وفي الوقت الذي تزوج فيه كان قد رأس مجلس الوزراء مرتين ، في ١٩٢٨ و١٩٣٠ . وأكثر من ذلك فإن الحديدي يزعم أن سياسات الوفد العامة كانت تعكس هذا التوازن بين ممثلي الطبقتين في قيادته (الحديدي ، ٧٤) ، إلا أن هذه المقولة لا تصح إذا دققنا النظر في سياسات الوفد قبل موت زغلول وبعده ، فبحسب رواية الحديدي لا بد ان نتوقع سياسات أحدّ وأمضى بعد تولي النحاس ، الذي كان ما يزال ، مرة أخرى حسب الحديدي ، منتمياً للبرجوازية قبل زواجه . إلا أن سياسات الوفد وخطابه لم تكن أكثر راديكالية بعد موت زغلول منها قبله . بل إن النحاس ، في أول مفاوضات له مع البريطانيين في ١٩٣٠ اعترف باتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، والتي لم يعترف بها زغلول حتى يومه الأخير . لقد تغير وضع النحاس وبالتالي موقفه السياسي منذ انضم إلى زغلول في ١٩١٨-١٩١٩ . وكما سنبين في الفصول اللاحقة ، فإن الفروق التي يذكرها الحديدي إنما هي فروق بين قيادة الوفد مجتمعة من جهة ، وجماهير الوفد وأتباعه من جهة أخرى .

الخلاصة :

لقد رأى كرومر مهمته في مصر مهمةً ذات طبيعة تعليمية . إن الاستعمار البريطاني لمصر نعمة وبركة لا يجحدها إلا ناكر الجميل وعديم الأخلاق . لقد كانت مهمة كرومر أن يخرج مصر من بؤسها المالي ، وأن يمنع النخبة السياسية القديمة من نهب أولئك الذين اعتبرهم المصريين الحقيقيين ، الفلاحين . سياسياً كانت مهمته أن يخلص مصر من وسيلة الحكم "المحمدانية" البدائية وأن يربي طبقة ليبرالية من المصريين الذين يمكنهم أن يديروا البلد "بما يتفق مع المتطلبات العامة للحضارة الغربية" . إن استقلال مصر ، والذي يعترف كرومر أنه الغرض النهائي من احتلالها ، لا بد أن يتم تعريفه وتوجيهه ومراقبته من قبل البريطانيين . "إنسان آلي مصنوع بمهارة" فهو قد يتحرك تلقائياً ، إلا أنه مصنوع ليؤدي الأغراض التي وضعها له مصممه .

محمد عبده ، واحمد لطفي السيد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، كلهم انطبقت عليهم مقاييس كرومر . عندما كانوا مثقفين حضريين شباباً ، كانو كلهم معارضين أشداء للنفوذ الاستعماري ، ولكن بعد التغير في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ، انتقلوا ليتبنوا خطاباً سياسياً لا يتناقض في جوهره مع خطاب كرومر .

كان عبده حوارياً للأفغاني ، ثم أصبح صديقاً شخصياً لكرومر ، زغلول كان حوارياً للأفغاني أيضاً ، وقد نُقل عنه أنه نادى بالجهاد عشية الغزو البريطاني لمصر ، واتهم بانتمائه لتنظيم يقاوم الاحتلال وأعوانه ، ثم خرج من السجن وتعرف على كرومر الذي عينه قاضياً ثم ناظراً للمعارف . لطفي السيد والنحاس كانا مؤيدَين للحزب الوطني ، وغيرا موقفيهما ما إن تغير وضعهما أو لاحت لهما فرصة للانتقال الى السلطة .

لقد قبل الاستعمار بأفراد النخبة هؤلاء ممثلين عن أغلبية الشعب المصري بالذات لأن خطابهم كان أقرب لخطاب المستعمر منه إلى خطاب أغلبية المصريين . وهي الأغلبية التي كانت لها رؤية مخالفة للعالم عن رؤية كرومر ومن تبعه من نخبة مصرية ليبرالية وطنية ناشئة ، وهي الأغلبية التي اعتبرتها الإدارة الاستعمارية واحداً من اثنين ، إما فلاحاً أمياً لا يعرف مصلحته ، او مهيجاً بلا أخلاق كمصطفى كامل .

في الفصل التالي أبين كيف أن وضع الممثلين هذا دفع النخبة المصرية إلى قبول الدولة التي خلقها الاستعمار ، أي أنه دفعهم أن يقبلو باستقلال هو في جوهره تأدية لوظائف الاحتلال بأيد وطنية .

هوامش الفصل الثانى

(١) كتاب اللورد كرومر عن تجربته في مصر والصادر في لندن عام ١٩٠٨

(٢) يضع كرومر الإسلام في مقابلة العقلانية بتعريفها سعياً للمكاسب المادية ، كضدين ، إلا أنه متفائل أن العقلانية ستنتصر في النهاية «في الحقيقة ، إن الاعتقاد الديني مصحوباً بالنعرات العنصرية ، وبالعاطفة الموجودة عموماً عند الشرقيين تجاه الحكم الثيوقراطي ، قد تتصارع مع المصالح الشخصية والتحالفات السياسية لفترة من الزمن ، إلا ان الأرجح ، إذا استمر هذا الصراع ، أن الاعتقاد الديني «يسقط» (كرومر ، ٥٩٢) .

(٣) «إن الجحود وقلة الاعتراف بالجميل من قبل شعب ما تجاه منقذيه الأجانب قديم قدم التاريخ نفسه . أياً كانت درجة جحودهم ، فمن الظلم أن نلوم المصريين حيث يتبعون إملاءات الطبيعة البشرية . على كل الأحوال ، أياً كان الحصاد الأخلاقي الذي قد نجنيه ، يظل لزاماً علينا أن نؤدي واجبنا واجبنا ، كما قال بولس الرسول هي الا نتعب من فعل الخير» (كرومر ، ٩٠٩) .

(٤) «إنه لمن سوء حظ البريطانيين في مصر ، أن الطبقات التي أستفادت أكثر من غيرها من برنامجهم السياسي ، هم أقل من يمكنهم أن يسمعوا أصواتهم للآخرين ، إن الفلاحين ، من الناحية السياسية ، أصفار ، سلبيون جداً ، وجاهلون جداً . . .» (كرومر ، ٦١٠) .

(٥) الجيرونديون مجموعة من القادة المعتدلين للثورة الفرنسية .

(٦) إن الفرق بين اسمي الحزبين الوطني والأمة له دلالة على اختلافهما السياسي . إن اسم الأمة يحتوي على محاولة لتغيير معنى مصطلح الأمة . إن المصطلح عادة ما يستخدم للدلالة على مجموع المسلمين ، أما في استخدامه هنا فهو يدل على جماعة المصريين دون غيرهم . أما الحزب الوطني ، فهو يستخدم مصطلح الوطن للدلالة على الرقعة الجغرافية للقطر المصري ، مصر هنا هي مجرد موقع جغرافي ينتمي سكانه إلى الأمة الإسلامية ، ومهمتهم استرداد سيطرتهم عليه بعد أن خسروه لقوة غير مسلمة ، فهم ليسوا أمة بذاتهم . وجدير بالذكر ان أول من أدخل تعبير «الأمة المصرية» في اللغة العربية كان كما ذكرنا أعلاه ، نابليون بونابارت عام ١٧٩٨ . ما أريد أن الفت إليه النظر هنا ، هو أن حزب الأمة ، من اسمه ، يقبل التعريف الاستعماري لمصر . فإن كان المصريون أمة منفصلة مستقلة بذاتها عن بقية المسلمين بهذا المعنى ، فإن عليهم ان يتعلموا ذلك ويؤمنوا به ، عليهم أن يتعلموا قوميتهم ، ثم عليهم أن يريدوا حكومة من أنفسهم ، ثم عليهم أن يتعلموا أي شكل من أشكال الحكومات يريدون ، والمعلم والنموذج المحتذى في هذه الحالات كلها ، هي مصدر القوميات والوطنيات ونظم الحكم الحديثة : أوروبا ، وأقربها إلى مصر فعلياً هي مؤسسة الاحتلال البريطاني . إن قبول مصر المستقلة كمفهوم ، أدى إلى قبول المنطق الإستعمارى كله . أنظر فى الصفحات التالية رأي لطفي السيد الإيجابي في كرومر ، وكذلك رأي سعد زغول .

(٧) إن منطق سحب الذرائع من الاحتلال ، سيتكرر استخدامه من قبل النخبة الوطنية ، والأصل فيه ، أن يمتنع المغزو عن القيام بما قد يغضب الغازي اتقاءً لعقابه ، إلا أن المغزو بذلك يكون قد منح الغازي ما يريد من أثر العقاب دون أن يكلفه جهده . قارن هذا بما يتكرر في الخطاب السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، والحكومة العراقية تحت الاحتلال ، ثم الحكومة اللبنانية أثناء الحرب الأخيرة بين حزب الله وإسرائيل ، حيث تكون المقاومة سبب الاحتلال لا العكس .

(٨) من اللافت هنا أن وندل يستخدم لفظ الأمة مكتوباً بالحروف اللاتينية للإشارة إلى الأمة المحمدية ، ويستخدم لفظ نيشنس ومعناه الأمة أو القومية باللغة الإنجليزية ليشير إلى الأمة المصرية التي يدعو إليها لطفي ، فهو يؤكد أن معنى الكلمتين مختلف وإن تُرجمت إحداهما بالأخرى ، فالأمة المحمدية عنده قائمة على الدين وهي فاشلة سياسياً وناجحة ثقافياً ، أما الأمة العصرية ، ومنها المصرية فهي مرتبطة بالدولة القومية العلمانية ولذلك لا تكون إلا مشروعاً سياسيًا ، وهي ناجحة ، ثم هو لا يعرف الأولى المحمدية ، فهي بنت ثقافة غربية عنه ولذلك فهو لا يترجم اسمها بل يكتب ما يحاكي لفظ الأمة بحروف لغته ، أما الثانية فهي بنت ثقافته الأوروبية ثم الأمريكية ، ونجد عندنا نحن العرب مشكلة في ترجمتها فكلمة نيشنس تصح أن تكون أمة أو قوماً ، أو قومية أو وطنية .

(٩) جورج أمبروز لويد ، المندوب السامي البريطاني في مصر من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ .

(١٠) أعلنت مصر محمية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . في ١٩١٥ قبل لطفي تعيينه من قبل السلطان حسين كامل نائباً عاماً في بني سويف ، ثم قبل في العام نفسه تعيينه مديراً لدار الكتب خليفة للباحث الألماني أرثر شاد . وفي هذا المناخ المساعد وجد وقتًا ليبدأ ترجمته لأرسطو . في نوفمبر من عام ١٩١٨ أستقال لطفي لينضم إلى الوفد . في ١٩١٩ وأثناء المنافسة بين زغلول ويكن عاد إلى دار الكتب وبقي هناك إلى عام ١٩٢٥ . في ١٩٢٢ وضع تصوراً للجامعة كمدرسة للعلوم الإنسانية وأرسله للملك فؤاد ، في عام ١٩٢٥ عين رئيساً للجامعة الجديدة المخطط لها ، والتي أصبحت الجامعة القديمة التي أسست أهلياً نواة لكلية الأداب ودراسة الإنسانيات فيها ، وقد وضع حجر الأساس لها بيد الملك في ٧ فبراير ١٩٢٨ . في يونيو من ذلك العام شكل محمد محمود وزارته وأصبح لطفي السيد وزير التعليم فيها حتى سقوطها في أكتوبر ١٩٢٩ . في ١٩٣٠ عاد رئيساً للجامعة ، في ١٩٣٢ اغضبه نقل طه حسين من موقعه كعميد لكلية الأداب إلى وظيفة مراقب التعليم الابتدائي بوزارة المعارف فاستقال غير انه عاد في ١٩٣٥ . في ١٩٣٧ مع ازدياد نفوذ جماعتي مصر الفتاة والإخوان المسلمين استقال لأن الحكومة رفضت تأسيس حرس جامعي ، فقد كان رأيه ان التنافس السياسي ازداد بين الطلاب أكثر مما ينبغي ، غير أن إدخال بوليس أو إنشاء حرس للجامعة كان سيغضب أحزاباً كثيرة بما فيها تلك التي كانت في السلطة . في نهاية تلك السنة أصبح وزيراً ثانية في وزارة محمد محمود الثانية ، ولراحته ، فقد كان فيها وزيراً للداخلية ، ثم عاد إلى الجامعة في عام ١٩٤١ . وأخيراً تركها ليصبح عضواً في مجلس الشيوخ ، وأصبح رئيساً لمجمع اللغة العربية حتى موته في ٥ مارس ١٩٦٣ (وندل ٢١٨-٢٢١) .

(١١) مجلس دسوق هو أحد المجالس المحلية التي أنشأها سعيد لتولى أمر الحكم المحلي ، وفي عهد إسماعيل كانت هذه المجالس تنتخب ممثلين عنها إلى مجلس شورى النواب ، الهيئة شبه البرلمانية المؤسسة عام ١٨٦٤ .

(١٢) يقول زغلول هذه العبارة إلى وليم برونيت ، المستشار البريطاني في وزارة العدل في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ ، حيث كان يسأل برونيت لماذا لم يرشحه لمنصب الوزير ، فالتعيينات كانت تعتمد على توصيات من المندوب السامي البريطاني . وقد أكد زغلول له أنه ليس من المعارضة ، وانه ، إذا كانت هناك بعض الخلافات بينه وبين كتشنر (المندوب السامي البريطاني في مصر من ١٩١١ إلى ١٩١٤) فإنه مازال ممكناً أن يكون حليفاً لو نجت . وأكثر من ذلك ، فإن زغلول ذكر برونيت كم كان حليفاً طيباً للاحتلال في فترة ما قبل الحرب العظمى ، وهو يذكر علاقته بكرومر دليلاً على إخلاصه للاحتلال . برونيت أجاب زغلول بأنه ، قبل الحماية ، كانت مصر للمصريين ، لكن منذ بدأت الحرب فإن على بريطانيا أن تشارك بقدر أكبر في إدارة البلاد ، وانه بناء على ذلك فللحكومة البريطانية الحق في أن تعين من تراه في منصب الوزارة بما يحفظ المصالح البريطانية . وهنا ذكره زغلول ثانية بأنه طالما كان حليفاً لبريطانيا وحريصاً على مصالحها ، ثم يسأله «وهل يصعب التوفيق بين المصلحتين؟» ، أي المصلحة المصرية والبريطانية . وأخيراً يكتب زغلول «وانصرفت وعندي اعتقاد بأنه ليس لي نصيب في هذه الدولة ، لأن القوم (الانجليز) يعتقدون في أني مصري لا أصلح أن أكون من عُمَّالهم» (أنظر النص الكامل للحوار بين زغلول وبرونيت في زغلول ، كراسة ٢٨ ، صحيفة ١٥١٥- ١٥١٧ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٨ :٧٠) . إنه من اللافت وضوح منطق التمثيل والإحلال محل الاحتلال في خطاب زغلول السياسي هنا . هو يقابل برونيت بصفته مصرياً ، ولكن مصري يود ان يكون من عمال بريطانيا ، والعامل ، بالاستعمال القديم الذي يريده زغلول هنا ، هو نائب السلطان ، والحكم باسمه ، فهو حاكم خادم ، وهو مصري يحافظ على مصالح بريطانيا ، بل إن مشروعه هو «التوفيق بين المصلحتين» معاً . وسأتوسع في شرح هذا المنطق في الفصل التالي .

(١٣) بدأ زغلول في كتابة كتاب حين كان يعمل في تحرير الوقائع المصرية مع محمد عبده ، وكان عنوان الكتاب «أغرب الوسائل في كسب الفضائل» ونحن نعرف عن هذا الكتاب فقط من يومياته ، الكتاب نفسه لم يوجد .

(١٤) كان النحاس العائل الوحيد لأخته وأولادها (حشيش ، ٢٠٧) .

الخطوة الثانية

مفارقة الإحلال محل الاحتلال

الفصل الثالث

الاستـــقـــــــلال

الهدف من هذا الفصل هو ربط مفارقة التمثيل بمفارقة الحلول محل الاحتلال ، أو كما سميناها سابقاً مفارقة التبديل . لقد قلنا سابقاً إن قبول المنطق الاستعماري ، أي القدرة على أن يفكر المغزو بنفس الطريقة التي يفكر بها الغازي ، هي الأساس الذي عليه يختار الغازي ذلك المغزو المتفهم والقابل لمنطقه ويعينه ممثلاً عن شعب ما حتى وإن لم يكن يمثلهم ، بل هو يختاره ممثلاً بالذات لأنه لا يمثلهم ، ولأن المنطق الاستعماري مرفوض لدى الجموع المغلوبة .

إن هذه القدرة على التفكير مثل السيد الغازي المستعمر ، هي قدرة محتملة على التصرف مثله ، فالتشابه في الرأيين قد يتبعه تشابه في الفعلين ، بين الغازي ومن يختارهم ممثلين عن الشعب المغزو ، فهؤلاء الممثلون قد يؤدون الوظائف نفسها التي يؤديها الاستعمار ، أي قد يكونون بديلاً له ، ويحلون محله . وعليه يمكننا القول بأن قدرة بعض أفراد النخبة المغزوة أن يحلوا محل الاستعمار ، ويكونوا أبدالاً منه ، هي أساس اختيارهم ممثلين ، فالقدرة على التبديل ، هي أساس التمثيل(١) .

بناء على هذا ، فإنه لما كان الممثل المحلي مختاراً من قبل قوة الاستعمار فقط ليقوم بأعمالها بدلاً منها ، أي أن يقلل من مقاومة الأهالي لفكرة أنهم خاضعون لحكم الأجانب ، بجعله الحكم وطنياً ، وإن كان يعمل عمل الاستعمار ، أقول لما كانت هذه وظيفته ، فإن كونه من أهل البلاد وأبنائها ، تماماً كقبوله للمنطق الاستعماري ، هو عنصر ضروري جداً لا يقدر بدونه أن يحصل على منصب الممثل . عليه أن يثبت لقوة الاستعمار أنه قادر على السيطرة على أهله وأنه ذو كلمة وشرعية بينهم ، بنفس القدر الذي عليه أن يثبت لها أنه قابل بمنطقها وخطابها .

وبما أن التمثيل ، أي قبول الاحتلال برجل أو حزب ما ممثلاً عن الناس ، هو مصدر السلطة ، فإن التنافس على هذه الصفة التمثيلية بين النخب الأهلية يصبح جوهر العمل السياسي في المستعمرة . فترى فاعلين سياسيين مختلفين يتنافسون في إقناع قوة الاستعمار ، بأنهم أشد قبولاً لمنطقه من سواهم ، وأنهم سوف يستخدمون السلطة التي قد

يمنحها لهم تماماً كما يستخدمها هو ، ولنفس الأغراض ، وسوف يعطونه ضمانات على ذلك . هذه الضمانات ستكون الشروط التي على أساسها تنتقل السلطة إليهم ، أي أنها تصبح شروط الاستقلال ومحدداته ، التي تكتب في الدستور ، وتبنى على أساسها الدولة . ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الفاعلين السياسيين من أفراد أو أحزاب يتنافسون أيضاً في أن يثبتوا للسيد المستعمر أنهم أقدر من غيرهم على إقناع الناس بشروط الاستقلال والسلام هذه ، وعلى جعلهم يرفضون أي شروط يأتي بها خصومهم من الأفراد والأحزاب . فقد يدعو حزب لمظاهرة ضد اتفاق سلام عقده المستعمر مع حزب آخر ، بصفتها خيانة للمصالح الوطنية وتفرغ الاستقلال من مضمونه ، ثم يعود نفس الحزب صاحب المظاهرة ويقبل بنفس الشروط حين تعقد القوة الاستعمارية الاتفاق معه دون منافسه .

في عملية كهذه ، يصبح انتماء أعضاء النخبة لأهل البلد جسراً يمر عليه القبول بالمنطق الاستعماري منهم إلى أتباعهم ومواطنيهم . فبعد أن يثبتوا للمستعمر كم يمكنهم أن يكونوا استعماريين ، هم يثبتون له كم ينتمون إلى أهل البلاد وكم أن هذا الانتماء يسهل مسألة السيطرة عليهم وتأمين المصالح الاستعمارية في حال اختيارهم ممثلين ، وكم أن هذا الانتماء يُصَعِّب سيطرة غيرهم من أفراد النخبة على الشعب وتمرير السياسة الاستعمارية في حال لم يقع الاختيار عليهم . كلا الإثباتين ، إثبات أنهم استعماريون ، وإثبات أنهم وطنيون (أي ينتمون للوطن ، ليسوا أجانب) ، على ما فيهما من تناقض ظاهر ، ضروري ليقبل بهم المستعمر ممثلين عن شعبهم فيمنحهم بعض السلطة .

إن الحصول على الصفة التمثيلية ، الذي يفترض أن يكون وسيلة للحصول على الاستقلال ، يصبح غاية في حد ذاته ، وتُغَيَّر شروط الاستقلال في سبيل الحصول على الصفة التمثيلية واعتراف الآخر (٢) . وفي حمى المنافسة بين أقطاب النخبة على أن يثبتوا للمستعمر كم هم أبدال أكفاء ليعترف بهم ممثلين عن الناس تتغير شروط الاستقلال الموثقة في إعلان استقلال البلاد ، ودستورها والاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي تربطها بالدولة المستعمرة .

وعليه ، فإن الرغبة في التمثيل لا تؤدي إلى النيابة عن الاستعمار والقيام مقامه والكون بدله فحسب ، بل إن المنافسة على الصفة التمثيلية تؤدي إلى تكرير البدلاء كما يكرر السكر ، فالصفة التمثيلية تمنح لمن كان استعمارياً أكثر من منافسه ، وبديلاً أخلص وأشبه بسيده من غيره . إن هذه المنافسة تؤدي بالبلد إلى الحصول على الاستقلال الأشد شبهاً بالاحتلال ، من بين عدة استقلالات محتملة كلها يشبهه .

في هذا الجزء سوف أختبر هذه المقولة من خلال دراسة مشاريع الاستقلال المتعددة التي قدمتها النخبة المصرية إلى قوة الاستعمار ، والمنافسة السياسية التي في سياقها وبسببها قدمت هذه المشاريع والعروض ، وفي سياقها وبسببها قبلت أو رفضت .

ثمة ثلاث مقولات في هذا الفصل : ١- إن الوثائق الرسمية ومشاريع الوثائق ، التي حددت استقلال مصر والتي قدمتها النخبة الوطنية كانت كلها تضمن استمرار العلاقة الاستعمارية ، بل وأكثر من ذلك ، جعلت استمرار العلاقة الاستعمارية الشرط الرئيسي للاستقلال . كانت الدولة كلها معرفة ومبنية بطريقة تضمن أن تستمر في العمل كمستعمرة بعد استقلالها ، تماماً كإنسان كرومر الآلي المصنوع بمهارة . ٢- لقد تم التوصل لهذه الوثائق وأشباه الوثائق عن طريق المنافسة بين أقطاب النخبة المصرية ليثبتوا للمستعمر البريطاني ، الذي كانوا يريدون أن "يأتمنهم" على سلطاته ، كم هم جديرون بذلك ، "أمناء" على المصالح الاستعمارية . ٣- تنافس أقطاب النخبة هؤلاء أيضاً في أظهار مدى قدرتهم على السيطرة على عموم الناس وقيادتهم ، طبعاً كان خطابهم الموجه للناس مناقضاً لخطابهم الموجه للمستعمر ، إلا أن قبول الناس بهم كان جزءاً لا يتجزأ ، وشرطاً مسبقاً ، لقبول المستعمر بهم ، فالسيطرة على الجماهير ، تثويراً وتهدئةً ، كان تكتيكاً في استراتيجية تقتضي إثبات قدرتهم على احتلال البلد لا على تحريره .

عملياً سأقوم بمقارنة المشاريع والعروض التي قدمتها أقطاب النخبة ، وخاصة الوفد ، مع المشاريع والنوايا المعلنة للقوة الاستعمارية ، كما تعبر عنها إعلانات الرسميين البريطانيين وبرامجهم . كما أنني سوف أقارن بعض هذه المشاريع المصرية مع بعضها الآخر في سياقه التاريخي ، والهدف من ذلك أن أرى إن كانت هناك منافسة بين هذه المشاريع ، وإن كانت هذه المنافسة أدت إلى جعل الاستقلال المقترح أقرب إلى أغراض الاحتلال .

قد يكون مربكاً ، وإن لم يكن مستحيلاً ، أن أقوم بعرض المشاريع المصرية والبريطانية وحدها أولاً وأدرس نصوصها ، لأختبر المقولة الأولى عن الحلول محل الاحتلال ، ثم أدرس الأحداث التاريخية التي خلقت هذه النصوص لأختبر المقولتين الأخريين عن المنافسة وأثرها . إلا أنه في سبيل الوضوح ، وتسهيل قراءة هذا نص ، فإنني سأعرض النصوص ، والأحداث التاريخية التي انتجتها معاً حسب تراتبها الزمني . في هذا الفصل أغطي الأحداث من ١٩١٧ إلى الإعلان عن استقلال مصر في ١٩٢٢ ، ودستور ١٩٢٣ حتى إنتخابات ١٩٢٤ ، فلقد كانت تلك المرحلة االأولى في تعريف استقلال مصر الرسمي . بينما سيغطي الفصل التالي الفترة ما بين ١٩٢٤ ومعاهدة ١٩٣٦ والتي كانت المرحلة الثانية والنهائية في تحديد استقلال مصر ، تحت قيادة الوفد للحركة الوطنية المصرية .

مسودات ١٩١٧-١٩١٨ :

عندما شارفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء ، بدأ بعض الرسميين المصريين يقلقون على وضعهم القانوني . لقد كانت مصر قانوناً جزءاً من الخلافة الإسلامية في اسطنبول ، ووضعها الخاص كان مضموناً باتفاقية لندن لعام ١٨٤٠ ، وبعض الفرمانات الصادرة من الباب العالي لإسماعيل . لم تكن للاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ أية صفة قانونية معروفة . ثم في ١٩١٤ فصلت مصر من الخلافة ومنحت بريطانيا الأمير حسين كامل لقب السلطان وأعلنت مصر محمية بريطانية . إلا أن الحماية البريطانية كانت إجراء عسكرياً لا سياسياً فرضته دواعي الحرب . وقد أدرك الرسميون المصريون غرابة موقفهم ، وحرجه . فمصر لم تعد جزءاً من الخلافة العثمانية ، ولا أصبحت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ، ولا هي دولة مستقلة . كانت تُدعى سلطنة ، ولكنها سلطنة لا يعترف بها أحد بما في ذلك بريطانيا العظمى التي خلقتها . الزيارة الشهيرة يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، التي قام بها سعد زغلول واثنان من رفاقه ، إلى السير فرانسيس ريجينالد وينجت المندوب السامي البريطاني في مصر (١٩١٧-١٩١٩) لم تكن المحاولة الأولى التي يقوم بها رسميون مصريون لتحديد وضعهم القانوني بالنسبة لبريطانيا العظمى . فالمحاولات كان جارية طوال عام ١٩١٧ (انظر لاشين ٢ : ٨٦-٩١) إلا أن معظم هذه الاقتراحات ، والتفاهمات ، والعروض والمشاريع لم تقدم رسمياً إلى الحكومة البريطانية حيث إن معظم الموظفين المصريين كانوا معينين بموافقة السلطات البريطانية إن لم يكونوا معينين بإيعاز مباشر منها وتوصية ، فكانوا يحرجون من تقديمها . أحد الاستثناءات من هذه القاعدة كان مسودة مشروع كتبها حسين رشدي رئيس الوزراء في عهد السلطان حسين كامل ، والرجل الذي لعب دوراً مهماً في تسهيل إدارة البلاد تحت الاحتلال البريطاني . لقد كان على هذه الوزارة أن تمنع المشاعر المصرية القوية المساندة لتركيا والمعادية لبريطانيا من أن تسبب مشاكل للسلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب . فقد كانت هذه المشاعر ظهرت في مناسبات عدة قبل الحرب العالمية الأولى (حادثة طابا ، أو العقبة ١٩٠٦ والحرب على طرابلس ١٩١١)(٣) .

لقد كان رشدي حيوياً للسياسة البريطانية بما يكفي لتكون له دالة على السلطة العسكرية تسمح له بتقديم مشروع عن وضع البلاد القانوني بدون أن يخاطر بمنصبه . في ٩ يوليو ١٩١٧ أطلع رشدي سعد زغلول ، وكيل الجمعية التشريعية آنذاك على مسودته ، كانت أهم نقاط المسودة ما يلي : تعترف بريطانيا بمصر مملكة دستورية ، يرأسها سلطان يرثه بنوه ، ويعاونه وزراء معينون . تزيد بريطانيا من سلطات السلطان تدريجياً . الجمعية

التشريعية تكون لها سلطة إصدار القوانين ، والتي تكون فاعلة بعد أن يصدق عليها السلطان ، على ألا تتعارض مع التزامات مصر الخارجية (أي الامتيازات الأجنبية) . لا يحق للسلطان أن يكون له ممثلون في الخارج إلا ممثلو بريطانيا العظمى ، ولكن يحق له أن يستقبل ممثلين أجانب في القاهرة . يكون لبريطانيا الحق في احتلال أي جزء من الأراضي المصرية شاءت ، وستقوم الحكومة المصرية بتحمل بعض نفقات هذا الاحتلال . يكون قائد الجيش المصري بريطانياً . يعين مستشار مالي بريطاني موافقته ضرورية على أي إنفاق حكومي ، كما يعين مستشارون بريطانيون في كل وزارة أخرى ، ويكون لهم حق أن يشيروا لا أن يشرفوا (لاشين ٢ : ٨٧-٨٨ ، زغلول ، كراسة ٣١ ، صحيفة ١٧٥٥ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٦ : ٢١٦-٢٢٥) قدم رشدي مسودته إلى المستر وليم برونيت ، المستشار البريطاني في وزراة العدل الذي كتب تقريراً بشأنه للخارجية البريطانية . وبالرغم من ليونة اقتراح رشدي إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن مرحبة به إطلاقاً وأبدت انزعاجاً من فكرة مناقشة مستقبل مصر قبل انتهاء الحرب (لاشين ٢ : ١٠١-١٠٢ ، خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ٨١-٨٦ ، زغلول ، كراسة ٢٨ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠٨-١٥٠٩ ، ١٥١٨ وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٨ : ٤١ ، ٥٣-٥٥ ، ٧٣) .

في ٩ أغسطس ١٩١٧ وفي ضوء مقترحات حسين رشدي ، قرر أحمد لطفي السيد وسعد زغلول أن يخطا مسودة لاقتراح بديل باتفاقية بين مصر وبريطانيا يحدد بمقتضاها وضع السلطنة المصرية . الخطوط العامة للمسودة مذكورة في مذكرات زغلول : تصبح مصر ملكية دستورية وراثية . يمارس السلطان سلطاته بواسطة وزرائه وهم مسؤولون أمام جمعية تشريعية منتخبة . تحتفظ بريطانيا بالحق في احتلال قناة السويس وبالمدن الثلاث الكبرى الواقعة عليها ، بور سعيد والإسماعيلية والسويس ، حال تعرض مواصلاتها الإمبراطورية للخطر . يكون لمصر الحق في أن تدافع عن نفسها بجيشها الخاص ، إلا أنه في حال التهديد الحقيقي ، يكون لبريطانيا الحق في التدخل . يكون لمصر الحق في عقد الاتفاقيات الاقتصادية فقط مع الدول الأخرى ، أي أنه لا يكون لها الحق في الدخول في أحلاف سياسية أو عسكرية . لا يكون لمصر ممثلون في الخارج غير ممثلي بريطانيا العظمى . يبقى الموظفون البريطانيون في البيروقراطية المصرية في أعمالهم حتى انتهاء عقودهم ثم يستبدلون بموظفين مصريين . في المقابل ، تلتزم مصر بأنها ، في حال احتاجت إلى خبرة أجنبية ، فإنها تقتصر على طلب الخبرة من البريطانيين دون غيرهم . وأخيراً ، فإن قائد الجيش المصري يكون بريطانياً (زغلول ، كراسة ٣١ ، صحيفة ١٧٦٢-١٧٦٤ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٦ : ٢٣١-٢٣٣ وانظر لاشين ٢ : ٨٩-٩٠) هناك ملحوظتان جديرتان بالذكر

هنا عن المسودتين ، مسودة رشدي ، ومسودة زغلول ، فبينما تبدوان للحظة الأولى مختلفتين ، فإن قراءة أدق لهما قد تقلص مساحة الاختلاف . بينما سمحت مسودة رشدي لبريطانيا أن تحتل أي جزء من مصر في أي وقت تشاء ، تسمح مسودة زغلول بتدخل بريطانيا لحماية مصر من أي تهديد حال ظهوره . إلا أن زغلول يترك لبريطانيا تحديد معنى المصطلحين : التهديد والتدخل . فالتدخل البريطاني العسكري على التراب المصري ليس رهناً بطلب أو حتى إذن من الحكومة المصرية . وعليه فإن هذا يعني أن بريطانيا وحدها تحدد لماذا ، ومتى وكيف وإلى متى تحتل مصر ، وهذا كما ترى لا يبتعد كثيراً عما أقر به رشدي .

والفرق الثاني الظاهر ، بين المسودتين يتعلق بمسؤلية السلطان ، هنا تمنح مسودة زغلول سلطة أكبر للنخبة المصرية مالكة الأراضي ، وتقويها في مواجهة النخبة التركية المصرية الممثلة في السلطان . إلا أن كلا النخبتين معتمدة بنفس القدر على بريطانيا العظمى خاصة إذا وضعنا في الاعتبار القيود الأخرى المذكورة في مسودة زغلول .

فيما دون هاتين النقطتين فإن المسودتان لا تختلفان إلا في عدد الموظفين البريطانين ، وسلطاتهم ومدة بقائهم في مناصبهم في البيروقراطية المصرية . وعليه فالفرق بين المسودتين ليس فرقاً في وظائف الدولة ، بل هو أساساً في من يقوم بهذه الوظائف . وجدير بالذكر ان تأهيل المصريين للقيام بما يقوم به الاحتلال البريطاني في مصر كان هو الهدف المعلن لكرومر ولكل المندوبين السامين في مصر بعده . كان واضحاً في الخطاب الاستعماري البريطاني منذ البداية أن مهمة بريطانيا في مصر تشمل تعليم المصريين وتدريبهم ، بل وتربيتهم ، حتى يكونوا أهلاً للاضطلاع بمهام الاحتلال البريطاني في إدارة البلاد(٤) . إذن فمنطق الحلول محل الاحتلال ، أو التبديل ، على الأقل في ١٩١٧ ، مشترك بين الخطابين الاستعماري والوطني ، وجلي في هاتين المسودتين . وبعد ، فإن هاتين المسودتين ، بتغييرات بسيطة ، ستشكلان البرنامجين المتنافسين اللذين يحددان المعسكرين السياسيين الأكبرين في مصر ، معكسر "المتطرفين" بقيادة زغلول ، ومعسكر المعتدلين بقيادة رشدي ، ووزير المعارف في وزارته عدلي يكن بعد ثورة ١٩١٩ مباشرة . كما أن هاتين المسودتين ستكونان أساس الاستقلال المصري في ١٩٢٢ . على أية حال ، لم تكن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت مستعدة للقبول بأن الوقت قد حان لعملية التبديل ، وحلول النخبة المحلية محل الاحتلال نائبة عنه ، لم تكن الحكومة البريطانية مؤمنة أن الشعب المصري ، ممثلاً في قيادته ، قد نضج بما يكفي ليحفظ مصالحها ، ورفضت مسودة رشدي ، بينما لم تقدم مسودة زغلول إلى البريطانيين أصلاً .

يرجح لاشين أن تكون مسودة زغلول قد تسربت بشكل او بآخر للسلطات البريطانية ، فلقد كانت أساس كل المفاوضات التي تمت لاحقاً بين زغلول وملنر ، ثم بين عدلي يكن وكيرزن (لاشين ٢ : ٩٠-٩١) . سواء كان هذا صحيحاً أو لم يكن ، فإن مسودة زغلول تستحق الاهتمام ، وسنعود لمناقشتها ثانية عند الكلام عن المنافسة بين زغلول ويكن . لقد كانت مسودة زغلول فعلاً شبيهة جداً بالمسودة التي تم التوصل إليها في مفاوضات عدلي - كيرزن ، والتي عارضها زغلول إلى أقصى مدى . أي أن زغلول كان مستعداً للقبول باتفاقية عارضها بشدة حين كانت تعقد مع غيره لا معه . إن الاتفاقية التي عارضها عام ١٩٢١ ، كانت اتفاقية اقترحها بل كتب مسودتها في ١٩١٧ حتى قبل بدء المفاوضات ، أي أنها كانت حد مطالبه الأقصى لا الأدنى . ولا نظن أن السبب في ذلك الرفض أن زغلول كان أوسع شعبية عام ١٩٢١ بعد الثورة منه عام ١٩١٧ ، لأنه في عام ١٩٢٤ كان ما يزال يتمتع بنفس الشعبية التي أحرزها أيام الثورة ، إلا أنه قَبِلَ ان يدخل الانتخابات على أساس دستور ١٩٢٣ والذي كان بدوره مبنياً على نفس شروط مشروع عدلي ، مما يشكل قبولاً عملياً بهذه الشروط . إن سلوك زغلول السياسي تجاه عمر طوسون وعدلي يكن كان إذن محكوماً برغبته في احتكار التمثيل السياسي للشعب المصري ، والمشاريع التي كانت تقبل أو ترفض على أساس هذا التنافس كانت تشكل استقلال مصر .

بيد أننا لا بد قبل أن نناقش التنافس بين عدلي يكن ، وحسين رشدي من ناحية وسعد زغلول من ناحية أخرى ، أن نناقش تنافساً آخر سبقه بين زغلول ويكن من ناحية وبين الأمير عمر طوسون من ناحية أخرى .

التنافس بين سعد زغلول وعمر طوسون :

بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ولسن نقاطه الأربع عشرة ، المتضمنة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ٨ يناير ١٩١٨ ، قابل الأمير عمر طوسون سعد زغلول ، في استقبال أعده رئيس الوزراء حسين رشدي في كازينو سان استيفانو بالأسكندرية في ٩ أكتوبر ١٩١٨ احتفالاً بالسنوية الأولى لتتويج السلطان الجديد فؤاد الأول على عرش البلاد (طوسون ، ٥) ، اقترح الأمير على سعد زغلول فكرة ذهاب وفد مصري يعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح في باريس . عاد زغلول في اليوم التالي إلى القاهرة ، وقابل عدلي يكن ، وناقش الفكرة معه . طلب زغلول ويكن من القنصل الأمريكي في مصر أن يتوسط بينهما وبين الحكومة البريطانية ، لكن الأمريكي رفض ، ونصحهما أن يخاطبا الحكومة البريطانية مباشرة بدلاً من أخذ القضية إلى الساحة الدولية في مؤتمر الصلح بباريس مما قد يغضب بريطانيا (زغلول ، كراسة ٣٢ ، صحيفة ١٨٤٢ ، وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ، ١٢ : ١٥٤) .

قَبِلَ زغلول ويكن بنصيحة القنصل ، وقررا أن يشكلا وفدين ، أحدهما رسمي برأسه حسين رشدي بصفته رئيس الحكومة أو يرأسه عدلي يكن وزير المعارف ، والثاني غير رسمي يرأسه سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية ، ثم يذهب الوفدان إلى لندن بدلاً من باريس (رمضان ١ : ٨٥-٨٧) .

إن تقسيم كرومر للنخبة الوطنية المصرية واتجاهاتها السياسية يبدو مفيداً في فهم هذه الخطوة التي اتخذها زغلول ويكن ، أعني قرارهما باستبعاد الأمير عمر طوسون ، بالرغم من أنه طرح الفكرة أصلاً ، ثم قرارهما أن يذهب الوفدان إلى لندن لا إلى باريس . ففي تصنيف كرومر يكون الأمير عمر طوسون تركيا متمصراً ، أو مصرياً تركياً من النوع "الشرير" ، فقد كانت له ميول تركية عثمانية وإسلامية ، وقد كان معروفاً عنه مساندته للحزب الوطني . فهو كان قد قاد حملة تبرعات للقوات التركية أثناء الحرب التركية الإيطالية على طرابلس الغرب . واقتراحه بعرض القضية على المجتمع الدولي كله في مؤتمر الصلح كان منسجماً مع موقف حزبه ، الحزب الوطني ، القاضي بأن لا مفاوضات مباشرة مع بريطانيا قبل الجلاء عن البلاد ، وهي سياسة اعتمدت على التحالف مع القوى المعادية لبريطانيا في الخارج وعلى الشعور المعادي لبريطانيا في الداخل . في المقابل فإن زغلول ويكن كانا معروفين باقترابهما من حزب الأمة ، ولطفي السيد ، مُنَظِّرُهما هو مُنَظِّرُ الحزب ، والتفاوض المباشر ، بل التعاون المباشر ، مع بريطانيا العظمى كانت سياستهما المعلنة . لقد كان عدلي يكن تركياً مصرياً من النوع "الطيب" حسب تصنيف كرومر ، غير راغب في إعادة توحيد مصر بالإمبراطورية الإسلامية ، أما زغلول فقد كان ابناً لطبقة شيوخ البلد ، الطبقة التي استفادت اكثر من غيرها من سياسات خصخصة الأراضي التي تبناها الاحتلال . وقد بدأ حياته السياسية كما رأينا بسند علني من كرومر . لقد كان وطنياً يقبل بالمنطق الاستعماري ، كان ممثلاً حقيقياً إذن .

في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذهب سعد زغلول وعضوان من الجمعية التشريعية هما علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي باشا إلى مقر المندوب السامي البريطاني بالقاهر طالبين منه الإذن بالسفر إلى لندن لبحث وضع مصر بعد الحرب ، وكانوا قد أخبروا الأمير عمر طوسون أن مثال هذا الاجتماع لم يكن مقصوداً منه إبعاده ، وأنه اجتماع غير رسمي وأنه سيبلغ بما يدور فيه في جلسة عامة للجمعية التشريعية تنعقد في قصر الأمير بشبرا في اليوم التالي . إلا أن حسين رشدي بإيعاز من زغلول ، أبلغ الأمير عمر طوسون أن الحكومة لن تسمح باجتماع أعضاء الجمعية في قصره (٥) .

ولقد رد الأمير على هذه الضربة بقراره أن يكون وفده الخاص ، أساساً من أعضاء الحزب الوطني ومناصريه . هنا تدخل حسين رشدي لدى السلطان ، الذي خلقت بريطانيا سلطنتَه بفصلها عن تركيا وسلطَنَتْهُ عليها ، والذي لم يكن يُفضل بحال من الأحوال أن يرى مصر تعود للوحدة مع تركيا أو أن يكون فيها مجموعة عثمانية الهوى ، وطلب منه أن يبعد طوسون ، فأمره السلطان بالذهاب إلى الأسكندرية وعدم التدخل في السياسة (طوسون ، ٨-١٠)

تشكيل الوفد : رفض بريطانيا الأول للتمثيل :

بناء على رواية مؤرخين اثنين ، الرافعي ورمضان ، فإن ما دار في ذلك اللقاء الشهير بين الباشوات الثلاثة والمندوب السامي يمكن تلخيصه في محاولة المصريين أن يثبتوا للبريطاني كم أنهم ، والشعب الذي يمثلونه ، جديرون بالسلطة التي يطلبونها منه (رمضان ١ : ٨٨-٩١ والرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ٩٣-٩٧ ، وتقرير ونجت في ٢٤ نوفمبر ، مكتب السجلات العامة : FO/371/3204 ، وثيقة رقم ١٥ في : خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ ، بلا ترقيم) . وهم ، إذا كانوا يحاولون ذلك ، كانوا يأخذون الخطوات الأولى نحو الحلول محل الاحتلال ، لقد كانت أفكارهم تدور حول استبدال استقلال مصرى بالحماية البريطانية ، وتحالف بين مصر وبريطانيا تضمن به المصالح البريطانية . حتى أن سعد زغلول عندما طرح شروط الاستقلال المصري الذي يرجوه ، طرح شروطاً أدنى من التي تضمنتها مسودته في عام ١٩١٧ ؛ فاقترح أن تؤمن الحكومة المصرية خطوط الاتصال الاستعمارية بالهند ، وتحتفظ بريطانيا بالحق في إعادة احتلال قناة السويس في حال الحرب أو تهديد الاتصالات الإمبراطورية ، وتكون مصر حليفاً لبريطانيا وتزودها بالمقاتلين في حال الحاجة إليهم (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ٩٦-٩٧) .

عندما سأل ونجت الباشوات الثلاثة عن صفتهم التمثيلية ، أجابوه بأنهم أعضاء منتخبون بالجمعية التشريعية (إلا أن آخر انتخابات دخلها هؤلاء الباشوات الثلاثة كانت الانتخابات الأولى والوحيدة التي خُلقت بها الجمعية التشريعية أصلاً)(٦) . فرد عليهم ونجت بأنهم لا يَعْدُون أن يكونوا ثلاثة أعضاء ، فهم لا يمثلون الجمعية كلها ، ناهيك عن شعب البلاد . بعد ساعتين من انتهاء اللقاء وكما كان مرتباً بينهما وبين زغلول قبل ثلاثة أسابيع ، زار رئيس الوزراء حسين رشدي ووزير معارفه عدلي يكن مقر ونجت مطالبين بإذن سفر إلى لندن كوفد رسمي ليبحثوا وضع مصر ، إلا أنهم ردوا على أعقابهم على أساس أن بريطانيا غير مستعدة لمناقشة الموضوع في الوقت الراهن ، وأنهم وإن كانوا أحراراً في الذهاب إلى لندن ، فإنهم لن يتمكنوا من لقاء أي مسؤول بريطاني ذا بال أو يبحثوا أمر مصر حتى

تنتهي بريطانيا العظمى من ترتيبات ما بعد الحرب . وعليه يكون ونجت قد رفض الصفة التمثيلية لكلا الوفدين ، الرسمي و"الشعبي" . ولقد دفعهم هذا أن يثبتوا كم هم ممثلون للناس . وبما أنهم قد حاولوا قدر استطاعتهم ، عبر مشاريعهم واقتراحاتهم ، أن يظهروا إلى أي حد يمكنهم أن يكونوا استعماريين ، فلقد كان عليهم الآن أن يظهروا كم هم من أهل البلاد ، أي كم هم قادرون على السيطرة على الناس ، بما يثبت حاجة المستعمر إليهم ويضغط عليه .

في مساء اليوم ذاته ، اجتمع الباشوات الثلاثة الأوائل ، وضموا إليهم اربعة آخرين ، هم محمد محمود باشا ، وأحمد لطفي السيد ، وعبد اللطيف المكباتي بك ، ومحمد علي علوبة باشا ، مشكلين بذلك الوفد المصري الأول ، وكان السبعة سيعرضون أنفسهم على الجمعية التشريعية المعلقة ، والتي ستعترف بهم ممثلين عنها ، وعن مصر .

تكوين الوفد من حزب الأمة :

إن تكوين الوفد الأول ، أي السبعة الأصليين ، دال ، فخمسة منهم كانوا أعضاء أو مؤيدين لحزب الأمة : زغلول ، شعراوي ، عبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود كانوا إما أعضاء أو أنصاراً ، أحمد لطفي السيد كان منظر الحزب ومفكره ، وكان العضو الوحيد في الوفد من خارج الجمعية التشريعية ، وكما ذكرنا من قبل فقد كان مشاركاً لزغلول في كتابة مسودة الاتفاق بين مصر وبريطانيا عام ١٩١٧ . وقد نصت ورقة التوكيل التي كان على اعضاء الجمعية التشريعية توقيعها للاعتراف بالصفة التمثيلية للوفد على أن لهؤلاء السبعة الحق في إضافة من شاؤوا إليهم (رمضان ، ١ : ٩٣) .

قبل أن يشرع زغلول في جمع التوقيعات ، حاول أن يخفف من حدة التوتر مع الحزب الوطني ومع الأمير عمر طوسون والذي كان استبعاده بواسطة الحكومة والسلطان مغضباً له إلى درجة قد تهدد الوفد . فالأمير والحزب قد يبدآن حملة هجوم على الوفد ، مستفيدين من كون معظم أعضائه من حزب الأمة قليل الشعبية ، مما يضر بحملة جمع التواقيع . بل إن طوسون كان قد بدأ الحملة فعلاً عبر تشكيل وفد بديل ، وبغض النظر عن اعتراف البريطانيين به من عدمه ، فإن مجرد تشكيله سوف يلقي بظلال شك ثقيلة على الصفة التمثيلية لوفد زغلول ، خاصة إن حظي الأمير بدعم الحزب الوطني (طوسون ، ٢٢) . إلا أن المفاوضات بين الوفدين فشلت ، فقرر زغلول أن يضم إلى وفده أي عضو في الحزب الوطني يقبل الانضمام ، وقد قبل اثنان ، احدهما الشاب مصطفى النحاس كما أشرنا سابقاً ، كما أضاف زغلول ثلاثة باشاوات مسيحيين إلى وفده ، هم واصف غالي ، وسينوت حنا ،

وجورجي خياط ، وأضاف بدوياً ، حمد الباسل باشا من الفيوم ، ضامناً بهذه الإضافات أن يظل الميزان مائلاً باتجاه حزب الأمة وأنصاره . أما النظام الداخلي للوفد فقد زاد في ضمانة تغلب الجناح التابع لأنصار حزب الأمة فيه على سواهم ، كما ضمن سلطة زغلول نفسه ، الذي انتخب رئيساً للوفد حيث كان أعلى رتبة من جميع أعضائه . ولقد نص النظام الداخلي على أن القرارات تؤخذ بالأغلبية البسيطة ، وفي حال تساوت الأصوات فإن الرأي الذي عليه الرئيس يرجح (رمضان ١ : ٩٩) .

لقد سهل هذا النظام على زغلول الحصول على أغلبية مؤيدة لمواقفه داخل الوفد على الدوام ، حتى عندما دب الخلاف بينه وبين عدلي يكن وانشق الوفد في ١٩٢١ ، سَهُل عليه طرد معظم الأعضاء وتشكيل وفد جديد ، بقي فيه من الوفد القديم النحاس ، وواصف غالي ، وسينوت حنا فقط .

خطة الوفد المؤقتة : تبني برنامج الحزب الوطني :

صدق الوفد على نظامه الداخلي في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وبدأت حملة جمع التوقيعات من أعضاء الجمعية التشريعية . في ٢٩ نوفمبر أرسل زغلول برقية إلى ونجت يكرر طلبه الإذن بالسفر إلى لندن ، في ١ ديسمبر رفض ونجت الإذن وأصدر بياناً قال فيه إن أية مطالبات أو ملحوظات يود الرسميون المصريون توصيلها للحكومة البريطانية عليهم أن يوصلوها من خلاله هو ، وأن هذه المطالب يجب أن تكون متسقة مع إعلان الحماية في عام ١٩١٤ . أغضب هذا الرفض الثاني من ونجت الرسميين المصريين إلى حد بعيد ، فبالرغم من عروضهم الكريمة ومن الضمانات العديدة التي وضعوها على الطاولة أنهم يحافظون على المصالح البريطانية ، وبالرغم من أنهم كانوا يثبتون صفتهم التمثيلية عن أهل مصر عبر حملة التواقيع ، فإن الحكومة البريطانية لم تكن لتعترف بصفتهم كممثلين للشعب المصري ، أو بدائل محتملة تتولى عنها أعمالها في مصر . هنا قرر سعد زغلول ، وحسين رشدي وعدلي يكن وحتى السلطان نفسه أن يتخذوا مواقف أكثر راديكالية من قوة الاستعمار ، مما أدى في النهاية إلى أن يطالبوا بالاستقلال التام ، وانسحاب القوات البريطانية من مصر ، وتأكيد الصفة الدولية للقضية المصرية بما لايجعلها شأناً بريطانيا خاصاً تقتصر مناقشته على بريطانيا والمصريين دون غيرهم ، والإصرار من أجل ذلك على سفر الوفد إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح بدلاً من لندن للقاء مسؤولين في الخارجية البريطانية .

يصعب على المرء ان يحدد نوايا الناس ، إن كانت صادقة أم غير صادقة ، ولكن هذه المطالب لم تكن المطالب الأصلية للنخبة الوطنية ، ولقد تخلت النخبة عنها ما إن حصلت

على اعتراف بصفتها التمثيلية ، مما يدعو إلى ترجيح فرضية أن تبنيها كان تكتيكاً للحصول على الاعتراف ، أكثر منه استراتيجية للحصول على الاستقلال(٧) .

في ٣ ديسمبر رفض زغلول أن يفاوض على أساس إعلان الحماية ، وفي ٦ ديسمبر أصدر الوفد بياناً لأهل مصر ، أن القضية المصرية قضية دولية يجب أن تعالج في مؤتمر الصلح بباريس على أساس نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة ومبدأ حق تقرير المصير (رمضان ، ١ : ١٠٢-١٠٣) . لم يعد الوفد يطلب الإذن في الذهاب إلى لندن ، بل يطالب بالحق في الذهاب إلى باريس . وبدلاً من الاعتراف بحق بريطانيا في احتلال قناة السويس ومناطق أخرى من مصر ، نص بيان الوفد على المطالبة بحق مصر في الاستقلال التام والسيادة الكاملة مقابل ضمانات (بدل الوجود العسكري) للحفاظ على مصالح القوى الأوروبية (بدلاً من بريطانيا العظمى) (غربال ، ٥٥) . بدأ الوفد عندئذ في بعث الرسائل لجورج كليمنصو وودرو ويلسون شارحاً كيف أن بريطانيا تمنع المصريين من إسماع صوتهم للأمم الحرة .

إن بيان ٦ ديسمبر كان شبيها إلى حد التطابق مع برنامج الحزب الوطني . لقد كان برنامج حزب مصطفى كامل ذي الشعبية الملموسة يقتضي البحث عن موازن استراتيجي لبريطانيا العظمى بين القوى الأوروبية الأخرى ، وعليه فقد كان يدعو إلى تدويل القضية المصرية قدر المستطاع من ناحية ، وإلى مساندة الخلافة العثمانية بقوة من ناحية أخرى . لكن الحرب العالمية الأولى لم تكد تبقي بقية من الخلافة العثمانية ، وكان واضحاً أن بني عثمان لن يستطيعوا أن يستعيدوا ولاياتهم العربية ، فقد كانوا يقاتلون للحفاظ على الأناضول ، بل على اسطنبول نفسها ، وهم خسروا العراق والشام ، وخرجت عليهم نجد والحجاز . وعليه فقد اضطر الحزب الوطني أن يعتمد على نصف استراتيجيته الأول ، وهو التدويل ، وأن يؤجل النصف الثاني المتعلق بالوحدة الإسلامية وتقوية الخلافة . وقد كان هذا واضحاً في محاولات الأمير عمر طوسون وأنصاره . إذن فلقد كان إعلان ٦ ديسمبر علامة على انتقال الوفد ، المؤقت كما سنرى ، من تبني برنامج حزب الأمة القائم على المفاوضات المباشرة مع بريطانيا و التعاون معها ، إلى برنامج الحزب الوطني القائم أساساً على التدويل والمطالبة بالجلاء . ولقد طال هذا التغيير حتى صيغة التوكيل الذي كانت تجمع عليه توقيعات الناس ، فلقد كان نص التوكيل الأول كما يلي :

نحن الموقعين أدناه قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي (علوبة) بك وعبد اللطيف المكباتي بك ، ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون ، في أن يسعوا بالطرق

السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر **تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها** ، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٠٢ ، والتشديد من عندي) .

إن المفارقة والتناقض اللذين يحتوي عليها مثل هذا الخطاب السياسي كان واضحاً حتى لمؤرخ محافظ كالرافعي . لقد كانت الصياغة صياغة حزب الأمة بامتياز ، فهي تعبر عن جوهر الحالة النفسية والعقلية التي يمثلها الحزب ويعيشها أنصاره ، حالة كره للمحتل وإعجاب به في آن ، رغبة في التشبه ببريطانيا ، للحلول محلها ، ورغبة في أن يزيلوها ليكونوا مثلها . وسياسياً فالبرنامج برنامج حزب الأمة كذلك ، أي المفاوضات السلمية مع بريطانيا بروح التعلم من الاستعمار ، ووفقاً للمبادئ التي يرفع رايتها عالياً . وقد يرى البعض أن النص يحتوي على سخرية من بريطانيا ، إلا أن النصوص المؤسسة للأحزاب والقوى السياسية قلما تحتوي على التهكم ، وحتى إن كان منه شيء ، فالمعنى المقصود من ورائه هو أن بريطانيا خانت مبادئها ، مما يفتَرِض قبولَ الطرف المصري بهذه المبادئ أولاً ، وبكونها مبادئ بريطانيا ثانياً ، وكلاهما يشير إلى تعلم المستعمر بفتح الميم من المستعمر بكسرها .

لم يكن من الممكن بالطبع جمع التواقيع على إعلان يمدح بريطانيا "في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال إنما يرجعان إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا منذ بدء الاحتلال أي منذ سنة ١٨٨٢" (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٠٣) .

ولا تفوت الرافعي الملاحظة أن الوفد لم يذكر حتى عبارة الاستقلال التام ، وهي عبارة تشير إلى أن أي نوع من الحكم الذاتي أو "السلطة الوطنية" مثل تلك التي كان يقترحها رشدي وزغلول في العام السابق ، لن تكون مقبولة ولن تلبي آمال من يرجى أن يوقعوا على التوكيل .

ولم تتغير الصياغة إلا بعد لقاء شبه عنيف بين ثلاثة من أعضاء الحزب الوطني مع زغلول في بيته(٨) . حذفت العبارة التي عن بريطانيا وأضيفت عبارة الاستقلال التام (أنظر الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٠٢-١٠٨ ، وانظر أيضاً فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٢٥٥) وعلى هذه الصيغة الثانية اشتدت حملة التواقيع ، ولقيت نجاحاً واسعاً ، خاصة بعد أن وضحها بيان ٦ ديسمبر . بدأت الحملة بتواقيع أعضاء الجمعية التشريعية ثم إلى موظفي الدولة ثم إلى الناس .

ملحوظتان جديرتان بالذكر هنا ، اولاً : إن القبول بالمنطق الاستعماري ، خلافاً

للموقف "غير الناضج" لأغلبية السكان ، أدخل زغلولاً وزملاءه إلى الجمعية التشريعية ، أي انه أهلهم أن يقبلهم السيد الاستعماري ممثلين عن الناس ، ولكن كونهم مصريين ، في مقابل أجنبية المحتل ، ساعدهم في أن يقبل بهم الناس ممثلين عنهم . النقطة الثانية هي أن المصريين حين كانوا يوقعون على التوكيل كانوا يوقعون على برنامج سياسي مختلف عن برنامج الوفد الأصلي . إن الفرق ما بين إعلان ٦ ديسمبر ومواقف الوفد في مفاوضاته مع بريطانيا قبل ذلك التاريخ وبعده ، فرق نموذجي دال على الطبيعة المتناقضة للخطاب المزدوج الذي تتبناه الحركة الوطنية لتحصل على اعتراف نقيضين ، اعتراف القائم بالاحتلال والواقع تحته .

الصعود إلى الثورة :

في هذه الأثناء ، كان حسين رشدي وعدلي يكن ، اللذان أصابتهما إهانة ونجت كذلك يتخذان مواقف أكثر راديكالية ويساندان الوفد ، هنا أيضاً تقوي الصفة المؤقتة لهذه الراديكالية الظن بأنها كانت تكتيكية لا استراتيجية في طبيعتها . في ٢٧ نوفمبر قدم رشدي استقالة الحكومة للسلطان فؤاد ، الذي رفضها . كانت هذه الحركة رسالة إلى البريطانيين ، فاستقالة رشدي عنت أنه لم يعد راغباً في التعاون مع الاحتلال والسلطة العسكرية التي كانت تحكم البلاد عملياً منذ بدء الحرب . استقالة الحكومة كانت تعني أن النخبة الوطنية ستكف عن إمداد قوة الاستعمار بسلعتها الأهم ، وهي الأمن . بعبارة أخرى كانت الاستقالة دعوة مبطنة للناس أن ينتفضوا . في ٢٣ ديسمبر أعاد رشدي تقديم استقالته ثم مرة أخرى في ٣٠ ديسمبر . في أول يناير ، إدراكاً منها للخطر سمحت السلطة العسكرية لرشدي بالسفر إلى لندن ، إلا أنها أوضحت له أنه لن يكون بوسعه أن يقابل أي مسؤول بريطاني قبل مارس . طبعاً ، بعد أن كان زغلول قد حصل على التوكيل من الجميع ، لم يكن باستطاعة رشدي أن يقبل بالذهاب إلى لندن وحده وبالشروط البريطانية دون أن يعرض نفسه لغضب زغلول والوفد وبقية الطبقة السياسية المصرية ، وكان هذا سيضعف وضعه في القاهرة إلى درجة تجعله بلا معنى في لندن . وعليه فقد رفض رشدي السفر إلا إذا أُذِنَ للوفد بالسفر كذلك . وفي ١٠ فبراير قدم استقالته للمرة الرابعة . في هذه الساعة ، استدعي ونجت إلى لندن ، وهو كان ، رغم نقله موقف الحكومة البريطانية المتشدد للمصريين ، يوصي حكومته منذ أول الأزمة بالسماح للمصريين بالسفر . فالأوراق التي في يد بريطانيا وقدراتها على مساومة الدول المجتمعة في باريس على مصالحها ، بما فيها تركيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة صاحبة النقاط الأربع عشر كفيلة بأن تذيب الآمال المصرية الساذجة في الحرية والعدالة كقطعة ثلج في مقلاة ، فلا خوف من ذهاب القوم ، فهي

ستكون رحلة تعليمية لا أكثر . إلا أن نصائحه لم تجد أذناً تسمعها في لندن ، المشغولة بترتيب علم ما بعد الحرب ، والمدركة بأن أيام الأمبراطورية أصبحت معدودة على أي حال ، وأن اضطرارها أن تعتمد على الولايات المتحدة في الحرب لا يبشر بخير في السلم .

ذهبت نصائح ونجت ولم تأذن بريطانيا للباشوات الطيبين بالسفر ، فقدم رشدي استقالته للمرة الخامسة في أول مارس (رمضان ١ : ١١٠-١١٣ وغربال ٥٦-٥٧)

يائساً من أن يغير البريطانيون موقفهم ، قبل السلطان استقالة رشدي ، واختار عبد الخالق ثروت باشا رئيساً للوزراء . طبعاً ، غضب رشدي وعدلي والوفد جميعاً ، فما فائدة التهديد باستقالة الوزارة إن كانت أخرى ستخلفها ، إنما كانت الفكرة أن يترك البلد بلا حكومة مما يزيد الضغط على البريطانيين ، ويجعل استقالة الحكومة تبدو وكأنها إضراب للباشاوات عن القيام بالدور الذي عينته لهم بريطانيا ، ما دامت لا تعترف لهم بصفتهم التمثيلية وهي إحدى ضرورات عملهم والتي لا يقدرون أن يخدموا حتى بريطانيا بدونها . إن تشكيل حكومة جديدة يعني أن ثمة من بين الباشوات من هو راغب في التعاون مع البريطانيين ، ومع نظام الحماية ، رغم رفض بريطانيا لصفتهم التمثيلية ، ما يجعل مهمتهم في السيطرة على البلاد مستحيلة . مدركاً الخطر الماثل في استعداء كل الطبقة السياسية عليه ، ومدركاً أن السلطان لن يحميه إن أظلمت عليه ، رفض ثروت تشكيل الوزارة . وأرسل زغلول رسالةً إلى السلطان لم يكن ينقصها إلا أن يتهمه بالخيانة العظمى ، شارحاً له كيف أنه يرى في موقفه "متابعةً للطامعين في إذلالنا (إذلال المصريين) ، وتمكيناً للعقبة التي أُلقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر وإيذاناً بالرضا بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد" (رسالة الوفد للسلطان يوم ٢ مارس ١٩١٩" في الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ٦١ ، وانظر أيضاً غربال ٥٧ ، وفاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٢٥٧) .

اعتبرت السلطة البريطانية هجوم زغلول على السلطان خطراً غير مقبول ، خطراً على السلطان وعليهم ، فالسطان مخلوقهم على الخير والشر ، وخطوته الأخيرة التي أغضبت زغلول كانت في مصلحتهم ولا شك ، وعليه فقد قرروا حمايته ، وبهذا ارتكبوا أحد أكبر أخطائهم في مصر . اعتقلوا سعد زغلول وثلاثة أعضاء آخرين من الوفد ونفوهم إلى مالطة في ٨ مارس ١٩١٩ ، في ٩ مارس قامت الثورة .

عن الثورة : بين القادة والجمهور :

ثمة أمران تجدر الإشارة لهما هاهنا عن العلاقة بين التمثيل والتبديل . أولا ، كما أسلفنا ، فإن التمثيل لا يقتضي أن يقبل الممثل بالمنطق الاستعماري فحسب ، بل لا بد أن

يكون من أهل البلاد ، أي وطنياً ، بالمعنى الحرفي للكلمة لا المعنى الاصطلاحي ، وأن يكون مقبولاً عندهم بصفته تلك . غير أن قبولهم بالممثل الذي يقبل المنطق الاستعماري لا يعني بالضرورة قبولهم بذلك المنطق . فالغرض أصلاً من عملية إيجاد الممثل هذه ، هو أن يكون الممثلون قلة تتكلم باسم الكثرة ، و لكنها لا تقول بالضبط ما تود الكثرة قوله . ومن هنا تجد ازدواجية الخطاب عند الممثل ، فهو يحاول التوفيق بين إرادتين متناقضتين ، ويقول لأهله شيئاً وللمستعمر شيئاً غيره . إن الفرق ما بين الوفد وجمهوره في قبول المنطق الاستعماري يتطابق والفرق في الخلفية الاقتصادية الاجتماعية بين الفريقين . فبينما كان الوفد ، كما أشرنا في الفصول السابقة ، يتكون من ملاك الأراضي ، أعضاء الجمعية التشريعية ، ومن أتراك متمصرين ، ومصريين متفرنجين ، كانت القواعد التي يزعم الوفد تمثيلها تتكون من نواة كبرى من طبقة وسطى حضرية متعلمة ، المسماة اختصاراً بأبرز ألقاب أفرادها ، "الأفندية" . وهذه النواة كانت قادرة عبر علاقاتها الحضرية على تحريك العمال وتحريضهم ، وعبر علاقاتها الأسرية في الريف على تحريك الفلاحين(٩) .

لقد كان الطلاب ، كما كان زغلول في شبابه ، أميل للحزب الوطني ، أما الفلاحون والعمال ، فبشهادة زغلول نفسه ، لم يكونوا يهتمون بالسياسة إلا من باب الدبن (زغلول ، كراسة ٩ ، صحيفة ٤٠٠ وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٢ : ٧٨٠ ، وانظر لاشين ١ : ٢٢٧) .

في دراستهما الهامة عن الطبقة العاملة في مصر ، يقول جويل بنين وزخاري لوكمان أن العمال المصريين ، خلافاً للعمال الأجانب ، كانوا جزءاً من قواعد الحزب الوطني (أنظر بنين ولوكمان ، ٦٦-٧٢) . وقد شارك هؤلاء العمال أنفسهم في ثورة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد . كما أشرنا أعلاه ، لقد نجحت حملة التوقيعات ، ثم الثورة ، عندما تبنى الوفد ، تكتيكياً ، برنامج الحزب الوطني ، وهو برنامج أكثر راديكالية بكثير من البرنامج الذي كان يتبناه الوفد كاستراتيجية في حقيقة الأمر .

إن نظرة أدق على الأحداث العنيفة التي نسميها اليوم ثورة مارس عام ١٩١٩ ، سوف تؤيد هذا الرأي . بدأت الثورة صباح الأحد ٩ مارس ١٩١٩ بمظاهرة لطلاب مدرسة الحقوق(١٠) ، المركز القوي لنشاط الحزب الوطني والحركة الوطنية التي قادها مصطفى كامل قبل الحرب العالمية الأولى . انضم إلى المظاهرة طلاب مدرستي الهندسة (المهندسخانة) والزراعة فوراً ، ثم عبرت المظاهرة النيل إلى مدرسة الطب ، ثم إلى مدرسة التجارة في وسط المدينة ، ثم تحركوا جميعاً إلى مقام السيدة زينب حيث بدأت قوات الشرطة تضربهم(١١) ، ثم داس أحد خيالة الشرطة على طالب من المتظاهرين فقام الناس

العاديون من أهل الحي بمواجهة الشرطة والانضمام إلى المتظاهرين ، فضربوا الخيال المعني ، وأجبروا زملاءه على الهرب واستمرت المظاهرة إلى الليل (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٧٠-١٧١) .

في يوم ١٠ مارس ، ثار طلاب الأزهر ، وهم إسلاميون بالتعريف ، وجابوا شوارع العاصمة غاضبين . مثل ميدان السيدة زينب ، يحظى ميدان الأزهر ، أو يعاني ، من كثافة سكانية كبيرة ، فهو حي إسلامي فقير ، أكثر أهله من المشايخ والطلاب والمجاورين والباعة والدراويش . وقد حوله وجود مقام سيدنا الحسين فيه إلى محجة لسكان المدينة ومن يزورها من الريف . قتل متظاهران اثنان على الأقل عندما فتحت الشرطة النار . إن كون الأزهر أعرق جامعة إسلامية باقية منذ القرن العاشر الميلادي ، وكونه أدى دوراً في مقاومة الفرنسيين في عامي ١٧٩٨ و١٧٩٩ كان لايزال عالقاً في أذهان الناس عام ١٩١٩ ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن إصابة الشهيدين ، زادت من الأثر الرمزي والعاطفي ، وبالتالي الأمني والسياسي ، لمظاهرة العاشر من مارس هذه . فقد تحولت المظاهرة في آخر النهار إلى حركة تدمير وغضب استهدف فيها المتظاهرون المحلات المملوكة للأجانب في القاهرة ، حتى أن بعض طلاب المدارس الأخرى أصدروا بياناً يدينون فيه مثل هذه الأعمال(١٢) (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٧٣) .

في نفس اليوم أعلن عمال النقل والسكك الحديدية ، إضراباً مفتوحاً ، مما أضر جداً بقدرة الجنود البريطانيين على الانتقال (بنين ولوكمان ، ٩١) ، وقد دمرت بعض خطوط الترام . في الحادي عشر من الشهر أعلن المحامون إضراباً مفتوحاً ، والرافعي يورد قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع الذي أعلن فيه الإضراب ، ولم يكن أي من المشاركين يحمل لقب الباشوية . بعد يومين ، كانت خطوط السكك الحديدية تحترق في كافة أنحاء البلاد لمنع تحرك القوات البريطانية . في القاهرة ، قامت معظم المظاهرات ، يوم الثاني عشر ، في الأحياء الفاطمية والمملوكية كالغورية والظاهر(١٣) . غير أن الرافعي يقول إن أهم المظاهرات التي قامت في ذلك اليوم كانت تلك التي انطلقت من حي الحسين ، حيث تكونت من طلاب الأزهر الذين مشوا إلى الغورية ثم إلى الحلمية ، حيث التقوا بطلاب بعض المدارس الثانوية . . .ثم أطلقت الشرطة النار عليهم (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٧٧) . في السادس عشر من الشهر انضم عمال الكهرباء إلى عمال السكة الحديد والنقل في إضرابهم ، ثم في الثامن عشر أضرب كل العمال في كافة المصانع المصرية (بنين ولوكمان ، ٩٨) . ولقد تضاعفت قوة الأحداث وأعدادها في الريف والضواحي ، حتى أن بلدة زفتى في الدلتا أعلنها أهلها جمهورية مستقلة! فقد قدر الفلاحون أن يطردوا القوات

البريطانية وأفراد الشرطة المصرية المتحصنين في مراكزهم من القرية ، ثم قطعوا كل السكك الحديدية الموصلة إلى البلدة . في أسيوط ، بصعيد مصر ، حيث كانت التقاليد القبلية العربية أقوى من نظيرتها في الدلتا ، وحيث يمتلك معظم الرجال سلاحاً ، تحولت الثورة إلى حرب حقيقية ؛ اضطرت البريطانيين إلى إرسال تعزيزات عسكرية مسلحة بالرشاشات الثقيلة ، واستشهد مئات من القرويين . ويحكي لنا الرافعي ورمضان ، عن إحدى الإشاعات التي كانت تسري في شوارع تلك المدينة أثناء الثورة ، وهي إشاعة دالة على الحالة النفسية العامة فيها ، فقد أشيع أن عرب الباسل ، وهي القبيلة التي ينتمي إليها حمد الباسل باشا ، أحد الأعضاء المضافين إلى الوفد ، قد طردوا البريطانيين من الفيوم وأنهم قد عسكروا على مشارف القاهرة (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ٢٢٩-٢٣٠ ورمضان ١ : ١٣٩-١٤٠ ، ولتفاصيل أخرى عن الموقف العسكري في أسيوط انظر دسوقي ، ثورة ١٩١٩ في الأقاليم ، ٨٣-٩٥) . لم تكن الإشاعة صحيحة بالطبع ، إلا أنها دالة على العاطفة الشعبية في ذلك المكان والزمان . ولقد أعلنت جمهورية مستقلة أخرى في المنيا ، إحدى أثرى محافظات الصعيد ، وأرسلت تعزيزات عسكرية ثقيلة إلى شبين الكوم يوم الحادي عشر ، وإلى المنصورة يوم الرابع عشر وإلى المحلة يوم الخامس عشر ، ثم إلى كفر الشيخ يوم السادس عشر وإلى دمياط يوم الحادي والعشرين لأسباب مماثلة وهلم جرا .

صحيح إن الطبقات الأعلى من المجتمع المصري شاركت في الثورة أيضاً إلا أن نوع مشاركتهم كان مختلفاً عن مشاركة القواعد التي ذكرناها ، والتي لم تكن ، حتى يوم ٦ ديسمبر ١٩١٨ من قواعد الوفد أو حزب الأمة . فمن مشاركة الشرائح الأثرى في البلاد أن البيوت المالية أغلقت يوم ١١ مارس ١٩١٩ ، إلا أن إغلاقها جاء لاعتبارات أمنية معروفة أكثر مما جاء لأسباب احتجاجية ، خاصة وأن كثيراً منها مملوك للأجانب . أما مظاهرة النساء الشهيرة يوم ١٦ مارس والتي لا يخلو فيلم سينمائي أو مسلسل تلفزيوني عن ثورة ١٩١٩ من ذكر لها ، ناهيك عن الكتب واليوميات ، فقد كانت تختلف اختلافاً غير قليل عن الأنشطة الثورية التي ذكرناها أعلاه في القاهرة والأقاليم . فالمظاهرة عادة ما يشار إليها في أوساط النسويين والنسويات الوطنيين والوطنيات في مصر بصفتها نقطة البداية الفعلية في مسيرة تحرير المرأة ، ومشاركتها في الحياة السياسية ، والنضال الوطني ، وهو قول لا يخلو من الصحة . إلا أن النساء المشاركات في المظاهرة ، والرافعي يزودنا مشكوراً بقائمة أسمائهن ، كن من أعلى طبقات المجتمع المصري ، بل لقد كن زوجات الباشاوات المنفيين وصديقاتهن و أترابهن ، لقد كنَّ هوانم من طراز الأميرة نازلي فاضل (وهي أيضاً من اللواتي تعتز بهن بصالوناتهن الحركة النسوية المصرية) . وعلى خلاف ما تصوره أفلام السينما المصرية في

الخمسينيات ، فإن المظاهرة كانت سلمية مئة في المئة ، ولم تتعرض قوات الشرطة المصرية أو العسكر البريطاني لها إطلاقاً . ولقد سلّم الهوانم احتجاجاً خطياً موجهاً للمندوب السامي البريطاني ، وقد نص الاحتجاج ، كما نصت صيغة التوكيل الأصلي التي كتبها أزواجهن ، على أن الهوانم "يأملن" أن تسمعهن بريطانيا العظمى " التي أخذت على عاتقها" مهمة الدفاع عن العدالة والحرية في العالم على حد تعبيرهن (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٧٨)(١٤)

ويجدر بنا أن نذكر هنا ، أنه بينما كانت الشوارع تعج بالأعمال العنيفة ، وبينما كان البرنامج الذي عرضه الوفد على الشارع برنامجاً راديكالياً يطالب بالاستقلال التام ، كان قادة الوفد يتبنون خطاباً مزدوجاً ، يقولون به للبريطانيين غير ما يقولونه لقواعدهم من أهل البلاد . وقد تكون مصادفة غريبة ، أنه في نفس اليوم الذي قامت فيه مظاهرة الهوانم ، استدعي من كان باقياً في مصر من قادة الوفد إلى فندق سافوي من قبل السلطة العسكرية التي كانت قد جعلته مقراً لها . وهذا ما كان عند أحمد لطفي السيد ليقوله عن اللقاء :

> *بعد أن نفي إلى مالطة أصحابنا الأربعة [...] قامت في البلاد ثورة عنيفة في أوائل سنة ١٩١٩ ، **وكانت من الخطر بحيث لم تكن نتوقعها** . [...] فدعتنا نحن أعضاء الوفد الباقين السلطة العسكرية للمثول أمامها في فندق سافوي . وكان بين ضباطها العظام مستر إيموس . . .فلما مثلنا أمامها وجه القائد العام إلينا الكلام ، محملاً إيانا مسؤولية الثورة . .فكان جوابي عن هذه التهمة : "إن الوفد بريء منها ، وإن تبعتها تقع على السلطة العسكرية التي نفت أربعة من رجال الوفد المصري بلا ذنب أتوه إلا أن يطالبوا بحرية بلادهم . ثم قابلت المظاهرات البريئة بالمترليوز ، فغضب أهل البلاد لقتل أبنائهم وقاموا بهذه الحركة . وإني أنصح السلطة العسكرية أن تستدعي حسين رشدي باشا ، أو عدلي يكن باشا او ثروت باشا ، ليؤلف وزارة تعمل على ترضية الأمة ترضية كافية ، **وبهذا يُقضى على الثورة** (لطفي السيد ، ١٨٢ ، التشديد من عندي) .*

لقد كان مطلب لطفي أقل بكثير من مطالب الناس الذين كان يزعم أنه يمثلهم . ويبدو أن العنف الذي اندلعت به الثورة في البلاد كان أكثر تطرفاً بكثير من خطة الوفد ، حتى أن القيادة المحلية له قد بدأت تقلق بشأن مآل الأمور . فلا بد أن إعلانات الجمهوريات هنا وهناك ، حتى وإن لم يكن عملياً ، كان ينبئ عن اتجاه سياسي مقلق لأمثال رشدي ويكن وزغلول بالقدر الذي يقلق به السلطان والبريطانيين . ما تجدر الإشارة إليه في خطاب لطفي السياسي هنا ، هي أنه يقبل ضمناً ، أن ما قام به الناس لا يخلو من الخطأ بشكل أو بآخر ، فأعمال الثوار توجب اللوم ، وهو لوم يوجهه إلى السلطة العسكرية بدلاً من الوفد . واقتراحه

"اللقضاء" على الثورة هو ، مرة أخرى ، أن توكل سلطة الإحتلال عنها النخبة الوطنية ، بتشكيل وزارة برئاسة رشدي أو يكن أو ثروت ، فلا خلاف بين لطفي والقائد العام البريطاني بأن الثورة لا بد أن تقف ، ولكن كلاً منهما يريد ان يحظى بشرف وقفها دون الآخر ، لأن وقفها هو شرط استلام السلطة في البلاد ، والدليل عليه .

هذا ما كان من أمر لطفي السيد والقائد العام ، بينما كان بيان اللجنة المركزية للوفد ، الذي سنناقشه بعد قليل ، يمدح كل أعمال الثورة ويباركها بما فيها كل الوسائل العنيفة لمقاومة الاحتلال ، وقد كانت كل مطبوعات الوفد ، أو الصحف المتعاطفة معه تسمي ضحايا المصريين شهداء ، ما يحمل موقفاً سياسياً واضحاً (أنظر مثلاً "بيان من سعد زغلول" في أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ٩٥) .

لم يكن لطفي يدين أمام القائد العام لقوات الاحتلال نفس الأعمال التي كان حزبه يباركها أمام الناس فحسب ، بل كان يقترح اقتراحات ، كما أشرنا أعلاه ، يستطيع بها الاحتلال أن يقضي على الثورة ، فنرى هنا مفارقتي التمثيل والتبديل ، واضحتين ؛ فلطفي السيد يزعم أنه ورفاقه يمثلون المصريين ، ثم يطلبون طلبات لا تمثل المصريين بغرض أن يحلوا محل قوة الاحتلال ويقوموا بوظائفها بدلاً منها ، فإن تمكنوا من ذلك سموه استقلالاً ، لخلو البلد من عين الحكم الأجنبي المباشر ، وإن بقي فيها أثره فاعلاً . وما بي هنا الكلام عن أخلاقية موقف القادة الوطنيين ، فالخطاب المزدوج ، كما شرحت في الفصل السابق ، يلزمهم بسبب خصوصية وضعهم الاجتماعي والسياسي المتناقض . فقد كان لطفي يحاول بأمانة أن يجد القاسم المشترك الأدنى بين الناس في الشارع والقائد العام ، بافتراض أن القادة الأربعة إذا عادوا ، قد يقدرون أن يمنحوا الناس نوعاً ما من الاستقلال وإن كان جزئياً ، ويمنحوا القائد العام للاحتلال ، نوعاً ما من الأمن والهدوء وإن كان جزئياً .

في ١٧ مارس قابل من بقي من الوفد في مصر حسين رشدي وعدلي يكن وثروت في محاولة لإقناعهم أن يتفاوضوا مع السلطات البريطانية لكي يشكلوا حكومة "تنهي تلك الحركة المخيفة التي تُخشى عواقبها المجهولة" (رمضان ١ : ١٤٦) .

فى اليوم ذاته جمعت السلطة العسكرية معظم وجهاء القاهرة ، الوزراء ، وأعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الوفد المتبقين ، وحذرتهم أنها سوف تتخذ إجراءات شديدة ، بما فيها استهداف المدنيين وحرق القرى ، إذا لم تتوقف الأعمال الثورية في البلاد (شفيق ، حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الأول ، ٢٦٥) .

قبل نهاية الأسبوع ، كان أعضاء الجمعية التشريعية بالإضافة إلى بعض الوجهاء

المستقلين ، ومن تبقى من قيادة الوفد يطلبون من الشعب المصري أن يهدأ :

أصدرت السلطة العسكرية إنذاراً بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقاباً للمعتدين على طرق المواصلات والأملاك العمومية [...] ولا يخفى على أحد أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال ، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة إلى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب ، وينبغي أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب رواج إشاعات السوء عنهم [...] من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصري باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل ***اعتداء*** *وأن لا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة [...] كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد [...] وإنا شديدو الرجاء في أن الأمة بما عرفت به من التعقل والروية تصغي إلى هذا النداء وتلزم طريق الحكمة في سلوكها ، والله الهادي إلى سواء السبيل (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ٢٤٨-٢٤٩ ، والتشديد من عندي) .*

كان من بين من وقع على هذا النداء كما أسلفنا ، أحمد لطفي السيد وعلي شعراوي ومحمد علي علوبة وعبد العزيز فهمي ، وجورجي خياط وعبد اللطيف المكباتي وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس من الوفد ، بالإضافة إلى مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت ، وبابا الأقباط ، وحسين رشدي ، وعدلي يكن ، وعبد الخالق ثروت . لقد كان قادة الثورة يسمونها "اعتداءً"!! .

هذا التناقض لم يكن مقتصراً على خطاب الحركة الوطنية ، بل لقد امتد منه إلى أفعالها . فعشية الثورة شكل السكان العادبون في كل حي من أحياء القاهرة وفي الأقاليم لجاناً شعبية لتنظم أعمال المقاومة من يوم ليوم . بعد إطلاق سراح زغلول في ٧ أبريل ، تحولت لجنة الوفد المركزية ، والتي كانت قد أنشئت لجمع المال للوفد ولإرسال التقارير له عن كل ما يحدث في مصر ، تحولت إلى منظمة مظلة لجميع هذه اللجان راعيةً للمقاومة ، وقد وفر لها اندماجها مع هذه اللجان المحلية سيطرة لا بأس بها على الأحداث في معظم

أنحاء مصر ريفاً وحضراً . وقد كان أكثر الأعضاء طلاباً وأفندية في المدن ، وفلاحين وبدواً في الأقاليم (رمضان ١ : ١٥٩ ، أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ١١) .

إن العلاقة بين النخبة القائدة للوفد وقواعدها الضخمة موثقة في الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ، الضابط المتقاعد الذي نظم لجنة الوفد المركزية ، وأشرف على الكثير من الهجمات العنيفة والمظاهرات وحتى الاغتيالات ضد البريطانيين والمتعاونين معهم . وإلى ذلك فقد ساعد عبد الرحمن فهمي في إنشاء النقابات واتحادات العمال[١٥] (رمضان ، ١ : ١٧٧ ، وعن فهمي ونقابات العمال انظر بنين ولوكمان ، ٩٨-١١٠ ، وإدريس ، ١٩٠) . بطبيعة الحال لم تكن الحكومة تعترف بهذه النقابات قانوناً ، إلا أنها كانت قادرة على تنظيم العمال في طول البلاد وعرضها . ثم شُكلت تسع جمعيات سرية أخرى كانت على صلة بشكل أو بآخر بلجنة الوفد المركزية[١٦] . ولقد كانت مطالب هذه الجمعيات والمنظمات والنقابات ووسائلها في الحصول على هذه المطالب راديكالية وغير قابلة للمساومة ، بخلاف مواقف القادة السياسيين .

بل إن الازدواجية هذه في خطاب الوفد كانت السبب الأساسي في إبقاء هذه المراسلات بين زغلول وفهمي سراً . فتبعاً لتعليمات زغلول كان عبد الرحمن فهمي يخفي تنازلات الوفد للبريطانيين عن أهل مصر ، ويخفي أخبار العمليات المضادة لبريطانيا والتي كان الوفد يرعاها ، عن البريطانيين[١٧] .

وعليه فإن هذا التطابق في البرامج بين النخبة والقاعدة كان مؤقتاً . لقد كانت كل من الفئتين تتوقع نتيجة مختلفة عن صاحبتها ، فبينما كان عبد الرحمن فهمي يحشد الشارع في سبيل "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" كان الوفد حتى قبل بداية المفاوضات يعرض على البريطانيين مطالب أشد تواضعاً بكثير .فكما أشرنا أعلاه ، كان زغلول وشعراوي وفهمي طالبوا باستقلال يضمن المصالح الاستعمارية وأن تشرف عليه النخبة ، أي بنوع من الاحتلال الأهلي ، أو الاستعمار الوطني . وسوف يتكرر هذا النمط من قبول الوفد بما يطلب من قواعده رفضه ، مع لجنة ملنر ، التي نناقشها لاحقًا .

إنهاء التكتيك والعودة إلى الاستراتيجية : لجنة ملنر :

في السابع من إبريل ١٩١٩ أطلق سراح زغلول ورفاقه . فقد وصلت الحكومة البريطانية إلى قناعة بأن استمرار المقاومة في مصر سيكون أشد ضرراً عليها من وفد مصري في باريس لن يريد أن يسمعه أحد . في ٢٢ إبريل ، بعد أقل من خمسة أيام من وصول الوفد إلى باريس ، أعلنت الولايات المتحدة ، والتي كانت نقاطها الأربع عشرة أساس مطالب

الوفد بالاستقلال ، أعلنت اعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، وفي ٦ مايو أعلن المؤتمر ككل اعترافه بالحماية كذلك .

وهكذا فقد رفض المجتمع الدولي الصفة التمثيلية للنخبة المصرية ، أو قبلها ورفض ما ينبني عليها من مطالب . وانقسم الوفد بين من يرى أن مهمته فشلت وأن على الأعضاء أن يعودوا إلى مصر وبين من يرى البقاء في باريس وإدارة حملة إعلامية ضد الحكومة البريطانية وقيادة الثورة من الخارج ، كان زغلول من أصحاب هذا الرأي (رمضان ، ٢ : ٢٠٣) . إن هدف الحملة الإعلامية ، برأي زغلول ، هو دفع الحكومة البريطانية للاعتراف بالوفد . فالعودة إلى مصر ، تماماً كتشكيل حكومة ، كان سيعني قبولاً ضمنياً من عند النخبة الوطنية المصرية بالتعاون مع الاحتلال البريطاني في إدارة البلاد دون أن يعترف هذا الاحتلال بها . وفي المقابل فإن بريطانيا كانت لا تزال تحتاج مساعدة مصرية في إخماد الثورة . باختصار كانت بريطانيا تبحث عن ممثلين آخرين يكونون مقبولين لدى الشعب المصري ويقبلون أن يتعاونوا مع بريطانيا بثمن أقل من الاستقلال الذي كانت تطالب به النخبة الوطنية بقيادة زغلول ولم تكن بريطانيا مستعدة لمنحه .

لقد أصبحت سياسة زغلول إذن ، هي أن يمنع بريطانيا من أن تجد الممثلين الذين تريدهم بينما يقدم نفسه هو ووفده ، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب المصري قادراً على القيام بالمهمة التي تريدها بريطانيا وإن ببعض الشروط . كما سنرى لاحقاً ، أصبح تركيز زغلول الأساسي منذ تلك اللحظة على إظهار عجز الممثلين الآخرين ، أو من يقدمون أنفسهم لبريطانيا على أنهم ممثلون ، عن أن يقوموا بالدور الذي تريده منهم بريطانيا من تأمين البلاد وتسهيل حكمها والحلول محلها . ولكنه حين يدعى دون غيره للقيام بهذه المهمة في ١٩٢٤ ، فهو يفعلها بلا تردد .

منذ صيف ١٩١٩ والأخبار تتسرب من لندن أن لجنة تقصي حقائق سوف ترسل إلى مصر للتحقيق في أسباب التمرد . وكجزء من المنافسة بين أفراد النخبة الوطنية على الصفة التمثيلية قررت مجموعة من وجهاء البلاد ، خاصة من أهل الريف ، أن يشكلوا حزبهم الخاص ، وأسموه الحزب المستقل الحر . وقد كان البرنامج الذي طرحوه شبيهاً بصيغة التوكيل الأولى للوفد ، ومشاريع الاستقلال التي قدمها أعضاء الوفد حين كانوا مناصرين لحزب الأمة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى . لقد كان واضحاً منذ البداية أن الحزب إنما شكل ليقابل لجنة تقصي الحقائق ويكون بذلك ممثلاً عن الشعب المصري ناطقاً باسمه . وعليه فقد رد زغلول مدافعاً بشراسة عن صفة الوفد التمثيلية ، وأمر عبد الرحمن فهمي ببداية حملة عنيفة على الحزب سواء عبر الجرائد المتعاطفة مع الوفد ، أو عبر تنظيم

مظاهرات طلابية حاشدة أمام مقر الحزب . أتت الحملة ثمارها ، وسريعاً تنازل الحزب الجديد عن زعمه ، وأعلن أن الوفد المصري هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب المصري ، وأن فكرة تشكيل الحزب لم يكن لها دخل بلقاء لجنة تقصي الحقائق (رمضان ، ١ : ٢٣١) . وبهذا استطاع الوفد ان يقضي على منافسة الوجهاء في مهدها ، إلا أن الوفد لن يستطيع أن يتغلب بالسهولة نفسها على منافسة أحد أهم مسانديه : عدلي يكن .

في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ أعلن الفيلد مارشال إدمند أللنبي ، غازي القدس البريطاني ، والذي أصبح المندوب السامي الجديد في القاهرة ، أن لجنة تقصي حقائق خاصة سترسل إلى مصر لتناقش مطالب المصريين في إطار إعلان الحماية وعلى أساسها . اللجنة المعروفة في التاريخ باسم رئيسها اللورد ملنر وصلت إلى مصر في السابع من ديسمبر ، في الثامن منه أصدرت اللجنة المركزية للوفد بياناً تدعو فيه إلى المقاطعة الشاملة لهذه اللجنة (أنظر رسالة زغلول إلى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ أغسطس ١٩١٩ في أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ٤٠-٤١) . حتى أن عبد الرحمن فهمي نظم دوريات طلابية لتراقب كل مكان تزوره اللجنة ، وتهدد كل من يفكر بمقابلتها أو الكلام باسم الشعب المصري .

إلا أن الوفد ، حين كان يمنع الآخرين من مقابلة اللجنة ، كان راغباً جداً في أن يقابلها أعضاؤه ، فقد سمح زغلول لرشدي ويكن أن يقابلا ملنر وأن يشيرا عليه بضرورة التفاوض المباشر مع الوفد .

كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية في الوقت الذي ظهر فيه تنكر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطيء . فقد كانت حياة هذه القضية في الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم . ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه -كما ذكرنا- تمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدي باشا وعدلي باشا بناء جسر يلتقي عبره الوفد بلجنة ملنر (رمضان ١ : ٢٤١) .

عندما اقترح حسين رشدي على ملنر في لقاء بينهما أن يستبدل نظام الحماية البريطانية على مصر بمعاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا ، لم يكن يقدم فكرة من عنده ، بل كان عرضه عرض الوفد الذي فوضه أن يقدمه إلى ملنر ("مقابلة مع دولة حسين رشدي باشا ، جريدة وادي النيل" في شفيق ، حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الأول ، ٦٢٠-٦٢١) لم يكن مثل هذا العرض بعيداً عن مراد بريطانيا . فتقرير ملنر الذي صدر لاحقاً تضمن فهماً دقيقاً لمعظم المواقف السياسية في البلاد . فقد كان واضحاً لملنر ولجنته

أن أكثرية المصريين تطالب بالاستقلال التام غير مكترثة لتأمين المصالح البريطانية ، بينما تسعى النخبة الوطنية المصرية إلى إيجاد توازن بين رغبات الناس في الاستقلال والحفاظ على مصالح بريطانيا ، في صيغة لا تختلف كثيراً عن صيغة رشدي المشار إليها اعلاه . وعليه فقد أدرك ملنر أن لم يكن ثمة تناقض بين الخطوط العريضة للسياسة البريطانية في مصر ومطالب النخبة الوطنية المصرية . فملنر ينقل عن من أسماهم القيادة الوطنية المصرية اعتقادهم أن بريطانيا قادرة على إخضاع مصر بقوة السلاح إن كانت ترغب في رعايا مصريين غير مخلصين لا يدفعهم لطاعة بريطانيا إلا الخوف منها ، فهم لا يشكون في كون المقاومة العنيفة غير مجدية ، وأن استمرار المواجهات غير مأمون العواقب . كما يدرك القادة الوطنيون هؤلاء ، والعهدة لا تزال على ملنر ، الفوائد الجمة التي جنتها مصر من التدخل البريطاني وهم يعترفون أن مصر ما تزال بحاجة لمساعدة بريطانية مستمرة في شؤونها الداخلية والخارجية . وقد اعترفوا كلهم بلا استثناء بمصالح بريطانيا الحيوية في مصر بسبب موقع مصر الجغرافي بين بريطانيا ومستعمراتها في شرق آسيا واستراليا ، وأن لبريطانيا كل الحق في حماية طرق المواصلات الإمبراطورية وضمانها . ولكن هل من الضروري ، والكلام لا يزال لملنر نقلاً عن من أسماهم قادة الحركة الوطنية المصرية ، لكي تؤمن هذه المصالح أن تحرم مصر من استقلالها؟ ألا يمكن لمصر إذا استقلت أن تلبي احتياجات بريطانيا تماماً كما كانت تلبيها وهي تحت الحماية ، بل ربما بصورة أكفأ؟ فمصر المستقلة المنظمة المرتبطة ببريطانيا عبر اتفاقية تحالف لا بد أقدر على تأمين المصالح البريطانيا من مصر تحت الحماية وفيها من الاضطراب ما فيها . أوليس هذا الحل هو الحل الأمثل ، والمتسق مع سياسة بريطانيا المعلنة في مصر حيث ما انفكت بريطانيا تعلن أن لا نية لها في ضم مصر إلى الإمبراطورية ، وأن الغرض الأول من احتلال البلاد هو استقلالها؟ ("تقرير اللجنة الخاصة : لجنة ملنر" ، الباب الثاني ، الفصل ب ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٥٦) .

لقد كان هذا موقف النخبة الوطنية المصرية كما فهمها ملنر ، ولكن من كان يعني بالضبط حين يشير إلى "الوطنيين المصريين"؟ هو يقول بوضوح أنه يقصد أناساً مثل حسين رشدي وعدلي يكن ، والأهم منهما سعد زغلول . في الفصل ج من الجزء الثاني من التقرير يقول ملنر إنه بالرغم من كون المظاهرات في الشوارع ، والمنشورات والصحف معادية بعنف للبريطانيين (وقد كان معظم هذا من عمل عبد الرحمن فهمي وقواعد الوفد) فإن قيادة الوفد لم تكن تتبنى مواقف على نفس الدرجة من العداء بل لقد أبدت استعدادها للتعاون . فالجسم المسمى بالوفد المصري والذي يدعي تمثيل الأمة المصرية كلها ، والكلام لا يزال لملنر ، إنما هو مكون في معظمه من الأعضاء السابقين في حزب الأمة الذي يتبنى

برنامجُه التطورَ الدستوري التدريجي ، خلافاً للحزب الوطني الذي كان حزب التمرد والمعارضة للسياسة البريطانية ("تقرير اللجنة الخاصة : لجنة ملنر" الباب الثاني ، الفصل ب ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٥٦) لقد أدرك ملنر كنه ما كان يسمى في الدوائر البريطانية يومها بتطرف زغلول ، فقد أدرك أن تطرفه غضب سببه عدم اعتراف بريطانيا بصفته التمثيلية ، ولا أعني هنا موقف ونجت حين شكك في أن زغلول يمثل المصريين فحسب ، بل أعنى موقف بريطانيا حين رفضت البحث في إمكانية منح زغلول وأعوانه سلطة النيابة عنها في تأمين مصالحها في مصر ، فيكون بذلك ممثلاً للمصريين ونائباً عن الاحتلال . وقد رأى ملنر أن هذا التطرف المزعوم يمكن قلبه رأساً على عقب إذا اعترفت بريطانيا لزغلول بهذه الصفة التمثيلية وتفاوضت معه . فقد كتب ملنر أن زغلولاً ورفاقه مالوا إلى المعارضة لما رأوا تصلب بريطانيا في رفض كل تطلعاتهم ، وأن موقفهم كان يزداد قرباً من موقف المعارضة القديمة حتى وقت قريب ، أي حتى بدأت لجنة ملنر تتواصل معهم أو مع من ينيبون عنهم . وبزعم ملنر ونصيحته ، فإن التجربة تظهر أنه من السهل ، إن تكلمت بريطانيا مع الوفد أن تبدد مخاوف زغلول وزملائه بشأن نوايا بريطانيا ("تقرير اللجنة الخاصة : لجنة ملنر" الباب الثاني ، الفصل ج ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٥٧) واللافت هنا أن تقرير اللجنة صدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ أي بعد عقد مفاوضات مباشرة بين ملنر وزغلول في لندن ، وبعد أن رفض زغلول مسودة ملنر للاتفاقية بين مصر وبريطانيا . فبالرغم من رفض زغلول ، يبدو أن المفاوضات كانت قد قوت اعتقاد ملنر واستنتاجاته ، عن الإمكانيات الواعدة لزغلول والوفد ، وقدرتهم في الحلول محل الاحتلال البريطاني وتأمين مصالحه . وسنعود لدراسة هذه المفاوضات حين نناقش المنافسة بين زغلول ويكن بالتفصيل أدناه .

في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ أعلن ملنر أنه مستعد لسماع كل وجهات النظر بلا قيد ولا شرط ، مسقطاً بذلك شرطه السابق أن المناقشات معه يجب أن تكون في إطار إعلان الحماية ولا تخرج عنه . في ٣٠ ديسمبر أعلن الوفد عن استعداده لمقابلة لجنة ملنر ، مسقطاً بذلك موقفه السابق المعتمد على تدويل القضية المصرية واستمرار الضغط الثوري على العسكر البريطاني في مصر (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ٢ : ١٢٤) ومن يناير إلى إبريل ١٩٢٠ كان عدلي يكن ، وهو أحد السياسيين المصريين القلائل الذي كانوا يتقنون الإنجليزية في ذلك الزمان ، وسيطاً في المفاوضات بين الوفد واللجنة الخاصة .

وصل عدلي باشا يكن إلى باريس وباشر الاتصال بزغلول باشا ، ولا بد أن الأخير كان قد بدأ يتعب من رحلته غير المؤثرة ، ولكنه لم يكن قادراً على إنهائها بدون أي نتيجة

ملموسة . مؤكد أنه كان يتلهف للعودة إلى مصر ، ولكن كيف له أن يحقق أي مكسب سياسي إذا عاد خالي الوفاض: في هذا الظرف ، لم يسعه إلا أن يرحب بالفرصة التي منحه إياها عللي يكن في مقابلة اللجنة (لجنة ملنر) ليثبت لها أي ليثبت زغلول للجنة ملنر الطبيعة النافعة لأعماله ، لقد سمح (زغلول) لنفسه أن يقتنع بعرض عللي (لويد ٢ : ٢٢-٢٣) .

في ٥ يونيو ١٩٢٠ غادر زغلول ورفاقه لندن متجهين إلى باريس ليفاوضوا ملنر . هنا ، مرة أخرى ، كان على النخبة الوطنية أن تواجه تناقضها الرئيسي ، حين تعد قواعدها بالاستقلال والمستعمر بالأمن . فعندما اعتُرف بصفة زغلول التمثيلية كان مستعداً أن يقبل ما كان يرفضه من قبل(١٨) . كما ذكرنا آنفاً ، حين وصلت لجنة ملنر إلى مصر قَبِلَ زغلول اقتراح عبد الرحمن فهمي بمقاطعتها ، وقام الأخير بتحشيد القواعد ضدها وضد من يلاقيها مستخدماً حجة الحزب الوطني القديمة ، التي كانت قد أصبحت حجة الوفد ، أن القضية المصرية دولية بطبيعتها وأن لا مفاوضات مباشرة مع البريطانيين قبل جلائهم من البلاد ، لأن مثل هذه المفاوضات تعني أن الشأن المصري شأن امبراطوري بريطاني داخلي . إلا أنه حين اعترفت لجنة ملنر بصفة زغلول التمثيلية ، أمر زغلول فهمي بأن يفض من حَشْدَ ويقنع الشعب المصري بحكمة المفاوضات المباشرة بين الوفد واللجنة في لندن(١٩) (أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ١٠٨) . هذه المرة أيضاً كان على فهمي أن يلعب دور مصفاة المعلومات ، فقد نشر أن الوفد لن يقبل بالمفاوضات مع بريطانيا إلا إذا اعترفت هذه باستقلال مصر ، بينما كان الوفد قد اتخذ قراره بمفاوضة ملنر بدون شروط مسبقة . كتب فهمي لزغلول شارحاً لماذا كان عليه أن يكذب خوفاً من خسران قواعده لقوى أكثر راديكالية كالحزب الوطني (انظر "من فهمي لزغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠" في أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ١٩٠) فرد عليه زغلول موضحاً موقفه السياسي ، إلا أنه ترك لفهمي حرية اتخاذ القرارت من حيث كشف المعلومات وإخفاؤها بما يضمن ولاء القواعد للوفد ("من زغلول إلى فهمي ، باريس ٧ مارس ١٩٢٠" في أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ٩٩-١٠٠) .

لم تكن هناك محاضر رسمية للمفاوضات مع ملنر ، إلا أن رمضان يوفر لنا فكرة عامة لا تخلو من الدقة عما دار في المفاوضات عبر ما كتبه زغلول ويكن ومكرم عبيد عنها بعد انتهائها ، بالإضافة إلى تقرير ملنر ، والذي سبق أن ذكرنا أنه صدر بعد انتهاء المفاوضات . واللافت هنا أن زغلولاً بدأ المفاوضات بنفس المسوَّدة التي كان قد خطها مع لطفي السيد قبل انتهاء الحرب ، فكانت ، كما قلنا وقت مناقشتها حدَّ مطالبه الأقصى لا الأدنى . إن

معظم المؤرخين الوطنيين المصريين ، مثل الرافعي ، وغربال وأبي الفتح ، أو مثل أنيس ورمضان من الجيل الأصغر ، يرون أن زغلولاً ، وبالرغم من خلفيته المحافظة الموالية لحزب الأمة قبل الثورة ، أدرك قوة الجماهير أثناءها وبعدها ، فانتقل إلى موقف أشد التزاماً بمطالبهم وحفاظاً على حقوقهم . هذا صحيح إذا كنا ندرس مواقف زغلول من خلال خطبه ، خاصة تلك التي أدلى بها في فترة عدم اعتراف البريطانيين به . إلا أن فحصاً للعروض السياسية التي قدمها في مفاوضاته ، اعتماداً على ما كتبه هو عن هذه العروض أو ما شهد به آخرون ، يظهر أن التغير الذي طرأ على مواقفه السياسية منذ كتب مشروعه مع لطفي قبل الثورة عام ١٩١٧ إلى مفاوضته مع ملنر بعد الثورة عام ١٩٢٠ ، هو تغير لا يكاد يذكر .

عرض سعد على ملنر أن تتولى قوة مصرية تأمين قناة السويس ولكن يقودها ضباط بريطانيون . ثم عرض أن تتولى تأمين القناة قوة مشتركة من المصريين والبريطانيين ، ثم عرض احتلالاً بريطانياً كاملاً لمنطقة القناة . وطلب في المقابل أن تجلو القوات البريطانية عن بقية البلاد ، على أن يكون لبريطانيا حق الدفاع عن مصر ، بما فيه احتلالها واستخدام أراضيها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي في حالة الخطر أو العدوان (المادة ٨ ، "مشروع الوفد" في أبي الفتح ، ٢٦٨) .

كما في مسودة ١٩١٧ ، كان مشروع زغلول في عام ١٩٢٠ يسمح لبريطانيا باحتلال البلاد في أي وقت تراه بريطانيا مناسباً حيث إن تعريف التهديد والعدوان ، وحجم الرد عليه ومتطلبات هذا الرد من استخدام لأرض مصر ومائها وهوائها ، متروك لبريطانيا . وأخيرا طلب سعد زغلول إعلاناً بريطانياً واضحاً بالاعتراف باستقلال المملكة المصرية التام وسيادتها على أراضيها . (المادة ١ ، "مشروع الوفد" ، في أبي الفتح ٢٦٨) .

من الجانب الآخر ، أراد ملنر ان يكون حق بريطانيا في استخدام الأراضي المصرية والمياه والمجال الجوي منصوصاً عليه بوضوح ظاهر في الاتفاقية لا متضمناً فيها أو مستنتجاً منها (مادة ٣ ، "مشروع ملنر" ، في أبي الفتح ٢٦٢) وأن يبقى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر ضمنياً ومستنتجاً لا نصاً ظاهراً كما أراده زغلول .

باختصار أراد كل من الطرفين ان تكون مطالبه ظاهرة في النص ومطالب الطرف الأخر مستنتجة منه ، ولكن لم يكن هناك اختلاف حقيقي بينهما بالنسبة للإجراءات العملية المتخذة على الأرض ، كما ذكر ذلك ملنر في تقريره في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . ظاهرا أو باطناً كان الطرفان يقبلان بأن بريطانيا ستبقي نوعاً ما من الوجود العسكري الدائم في مصر ، مع الحق بالتدخل ، وأن استقلالاً ما يحفظ المصالح البريطانية في مصر سيحل محل نظام الحماية ، معترَفاً به ومشرَفاً عليه من بريطانيا . لقد كانت الاختلافات ، في معظمها

شكلية ، تتعلق بالنص الذي يكون على كل من الطرفين أن يقنع به أهله ، ولم تكن اختلافات تتعلق بالواقع على الأرض .

ومع ذلك فقد استمرت سياسة الخطاب المزدوج للوفد ، فأعلن زغلول في عشاء أقيم يوم ١٨ يونيو للجالية المصرية في بريطانيا أنه إما أن يحقق لمصر استقلالها التام ، أو يعود إلى مصر (أبو الفتح ، ٢٥٧) . في نفس هذا الشهر كتب الإيرل كيرزن ، وزير خارجية بريطانيا إلى ألنبي :

إن المحاولات بين البعثة (بعثة ملنر) وبين زغلول باشا وزملائه تتقدم بروح حبية ، ولكن ببطء ، واضح أن الأخيرين (زغلول ورفاقه) متلهفون جداً للحصول على اتفاق ، وأنهم مستعدون لقبول ترتيب لا يتعارض مع أساسيات استمرار السيطرة البريطانية على مصر ومساندته ، فقط لو أن شكل هذا الترتيب لم يكن يتعارض بعنف مع الزعم الذي زعموه لأصدقائهم في مصر ، وجعلوهم يتوقعونه (من إيرل كيرزن إلى الفسكونت ألنبي (القاهرة) : FO. 407/186, no 585. في خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، الوثيقة رقم ٦٧) .

ولم تتغير هذه الانطباعات البريطانية الإيجابية عن نوايا الوفد حتى بعد انتهاء المفاوضات بالفشل ، فقد كتب ملنر في تقريره :

وقبلوا (أي الوفد) فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم ، وقد ابتدأنا بها في سيرنا ، ولولا ها لما تقدمنا تقدماً يذكر ، ولما وصلنا إلى التناقش في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن ينافي الاستقلال الذي يرمون إليه ، والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافي هذا الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ، ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم ، فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية . ("تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر-لجنة ملنر" ، الباب الثالث ، الجزء أ ، في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٦٣-٦٤ ، ومقتبس ايضاً في لويد ٣ : ٢٣-٢٤) .

منافسة زغلول ويكن :

بما أن الفروق لم تكن جوهرية ، وبما أنه كان واثقا من أن ملنر لن يفلح في أن يجد ممثلين عن مصر غيره ، كان زغلول على شبه يقين بأن ملنر سوف يخضع لمطالبه . وعليه ، كوسيلة للضغط ، أنهى المفاوضات وعاد إلى باريس . إلا أنه ترك عدلي يكن باشا ليكمل

المفاوضات بشكل غير رسمي مع ملنر لبقية الصيف . يكن ، والذي كان ألين عوداً من زغلول توصل إلى مسودة اتفاقية شبيهة بالمشروع الذي كتبه هو عام ١٩١٧ . فقد اعترفت مسودة يكن باستقلال مصر ملكية دستورية ، ولكنها لم تذكر أن هذا الاستقلال تام ، ولا ذكرت إنهاء الحماية . المادة الأولى من المسودة كانت نموذجاً لمنطق الحلول محل الاحتلال ، حيث صمم الاستقلال المصري بما يضمن "السيطرة البريطانية على مصر" حسب تعبير كيرزن . استطاع يكن أن يحقق تقدماً لم يحققه زغلول في مسألة الامتيازات الأجنبية ، ففي مشروع زغلول تفوض مصر بريطانيا العظمى أن تقود المفاوضات مع الدول ذات المصلحة في البلاد لإنهاء الامتيازات ، بينما في مسودة يكن تفاوض مصر الدول ذات المصلحة مفاوضة مباشرة ، وإن كان بمساعدة بريطانية (لنص مسودة يكن ، انظر أبا الفتح ، ٢٧٦) .

في هذه اللحظة انقسم الوفد على نفسه . فقد ساندت أغلبية الأعضاء مسودة يكن ، باعتقاد أنها أفضل الممكن ، ولأنهم إذا خسروا اعتراف بريطانيا بهم كممثلين للشعب المصري فإن أحداً في المجتمع الدولي لن يعترف بهم . أما سعد زغلول فقد عارض مشروع يكن معارضة شديدة ولم يسانده في ذلك إلا ثلاثة أعضاء من الوفد . وكما أسلفنا ، فإن موقف سعد هذا يمكن أن يفسر على أنه جزء من الأثر الراديكالي لثورة مارس عليه ، إلا اننا رأينا كيف أن مشروعه الذي قدمه قبل يَكَن لم يكُن راديكالياً بالمرة ، فالفرق بينه وبين مشروع يَكَن ، تماماً كالفرق بينه وبين مشروع زغلول نفسه القديم عام ١٩١٧ لم يكن كبيراً . بل يبدو أن المنافسة على احتكار الصفة التمثيلية وما يترتب عليها من سلطة هو ما أثار في زغلول رفضه لمشروع عدلي ، لقد كانت العقدة في عدلي لا في مشروعه . والفرق الوحيد بين موقف زغلول في ١٩٢٠ وبين موقفه عام ١٩٢٤ حين شكل الوزارة أنه في أول التاريخين كان يكن المتوصل للاتفاقية ، بينما في ١٩٢٤ كان زغلول هو المدعو لتشكيل حكومة تمثل مصر وإن كانت حكومة على أساس ما توصل إليه يَكَن .

من هذه اللحظة فصاعداً صار هم زغلول أن يثبت للبريطانيين انه أجدر ، في تمثيله للشعب المصري من يَكَن وأنه ، بناء على ذلك ، أقدر أن يحل محل الاحتلال ، ويقوم بدور البديل عنه ، من غريمه . فقلة شعبية يَكَن بين الناس ، إذا قورنت بشعبية زغلول ، تضعف بالتأكيد من قدرة يَكَن على تنفيذ أية اتفاقية يتوصل إليها ، مما يقلل بدوره من مصداقيته أمام القوة المستعمرة . وعليه فقد كانت سياسة زغلول هي أن يثبت للبريطانيين ، كم هو منتم لأهل البلاد ، كم هو وطني ، وشرعي أكثر من يكن ، وفي نفس الوقت ، أن يريهم أنه ، بالذات بسبب شرعيته تلك ، قادر على القبول بما لا يقدر يَكَن على القبول به ، ليس

لأن يكن أكثر راديكالية منه ، بل لأنه أضعف في الشارع ، فلا يستطيع أن يفي بالوعود التي يقطعها للاحتلال .

أرسل زغلول رسالة إلى لجنة الوفد المركزية شارحاً نتائج المفاوضات بين يكن وملنر ، وكيف أنها لا تلبي آمال الوطنيين المصريين . وفي محاولة لتفادي الانشقاق الرسمي في صفوف الوفد ، تم التوافق على أن يذهب أربعة أعضاء منه هم أحمد لطفي السيد ، وعبد اللطيف المكباتي ، وعلي ماهر ، ومحمد محمود إلى مصر ، ليعرضوا مشروع عدلي على من بقي من أعضاء الوفد في مصر وعلى الجمعية التشريعية ، وعلى الشعب المصري عامة . ادت المناقشات الدائرة بشأن المشروع بين أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الوفد ورؤساء النقابات ، والصحفيين ، إلى حل وسط لتفادي انقسام الوفد . فقد كان المبعوثون الأربعة مؤيدين للمشروع وشرحوا كل نقطة غامضة بما يتفق مع تطلعات المصريين ، فطلب هؤلاء ، ممثلين بمن قابل المبعوثين الأربعة ، بان تنص الاتفاقية نصاً صريحاً على تفسيرات الأربعة ، بدلاً من أن تترك للاستنتاج ، وأهمها النص على إنهاء الحماية (ابو الفتح ، ٢٨٢-٢٨٥) رفض ملنر المطالب المصرية ، وعليه فشلت المساعي لتوحيد صفوف الوفد (لمحضرآخر اللقاءات بين الوفد وملنر في نوفمبر ١٩٢٠ انظر خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ٤٨٠) . لقد أصبح جلياً أن يكن أكثر مرونة من زغلول ، وأن الاتفاق معه سيؤدي بالكثيرين من أعضاء الوفد أن ينضموا إليه . أستخدم عدلي يكن موقف زغلول المتشدد للضغط على بريطانيا ، طالباً منها التصريح بأن الحماية لم تعد أساساً مقبولاً للعلاقات المصرية البريطانية ، فأصدرت الحكومة البريطانية ذلك التصريح في ٢٦ فبراير ١٩٢١ . وقد تضمن التصريح أيضاً رغبة بريطانيا في البدء بتدارس وجهات النظر المتبادلة بين الحكومة البريطانية ووفد رسمي يعينه السلطان ، للوصول إلى حل يضمن استقلال مصر ومصالح بريطانيا ("إعلان ٢٦ فبراير" في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٩٣ ، انظر أيضاً خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ٤٩١) . وجد السلطان فؤاد ، الذي كان مستبعداً من المنافسة على الصفة التمثيلية منذ إعلان ٦ ديسمبر الذي كاد الوفد يصفه فيه بالخائن ، وجد هذه الدعوة البريطانية فرصة للدخول إلى المنافسة مرة اخرى فشكل وفداً برآسة أحمد مظلوم باشا ، وهو شخصية باهتة في السياسة المصرية ، وقد قرر هذا ألا يواجه غضب يكن وزغلول معاً فرفض عرض السلطان . هنا يقول كل من الرافعي ولويد أن المندوب السامي البريطاني شجع تعيين يكن بوضوح (الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ٢ : ١٧٤ ولويد ٢ : ٣٨-٣٧) .

هنا قرر زغلول أن يعود إلى مصر قائلاً إنه لن يساند وفد يكن ، إلا إذا اعترف له يكن بالرئاسة . فبالنسبة لزغلول كان هو من فوضه الشعب المصري وكيلاً عبر حملة التوقيعات

في السعي لاستقلال البلاد . والسماح ليكن بأن يفعل ذلك يكون خيانة لإرادة الأمة . فهي اختارت زغلول ، لا يكن (انظر رأي زغلول في يكن ، في سليم ١٠٧-١٠٨) . طبعاً رفض يكن شرط زغلول ، فهو كان قد أمن إلى جانبه اغلبية أعضاء الوفد المصري ، وعنده أنهم هم أيضاً وكلاء عن الشعب وأسماؤهم كانت على الورقة التي يحاججه زغلول بوجبها . في مقابلة مع جريدة الأهرام نشرت في ٢٥ إبريل ١٩٢١ ، قال يكن إن زغلول سيجد نفسه وحيدًا بلا نصير بعد أن اختارت أغلبية وفد الأمة ان تأتمنه (تأتمن يكن) على مطالبها وانضمت إليه . في نفس اليوم ، في شبرا ، وهو حي مختلط يسكنه الفقراء والأغنياء من أحياء القاهرة ، القى زغلول خطاباً شهيراً قارن فيه بين وكالته هو عن الأمة ووكالة يكن ، فيكن عين في رئاسة الوزراء تعييناً ، عينه السلطان ولم ينتخبه أحد ، والسلطان عين على العرش تعييناً ، عينته بريطانيا ، ولم ينتخبه أحد ، فبريطانيا عينت رجلاً عين رجلاً ليفاوض بريطانيا في أمر المصريين الذي ليس لهم اختيار ، وعليه فإن كان يكن سيفاوض الحكومة البريطانية فإن "جورج الخامس يفاوض جورج الخامس!" (زغلول مقتبساً في رمضان ، ١ : ٣٢٤) .

وبالرغم من هجوم زغلول القوي ، غادر يكن ورفاقه القاهرة إلى لندن في أول يوليو ليفاوضوا كيرزن ، وكان قد صار لورداً ، وزير الخارجية ، ولويد جورج رئيس الوزراء البريطاني . أصر البريطانيون على بقاء القوات البريطانية في مصر للحفاظ على سلامة طرق الموصلات الإمبراطورية ، ولحفظ النظام في البلاد حال انتقاض أمر الحكم فيها . رد يكن على هذا بأن كل الأغراض البريطانية المذكورة يمكن ان تؤمنها قوة مصرية وأن مصر مستعدة لمنح كافة الضمانات على ذلك : "إن المبادئ المتفق عليها من الجانبين هي إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وعقد محالفة بين مصر وانجلترا لتأمين مصر من أي اعتداء خارجي وضمان مصالح انجلترا" (عدلي يكن مخاطباً لويد جورج "محضر الجلسة العشرين بين دولة عدلي باشا والمستر لويد جورج في يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ بدوننج ستريت" في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ١٨٣) .

اعتبر كل من زغلول ويكن المصالح البريطانية في البلاد أمراً مسلما به ، كما سلموا بأن وظيفة الدولة المصرية المستقلة ، شرطاً لاستقلالها ، هو تأمين هذه المصالح . إلا أن يكن وجورج لم يكونا قادرَين على التوصل إلى اتفاقية رغم استمرار المفاوضات من يوليو إلى نوفمبر ، لأن وضع يكن كان ضعيفاً جداً في مصر بسبب هجوم زغلول عليه ، فهو لن يقدر أن ينفذ اي اتفاق يتوصل له . وقد ألمح جورج ليَكَن ، في نفس الاجتماع المذكور أعلاه بذلك ، واقترح اعتقال زغلول ، جزئياً ليسهل على يكن مهمته ، وجزئياً ليختبر قدرة يكن على السيطرة على الأوضاع في مصر وحده وفي غياب زغلول ("انظر محضر الاجتماع

العشرين بين يكن ولويد جورج يوم الأربعاء ٢ نوفمبر ١٩٢١ في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، ١٨٦) .

إلا أنه في ١٩ نوفمبر اقترح يكن على بريطانيا حلاً آخر ، فبما أنه يعلم عجزه عن تنفيذ الاتفاقية وزغلول حر يلقي الخطب ، ويعلم أن عجزه عن ذلك أكبر إذا كان زغلول في المنفى أو السجن ، فهو اقترح على بريطانيا أن تعطي ما تريد أن تعطيه لمصر بإعلان من طرف واحد . بهذه الطريقة تستطيع بريطانيا أن تعطي المصريين ذلك القدر من الاستقلال الذي تراه ضرورياً لتهدئة الأوضاع في مصر وحفظ مصلحتها ، دون أن تحرج طرفاً مصرياً بإجباره على قبول ما كان زغلول قد رفضه . فإن قامت بريطانيا بذلك يبقى كل شيء من نبيل الوجود العسكري البريطاني في مصر أو سيطرة بريطانيا على سياسة مصر الخارجية والداخلية كما هو . وكان بعض الضباط البريطانيين في مصر قد اقترحوا مثل هذا الحل على حكومتهم ليستطيعوا أن يحكموا البلاد بأمان (رمضان ، ١ : ٣٤٨) .

ففي أحد رسائله إلى حكومته قال ألنبي إن كسب صداقة المصريين كان أحد أهم أهداف السياسة البريطانية في مصر ، وأن البريطانيين إذا لم يثبتوا أنهم يثقون في المصريين ويأتمنونهم فإن ذلك سوف يجعل تعاون المصريين معهم مستحيلاً . (رسالة ألنبي إلى كيرزن ، في ١٧ نوفمبر ١٩٢١ ، في شفيق ، حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الثاني ، ٤٥٢) . ولا بد أن أشدد هنا على أن ألنبي استخدم عبارة إئتمان المصريين شرطاً لتعاونهم نصاً ، فحكم مصر أمانة بريطانية في أعناق المصريين حِفْظُهُم لصداقة بريطانيا شرط احتفاظهم بها (٢٠) .

في ٧ ديسمبر ١٩٢١ زار يكن ألنبي واقترح عليه خطة : يتولى عبد الخالق ثروت الوزارة ليسيطر على البلد(٢١) ، يعلن البريطانيون أن الحماية انتهت ، وأن مصر استقلت ، دون أن يتنازلوا عن موقفهم في أي من المواضيع الشائكة كمواقع القوات البريطانية في مصر أو وضع السودان ، أو "حقوق" بريطانيا فيما يخص سياسة مصر الخارجية . ولكن ، لتنجح هذه الخطة ، كان لابد من نفي زغلول .

في ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ نفي زغلول والنحاس وسينوت حنا . وفي ٢٨ فبراير١٩٢٢ صدر الإعلان الشهير "إعلان لمصر" من طرف واحد ، وهو الوثيقة التي ستشكل التعريف القانوني لوضع مصر الدولي لأربعة عشر عامًا .

اشتمل الإعلان على أن الحماية البريطانية على مصر انتهت ، وعلى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وأن الخارجية المصرية ستعود للعمل ، وأن حكومة ملكية دستورية وبرلماناً

سيشكلان في البلد . كما احتوى البيان على التحفظات الأربعة وهي حق بريطانيا في الاحتفاظ بطرق المواصلات الإمبراطورية وحمايتها ، وحماية مصر ضد الأخطار الخارجية والداخلية ، وحماية حقوق الأوروبيين المقيمين فيها ، وأخيراً فوضع السودان لم يتأثر بالإعلان وبقيت سارية عليه اتفاقية الحكم المصري البريطاني المشترك لعام ١٨٩٩ والإعلان كما ترى واضح ، فبالرغم من أن الحماية البريطانية في مصر انتهت ، إلا أن بريطانيا كانت ما تزال تحمي كل ما تراه يحتاج حماية في مصر . ووظيفة النخبة الوطنية ،في المقابل ، هي تسهيل هذه الحماية عبر تشكيل حكومة وبرلمان . لقد كان الإعلان يمنح قدرًا صغيراً من السلطة الاستعمارية للنخبة الوطنية (فمن ذلك التنازل عن وضع المستشارين البريطانيين في الوزارات ، والرقيبين المالي والقضائي) . والتفاوض اللاحق حول منح المصريين مزيداً من السلطة كان متوقفاً على "حسن تصرفهم" بالسلطة التي صارت في أيديهم ، وراجع مقولة ألنبي السابقة عن "إئتمان المصريين" . ففكرة النقل التدريجي للسلطة إنما تدور حول الاختبار ، وما يسمى في لغة العلاقات الدولية ، وخاصة الحديثة منها ، "بناء الثقة" . فقد وعد المصريون بالحفاظ على مصلحة بريطانيا ، وهي تختبرهم بإعطائهم قدراً قليلاً من السلطة وتُوقِف زيادتهم على سلوكهم .

أما المؤسسات التي نتجت عن الإعلان ، كالحكومة والبرلمان ، فكانت ، كأعضائها تؤدي المهمة المزدوجة من تمثيل وتبديل . فحين اقترح يكن على ألنبي تشكيل حكومة ثروت ، كان ذلك "للسيطرة على البلاد" ، ولم يكن هذا الاقتراح بعيداً عن اقتراح لطفي إبان الثورة للقائد العام للقوات البريطانية في مصر ، باستدعاء ثروت "للقضاء على الثورة" . فهذه مهمة الحكومة والبرلمان المستقلّين في التبديل ، أي في الحلول محل الاحتلال . ولكن لهما مهمة أخرى لا تقوم مهمتهم الأولى إلى بها ، وهي التمثيل . فلما كانت مسألة تمثيل المصريين والتنافس عليه عائقاً أمام االوصول إلا اتفاق ، حيث كانت الصفة التمثيلية مبنية على التوكيل ، والتوكيل تنازع عليه يكن وزغلول عشية انقسام الوفد ، فإن إنشاء برلمان منتخب ، يحل هذه المشكلة ، وتكون للحكومة المنبثقة عنه سلطة التفاوض مع بريطانيا للوصول إلى معاهدة تحالف دون أن يتهمها أحد ، سوانا نحن في هذا البحث ، بأنها جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .

وسواء كان الطرف المصري معيناً من قبل جورج الخامس أو منتخباً في إطار سياسي حدده جورج الخامس ، فالنتيجة لا تختلف كثيراً ، لقد كان كل من زغلول ويكن وثروت ، وكما سنرى أدناه ، محمد محمود ، وإسماعيل صدقي ومصطفى النحاس متفقين على أن جوهر التحالف هذا هو تكييف استقلال مصر بما يضمن المصالح البريطانية فيها .

بعد أيام قلائل من إعلان فبراير ، استقلت مصر في ١٥ مارس ، وأصبح السلطان فؤاد الملك فؤاد ، وأصبح عبد الخالق ثروت رئيس وزراء لا رئيس نظار ، وأول مهام حكومته كان استلام وزارة الداخلية والتي كانت تقوم بأعمالها منذ بدء الثورة ، السلطة العسكرية البريطانية .

وبالرغم من أن عبد الرحمن فهمي كان قد قبض عليه في وزراة يكن ، وتبددت لجنة الوفد المركزية ، أو هكذا بدا ، إلا أن حملة من اغتيال الضباط البريطانيين والجنود والموظفين اشتدت منذ نفي زغلول الثاني . وعليه فقد كانت مهمة حكومة الاستقلال الأولى حماية حياة جنود الاحتلال وضمان سلامتهم . لقد استلمت النخبة أرقام الجلوس في برلمانها وحكومتها ، وسرعان ما وزعت عليها أوراق الإمتحان . كتب ألنبي إلى ثروت في ٢٠ يوليو ١٩٢٢ يحذره من عواقب فشل الحكومة في الوفاء بالتزامتها بشأن العنف المتصاعد ضد الضباط والجنود والموظفين البريطانيين (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ١ : ٨٨) . استجابت الحكومة بمنع كل الاجتماعات والتجمهرات السياسية ، في داخل البيوت أو خارجها ، كما أغلقت الصحف المعادية للاحتلال ، وأصدرت إنذاراً لبقية الصحف ألا تذكر اسم سعد زغلول في أي مادة منشورة . وفي ٢٥ يوليو ، اعتقلت حكومة الاستقلال أعضاء الوفد الذين كانوا قد بقوا مع زغلول عند الانشقاق ، والذين اضافهم هو في ١٩١٩ و١٩٢٠ ليحلوا محل المنشقين . واتُهم كل من حمد الباسل ، وويصا واصف ، ومرقص حنا ، وواصف غالي وعلوي الجزار ، وجورج خياط ، ومراد الشريعي بالتحريض على السلطان والحكومة ونشر مادة سياسية غير قانونية ، وتهديد الأمن والاستقرار في مصر ، ثم حكمت عليهم محكمة عسكرية بالإعدام . خفف الحكم بعدها إلى سبع سنوات في السجن وغرامة قيمتها خمسمائة جنيه مصري لكل منهم (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ١ : ٩١) .

الدستور :

في الوقت الذي كانت فيه حكومة الاستقلال تقوم بعمل الاحتلال ، كانت تعمل على كتابة دستور للبلاد . في أول إبريل ١٩٢٢ عين ثروت ثلاثين عضواً معظمهم ليسوا خبراء قانونيين ، ليشكلوا لجنة لكتابة مشروع الدستور (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ١ : ١٢٩) كان على اللجنة أن تخط مسودة تعرض بعدها على لجنة أخرى من الخبراء القانونيين (وكان هؤلاء سبعة ، ستة منهم أجانب) ، ثم تصدق الوثيقة من الملك الذي كان سلطاناً . لم يكن أي من الذين كتبوا المسودة ، أو راجعوها أو صدقوا عليها منتخبين . فاللجنة عينها ثروت ، وثروت عينه الملك ، والملك عينه البريطانيون ، وكالحال في ١٨٤٠ ،

لم يكن لأهل مصر يد في الوثيقة التي عرفت كيانهم السياسي ، وقالت لهم من هم ، وسمتهم مصريين .

جاء الدستور خليطاً لافتاً من المبادئ الليبرالية الأوروبية محورة لتتفق مع المهام الاستعمارية للاستقلال المصري . مادة ١ نصت إن مصر ملكية برلمانية دستورية ، مادة ٢٣ نصت إن الأمة مصدر السلطات ، مادة ٩١ نصت إن عضو البرلمان نائب عن الأمة كلها ، ومادة ٥٧ إن الحكومة ترعى كل مصالح الدولة وأنها مسؤولة امام البرلمان . إلا أن هذه المواد الليبرلية وازنتها ، وربما رجحت عليها في بعض الأحيان مواد أخرى اعطت الملك سلطات واسعة ، فبالإضافة لكونه محصناً ضد النقد والقدح (مادة ٣٣) كان للملك حق حل البرلمان متى شاء بدون إبداء الأسباب . وكان للملك أن يعين رئيس وزراء من حزب لم يحقق الأغلبية في البرلمان (مادة ٣٨) . والأكثر من ذلك ، إذا أصدر البرلمان قانوناً ورفض الملك التصديق عليه وأعاده للبرلمان فلا بد لهذا الأخير من أن يصوت لصالح مشروع القانون بأغلبية الثلثين في كل واحد من مجلسيه (الشيوخ والنواب) . ولكن الملك كان له أن يعين نصف أعضاء مجلس الشيوخ ، مما جعل إصدار البرلمان لقانون يخالف إرادة الملك ، امراً مستحيلاً (هذه المادة كانت اقتراحًا من لجنة الخبراء القانونيين االتي راجعت الدستور ، والتي أشرنا إلى أنّ ستة من أعضائها كانوا أجانب أوروبيين) (شقير ، ٣٤-٤٠ و ٤٤-٤٩) .

ولقد عدلت المادتان ١٥ و٢٠ كذلك بحيث سمحتا بإنذار الجرائد ، وتعليق صدورها ، وإغلاقها تماماً بدون الرجوع للقضاء ، كما سمحتا باتخاذ أي إجراء ضد التجمعات العامة إذا كان ذلك ضرورياً لحفظ الأمن والنظام .

في ٢٠ يوليو ١٩٢٣ أطلق سراح زغلول ورفاقه من أعضاء الوفد ، وسمح له بالعودة إلى مصر فدخلها في سبتمبر . في ١٢ يناير ١٩٢٤ تمت أول انتخابات في مصر المستقلة ، وبالرغم من اعتراضاتهم على إعلان ١٩٢٢ والدستور المبني عليه ، رشح الوفد أعضاءه في الانتخابات ونجح .

مفارقة التبديل وفخ الدستور ، أو بسجع أخر ، الحلول محل الاحتلال ، وفخ الاستقلال أو مفارقة الركض في القفص :

في ١٩٢٤ ، بعد فترة وجيزة من نجاحهم في الانتخابات العامة دار نقاش بين قادة الوفد . أيشكل رئيس الحزب سعد زغلول الحكومة الأولى المنتخبة ديمقراطياً في مصر؟

الأصوات التي أيدت تشكيل الوزارة قالت إن ذلك سيضيف لزغلول شرعية دستورية قانونية رسمية إلى الشرعية الشعبية التي يتمتع بها منذ ١٩١٩ . وأنه سيحظى باعتراف

رسمي ، من الملك ومن منافسيه السياسيين في مصر والأهم منهم ، بريطانيا والعالم . وإن هذا الاعتراف به ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب المصري سيقوي موقفه في التفاوض مع البريطانيين . أما لأصوات المعارضة فكانت تقول بأن الانتخابات مبنية على دستور ١٩٢٣ ، وهو بدوره مبني على إعلان فبراير ١٩٢٢ . وقد رفض الوفد كلاً من الإعلان والدستور أثناء المنافسة بين زغلول ويكن . وكان موقف الوفد وقتها أن الإعلان الذي سمح بوجود عسكري بريطاني قوي ونفوذ في السياسة والاقتصاد ، إنما هو إعادة تنظيم للاحتلال ، وقد نفي زغلول ورفاقه لتدور المفاوضات بشأن هذه الوثائق وهي مفاوضات بين البريطانيين ورئيس وزارء عينه ملك عينه البريطانيون ، جورج الخامس وجورج الخامس مكرر . ثم إن الدستور الذي أعطى الملك سلطات تكاد تجب البرلمان عرَّف مصر أرضاً وشعباً وسلطة ، وعرف العلاقة بين هذه الثلاث . فإذا قبل زغلول بتشكيل الحكومة يكون قد قبل بالدستور ، بسلطات الملك ، وفي الحساب الأخير بامتيازات البريطانيين . بينما يوفر البقاء خارج الوزراة لزغلول الشرعية الشعبية والقوة اللازمة للضغط على الآخرين متحرراً من القيود القانونية للوزارة (انظر موقف عمر طوسون من هذا في طوسون ٦٤ وفي الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ١ : ١٧٣) .

قبل زغلول بتشكيل الوزراة ، وكانت الحجة الوفدية هي أن شرعية زغلول ، شعبية كانت أو رسمية ، إنما تستند على التوكيل الذي وقعه مئات الألوف من المصريين ، يرضون فيها بزغلول وستة باشوات معه ، ومن يضمونه ، ممثلين عنهم يسعون في استقلالهم عند بريطانيا العظمى ومؤتمر الصلح في باريس والمجتمع الدولي كله . إلا أن عملية جمع التواقيع التي تستند إليها شرعية زغلول هذه إنما كانت إجراء استثنائياً فرضته الظروف العسكرية والسياسية في أعقاب الحرب فلم يكن ممكناً وقتها إجراء انتخابات عامة . حركة التوكيلات كانت أشبه بإجراء بالانتخابات ، في وقت تستحيل فيه الانتخابات . أما الآن ، فإذا عقدت الانتخابات وفقاً لدستور ١٩٢٣ ، فإن أثرها يجب أثر التوكيل ، لأن الدستور قد جعل مرجعه ، نفس الناس الذين جعلهم الوفد مرجعه ، ومصدر سلطته ، وهم الشعب المصري . بعبارة أخرى ، لأن الوفد كان قابلاً منذ البدء بنفس التعريف الذي وضعه الدستور لمصر ، لم يكن له مفر من الترشح في الانتخابات وتشكيل الحكومة . فلو كان زغلول يستمد شرعيته من جماعة أكبر من الشعب المصري لما كانت الانتخابات المقصورة على هذه الشعب تجبُّ توكيله .

وبالرغم من الجدارة القانونية لحجة الوفد في قبول الانتخابات وتشكيل الوزراة إلا أن التشابه بين مواقفه ما قبل الثورة وموقفه في ١٩٢٤ يلقي شكوكاً ثقيلة عليها . فزغلول لم

يكن بحال من الأحوال ملزماً قانوناً بالترشح في النتخابات ، وإذا غضضنا النظر عن الجدل القانوني (فالدستور والتوكيلات والقوانين كلها صدرت تحت الاحتلال بما يبطلها من حيث المبدأ الأصولي بفساد الإرادة تحت التهديد) ، فإن رفض زغلول للانتخابات ، كان على الأرجح ، سيقدح في شرعية الانتخابات لا شرعية زغلول .

وبعد ، فحتى لو قبلنا بحجة زغلول ، فهي ما تزال تؤكد على الصلة بين قبول المنطق الاستعماري ، ونظرة المستعمر للعالم ، وأهم منهما ، إعادة تعريف المستعمر الغازي لذات المغزو من ناحية ، وتولي السلطة في البلد الذي أعاد الاستعمار تعريفه من ناحية أخرى ، أي العلاقة بين التمثيل والتبديل ، فقبول زغلول بالتعريف الاستعماري لمصر ، أي بذلك المربع الذي حددته اتفاقية لندن والقومية المصرية البادئة من بارجة نابليون مرجعاً ، أجبره على القبول بالانتخابات ، لأنه قال إن الانتخابات تجب توكيل الناس له في ١٩١٨-١٩١٩ . والانتخابات تجب توكيله لأن مرجع الاثنين واحد ، وهو مصر ١٨٤٠ . بل إن فكرة الشرعية المبنية على الانتخابات إنما هي فكرة لا بد وأنه تعلمها من بريطانيا . ولقد استمر الوفد في كسب كل انتخاب جرى بحرية حتى عام ١٩٥٠ ، إلا أن النظام كله ، منتخبه ومعينه ، كان قد فقد شرعيته قبل ذلك التاريخ بفترة ، فطبقاً للثقافة السياسية في مصر ، لا تكتسب الشرعية بالانتخابات وحدها ، وفي بعض الأحيان لا تكتسب بها . لقد قبل زغلول بالتعريف الاستعماري لمصر ، وبالفكرة الاستعمارية عن الكيفية التي يجب أن تمثل بها مصر . فعندما جاءته الانتخابات ، كان عليه أن يؤكد هذه الصفة التمثيلية .

ولكن هذه الانتخابات نفسها التي أكدت صفته التمثيلية عن المصريين ، أوقعته في فخ الدولة التي يعرِّفها الاستعمار ، ويحدد بنيتها ووظيفتها . فقد كان عليه أن يقبل دستوراً لا يريده وملكاً لا يروقه ، واحتلالاً لم يعد ، بالقانون ، قادراً على مقاومته .

لقد ذكرنا من قبل كيف أن الوفد تشكل أساساً من أعضاء حزب الأمة ، كما شرحنا الخلفية الاقتصادية والمصالح الاجتماعية للوفديين . إن بناء هوية مصر على صورة الوادي وسكانه ، أي قبول أن هوية أهل البلاد الأولى هي مصريتهم ، وأن مصريتهم هذه هي انتماؤهم لوادي النيل والخريطة المعروفة ، وفصل ذلك عن الهويات الأخرى للصريين ، كان نتيجة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية لمن تبنوه . إن تبعية خلقها الاستعمار خلقت نخبتها الخاصة ، وكان لابد أن تكون هذه النخبة مختلفة عن نخبة ما قبل الاستعمار ، كما ولا بد أن تكون شرعيتها مبنية على مرجعية مختلفة عن مرجعية تلك االنخبة القديمة . ولابد أيضاً أن تكون هذه المرجعية أو العقيدة أو الأيديولوجية متطابقة ، او على الأقل غير مناقضة ، للمصالح الاستعمارية . في حالة مصر ، فمصرية الوادي ، كانت هي العمود

الفقري في خطاب النخبة السياسية للحصول على الشرعية . إلا ان هذا أوقع النخبة في الفخ والمفارقة . أرادوا مصراً مستقلة ، ولكن مصراً هذه التي عرفتها اتفاقية لندن ودستور ١٩٢٣ كانت ، بحد ذاتها ، وسيلة احتلال .

الخلاصة :

منذ أوائل ١٩١٧ والسياسيون المصريون يعدون مسودات لمقترحات باستقلال مصر . كانت هذه المسودات ، سواء تلك التي قدمها زغلول أو منافسوه ، تدور حول فكرة استقلال مصري يحفظ المصالح البريطانية . وكان أصحاب المسودات جميعاً مقتنعين بأن ضمانات حفظ هذه المصالح ستكون هي شروط الاستقلال المصري ومحدداته ، أي انها ستشكل مؤسسات الدولة المصرية وتحدد وظائفها ومدى سلطاتها .

ولقد كانت المسودات المختلفة في شكلها ، أكثر من مضمونها ، وسائل يحاول بها مقدموها الحصول على اعتراف القوة الاستعمارية بهم كممثلين عن الشعب المصري .

عندما رفض المندوب السامي البريطاني الصفة التمثيلية للنخبة الوطنية المصرية بقيادة زغلول وسند رشدي ويكن عام ١٩١٨ ، تبنت هذه النخبة برنامج الحزب الوطني ، وبهذا البرنامج لا بغيره حصلت على تأييد أهل البلاد ، واستطاعوا أن يلجأوا إلى العصيان المفتوح والثورة . إلا أن البرنامج الذي كان استراتيجية للناس ، كان تكتيكاً لقادتهم . فما إن اعترف الاستعمار بالصفة التمثيلية للوفد ، حتى عاد إلى مسوداته القديمة والاقتراحات التي كان قدمها ما قبل الثورة .

تم التوصل في أثناء هذه العملية إلى وثيقتين على درجة كبيرة من الأهمية ، وعلى درجة أكبر من التناقض الداخلي ؛ إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والدستور المصري في العام التالي ، فكلاهما صمم لينشئ حكومة ممثلة للناس ، وصمم أيضاً ليقيد هذه الحكومة دون التعبير عن المشاعر المضادة للاستعمار التي يكنها من تمثلهم . فهي حكومة تمثل الناس ولا تمثلهم ، وتنوب عنهم ولا تنوب . سمح الدستور ببرلمان منتخب إلا انه سمح بحله حسب ما يرى الملك ، وإعلان الاستقلال سمح باستقلال مصر ، ولكنه سمح أيضاً بالاحتلال البريطاني لمصر والسودان .

بمعنى من المعاني كانت النخبة المصرية تخضع للاختبار من قبل بريطانيا لترى هذه الأخيرة ما إذا كانت النخبة قادرة على القيام بالمهام التي يقوم بها الاحتلال ، أي لترى إن

كانت النخبة قادرة على أن تحل محلها وتفعل فعلها وتكون وفية لها ، لقد كانت بريطانيا تختبر قدرة المصريين على التبديل . وفي مصيدة الاستقلال هذه ، الاستقلال المقيد قانوناً ، سقط زغلول حين قبل ترشح حزبه في الانتخابات وتشكيل الحكومة .

في الفصل التالي انظر كيف أن الآلية نفسها تكررت في الفترة ما بين ١٩٢٤ و١٩٣٦ حيث إن التنافس بين حزب الأحرار الدستوريين والوفد كانت المحدد الأساسي في قبول الاتفاقيات ورفضها بينما كانت شروط هذه الاتفاقيات واحدة تقريباً . فلم يزل القوم يتنافسون على من يمثل البلاد ، ليحل محل غازيها وتتشكل البلاد في أثناء ذلك مستعمرة مستقلة .

هوامش الفصل الثالث

(١) إن هذا التقارب الثقافي والفكري بين النخبة المحلية ، والاستعمار ، يتطابق بدرجة كبيرة ، مع التطابق في المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين القوة الامبراطورية وعملائها المحليين .

(٢) انظر التشابه هنا بين الحالة المصرية والحالة الفلسطينية والعراقية والتنازلات التي قدمت للمستعمر حتى يقبل بجهة ما ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب من الشعوب ، أو حتى تحصل هذه الجهة على الاعتراف الدولي ، أو تعين منها حكومة تحتكر رسمياً حق الاتصال بالآخر المستعمر والتفاوض معه ، ثم انظر التشابه بين هذه الحالات كلها وحالات الدول العربية المستقلة ، والسياسات التي تضطر إليها خوفاً من أن يقوم «المجتمع الدولي» ، أو القوة الأساسية فيه ، كالولايات المتحدة ، بسحب اعترافها من هذه الحكومات ، واختيار جهات سياسية أخرى من النخبة المحلية للتعامل معها .

(٣) كان الرأي العام المصري يفضل بقاء طابا عثمانية على أن تضم لمصر فتصبح تحت الإمرة البريطانية كما أشرنا سابقاً ، وكانت هناك حركة تبرعات لصالح العثمانيين والليبيين الذين يقاومون إيطاليا ضد الرغبة البريطانية . وقد كانت قصيدة الشاعر العراقي معروف الرصافي في وصف المتعاونين مع بريطانيا من العرب متداولة معروفة ، ومنها :

قد كنت أحسب أن اللؤم أجمعه   على الحسينين في مصر قد انقسما

حتى بدت مخزيات اللؤم مشركة   من الحجاز حسيناً ثالثاً بهما

يقصد بالحسينين ، السلطان حسين كامل ورئيس وزرائه حسين رشدي ، وبالحسين الثالث ، الشريف حسين بن علي أمير مكة صاحب الثورة العربية الكبرى وأبا عبد الله وفيصل ملكي الأردن والعراق ومؤسسيهما دولتين بعد الحرب . كما أن العاطفة ظاهرة في قصائد بيرم التونسي أثناء الحرب وبعدها ، وفي أدبيات الحزب الوطني ، وقد أصبحت مهمة السلطان ووزيره الأول أهم اثناء هجوم جمال باشا والي سوريا العثماني على مصر في ١٩١٥ وبعده .

(٤) لاحظ الشبه بين هذه الحالة المصرية والحالة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي ، والقول بأن انسحاب قوات التحالف مرهون بأهلية الحكومة العراقية أن تحافظ على الأمن في البلاد وتضطلع بمهام القوات الأجنبية فتحل محلها . ولاحظ الشبه بين هذا وبين رهن إسرائيل انسحاباتها من مناطق فلسطينية ضمن اتفاقية أوسلو وعملية السلام ، بقدرة السلطة الفلسطينية على «تفكيك البنى التحتية للإرهاب» .

(٥) كان عبد العزيز فهمي قد قابل السلطان يوم ١٥ نوفمبر حيث أنكر السلطان أي علم له بنوايا الأمير ،

وأبلغ فهمي بأنه لن يسمح لأي فرد من الأسرة المالكة أن يطالب بإنهاء الحماية لأن موقفاً كهذا قد يحرجه مع بريطانيا ، انظر زغلول ، كراسة ٣٢ ، صحيفة ١٨٤٥ وفي نسخة رمضان من يوميات زغلول ٧ : ١٦٢ .

(٦) كانت الجمعية التشريعية نادياً لملاك الأراضي الكبار والمتوسطين ، وبعض الشيوخ «المستنيرين» كمحمد عبده ، اي أنها كانت خلطة مطابقة لتلك التي كان يراها كرومر مناسبة لحكم مصر . ولقد كان على من يرغب في الترشح للجمعية أن يكون ممن يدفعون عشرين جنيهاً ضريبة على أراض يملكها (انظر لاشين ١ : ١٦١ ، الحاشية ٥) .

(٧) يقول محمد حسين هيكل ، أنه قابل أحمد لطفي السيد في بيت زغلول اثناء هذه الأحداث ، وسأل ما إن كانت المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وحقها في تقرير مصيرها سياسة عملية أو حكيمة ، ويقول له لطفي بوضوح ، ان هذا إنما هو تكتيك للمساومة ، ولتسهيل الحل العملي الوحيد وهو الدخول في مفاوضات مباشرة مع البريطانيين في لندن (أنظر هيكل ١ : ٨٢) .

(٨) كان هؤلاء الثلاثة هم عبد المقصود متولي ، ومصطفى الشوربجي ، ومحمد زكي علي ، ولقد رفعوا أصواتهم بالاحتجاج على زغلول إلى الحد الذي اضطر معه إلى تذكيرهم أنهم في بيته ، وهنا صاح محمد زكي علي أنه ليس ببيت زغلول ولكنه بيت الأمة . وبسبب مرونة اللغة العربية وتعدد معاني العبارة الواحدة فيها ، فإن الجملة التي كان المقصود منها على الأرجح أن البيت بني من أموال الأمة ، أمكن استخدامها من قبل زغلول وغيره لإعطاء قيمة رمزية لمنزله ، حيث سمي منذ تلك الحين ببيت الأمة (أنظر الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ١ : ١٠٢-١٠٨ ، وانظر أيضاً فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٢٥٥) .

(٩) أنظر المذكرة التي كتبها دبليو ويلكوكس ، المستشار البريطاني للري للقنصل الأمريكي في مصر ، حيث يحلل تكوين المجتمع المصري ويستنتج أن «الأفندية» هم أشد الفئات عداوة للبريطانيين ، وأنهم يقودون الفلاحين ، والذين يقدر ولكوكس ، أنهم كانوا سيقبلون بالاحتلال لولا الأفندية . وقد كتبت المذكرة يوم ٤ مارس ١٩١٩ قبل خمسة ايام بالضبط من بداية الثورة . (Memorandum Giving the View of Friendly Egyptians on the Situation Today مذكرة عن آراء الموالين من المصريين اليوم ، في دسوقي ، ثورة ١٩١٩ في الأقاليم ، ٥-١١) .

(١٠) مدرسة الحقوق عام ١٩١٩ هي كلية الحقوق بجامعة القاهرة اليوم ، وأمامها نصب تذكاري لشهداء الجامعة ومنهم شهداء ثورة ١٩١٩ ، أمام النصب تمثال نهضة مصر لمحمود مختار (١٨٩١-١٩٣٤) وهو لتخليد ذكرى الثورة ايضاً ، والتمثال لفلاحة مصرية بالحجاب ، تضع يدها على رأس أبي الهول الرابض ، والتمثال يجمع هوية فرعونية وإسلامية ، فأبو الهول شبيه بالتمثال الفرعوني المعروف ،

ولكنه يحيل أيضاً على الرسومات الشعبية لأبي زيد أوعنترة من أبطال الملاحم العامية في صورة أسود برؤوس بشر ، وحجاب الفلاحة ينتمي لحاضر مصر العربي الإسلامي ، والجمع بين الهويتين دال ، فاللحظة كان لحظة تصالح ، وإن كان مؤقتاً ، بين القومية المصرية ممثلة هنا في حزب الوفد وحزب الأمة من جهة ، وبين الهوية العربية الإسلامية لمصر التي تبناها الحزب الوطني والقواعد التي أشعلت الثورة من جهة أخرى . ومن المفارقة أن الجامعة اليوم ، والنصب التذكاري ، والتمثال ، تقع جميعاً أمام مقر السفارة الإسرائيلية .

(١١) يقع ميدان السيدة زينب ، كأخيه ميدان الحسين ، في القاهرة الفاطمية وهي تقع إلى الشرق من قاهرة إسماعيل الأوروبية والمعروفة اليوم بمنطقة وسط البلد . وبيت سعد زغلول ، للمصادفة الدالة أيضاً ، يقع على الحد الفاصل بين المدينتين ، العربية الإسلامية ، والأوروبية .

(١٢) سيتكرر هذه النمط ، من مهاجمة المصالح الأوروبية ، ثم المصالح اليهودية بعد ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ، أكثر من مرة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ ، كما أن إدانة الوفد لأعمال قواعده الجاهيرية هذه ستصبح نمطاً متكرراً هي الأخرى ، حيث ينهم الوفد من قاموا بهذه الأعمال أنهم دهماء غير مسؤولين ، أو أنهم متآمرون أو يتهمهم بالاثنين معاً .

(١٣) الغورية والظاهر هما أيضاً حيان إسلاميان كثيفا السكان ، وإن كان ثمة حضور مسيحي معتبر في الظاهر . معظم المساجد والدور والمدارس في تلك المناطق مبنية منذ العهد المملوكي ، على طراز العمارة المملوكية في العهد العثماني ما قبل محمد علي ، وحولها بعض البيوت العشوائية الأحدث ويقع الظاهر إلى الشمال الشرقي من الأزهر ، أما الغورية فمتاخمة لميدان الأزهر والحسين . ومازالت المظاهرات في القاهرة اليوم تنطلق من إحدى بؤرتين ، الجامعة المصرية بالجيزة ، والأزهر .

(١٤) ليس غرضي من هذه اللغة في وصف المظاهرة التهكم أو السخرية من المشاركة النسوية ، بل من الحركة النسوية التي ارتبطت بالوطنية الليبرالية المصرية ، والمؤرخين المنتمين لها ، الذين رأوا في هذه المظاهرة بداية ونموذجاً لمشاركة المرأة المصرية في النضال الوطني ، ولم يروا في أمهات الشهداء وزوجاتهم وأخواتهم ، بل والشهيدات في القرى المصرية أو الأحياء الفقيرة ، نموذجاً أمثل وأفعل لهذه المشاركة ، والفرق بين أمثال نازلي فاضل ، وعموم النساء المصريات بين في المظهر والجوهر . بل إن اختيار هذه المظاهر لتمثل مشاركة المرأة المصرية ، إنما هو جزء من عملية التمثيل ، أو الاختيار الاستعماري لمن يمثل الشعب دون من ، ومن يتكلم باسمه ، فكما كان الباشا يعتبر فلاحاً ممثلاً عن الفلاحين على رأي لويد ، كانت هذه الهوانم ممثلات عن نساء مصر . وكما قلنا فإن هذا المنطق موجود لدى المستعمرين ، ولدى النخبة الوطنية المصرية ، ومنها الرافعي ، على حد سواء .

(١٥) قبض على عبد الرحمن فهمي في ١٩٢٠ وحكم عليه بالإعدام ، ثم خفف الحكم إلى ١٥ عاماً في

السجن ، إلا أنه أطلق في ١٩٢٤ ما إن أصبح زغلول في السلطة ، وأصبح عضواً في البرلمان الجديد . والنقابات التي كان قد شكلها أثناء الثورة في الخفاء ظهرت إلى العلن باسم اتحاد نقابات وادي النيل وقد ضم ١٢٠ نقابة وزادت عضويته على ١٥٠ ألف عامل ، وقد اختير فهمي ، «زعيم العمال» رئيساً للاتحاد (أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ٢٠) .

(١٦)كانت المنظمات التسع هي : جمعية اليد السوداء ، لجنة الدفاع الوطني ، اللجنة المستعجلة ، المصري الحر ، الشعلة ، المدارس العليا ، جمعية مجلس العشرة ، جمعية الخمسين ، وجمعية الانتقام . وقد قبض على عبد الرحمن فهمي بتهمة الاتصال بالجمعية الأخيرة بعد نهاية الثورة (للمزيد عن التنظيمات السرية أثناء الثورة انظر رمضان ، ١ : ١٥٨-١٧٥) .

(١٧) يشهد عبد الرحمن فهمي نفسه على أن ازدواجية خطاب الوفد كانت وراء إخفاء المراسلات بينه وبين زغلول . فبعد أن وصل زغلول ووفده إلى باريس أكتشفوا أن مؤتمر الصلح كان قد أقر الحماية البريطانية في مصر . فكتب زغلول رسالة لأعضاء الوفد الباقين في مصر يقول لهم فيها إنه وجد جميع الأبواب مغلقة في وجهه وأن الحماية أضحت تتمتع الآن بالاعتراف الدولي . عندما تلقى فهمي برقية زغلول ، أدرك النتائج الكارثية لنشره ، فأقنع بقية أعضاء اللجنة أن البرقية مزورة ، وجعلهم يقسمون على القرآن أنهم لن يذكروا كلمة عنها في العلن . ثم كتب فهمي لزغلول أن الاستقلال ليس بتحفة في اللوفر يفترض ان يحصلها الوفد في بضعة أيام ، وان القضية بحاجة إلى كفاح أطول ، لا لإقناع حكومات العالم بالضغط على بريطانيا ، بل بالضغط المباشر على الاحتلال البريطاني في مصر عبر عمليات الثورة والمقاومة في الشارع ، وعبر حملة إعلامية موجهة إلى الرأي العام البريطاني . فرد زغلول بأنه سيبقي فهمي على علم بكل التطورات التي تحدث للوفد في الخارج وأنه يترك لفهمي حرية إبداء هذه المعلومات أو أخفائها كما يرى . إنه جدير بالذكر أن فكرة الذهاب لباريس والمطالبة السلمية بالاستقلال كان جوهر سياسة الوفد المعلنة . أما الموقف المساند لاستمرار المقاومة العنيفة ، الذي تبناه فهمي كما يظهر من قصة البرقية ، كان أقرب إلى الرأي العام المصري . ومن تلك الساعة ، أصبحت المراسلات بين زغلول وفهمي تتم بالحبر السري ، واصبح فهمي مصفاة تتحكم في تدفق المعلومات بين الوفد وقاعدته (لنصوص البرقيات المذكورة انظر أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ١٤-١٥) .

(١٨) سيتكرر هذا النمط كما أسلفنا ، ويقفز إلى الذهن هنا قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالحلول التي كانت ترفضها حين كان الأردن هو المتوصل إليها ، على سبيل المثال لا الحصر .

(١٩) لنص برقية زغلول إلى فهمي بهذا المعنى انظر «التقرير الثامن عشر من زغلول إلى فهمي ، باريس في ١٨ إبريل ١٩٢٠» في أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ١٠٨) يشدد زغلول في هذه

البرقية على ان العامل الرئيسي في نجاح مهمة الوفد هو أن يحظى بالثقة الكاملة للشعب المصري ، وأن على الرأي العام في مصر ، والذي أثبت «أنه لم يعد بعد في طفولته» بتعبير زغلول أن يمنح الوفد كامل الحرية في اختيار الوسائل التي يراها مناسبة في سعيه للاستقلال .

(٢٠) إن فكرة «إئتمان» المصريين لجديرة بالتوقف عندها ، فألنبي يلخص المشكلة بكونها مسألة ثقة ، فنظراً لما كان المصريون يقدمونه من وعود بالحفاظ على مصالح بريطانيا ، فإن تسليمهم السلطة سوف يتوقف على ثقة البريطانيين في قدرة المصريين على الوفاء بوعودهم . فالمعلن أن إستراتيجية كل من القوة الاستعمارية والنخبة الوطنية استراتيجية واحدة ، إلا أن أيا من الطرفين لم يكن «يثق» بأن الطرف لآخر يضمر ما يظهر . وإضافة إلى ذلك ، فمفهوم «الإئتمان» يشير إلى فكرة الإنابة والوكالة ، والحلول محل الاحتلال . وعليه فإن طريقة نقل السلطة ، أي المؤسسات والاتفاقيات التي عبرها يتم نقل الأمانة ، يجب أن تكون مبنية بشكل يمنع أن يخونها أحد الطرفين ، أي أن الاتفاقيات والخطوات العملية في نقل السلطة ، ستشمل ضمانات أن يحفظ فيها كل من الطرفين التزامه .

(٢١) استقال بكن بعد أن فشل في الوصول إلى اتفاقية ، فقد أضعفه هجوم زغلول ففشل ، ثم أضعفه الفشل أكثر .

الفصل الرابع

التحـــالــــــف

استمر نمط التنافس بين أقطاب النخبة الوطنية المصرية في سبيل الحصول على الصفة التمثيلية للشعب المصري، عبر إقناع الاحتلال بقدرتهم على الحلول محله من ١٩٢٤ إلى توقيع المعاهدة الأنجلو-مصرية عام ١٩٣٦ . حاولت الحكومات المختلفة التوصل لاتفاقية تكون مقبولة لكل من بريطانيا ومصر، فتحافظ على مصالح الأولى واستقلال الثانية، بينما كان الحزب الذي خارج السلطة يتشدد ليظهر أن الذي في الحكومة عاجز عن حفظ الأمن والاستقرار في البلاد وبالتالي فهو غير قادر على تمرير ما يتوصل إليه من اتفاقيات مع بريطانيا. وهذه القدرة على حفظ الأمن والاستقرار هي الشرط البريطاني الأول لتسليم السلطة لأي من أقطاب النخبة الوطنية.

ولكن حين تتبدل المواقع ويأتي الحزب المعارض إلى سدة الحكم، لا تتغير عروضه التفاوضية عن الحزب الذي سبقه. وبعبارة أخرى، فإن المنافسة التي جرت بين الأحزاب المشكلة تحت دستور ١٩٢٣ جرت حول مَن مِن المصريين سيستبدل بالاحتلال، لا على شروط هذا الاستبدال، أو ملامح الاستقلال.

والنقطة الثانية التي لا بد من ذكرها هنا، هي أن الوفد، ومنافسه حزب الأحرار الدستوريين، الذي شكله يَكَن ورفاقه عام ١٩٢٣، واجها التناقض الرئيسي الكامن في عملية الحلول محل الاحتلال، والأزمة التي تفرضها عليهم مناصبهم المسعيُّ إليها. بعبارة أخرى، فقد تنافست الأحزاب المصرية لتصل إلى السلطة، ولكن أن تكون في السلطة، في ظل دستور ١٩٢٣ وإعلان فبراير، كان يعنى أن تخضع لتناقض بين الوعد والقدرة على تنفيذه، يؤدي دائماً إلى فشل الحكومات وانحلالها، فالوصول لسلطة كان أقصر الطرق وأكدها لخسرانها. كان هذا صحيحاً بشكل خاص في حالة الوفد ففي كل مرة يفشل الوفد فيها أن يتوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا، أو أن يضمن الأمن والاستقرار في البلاد، كانت حكومته تنحل إما بأمر من الملك مستخدماً سلطته في حل البرلمان حسب الدستور، أو عبر التدخل المباشر لبريطانيا حسب حقها المنصوص عليه في إعلان فبراير أن تتدخل لحفظ مصالحها من التهديد داخل البلاد أو خارجها.

هدف هذا الفصل إذن هو المقارنة بين العروض التفاوضية التي قدمتها أو حصلت عليها الحكومات المصرية المختلفة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ ومناقشة الظروف السياسية التي انتجت هذه العروض .

الأحداث :

قبل أن أبدأ في مناقشة المفاوضات بين الحكومات المصرية المتعاقبة وبريطانيا العظمى ، ربما يساعد سرد للأحداث بتسلسلها الزمني في فهم سياقها .

فورَ تشكيل الحكومة المصرية المنتخبة بقيادة زغلول ، اندلعت في السودان تظاهرات تحتج على التحفظ المتعلق بالسودان في إعلان فبراير ١٩٢٢ وتدعو إلى شموله بالاستقلال وإلى أن يحصل على ما حصلت مصر عليه . في هذه اللحظة كان زغلول ما يزال واقعاً في مصيدة رفضه اللفظي للإعلان (عندما كان يَكن المتوصل إليه) وقبوله الفعلي به (عندما قبل تشكيل الحكومة على أساسه) . كرئيس للوزراء ، قال زغلول إنه ليس ملزماً بالإعلان لأنه إعلان من طرف واحد ، وعليه فقد امتنع عن قمع المظاهرات في السودان أول الأمر . ولكن عندما قتل القائد البريطاني للجيش المصري في السودان ، قَبِلَ زغلول بلا قيد ولا شرط كل المطالب البريطانية بما فيها سحب كل القوات المصرية من السودان وقمع المظاهرات والحركة والوطنية هناك ، ووقف التحريض ضد الاحتلال البريطاني . ثم استقال سعد زغلول من الوزارة ببيان طلب فيه من الشعب المصري أن يمتنع عن أية مظاهرات ضد البريطانيين (انظر الإنذار البريطاني ورد الحكومة المصرية ، ونص خطاب استقالة زغلول في الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ١ : ٢٣٢-٢٤٣) . في أواخر ١٩٢٤ تشكلت حكومة برئاسة أحمد زيور باشا لتنفيذ باقي المطالب البريطانية . ولكن ، بالرغم من تغير الحكومة بقي البرلمان وفدياً بالأغلبية الساحقة ، فقام زيور بتعليق البرلمان لمدة شهر ، وحين طلب ١١٧ عضواً من البرلمان من الملك السماح له بالانعقاد ، حل الملك البرلمان وأمر بإجراء انتخابات أخرى في مارس ١٩٢٥ . شكل الملك حزبه الخاص وتسمى بحزب الاتحاد ، ظاناً أنه يستطيع أن يكسب من خسارة الوفد والأحرار معاً ، فقد كان كل من الحزبين يهدد سلطته بشكل أو بآخر ، الوفد بشعبيته والأحرار بعلاقاتهم مع البريطانيين وتأكيدهم على الحقوق الدستورية . إلا أن الملك أوعز لسكرتيره حسن نشأت رئيس حزب الاتحاد أن يتحالف مع الأحرار ، لأن الوفد بدا للملك أقوى وأخطر . ولكي يقنع الأحرار بتأييد حكومة حزب ملكي تأتي أساساً لتنفيذ المطالب البريطانية المكروهة لدى الناس أضاف الملك بضعة وزراء من حزب الأحرار إلى حكومة زيور القائمة (فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٢٧٦-٢٧٧) .

نجح الوفد في الانتخابات ، فحل الملك البرلمان حتى إشعار آخر . وأصبح الملك الآن راغباً في التخلص من الأحرار الدستوريين الذين اضافهم للحكومة القائمة ، فلقد كان التحالف معهم تكتيكاً انتخابياً وفشل ، وبما أن أي انتخابات أخرى لم تكن متوقعة في المدى المنظور فقد طرد الوزراء الدستوريين إثر أزمة كتاب الشيخ علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" (١) .

لبقية ١٩٢٥ ، حكم زيور بلا سند من أحد إلا من الملك والبريطانيين . أما الأحرار ، الذين شعروا بخيانة حليفهم في القصر ، فقرروا أن يتحالفوا مع الوفد . وقد كان هذا الأخير يحتاج إليهم . كان الوفد يعلم أن البريطانيين يسيطرون على مقاليد الحكم في البلاد ، وأنه إن أراد أن يشكل حكومة فلا بد له من قبول إعلان فبراير ١٩٢٢ الذي أنشأ النظام السياسي المصري برمته ، وعليه فقد كان تحالفه مع الأحرار متوازياً مع ما سمي وقتها بسياسة "حسن التفاهم مع بريطانيا العظمى" .

هذه الحركة تؤكد ما شرحناه من نمط التنافس على التمثيل ؛ في ١٩٢٤ بدا أن الوفد ، وإن كان مقبولاً لدى المصريين ، غير مقبول لدى البريطانيين ، وعليه فقد خسر السلطة لأن أحد طرفي عملية التمثيل المتضادين رفض الاعتراف بصفته . فتقدم الملك والأحرار الدستوريون ليعرضوا أنفسهم ممثلين بديلين عن الوفد . إنّ الانتخابات ، ثم تبني سياسة حسن التفاهم ، هما تأكيدان نموذجيان على الرغبة في الحفاظ على الصفة التمثيلية والعلاقة المزدوجة مع الغازي والمغزو ، فبينما كان الوفد يؤكد كم هو شعبي بين الناس (بالانتخابات) كان يثبت لبريطانيا كم هو قابل للتعاون معها (بسياسة حسن التفاهم والتحالف مع الدستوريين) ، (للاتصالات بين السياسيين المصريين والمندوب السامي البريطاني في تلك الفترة انظر هيكل ١ : ٢٤٦-٢٤٩) .

في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع البرلمان المنحل بحضور قادة الأحزاب الكبرى الثلاثة ، الوفد والأحرار والوطني في فندق الكونتيننتال بالقاهرة ، وأصدر قراراً بالإجماع بسحب الثقة من حكومة زيور ، وأعتبر كل قراراتها ولوائحها ومراسيمها باطلة . وفي الوقت نفسه بدأ الوفد والأحرار يتقربون من المندوب السامي الجديد اللورد لويد خليفة ألنبي . الاتحاد بين المتطرفين والمعتدلين المصريين ، بتعبير لويد ، كان مقلقاً للبريطانيين ، فأي حركة من الحكومة ، أو من المعارضة المتحالفة ستؤدي إلى انفلات الأوضاع الأمنية في البلاد وتجدد الثورة (أنظر تحليل لويد عن خطأ الملك في التخلص من الأحرار ودفعهم للتحالف مع الوفد في لويد ٢ : ١١٤-١١٥و ١٢١-١٢٢) . وقد حصلت هذه الحركة من قبل المعارضة المتحدة حين قررت عقد مؤتمر وطني في ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذي دعي إليه كل وجيه في البلاد بما

في ذلك بعض موظفي الحكومة . في هذه اللحظة نصح لويد زيور بالتراجع عن قانون انتخابات كان قد صممه ليمنع الوفد من الفوز في انتخابات قادمة ، وأن يعلن أن الانتخابات ستجرى بعد شهرين . أطاع زيور ، ثم استقال (رمضان ١ : ٥٨٨-٥٩٠) . لقد جاءت المعارضة المتحالفة إلى السلطة إذن بالتدخل العلني للمندوب السامي البريطاني . السبب في تدخل المندوب لم يكن يخلو من المفارقة : لقد كانت المعارضة أكثر شرعية وشعبية من الحكومة ، كما أنها أصبحت أكثر قبولاً لفكرة تدخل بريطانيا في السياسة المصرية الداخلية . وبعد ، فلقد كانت المعارضة ، بالذات لأنها أكثر شرعية ، أقدر من غيرها على تنفيذ الإملاءات البريطانية بأقل قدر ممكن من العصيان أو التمرد في الشارع . ولكن المفارقة هي أنه كلما أطاعت حكومة ما البريطانيين كلما قلت شرعيتها ، فقلت قدرتها على طاعتهم ، وهلم جرا . كما سنرى لاحقا ، ما إن يصل الوفد إلى السلطة حتى يقع في فخ المفارقة هذا ، ويخسرها .

لم يكن لويد يريد زغلولاً رئيساً للحكومة ، أولاً ليضمن أن تكون للأحرار كلمة في الحكومة ، وثانياً ليكمل معاقبة زغلول على أحداث ١٩٢٤ . بموافقة زغلول ، شكل يَكن حكومته بوزراء وفديين ودستوريين[٢] .

كانت الحكومة الجديدة قد تعلمت دروس ١٩٢٤ ، فقد كان الخوف على الدستور ، أي خوفهم من تدخل بريطاني يطرد الوفد من الحكومة ويحل البرلمان ويعطل الدستور ، وينحاز تماماً إلى الملك على ضعفه ، هو الذي يدعوهم إلى تجنب أية مغامرات مع البريطانيين (رمضان ١ : ٦٧ ، وانظر أيضاً تقدير لويد لصداقة حكومة يكن وتعاونها في لويد ٢ : ١٧٥-١٧٦) . بعبارة أخرى ، لقد أصبح الدستور المفترض أن يكون وسيلة يعبر من خلالها المصريون عن رغباتهم ، السبب الرئيسي في عجز المصريين عن التعبير عن تلك الرغبات[٣] .

إلا أن أزمة الجيش لم تلبث أن ابتدأت . فقد أراد وزير الدفاع الوفدي أن يغير تركيبة الضباط في الجيش المصري بما يقلل عدد الضباط البريطانيين فيه . وقد عارض هؤلاء القرار بشدة ، إلا أن الوزير مضى فيه . أدى هذه فوراً إلى استقالة يَكَن ، وتراجع الوفد ، وتشكيل حكومة برئاسة عبد الخالق ثروت . وسوف نناقش هذه الأزمة في الفصل التالي ، في درسنا لاستمرار فشل سياسة التوفيق بين المصالح الوطنية والاستعمارية . فكما أسلفنا ، أتى البريطانيون بالوفد لينفذ سياسية التمثيل والتبديل ، أو الحلول محل الاحتلال ، وكلما حاول الوفد الهروب من هذا الالتزام هدد بفقد السلطة ، فعاد يقبل ما كان يرفضه .

كانت علاقة ثروت بالبريطانيين شبيهة بعلاقة يكن بهم ، وكذلك علاقاته بالوفد وبالأحرار . وعليه فلقد كان وضعه مريحاً بما يكفي ليبدأ المفاوضات ، وسميت هذه بمفاوضات ثروت تشامبرلين . أثناء هذه المفاوضات ، مات سعد زغلول ، وانتخب الوفد النحاس ليخلفه . توقع لويد أن يكون لموت زغلول أثران ، فمن ناحية سيحرم موته الوفد من قائد ذي كاريزما وتاريخ ، وكان لويد يعتقد أن هذه كانت وراء شعبية الوفد . وعليه فقد اقترح ألا تتوصل الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع ثروت حتى تجني ثمار موت زغلول من ضعف الوفد ، وتتشكل حكومة من الأحرار . ومن ناحية أخرى ، توقع لويد ، مصيباً هذه المرة ، أن يتشدد الوفد في موقفه ليعوض خسران زغلول ويثبت شرعية خليفته ، خاصة وأنه كان خارج السلطة غير خائف عليها ولا مقيد بها . فأي اتفاق تتوصل إليه الحكومة مع ثروت لن يصمد أمام تشدد الوفد ، حتى وإن كان ثروت يقود حكومة إئتلافية فيها عدد لا بأس به من الوزراء الوفديين (لويد ٢ : ٢٣١-٢٣٢)(٤) .

لذلك فشلت المفاوضات ، واستقال ثروت ، ولكن على عكس توقعات لويد ، جاءت الانتخابات بالنحاس لا بالأحرار ، إلا أن نية زعيم الوفد الجديد كانت استكمال المفاوضات مع بريطانيا . وتكرر النمط مرة اخرى ، وجد النحاس نفسه محبوساً في مواقفه المعادية للاحتلال التي كان استخدمها ليصل إلى السلطة . فما إن وصل إليها أدرك أن شرط الاحتفاظ بها هو أن يتراجع عن مواقفه تلك . قانون الجمعيات السياسية ، كان هذه المرة النقطة التي تواجه عليها الوفد مع البريطانيين . وسوف ندرسها مع أزمة الجيش في الفصل التالي .

اضطر النحاس للاستقالة بعد الرضوخ للمطالب البريطانية ، وتشكلت حكومة غير دستورية للأحرار الدستوريين بقيادة محمد محمود باشا في ١٩٢٨ . للعام التالي من ١٩٢٨ إلى ١٩٢٩ ، تفاوض محمد محمود مع البريطانيين . وهاجم الوفد أي شيء توصل إليه . قام الوفد بما استطاع ليظهر أن محمد محمود غير قادر على فرض الأمن والاستقرار في البلاد ، ناهيك عن إقناع الناس باتفاقية بين مصر وبريطانيا . تحت هذا الضغط الشديد من الوفد ، انهارت المفاوضات واستقال محمد محمود ، تماماً كما كان الحال مع ثروت (لتفاصيل حملة الوفد ضد محمد محمود انظر كامل ٢ : ١٥٢-١٥٦) . شكل عدلي يكن حكومة انتقالية للإشراف على الانتخابات ، وعاد النحاس إلى السلطة ثانية . ولقد كانت شروط المفاوضات وعروضها بين النحاس وهندرسن ، كما سنشرح أدناه ، شبيهة جداً لتلك التي كانت بين محمد محمود وهندرسن ، وكلاهما شبيه جداً باتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

أثناء مفاوضات النحاس مع هندرسن رد الدستوريون الأحرار الذين للنحاس ، وقاموا بحملة هجوم على كل ما كان يتوصل إليه ، رافضين ما كانوا يقبلون كما أن النحاس كان يقبل ما سبق أن رفضه . تسقط الأحرار أخبار المفاوضات وهاجموا كل مسوَّدة أو مشروع علموا به معطين البريطانيين انطباعاً بأن النحاس لن يكون قادراً على تمرير اتفاقية إن توصل إليها (انظر "شهادة الكتاب الأبيض تدحض أقوال الكذابين والمزورين" مقال لرئيس تحرير السياسة ،جريدة الأحرار ، مقتبساً في شفيق ، حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة ١٩٣٠ ، ٦٢٠-٦٢٥) .

لم تتمخض مفاوضات النحاس عن اتفاق ، فاستقال . هنا ، أراد الملك ، المتنافس الثالث على السلطة في مصر ، أن يعود إلى اللعبة التي كان خرج منها منذ استقالة زيور . لقد قرر الاستفادة من هذا الفشل المزدوج للأحرار والوفد معاً ، فعين إسماعيل صدقي رئيساً للوزراء ، واستخدمه ليجمد أي عمل سياسي في مصر لخمس سنوات من الحكم الأوتوقراطي الطاغي العنيف . مما دفع بالوفد والأحرار للتحالف مرة أخرى ، كما فعلوا لمواجهة زيور في عام ١٩٢٥-١٩٢٦ بعد فشل كل من يكن وزغلول في الوصول إلى اتفاقية .

أخيراً في ١٩٣٥ كانت إيطاليا تتقدم في الحبشة ، على حدود مصر الجنوبية ، فإن حدود مصر وقتها كانت تشمل حدود السودان الحالية ، مطوقة بذلك مصر من الجنوب الشرقي (الحبشة) والشمال الغربي (ليبيا) ، شعرت بريطانيا بضرورة الوصول إلى اتفاقية تضمن وجود حكومة مصرية قوية تُبقي الشعب ساكناً في حال نشبت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا(٥) .

ومن ناحية أخرى كان الوفديون والأحرار الذين يواجهون يد الملك الحديدية ، راغبين في التوقف عن لعبة التنافس على التمثيل والتبديل التي أدت إلى فشلهم المزدوج . تكونت لجنة مشتركة ، ثم حكومة ائتلافية من الحزبين ، وبعد جولة قصيرة من المفاوضات ، تم التوصل إلى اتفاقية لا تكاد تختلف كثيراً عن كل المسودات والمشاريع السابقة عليها .

مفاوضات ثروت تشامبرلين :

إن أهم الملاحظات على مفاوضات ثروت تشامبرلين هي التشابه الشديد بين مشروعي الاتفاقية المقدمين من كلا الطرفين . فبمقارنة المشروعين لا نرى اختلافاً حول الخطوط العريضة التي تحكم العلاقة بين البلدين ، والتشابه بين المشاريع اللاحقة ، تلك المقدمة في وزارتي محمد محمود والنحاس ، مع تلك المقدمة في مفاوضات ثروت وتشامبرلين ، هو تشابه مدهش أيضاً .

في تقريره الذي يلخص سير المفاوضات إلى الملك فؤاد كتب ثروت :

شرعت إذن في وضع مشروع المعاهدة ، وإن أعز أماني كل مصري-أماني لا شك أنها مشروعة- هي تحقيق مطالب البلاد كاملة . ولكنني مع ذلك كنت أحسب حساباً لما هو قائم في الأذهان في انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان . مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب . وإن تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل ، لذلك رأيت أنني لا أكون خدمت المصالح المصرية إذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فإن هذه المطالب قد تبدو من النظرة الأولى لمحادثيّ البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين . على أني كنت حريصاً جد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحاً . وإن كنت لا أشك في أن البحث أمر بالغ الدقة ، وواضح أنني لم أكن أستطيع بلوغ غايتي ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة . وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد فقد صرح بها في المفاوضات الشبيهة بالرسمية التي جرت في سنة ١٩٢٠ ، وفي المفاوضات الرسمية التي دارت في سنتي ١٩٢١ ، و١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل الشعب الانجليزي كافة ("مفاوضات سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ ، ثروت-تشمبرلن ، بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا" في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٣٢-٢٣٣) .

يشرح ثروت أنه ذهب إلى لندن مدركاً أن المشكلة الأساسية كانت مشكلة ثقة . فلم يكن البريطانيون يثقون من أن المصريين سوف يلتزمون بأمانة بحفظ المصالح الاستعمارية البريطانية ، والمصريون لم يكونوا واثقين من أن بريطانيا تنوي ائتمانهم على هذه المصالح . لقد كانت مهمة ثروت إذن أن يثبت للبريطانيين كم أن المصريين ، ممثّلين في حكومتهم ، قابلون وقادرون على حفظ هذه المصالح ، وأداء وظائف الاحتلال بدلاً منه ، وأول هذه المصالح ، مرة أخرى ، هي أمن المواصلات الإمبراطوية ، أي قناة السويس ومنع أي قوة أخرى معادية لبريطانيا من أن يكون لها نفوذ في البلاد ، وإبقاء كل المزايا التي للرعايا والمؤسسات البريطانية في مصر سياسية كانت أو اقتصادية .

لكي يضمن قدراً ما من القبول لمقترحاته ، وليبقي "الباب مفتوحاً" ، قرر ثروت تأجيل المواضيع الأشد إثارة للخلاف بين المصريين والبريطانيين ، فكان من بين ما أجّل ، الاحتلال ، والسودان ، وحماية الأجانب وعلاقات مصر الخارجية ("إعلان دولة عبد الخالق ثروت باشا" ، مفاوضات ١٩٢٧-١٩٢٨ : ثروت تشامبرلين ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٣٣) . لم يكن ثروت يعني بالتأجيل أن مثل هذه المواضيع لن تعالج في الاتفاقية

التي يسعى للوصول إليها ، إنما عنى أن ما تفرضه الاتفاقية من ترتيبات بشأن هذه المواضيع يكون مؤقتاً ، وعرضة لمفاوضات أخرى في وقت لاحق . ولابد من لفت الانتباه هنا ، إلى أن فكرة التأقيت هذه كانت أحد أعمدة الخطاب الاستعماري البريطاني في مصر منذ الاحتلال ، وقد كانت موجودة أيضاً في مسوّدات زغلول ويَكن عام ١٩١٧ ، وفي معظم الإعلانات السياسية البريطانية في مصر ، خاصة خطاب كرومر عن أن الترتيبات البريطانية في البلاد ، عسكرية كانت ، أو غير عسكرية ، إنما هي جزء من عملية تدريب مؤقتة ، حتى يستطيع المصريون الاضطلاع بمهامهم ، فهي رؤية تكون فيها بريطانيا مبرمجاً ، وضابطاً لحركة الإنسان الآلي الذي هو مصر واستقلالها ، تضبطه ، وتتأكد من حسن عمله ، ثم تتركه . وموضوع التأقيت هذا مرتبط أشد الارتباط بموضوع الثقة الذي ذكرناه . في كلا الخطابين ، خطاب "الكرومرات" ، و"اللنبيات" الاستعماري ، وخطاب "الزغلولات" و"الثروتات" المحلي ، الاستعمار هو إجراء مؤقت ، هو عملية تعليمية ، وكل عملية تعليمية لا بد لها من نظام لاختبار المتعلم وتقييمه ، وهي عملية لا تنتهي إلا بعد أن يثق المعلم أن تلميذه أصبح على ما أراده أن يصبح . وكما في الأكاديميا أيضاً ، يُتوقع من التلميذ أن يحل محل أستاذه ، هو يتحرر من نصائح الأستاذ وتوجيهاته فقط عندما يتبنى هو نفسه هذه التوجيهات ويختزنها فتصبح ذاتية نابعة من داخله لا آتية إليه من خارجه . فإذا تخرج ظل تفكيره محبوساً في إطار المنهج "العلمي" الذي سقاه إياه أستاذه ، فهو لا يكون حراً ، إلا حين لا يكون أصلاً .

وبدرجة أقل من التعبير المجازي ، نريد القول إن الترتيبات المؤقتة المتوقعة في الاتفاقية المنتظرة ، كانت وسائل بناء ثقة بين الطرفين وفترة اختبار ، فلقد كانت ضمانات أن استقلال مصر الذي ستعرفه الاتفاقية وتحدد معناه ، أي شكل مؤسساته وسلطاتها ، لن يهدد عملها كمستعمرة .

مثلاً ، فالمادة ٥ من مشروع ثروت المقترح للاتفاقية ، نصت على أنه في حالة الحرب ، يكون على مصر أن تقدم لبريطانيا كل مساعدة ممكنة ، بما في ذلك السماح لبريطانيا باستخدام الأراضي المصرية ، والمياه والمجال الجوي . المادة ٦ نصت على بقاء قوة بريطانية في مصر بشكل دائم للحفاظ على المواصلات الإمبراطورية وتأمينها ، على أن هذه القوة لا تكون قانوناً قوة احتلال ولا تتدخل في شؤون السيادة المصرية . وقد اقترح ثروت ، أنه بعد فترة من الزمن ، يمكن أن يعاد تمركز القوات البريطانية في مواقع معينة من مصر ويقصر وجود القوة عليها . إلا أن المشروع لم يذكر المواقع المعينة التي يقترح ثروت أن تبقى فيها القوات البريطانية ، ولا المدة التي بعدها يعاد تمركز القوة البريطانية إليها . ولقد وضعت

مسافات خالية مكان الكلمة التي تحدد المواقع (والتي ربما أضمر ثروت أن تكون حول قناة السويس) ومكان الكلمة التي تحدد المدة التي بعدها يعاد انتشار القوات البريطانية من كافة أرجاء البلاد لتقتصر على المواقع المذكورة . والهدف من ترك هذين المكانين خاليين هو الإشارة إلى تأجيل النظر فيهما إلى وقت لاحق ، في حال تم التوصل إلى المبادئ العامة للاتفاقية .

أما المشروع البريطاني فقد كان شبيهاً بهذا إلى حد كبير ، فالفرق الضئيل الوحيد كان في المادة ٤ والتي تناظر المادة ٥ في مشروع ثروت ، فقد كان مطلوباً من مصر أن تسمح لبريطانيا باستخدام أرضها ومائها وجوها في حال وجود تهديد بالحرب ، لا في حال وقوع الحرب فعلاً . إلا أن هذا كان فرقاً شكلياً ، حيث أن كلا المشروعين لم يحدد حجم القوة البريطانية المقيمة في مصر ، ولا المدة التي ستبقى فيها ، فسواء كانت بريطانيا في حال حرب ، أو مهددة بحرب ، أو كانت في حال السلم ، يمكنها أن ترفع من عدد هذه القوة المقيمة في مصر كما تريد ، وهي قوة متاح لها أن تستخدم أرض البلاد وماءها وجوها في كل حين . فأي قوة بريطانية ترسل إلى مصر ، في حال "التهديد بالحرب" كما في مشروع تشامبرلين ، يمكن أن تُشرَّع على أنها تعزيز للقوة الدائمة التي سمح بوجودها مشروع ثروت ، وعليه تكون مستحقة لكل "التسهيلات" التي تلتزم بها الحكومة المصرية حيالها في نفس المشروع حسب المادة ٦ منه ، أو حسب المادة ٥ من مشروع تشامبرلين .

في كلا المشروعين ، (المادة ٢ من مشروع ثروت ، والمادة ٦ من مشروع تشامبرلين) يتلقى الجيش المصري نفس التدريب الذي يتلقاه الجيش البريطاني ، ويتسلح بالأسلحة البريطانية فقط دون غيرها . والهدف المعلن من هذه الخطوة حسب المشروعين ، هو تأهيل الجيش المصري والرفع من مستوى كفاءته ليصبح قادراً على حماية قناة السويس وحده ، فيحل محل الوجود البريطاني "المؤقت" . ومفهوم بطبيعة الأحوال ، أن الحكم على قدرة الجيش المصري ، ومدى جدارته بحماية القناة ، "واستحقاقه للثقة" هو لبريطانيا لا مصر .

أما بالنسبة لعلاقات مصر الخارجية ، فقد تضمنت المادة ٧ من مشروع ثروت ، التزام مصر بألا تتخذ أي موقف من الدول الأجنبية لا يتسق مع التحالف مع بريطانيا العظمى ، أو أي موقف تنتج عنه صعوبات لبريطانيا العظمى ، وألا تعارض سياسة تتبعها بريطانيا العظمى بالنسبة للدول الأجنبية ، ولا تعقد أية اتفاقية مع الدول الأجنبية يمكن أن تضر بمصالح بريطانيا العظمى ("المشروع المصري" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٤٦) .

والمادة ١٠ من مشروع تشامبلين تطابق المادة ٧ هذه من مشروع ثروت كلمة كلمة . ربما كان الفرق الوحيد بين المشروعين في هذا الصدد هو أن المادة ٢ من المشروع البريطاني تذكر أن على البلدين التشاور في أي شأن من شؤون السياسة الخارجية واقع في دائرة

اهتمامهما("المشروع البريطاني" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٤٧) ، بينما لا ينص المشروع المصري على شيء من هذا .

وبشأن موضوع حماية الأجانب ، والذي كان أحد التحفظات الأربعة التي أبدتها بريطانيا على استقلال مصر عام ١٩٢٢ ، ذكر كلا المشروعين أن المستشارين الأجانب الذين كانوا يعملون في الوزارات المصرية طوال فترة الحماية ، سيستمرون في عملهم كمراقبين للتشريعات المصرية التي تخص الأجانب (المادتان ٨ و٩ من مشروع ثروت ، والفقرة ٢ من المادة ١٢ من مشروع تشامبرلين) . وأخيراً اتفق المشروعان أن يتأجل موضوع السودان إلى مفاوضات لاحقة بعد الوصول إلى الاتفاقية .

لقد كانت الاختلافات بين المشروعين إذن ، تماماً كما كانت الحال بين مشاريع رشدي وزغلول عام ١٩١٧ ، اختلافات في الشكل أكثر منها في المضمون . فالمشروع البريطاني مثلاً نص على أنه لما كانت لبريطانيا مصالح خاصة معترف بها في مصر ، فلا بد أن يعامل السفير البريطاني في القاهرة معاملة تقدمه على بقية السفراء في المراسم والبروتوكول (الفقرة ١ من المادة ١٢ من مشروع تشامبرلين) . والمشروع يقول إن على مصر الالتزام بأن تكون نسبة معينة من الموظفين في الحكومة هم من الأجانب ، كوسيلة لتثبت الحكومة البريطانية من أن الأجانب في مصر يتمتعون بحماية كافية لممتلكاتهم وأنفسهم (المادة ١ من مشروع تشامبرلين ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٤٩) . أما الوثيقة المصرية ، فهي وإن تكن قد نصت على ألا تأخذ مصر أي موقف متعلق بالسياسة الخارجية لا يتسق مع سياسة بريطانيا ، فإنها لم تشر صراحة إلى أي معاملة مميزة لممثلي بريطانيا في مصر من حيث المراسم والبروتوكول . ففي نظر الوفد المصري ، لن تؤثر هذه الشكلية في مصالح بريطانيا التي تحفظها المادة ٧ ، ولكنها في المقابل قد تقلل من شرعية أي حكومة مصرية تقبلها . وشبيه بذلك موقف المصريين من المادة البريطانية التي تقترح التزام الحكومة المصرية بتعيين نسبة من الأجانب ، وأن تعطى للبريطانيين الأولوية بين هؤلاء . فإن القبول بمثل هذه المادة كان سيحرج الحكومة المصرية جداً ، فقواعد الأحزاب المصرية كلها ، إنما تتكون نواتها من شباب متعلمين من سكان المدن ، يعني الاستقلال لديهم من بين ما يعني ، أن يجدوا وظائف في جهاز الدولة المصري . في مقابل هذين الرفضين ، وكلاهما متعلق بمن سيقوم بالعمل لا بالعمل نفسه ، فقد قبل المصريون بضمان المصالح القانونية والمالية لبريطانيا عبر وجود المراقبين والمشرفين في وزارتي العدل والمالية .

إن رأي ثروت في التقارب بين المشروعين لم يكن بعيداً عن رأيي هذا المذكور أعلاه . ففي تقريره للملك فؤاد ، معلقاً على المشروع البريطاني ، كتب ثروت :

إن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون إلى جانب الطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة ، حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها ، وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالهما وتصرفاتهما في كل الأمور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدماً عليها لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تنمو ولا تترعرع إلا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، وإلا إذا توفرت للحليفتين حرية الرأي والإدارة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين إذا كان أحدهما للآخر وصياً أو رقيباً عتيداً [...] ولا نزاع في أن هذه الأحكام (أحكام المشروع البريطاني) تترك في النفس أثراً واضحاً بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تلتمس بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفين الحربين بالثقة والفهم الصحيح للمصلحة . وإذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترمي إليه من النتائج الحسية المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئاً . أما بريطانيا فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصايا التي جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على توالي الأيام ، وأما مصر ، فإن ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها ، ولن تشعر في صميم نفسها (صميم نفس مصر) بأي فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحي نفسها (وحي نفس مصر) . وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر ، وتقتضي أن يبدأ بوسائل الحيطة يُنزل عنها شيئاً فشيئاً إلى أن تنقطع تماماً ، تاركة محلها ثقة بلتها إنجلترا وجربتها فحمدت آثارها ، ولست أنكر هذه الحقيقة ، بل لقد اتخذتها نبراساً في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديمه [...] **ومن هذه الناحية أستطيع أن أقرر أنه ليس في المشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أي مزية محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر (البريطاني)** . نعم إن المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للمصالح البريطانية ، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية (ثروت "ملاحظات عامة على المشروع البريطاني" ، في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٥٢-٢٥٣ ، والتشديد من عندي) .

في السطور التالية سأحاول أن أظهر كيف أن منطق الحلول محل الاحتلال هذا ، وهو ما سميناه اصطلاحاً بمنطق الاستبدال أو التبديل ، كان سائداً ومسيطراً في المفاوضات التي

جرت بين الوفد والأحرار الدستوريين من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى .

مفاوضات محمد محمود وهندرسن :

كما ذكرنا آنفاً ، فإن النحاس لم يكن ليبدأ حياته السياسية الرسمية بقبول اتفاقية رفضها ثروت . ليزيد من شرعية يحتاجها ، طالب النحاس بأكثر مما كان طالب به حتى سعد زغلول في مفاوضاته مع ملنر . فقد أعلن النحاس أنه يرفض أية اتفاقية لا تضمن الانسحاب البريطاني الكامل من مصر كلها بما فيها منطقة قناة السويس . ولكن في لقاء مع اللورد لويد عام ١٩٢٨ ، قال النحاس أنه في مقابل الانسحاب ، "فإن بريطانيا ستكسب صداقتنا ، وهي الضمان الكامل لمصالحها في مصر"(٦) (لويد ٢ : ٢٥ ورمضان ١ : ٦٤٧) .

تبعت الأغلبية الوفدية بالبرلمان النحاس في رفض آخر مشروع عاد به ثروت إلى مصر . فأدى هذا ، بالإضافة إلى الضغط السياسي المتولد من موت زغلول ، إلى استقالة ثروت ، وتعيين الملك لرئيس حزب الأغلبية رئيساً للحكومة . إلا أن صداماً بين الوفد والبريطانيين بشأن أزمة الجمعيات السياسية ، أدت إلى استقالة النحاس ، وتكليف محمد محمود رئيس حزب الأمراء الدستوريين رئيساً للوزراء في يونيو ١٩٢٨ . ولقد راهن هذا الأخير على أن توصله لاتفاقية مع بريطانيا تضمن استقلال مصر ، قد يجني له من الشعبية ما قد ينجحه في الانتخابات . فهو يعلم أنه لا يمكن أن ينجح في أية انتخابات قبل التوصل لاتفاقية ، ولا هو يستطيع التوصل إلى اتفاقية ببرلمان أغلبيته وفدية ، وعليه فقد قرر رئيس الحزب الليبرالي الدستوري في مصر ، أن يحل البرلمان ، ويعلن أنه لن ينعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وكتب حسين هيكل ، رئيس تحرير جريدة السياسة الناطقة باسم الحزب أن الخطوة كانت تستحق الثناء ، لأنها كانت تتميز بالصراحة والوضوح . فالليبراليون ، وإن كانوا مؤمنين بحكم الأغلبية ، رأوا ان هذه الأغلبية مضللة من قبل ديماجوجية الوفد! (هيكل ، ٢ : ٢٩١-٢٩٢) .

لم يكن في نية محمد محمود أن يصل إلى اتفاقية شاملة مع بريطانيا ، لأنه إن نشل في ذلك سيجد نفسه في مواجهة معها ، ويرتكب بذلك نفس الجريمة التي كان يعاقب عليها الوفد . وإن هو لم يفشل وتوصل لاتفاقية فعلاً ، فسيواجه هجوماً ضارياً من الوفد الذي لن يرضى بها أياً كانت شروطها . وكلما واجه ضغطاً من الوفد كلما قلت قدرته على ضمان التزامه بما تلزمه به الاتفاقية ، فتقل بذلك ثقة البريطانيين فيه . بل قد يكون البريطانيون أرغب في توقيع اية اتفاقية يتوصل إليها محمد محمود مع الوفد لا معه ، لأن

الوفد أقدر منه على تنفيذها . وعليه ، ففي حالتي النجاح والفشل بدا أن المفاوضات مع بريطانيا لا بد وأن تؤدي إلى خسران محمد محمود للوزارة . ومما يشهد لمحمد محمود ، أنه كان مدركاً للوضع السياسي هذا ، وعليه فقد أعلن أن برنامجه لا يتضمن المفاوضة على القضية المصرية ككل ، ولكنه سيركز على محاولة تحقيق تقدم جزئي في مسائل وظيفية ، كنصيب مصر من ماء النيل ، والامتيازات الأجنبية (انظر محمد محمود ، "تقرير عن مفاوضات صيف ١٩٢٩ : محمد محمود-هندرسن" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٩٧) .

إلا أن السياسة البريطانية الداخلية ، لا المصرية هي التي دفعت الأمور في اتجاه المفاوضات على مجمل القضية المصرية هذه المرة . في مايو ١٩٢٩ فاز حزب العمال البريطاني في الانتخابات برئاسة رمزي مكدونالد ، وكانت ثمة رغبة في لندن لتسوية المسألة المصرية ، ولابد أن نذكر هنا أنه في سبتمبر ١٩٢٤ جرت مفاوضات بين زغلول ومكدونالد ، ولكن لأن الانتخابات البريطانية كانت مقبلة في أكتوبر التالي ، لم يكن أي من الطرفين مهتماً بإجراء مفاوضات جادة .

وعليه فإن آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطاني ، لا محمد محمود ، هو من اقترح أن يتم التفاوض على المسألة المصرية برمتها . كان محمد محمود متردداً ولم يقبل إلا بعد حوار مع حسين هيكل . وقد حذره هيكل من الرفض ، لأنه إن فعل تعرض لهجوم مزدوج من الوفد والملك ، من الوفد لأنه سيهاجم أي شيء يفعله محمد محمود ، ومن الملك لأنه يريد الدخول إلى لعبة التنافس على التمثيل ، وإذا كان الهجوم من الوفد قليل الخطر لأن البريطانيين لم يكونوا مستعدين أن يسامحوه بعد ، فإن هجوم الملك يعني إقالة الحكومة وتشكيل حكومة سواها تقبل التفاوض مع الانجليز ويقبل الانجليز التفاوض معها (القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢٩٩ ، وهيكل ، ٢ : ٣٠٦ ، ورمضان ، ١ : ٦٩٧) .

وعلى هذا الأساس بدأ محمد محمود مفاوضاته مع بريطانيا العظمي عن استقلال مصر .خلافاً لثروت ، لم يتبادل محمد محمود ونظراؤه البريطانيون مسودات للاتفاقية ، بل توصلوا معاً إلى مسودة موحدة ، عدلت بعد ذلك إلى مسودة ثانية ، وقع عليها محمد محمود بالأحرف الأولى ، وترك نسخة منها في الخارجية البريطانية . كان هناك فرق واحد أساسي بين مشروع محمد محمود ومشاريع ثروت . فبينما لم يحدد مشروع ثروت مكان القوات البريطانية المقيمة في مصر ، ولا مدة إقامتها ، ذكر مشروع محمد محمود أن هذه القوات تكون شرق خط طول ٣٢ شرقاً ، وهو خط يمر باراضي محافظة الشرقية ويقترب في بعض المناطق من حدود المعادي ، وهي حي من أحياء القاهرة الحالية (المادة ٩ ، المشروع

ب ، "مفاوضات ١٩٢٩ محمد محمود-هندرسن" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٣٢٢) . ولم تُذكر الفترة التي سوف تبقى خلالها القوات البريطانية في مصر ، ولكن نص المشروع على أن الطرفين تكون لهما فرصة إعادة النظر في الاتفاقية بعد ٢٥ سنة من تاريخ توقيعها (المادة ١٦ ، مشروع ب ، "مفاوضات ١٩٢٩ محمد محمود-هندرسن" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٣٢٣) . اختلف مشروع محمد محمود مع مشروع تشامبرلين ، وإن كان شابه مشروع ثروت ، بشأن الظروف التي تكون مصر ملزمة فيها بتسهيل استخدام القوات البريطانية لمطاراتها وموانيها وطرق مواصلاتها . لأنه في مشاريع ثروت ومحمد محمود ، كانت مصر ملزمة أن تفعل ذلك في حال كانت بريطانيا مشتبكة في حرب ، بينما كان مشروع تشامبرلين يلزم مصر بها في حال واجهت بريطانيا خطر الحرب .

أما بشأن مصالح السكان الأجانب وأعمالهم في مصر ، فقد نص مشروع محمد محمود على أن حمايتها من اختصاص الحكومة المصرية وحدها ، بدلاً من كونها تحت الرقابة البريطانية في مشروع ثروت (المادة ٦ ، المشروع ب) . إلا أن غموض المادة ترك الباب مفتوحاً للتأويلات ، ومنها أن حماية مصالح هؤلاء الأجانب إنما هو التزام على مصر تضمنه اتفاقية مع بريطانيا ، فإذا رأت بريطانيا أن مصالح هؤلاء الأجانب قد تهددت ، فيمكنها اعتبار مصر خارقة للاتفاقية .

لم تكن هناك إشارة للمستشارين القضائي والمالي في الحكومة المصرية ، ولكن تُبّت الموقعان لبريطانيا في ملحق أضيف للمشروع (المستشاران-المذكرة المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٣٢٥) .

في موضوع الترتيبات العسكرية البريطاينة في حالي السلم والحرب ، وموضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، فإن منطق الحلول محل الاحتلال واضح في المشروع . نصت المادة ٩ على أن القوات البريطانية تبقى في منطقة القناة إلى أن تصبح القوات المصرية قادرة على الدفاع عن خطوط المواصلات الإمبراطورية . ويمكن الاستنتاج من هذا ، أنه في المناطق التي سينسحب منها البريطانيون ، أي القاهرة وأبي قير بالأسكندرية ، سيكون للجيش أو للبوليس المصري أن يقوم مقام المنسحبين . وقد تعزز هذا المعنى بالمادة ٦ التي تخص الأجانب ومصالحهم في مصر . إن الدفاع عن الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلقت تحت الاحتلال ، أصبحت مسؤلية الحكومة المستقلة ، بل أصبح شرط استقلالها أصلاً .

أما بشأن السودان ، فتشابه المشروع مع المشاريع السابقة حيث أجل الموضوع برمته حتى تبرم الاتفاقية بين مصر وبريطانيا ، وتنفذ ، وتختبر .

المادة ٥ من مشروع محمد محمود والتي تقابل المادة ٧ من مشروع ثروت ، هي أكثر توازناً من الناحية الشكلية . فبدلاً من أن تنص على التزام مصر بالامتناع عن اتخاذ أي موقف لا يتسق مع سياسة بريطانيا الخارجية ، نص مشروع محمد محمود على أن كلا من الطرفين يلتزم بعدم اتخاذ أي موقف بالنسبة للدول الأجنبية غير متسق مع التحالف ، أو موقف قد يسبب أية صعوبات للطرف الآخر .

والفرق كما قلنا شكلي ، فإن افتراض أن لمصر الحق في مراقبة السياسة الخارجية البريطانية والحكم عليها لم يخطر ببال محمد محمود ولا حتى النحاس حين كانا يتوصلان لهذه الاتفاقية .

لقد كان المنطق الكامن وراء الاتفاقية كلها هو إعادة تعريف الاحتلال العسكري لمصر ليصبح نوعاً من التحالف العسكري . وفي ظل هذه التحالف يصبح الوجود العسكري البريطاني في مصر طبيعياً وشرعياً وغير قادح في السيادة ، والقوات البريطانية لن تنسحب إلا عندما تقتنع الحكومة البريطانية أن المصريين قادرون على أن يحلوا محلها ويفعلوا فعلها ويكونوا بديلاً لها في تأمين خطوط الاتصال الإمبراطورية . والقوات البريطانية "ستحمي" مصر من أي قوة معادية حتى يصبح الجيش المصري قادراً على ذلك من نفسه ، أما تحديد من من القوى يعتبر قوة معادية ، ومن قوة صديقة ، وتحديد ما إذا كانت القدرة العسكرية المصرية كافية للاستقلال أم لا فمتروك لبريطانيا .

مفاوضات النحاس-هندرسن :

كما ذكرنا سابقاً كانت المفاوضات فخاً ساقت بريطانيا إليه محمد محمود وهو يعلم . فإذا لم يكن المشروع مقبولاً لدى معظم القوى السياسية في مصر ، فمحمد محمود سيستقيل ، وإذا ظهر أنه مقبول ، فبريطانيا تفضل أن تعقد الاتفاق مع الوفد لا مع محمود ، فالأول سيشكل حكومة منتخبة قادرة على الوفاء بالتزاماتها والسيطرة على الشارع . الوثيقة التي عاد بها محمد محمود إلى مصر لم يكن لها ديباجة ولا مكان للتوقيع ، مما جعلها تبدو كمجموعة اقتراحات لا كمشروع رسمي لاتفاقية دولية . وسبب ذلك أن البريطانيين لم يكونوا يريدون أن يلزموا أنفسهم بشيء مع حكومة تترنح ، يهاجمها الوفد ولا يفضلها الملك . إلا أن محمد محمود كان يأمل أن يُغرَى الوفد بالتقدم الظاهر الذي في مشروع الاتفاقية ، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب البريطاني من القاهرة والأسكندرية ، فيقبل بتشكيل حكومة وحدة وطنية . أما الوفد فلم يكن يرى داعياً لتنازل كهذا ، خاصة أن الأحرار كانوا السبب وراء سقوط الوفد عام ١٩٢٨ ، بعد أزمة قانون الجمعيات السياسية

مباشرة . وبعد ، فقد كان الوفد على دراية بأن الحكومة البريطانية غير راغبة في إبرام الاتفاقية مع محمد محمود (أنظر لقاء مكرم عبيد بآرثر هندرسن في رمضان ، ١ : ٧٠٢ ، حيث قيل له بوضوح إن اتفاقية لن تبرم مع محمد محمود أياً كانت نتيجة المفاوضات) . ولكن الوفد لم يكن يريد أن يهاجم مشروع الاتفاقية علناً ، لأن هذا قد يلغي دافع البريطانيين في الإتيان به إلى السلطة . فكان موقف الوفد النهائي هو أنه لن يعلق على المشروع إلا تحت قبة البرلمان ، أي انه لن يعلق عليها إلا إذا عاد للسلطة . قابل النحاس السير بيرسي لورين(٧) والذي كان قد خلف اللورد لويد وتباحثا في رؤية النحاس بشأن مستقبل مصر . بعد بضعة أيام استقال محمد محمود ، وكتبت جريدة البلاغ الوفدية بصراحة ، أن البريطانيين أهل للمديح لأنهم أعادوا الديمقراطية والحياة البرلمانية إلى مصر ، كما شكرت السير بيرسي لورين شخصياً على ذلك (شفيق ، حوليات مصر السياسية : الحولية السادسة ١٩٢٩ ، ٩٧٦) .

في ١٩٣٠ ، ذهب النحاس إلى لندن آملاً في التوصل إلى اتفاقية تكون مقبولة لدى قواعده ، إلا أنه لم يقدر على إبرامها بسبب هجوم محمد محمود والأحرار الدستوريين عليه ، زاعمين أن مشروعهم هم كان أكثر راديكالية من مشروع النحاس ، وقد تراشق الحزبان على صفحات السياسة (الناطقة بلسان الأحرار) والبلاغ (الناطقة بلسان الوفد)(٨) .

من حيث الجوهر كانت الاختلافات بين المشروعين صغيرة هذه المرة أيضاً ، ولكن أهم ما يذكر في أمر هذا المشروع مشروع النحاس ، أن التقدم الضئيل الذي كان أحرزه محمد محمود خسر ثانية . فقد قلنا قبلاً أنه بينما كان مشروع تشامبرلين يسمح لبريطانيا باستخدام الأراضي المصرية ، والمياه الإقليمية والمجال الجوي في حال تعرضها لخطر الحرب ، كان مشروع محمد محمود وهندرسن يقيد هذا الاستخدام بكون بريطانيا في حالة الحرب فعلاً . أما في مشروع النحاس فقد التزمت مصر بتقديم هذه التسهيلات العسكرية في حال خطر الحرب الداهم ("مفاوضات ١٩٣٠ ، النحاس-هندرسن" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٣٢) .

ويكاد يتطابق مشروع النحاس مع مشروع محمد محمود في كل نقطة أخرى . لقد كان ظاهراً من موقف الوفد قبل الانتخابات ، عندما كان مشروع محمد محمود يدرس ويناقش في الصحف المصرية ، أن الوفد كان مدركاً أن ما فيها هو أكثر ما تستطيع بريطانيا منحه لمصر في ذلك الوقت . وفي عشرين جولة مفاوضات استغرقت سبعين يوماً لم يحاول الوفد أن يغير مادة جوهرية واحدة مما توصل إليه محمد محمود . ولكن ، وبالرغم من تحسن العلاقات بين الوفد وبريطانيا التي كانت سمحت له سماحاً أن يعود إلى السلطة ، كان

نبول مسودة محمد محمود بلا أي تحسين أو تغيير إطلاقاً سبباً في حرج محلي كبير . وعليه فقد حاول الوفد أن يحرز تقدماً في الموضوع الوحيد الذي كان محمد محمود تركه بلا بحث وهو السودان لقد ذكرنا أن محمد محمود كان اختار تأجيل البحث فيها إلى ما بعد إبرام الاتفاقية بين مصر وبريطانيا ، وقد نصت الفقرة ١٣ من مشروع محمد محمود على التالي :

مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها (القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٣٣٢) .

اقترح النحاس ، والذي اعترف لأول مرة باتفاقيتي ١٨٩٩ المرفوضتين من قبل كل القادة المصريين منذ توقيعهما ، اقترح أن يضاف إلى نص الفقرة السابقة جدول زمني لتنفيذها . حين رفض هندرسن ، اقترح أن يحدد موعد لبدء التفاوض بشأن المادة نفسها ، اي أن يتم التفاوض بشأن الطريقة التي بها تنفذ اتفاقيات ١٨٩٩ في السودان (كان السودان في ذلك الوقت معلقاً بين الوضع الذي فرضته هذه الاتفاقيات ، والوضع الذي نتج عن إنذار ألنبي لزغلول بعد اغتيال القائد البريطاني للجيش المصري في السودان في ١٩٢٤ ، بلا مصريين في الجيش ولا في الحكم) . قبل الوفد البريطاني المفاوض بقيادة هندرسن باقتراح النحاس ، ولكن هندرسن عاد وأبلغ مكرم عبيد في الجلسة الأخيرة للمفاوضات بأن الحكومة البريطانية لم توافق على التعديل (محضر الجلسة العشرين من المفاوضات ، الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٣٧-٤٣٩) .

لكن قبول هندرسن الأول بالاقتراح المصري ترك انطباعاً لدى مفاوضيه أنهم إن تمسكوا بموقفهم فإن بريطانيا ستقبل به . في خطابه الموجه إلى البرلمان المصري ، كان النحاس واضحاً في قوله إن وقف المفاوضات كان إجراء مؤقتاً :

لقد كان قطع المفاوضات ودياً للغاية . بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة وهي أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية ، وأن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات إلا صلابة واستمراراً ، وإن صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم إلا إخلاصاً وصدقاً ("البيان الذي ألقاه دولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء عقب عودته من المفاوضات على كل من المجلسين بجلستيهما المنعقدتين في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠" ، في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٤٤) .

وهنا تطرح مفارقة الحلول محل الاحتلال نفسها مرة أخرى ، لقد ساعد البريطانيون النحاس في الوصول إلى السلطة ليبرموا معه اتفاقية توصل إليها محمد محمود ، ساعدوه في الوصول إلى السلطة لأنه كان في عيون المصريين أكثر شرعية من محمد محمود ، وهذا ما جعله يبدو ، في عيون البريطانيين ، أقدر على توقيع الاتفاقية وتنفيذها ، بل وإضفاء شرعية ما عليها من رصيده . ولكن ، بالذات لأن النحاس كان أكثر شرعية من محمد محمود ، لم يكن بوسعه أن يقبل الاتفاقية التي توصل إليها زعيم الأحرار الدستوريين دون تعديل . المفارقة هنا هي أن العناصر التي تجعل النحاس أقدر من غيره على قطع وعد ما للبريطانيين ، هي ذات العناصر التي تجعله أعجز من غيره عن تنفيذه .

وبعد ، فنحن نرى هنا نمط القبول بما كان رفض من قبل من أجل الحصول على الصفة التمثيلية يكرر نفسه . تماماً كما في حال زغلول ويكن في ١٩٢١ و ١٩٢٤ ، عندما كان النحاس في المعارضة ، استخدم كل ترسانته البلاغية في التأكيد على تمسكه باستقلال مصر التام بما فيه السودان ليسحب الشرعية من ثروت ومن محمد محمود معاً . بل إن موقفه الأخير قبل محادثاته مع هندرسن كان أكثر راديكالية من موقف زغلول نفسه في مفاوضاته مع ملنر في ١٩٢١ . ولكن حين وصل النحاس إلى السلطة ، كان عليه أن يقبل بقيودها ، وهي تتعارض مع ما قيد به نفسه من مواقف قبل الوصول إليها ، والتناقض بين القيدبن أدى إلى فشل المفاوضات واستقالة النحاس .

معاهدة ١٩٣٦ :

كما ذكرنا أعلاه فإن التنافس على الصفة التمثيلية بين الوفد والأحرار أدى إلى أن يُفشل كل منهما الآخر ، مما حدا بالملك ، والذي كان كلا الحزبين يحد من سلطته ، إلى أن يستفيد من هزيمتهما المزدوجة ، وبعد عدة مناسبات امتنع فيها الملك عن التعاون مع الحكومة بشكل كاف ، قدم النحاس استقالته . كان النحاس يحاول أن يكرر ما صنعه زغلول في نوفمبر ١٩٢٤ عندما حاول الملك أن ينظم مظاهرة من طلاب الأزهر ضد حكومة الوفد ، وعين سكرتيراً ملكياً دون موافقة زغلول . قدم زغلول استقالته وأعلنها للبرلمان الوفدي ، مما أشعل مظاهرات عارمة ، قادها أعضاء البرلمان أنفسهم مجبرين الملك على رفض استقالة زغلول . وعندما طلب الملك من زغلول أن يسحب استقالته ، كان هذا الأخير في موقع قوة يسمح له أن يملي على الملك شروطه .

صحيح أن استقالة النحاس أحدثت الأثر المطلوب في البرلمان ، ودعا الوفد ليوم من الاحتجاج الوطني ، بعد ٤٨ ساعة . إلا أن هذا التأخير ليومين كان قاتلاً للوفد ، فسوف

بكلفه خمس سنين . ففي نفس اليوم الذي استقال النحاس فيه قبلها الملك ، وعين سيء الذكر اسماعيل صدقي باشا رئيساً للوزراء ، وقد عطل صدقي الحياة البرلمانية لخمس سنين ، ملغياً دستور ١٩٢٣ ، وفارضاً دستوراً جديداً ، رفضت جميع الأحزاب المصرية ، عدا حزب صدقي طبعاً ، الاعتراف به (رمضان ، ١ : ٧٣٤-٧٣٥) .

وكما كانت الحال مع ديكتاتورية زيور ، دفعت ديكتاتورية صدقي الوفد والأحرار إلى التحالف ثانية ، وقد جاء هذا عشية التوتر في العلاقات الأوروبية - الأوروبية ، والتقدم العسكري الإيطالي في أثيوبيا وليبيا ومحاصرة البريطانيين في مصر من جهتين ، ولم تكن بريطانيا تريد أن تخاطر باحتقان سياسي في البلاد قد يشغل قواتها عن مواجهة محتملة مع إيطاليا الفاشية .

ومرة أخرى ، كانت بريطانيا تريد حكومة تمثل الشعب المصري ، تسمح لها صفتها التمثيلية أن تسيطر على الشعب ، أي أن توفر للقوة الاستعمارية الأمن والاستقرار اللذين تحتاجهما ، خاصة في وقت الحرب . حاول صدقي أن يفاوض البريطانيين ، وقد قبل السير جون سيمون ، وزير الخارجية البريطاني أن يقابله ، ولكنه رفض أن يفاوضه مفاوضة رسمية . كانت بريطانيا تدرك أن وظيفة صدقي ما هي إلا أن يُري كلاً من الوفد والأحرار أن لعبة منع أحدهما الآخر من التوصل لاتفاق مع بريطانيا في سياق منافستهما على الصفة التمثيلية ، ستؤذيهما أكثر مما تؤذي بريطانيا ، لقد كان صدقي عقاباً ، عصا في يدٍ أعلى من يده ، والمرء لا يتفاوض مع عصاه .

كان الرفض البريطاني للتعامل مع صدقي إشارة واضحة للملك أن يتخلص منه ، وزاد على ذلك أن السير بيرسي لورين ، وهو من كانت مدحته جريدة البلاغ لمساندته للديمقراطية ، وهو أيضاً من أشرف على وصول صدقي إلى السلطة وإلغائه للدستور ، كان قد تغير وأرسل مكانه السير مايلز لامبسون ، مما تم تأويله في مصر على أنه علامة أخرى تدل على رغبة البريطانيين في التخلص من صدقي . اتخذ قرار إرسال لامبسون بديلاً للورين في أغسطس ، وفي سبتمبر استقال صدقي (رمضان ١ : ٧٦٢-٧٦٣) .

عاد الملك إلى سياسة تعيين وجوه سياسية غير ذات خطر يستطيع أن يحكم من خلالها مباشرة . ولكن الملك مرض في عام ١٩٣٤ ، مما أوجد حاجة لدى الجميع أن يتولى الوزارة رجل قادر على حفظ البلد إذا مات الملك . بدأ المندوب السامي البريطاني يزور المحافظات المصرية ويقابل الموظفين المصريين بدون علم حكومة عبد الفتاح يحيى (رئيس الوزراء حينذاك) ، وهو علامة على عدم الرضا البريطاني . في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ استقال

يحيى ، وتولى محمد توفيق نسيم ، وهو يميل للوفد ، وقد اشترط أن يعاد العمل بدستور ١٩٢٣ ليرأس الوزارة . في هذا الوقت بدأ الوفد والأحرار يعدان العدة للعودة إلى الحكم . في أحد خطبه في يوم الجهاد الوطني ، في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ شرح النحاس برنامج حزبه .

يجب أن يكون معلوماً أن الحالة في مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها في عام ١٩١٤ عندما اندلع لهيب الحرب العظمى . فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها إلى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها ، وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها ، قهراً وغلاباً ، وقوة واغتصاباً ، ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ماهو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلداً حراً ، يتمتع بالسيادة الحرة والاستقلال التام (من خطاب النحاس في عيد الجهاد الوطني ، عن الأهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ مقتبساً في رمضان ، ١ : ٧٧٨) .

إن منطق الحلول محل الاحتلال واضح في هذه الفقرة من خطاب النحاس ، فعلى قوله ، سترفض مصر توفير أي احتياجات عسكرية لبريطانيا ، إذا كان هذا مفروضاً عليها بالقوة ، بلغة النحاس تعني هذه الجملة أن مصر لن توفر لبريطانيا احتياجاتها إلا بعد إبرام هذه الأخيرة اتفاقية بينها وبين القوى الممثلة للمصريين ، أي مع النحاس نفسه . فإذا تم التوصل إلى الاتفاقية ، فإن مصر ستوفر ، بإرادتها الحرة ، نفس الالتزامات التي كانت ستؤديها بقوة الاحتلال . ثم إن دفاع مصر عن ذاتها هنا مقصود به الدفاع ضد هجوم إيطالي محتمل ، فهو دفاع عن مصر ، وهو في الوقت ذاته دفاع عن مصالح بريطانيا ، وليس ذلك من قبيل المصادفة ، فكما أسلفنا من قبل ، أُنشئت مصر النحاس هذه إنشاءً لتتطابق مصالحها مع المصالح البريطانية . فلو كانت مصر غير تلك التي أنشأها دستور ١٩٢٣ ، البلد الليبرالي الملكي الدستوري ، لما كانت ترى في إيطاليا عدواً ، ولكان مفهوم الدفاع عن مصر ، يعني الدفاع عنها ضد بريطانيا التي تحتلها فعلاً ، أكثر مما يعني الدفاع عنها ضد إيطاليا التي لم تكن تحتلها .

في خطابه كان النحاس يخطب ود الطرفين ، فهو يعد المصريين بالسيادة والاستقلال ، ويعد البريطانيين بحفظ مصالحهم التي كانت لهم في عهد الاحتلال بلا كبير تغيير .

وأخيراً أريد أن ألفت النظر هنا إلى أن تصريح النحاس جاء بعد أربعة أيام من تصريح السير صامويل هور ، من الخارجية البريطانية ، الذي قال إن الوضع الراهن إذاك بين بريطانيا ومصر لم يكن مقبولاً ، وأنه بوجب إعلان ١٩٢٢ ، فإن لبريطانيا الحق في استخدام كل التسهيلات العسكرية في مصر ، كما أعلن أن بريطانيا لا تهتم بمصير دستور ١٩٢٣ في

مصر ، فهو ، بحسب هور ، غير مناسب للبلاد . كان تصريح هور يعني أن بريطانيا ستعتمد مباشرة على قواتها الموجودة في مصر دون الحاجة إلى الحكومة المصرية ، وأنها تريد أن تنفذ المهام الاستعمارية بنفسها وبدون مساعدة من ممثلين محليين في حالة الحرب . كان خطاب النحاس إذن رداً على تصريح هور ، وجزءاً من حملة احتجاجات واسعة تضمنت أعمال عنف ضد القوات البريطانية في البلد (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٢ : ٢١٤-٢١٥ ورمضان ١ : ٧٦٢) . ما أريد لفت النظر إليه هنا ، هو أن صفقة الحلول محل الاحتلال المعبر عنها في خطاب النحاس هذا ، كانت أشد مواقفه راديكالية وقد اتخذها في وقت مواجهة كبيرة مع البريطانيين . ولقد كان منطق هذا الخطاب هو جوهر اتفاقية ١٩٣٦ . لكي يتجنبوا الأرجحة السياسية التي حدثت بينهما في ١٩٢٩-١٩٣٠ قرر الوفد والأحرار أن يشكلوا جبهة موحدة للتفاوض مع بريطانيا . أجريت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية ، وللحفاظ على التحالف مع الأحرار تنازل النحاس عن تشكيل الوزراة بنفسه وعهد بها إلى علي ماهر . إلا أن النحاس هو الذي قاد فريق التفاوض المصري ، وكان محمد محمود عضواً فيه (أنظر فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٢٨٥) .

سمي تحالف الحزبين بالجبهة الوطنية ، وباسم "الأمة المصرية" ، أرسلت الجبهة خطاباً للحكومة البريطانية تقبل فيه بلا قيد ولا شرط آخر مسوَّدة توصل إليها النحاس وهندرسن ، لتكون معاهدة دائمة للتحالف والتعاون بين بريطانيا ومصر . وقد عدَّد خطاب الجبهة الوطنية الترتيبات العسكرية التي كانت تجري في مصر أصلاً كدليل على أهلية مصر وجدارتها بثقة بريطانيا :

> *وقد ظل الشعب المصري يرقب ذلك كله (أي الترتيبات العسكرية) واثقاً بأن التعاون الصادق مع انجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها ("كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامي" ، في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٥٦ ، والرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٢ : ٢٢٠-٢٢٣) .*

وقد كان توقيع صدقي ، إلى جانب محمد محمود ومصطفى النحاس على الرسالة مؤشراً آخر على أن الفروق بين قادة الوطنية المصرية كانت تدور حول التنافس على التمثيل والحلول محل الاحتلال لا حول مواضيع جوهرية تتعلق باستقلال مصر . وما كانت اختلافاتهم حول تعريفات هذا الاستقلال وشروطه إلا وسائل يتنافسون بها على الصفة التمثيلية والبدلية . فكلما تفاوضوا مع بريطانيا العظمى اقتربت مشاريعهم بعضها من بعض حتى تطابقت وتماهت كلها في مشروع واحد قبلوا به جميعاً في هذه الرسالة ، ولم يكن هذا خافياً على بريطانيا التي كانت قد أبلغت الملك عبر المندوب السامي رغبتها في توقيع المعاهدة مع كافة ممثلي الشعب المصري (هيكل ٢ : ٣٩٤) .

لم يختلف نص اتفاقية ١٩٣٦ عن مسودة ١٩٣٠ إلا في الملامح التالية :

بينما نصت المادة ٨ من مسودة ١٩٣٠ على التزام مصر بتوفير التسهيلات العسكرية لبريطانيا في استخدام أرضها ومائها وجوها في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم ، نصت اتفاقية ١٩٣٦ على التزام مصر بمنح هذه التسهيلات لبريطانيا عند " قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها" بالإضافة إلى حالتي الحرب وخطر الحرب (المادة ٧ ، "معاهدة التحالف" ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٦١) . وأكثر من ذلك ، فبينما نصت مسودة ١٩٣٠ على أن اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتوفير الاحتياجات البريطانية المذكورة أعلاه متروك للحكومة المصرية ، نصت المادة ٧ من معاهدة التحالف لعام ١٩٣٦ على هذه الإجراءات القانونية والإدارية وحددتها ، فمنها فرض الأحكام العرفية ، وإعلان حالة الطوارئ ، وفرض رقابة مشددة على الصحف .

أما بشأن الوجود الدائم للقوات البريطانية في منطقة القناة ، فقد تشابهت المعاهدة مع مسودة ١٩٣٠ ، غير أن مسودة ١٩٣٠ جعلت لبريطانيا نقطة عسكرية واحدة في منطقة القناة وقوة من ٨ آلاف جندي ، بينما سمحت المعاهدة بنقطتين عسكريتين و١٠ آلاف جندي ، كما سمحت المعاهدة بعدد غير محدود من الكتائب والفرق البريطانية تحشد غرب الإسكندرية لثمانية أعوام ، وهو إجراء احتياطي الغرض منه ردع أي غزو إيطالي من ليبيا . كما سيكون لسلاح الطيران الملكي البريطاني الحق الدائم في استخدام المجال الجوي المصري للتدريب (المواد ٢ ، ١٣ ، ١٨ من ملحق المادة ٨ لمعاهدة التحالف ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٦٢-٤٦٧) .

ومثل مسودة ١٩٣٠ نصت الاتفاقية على أن القوات البريطانية ستبقى في منطقة القناة حتى يكون الجيش المصري قادراً على حمايتها بنفسه (المادة ٨) ، وأيضاً مثل مسودات ١٩٢٩ و١٩٣٠ نصت المعاهدة على أن الجيش المصري لن يسمح له بالتزود إلا بالأسلحة والذخيرة البريطانية دون غيرها . وعليه فإن تطوير الجيش المصري إلى الدرجة التي يقدر بها أن يدافع عن القناة كان معلقاً على قرار بريطاني بتسليحه ، كما أن الحكم على قدرة الجيش المصري هذه ، بعد تسليحه ، كان متروكاً أيضاً لبريطانيا . إلا ان هناك فرقين بين المعاهدة وما سبقها ، جعل بعض الوطنيين المصريين ، ومنهم بالطبع من أبرموها ، يعتبرونها تقدماً ؛ الفرق الأول يتعلق بالسودان ، فقد نصت المادة ١١ على أن يعود الوضع في السودان إلى ما كان عليه قبل اغتيال السير لي ستاك القائد العام للجيش المصري في عام ١٩٢٤ ، فقد سمح للجيش المصري بالعودة إلى السودان ، وسمح للمصريين بالهجرة إليه وتملك الأراضي فيه ، كما أن عدداً من الموظفين المصريين مساوياً لعدد الموظفين

البريطانيين سمح لهم بالالتحاق بالبيروقراطية السودانية . والفرق الثاني هو أن المعاهدة نصت صراحة على التزام بريطانيا بمساعدة مصر في إلغاء الامتيازات الأجنبية بدلاً من الاقتصار على تعديلها .

أما المواد التي ألزمت مصر بعدم اتخاذ أية مواقف لا تتسق مع السياسة الخارجية البريطانية ظلت كما هي من عام ١٩٢٩ إلى المعاهدة (المادة ٥) ، ومثلها المادة التي تلزم الحكومة المصرية بالحفاظ على مصالح الأجانب في البلاد وحياتهم وممتلكاتهم ، ومن الدال أن التزاماً كهذا أصبح جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة التي عرَّفت استقلال مصر (المادة ١٢) ، (القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٤٦١-٤٧٠) . مرة أخرى فإن المعنى الدقيق لهذا الالتزام ، والحكم على مدى تنفيذه ظل متروكاً لبريطانيا .

وقد نرى هنا ، أننا بإضافة المواد العسكرية ، فإن الأثر العملي لاتفاقية ١٩٣٦ شبيه بالأثر العملي لإعلان الحماية فى ١٩١٤ ، والفرق الأساسي هو أن كثيراً من المهام التي كان يقوم بها البريطانيون ، أصبحت الآن التزاماً على المصريين يقومون بها بدلاً منهم . وعليه فقد كانت معاهدة ١٩٣٦ تعبيراً عن فكرة كرومر عن مصر ، الإنسان الآلي المستقل .

الخلاصة :

حددت معاهدة ١٩٣٦ العلاقة بين مصر وبريطانيا حتى إلغائها عام ١٩٥١ قبل انهيار النظام كله بشهور . كانت المعاهدة آخر وثيقة في مجموعة من الوثائق ، عبرت كلها عن منطق الحلول محل الاحتلال . كما كانت المعاهدة ثمرة التنافس بين وفد النحاس والدستوريين الأحرار . ولا بد من أن نذكر أن كلا القوتين أصولها من حزب الأمة القديم ، وأن قادة حزب الأحرار الدستوريين ، مثل محمد محمود وأحمد لطفي السيد كانوا أعضاء في وفد زغلول الأول . وقد أدى هذا النمط المتكرر من التنافس على الصفة التمثيلية ، تماماً كما كانت الحال مع زغلول ويكن ، إلى تشابه كبير بين المشاريع المتنافسة المقدمة من قبل المصريين إلى بريطانيا . إن الاستقلال الذي كانوا يدعون إليه جميعاً كان مصمماً ليضمن تنفيذ السياسات البريطانية بأيد مصرية . خلال الفترة كلها ، كان وضع الوفد أصعب من وضع الدستوريين لأنه كان محبوساً بين وعوده لبريطانيا ووعوده لقواعده . فبالنسبة للقواعد ، كانت مهمة الوفد الأساسية تحقيق الاستقلال . وكان الوفد كثيراً ما يزعم أنه لو كان في السلطة لتحسنت شروط الاستقلال المصري عن الشروط التي يمكن أن يقبل بها أي حزب أقلية ضعيف ، ثم يسهب زعماء الوفد في تفصيل شروط الاستقلال التام المرتجى أمام قواعدهم . ولكن حين يأتي الوفد إلى السلطة ، وفي أكثر من مرة أتى به البريطانيون بتدخل

مباشر ، لم تكن شروط الاستقلال التي يقترحها في المفاوضات لتختلف عن شروط خصومه ومقترحاتهم . وهذا هو نفس النمط الذي شرحناه في الفصل السابق ، حيث تبنى زغلول خطاً متشدداً طوال ١٩١٩ عندما أنكر عليه البريطانيون صفته التمثيلية ، ثم ما لبث أن عاد إلى استراتيجيته في التوافق معهم ، عندما اعترفوا له بهذه الصفة ، كان ذلك أولاً في مفاوضاته مع ملنر ، ثم حين أصبح رئيساً للوزراء في ١٩٢٤ . ولقد كان جزءاً من هذا النمط أيضاً ، أن الوفد ما إن يصل إلى السلطة ، حتى يتحول خطابه السابق إلى عبء عليه ، ويصبح من الصعب ، القريب من المستحيل ، أن يوفق الحزب بين توقعات أهله المصريين وتوقعات بريطانيا .

في الفصل التالي سأناقش نتائج هذا الموقف المزدوج ، أي أنني سأناقش نتائج استراتيجية الاستبدال ، أو الحلول محل الاحتلال . سأدرس الأزمات التي أدت إلى خسارة الوفد للسلطة في المرات الست التي شكل فيها الوزارة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ . كما أنني سأفحص ما إذا كان تكرر خيبة الأمل لدى قواعد الوفد ، مرتبطاً بظهور حركات أخرى تتمتع بسند شعبي من نفس الطبقة الاجتماعية التي جاءت منها قواعد الوفد وكانت عادة حكراً عليه .

هوامش الفصل الرابع

(١) كتب الشيخ على عبد الرازق أن الخلافة ليست جزءاً من الشريعة الإسلامية ، فهي غير منصوص عليها في قرآن ولا سنة ، وأن الإسلام لا يشتمل على نظام سياسي ونظرية للحكم . أغضب الكتاب المشايخ والعلماء في مصر ، كما أغضب الملك الذي كان منخرطاً إلى درجة ما في السباق على الخلافة الإسلامية بعد أن حلها مصطفي كمال أتاتورك في تركيا . ساند الدستوريون علي عبد الرازق ، وطردوا للملك من الحكومة (للتفاصيل انظر هيكل ١ : ٢٣١-٢٤٠) .

(٢) يشرح لويد بوضوح تدخله لمنع زغلول من ترأس الوزارة ، حيث أبلغ الملك بذلك ، وأبلغ زغلولاً نفسه ، كما صحب «نصيحته» بإرسال بارجة بريطانية إلى شواطئ الإسكندرية .

(٣) انظر كيف رفض البرلمان أن يناقش القرارات غير الدستورية التي كانت حكومة زيور قد اتخذتها ، وخاصة القانون الذي يسمح بالملاحقة الجنائية للوزراء لأن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة مع المندوب السامي البريطاني (رمضان ، ١ : ٦١٧) .

(٤) كتب لويد : «كان زغلول الرجل الوحيد الذي يضمن توصله لاتفاق مع بريطانيا قبول (المصريين) به . بموته ، أصبح الوصول إلى قبول كهذا بعيدا إلى ما لا نهاية ، وأصبح لزاماً علينا أن نتقدم بحذر أكثر من أي وقت مضى . في وضع غير مستقر كهذا ، لابد من التوقف وتعليق العمل ، إلى أن نرى علامة على الاتجاه الذي يسير فيه الوضع الداخلي . لقد تحسنت فرصة الأحرار في تأمين القيادة ، حيث ان زغلول ، القيادي الوفدي الوحيد الذي يمكنه أن يوازن ذكائهم ، قد أبعد . ولكن بالتساوي ، سيكون الوفد حريصاً أكثر من أي وقت مضى ، أن يثبت ذاته ، باللجوء إلى العواطف» (لويد ٢ : ٢٣١-٢٣٢) .

(٥) سيتكرر هذا النمط إبان الحرب العالمية الثانية ، حيث سيأتي تدخل عسكري بريطاني مباشر بحكومة الوفد إلى السلطة للحفاظ على الأمن في البلاد أثناء تقدم الألمان على الجبهة الغربية من ليبيا إلى مصر .

(٦) لا بد من ملاحظة أن منطق الحلول محل الاحتلال كان حاضراً بقوة في حوار النحاس مع لويد ، بالرغم من تشدده بالنسبة للاتفاقية .

(٧) المندوب السامي البريطاني ١٩٢٩-١٩٣٣ .

(٨) انظر على سبيل المثال مقال السياسة المذكور قبلاً يقارن بين المشروعين «شهادة الكتاب الأبيض تدحض أقوال الكذابين والمزورين» في شفيق ، حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة ، ١٩٣٠ ، ٦٢٠-٦٢٥ .

الخطوة الثالثة

العـــــواقـــــب

الفصل الخامس

فشل الاحتلال الوطني

يقول الرافعي :

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل ، والرضا بها باطل ، وهي قطعاً وليد الغصب والإكراه ، ويتمثل هذا الغصب والإكراه في كل المفاوضات التي سبقت المعاهدة ، وقد أشار إلى هذا المعنى السير أوستن شمبرلن (تشامبرلين) وزير خارجية بريطانيا في حديثه لثروت باشا أثناء مفاوضات ١٩٢٧ ، إذ قال له : "إن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ، ولرخاء بلدينا ، فإن كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة" .

وهذا معناه بداهة أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل فيها إنجلترا لتسويتها بالقوة ، وفي هذا كل معاني الضغط والتهديد والإكراه ، ولقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن كل إخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطاني وعدوان على مصر ، وكانت بريطانيا تتصيد المناسبات التي يتجلى فيها هذا العدوان ؛ فإخفاق مفاوضات عدلي سنة ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والإرهاب ونفي سعد زغلول وصحبه إلى جزائر سيشيل ، وإخفاق مفاوضات سعد سنة ١٩٢٤ أعقبه الإنذار البريطاني في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار ، وهو الإنذار الذي استباحت فيه الحكومة البريطانية طرد الجيش المصري من السودان وإهدار الاستقلال ، ثم استحدثت أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ لكي تضغط على الحكومة المصرية وتكرهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، وانتهت هذه الأزمة بمنع الحكومة المصرية من زيادة الجيش المصري وتخويل المفتش العام البريطاني سلطة القيادة العليا . وإخفاق مفاوضات ثروت سنة ١٩٢٨

اعقبه تقديم الحكومة البريطانية مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ التي استباحت فيها لنفسها التدخل في التشريع الداخلي بحجة أن هذه المفاوضات قد فشلت ، وأعقبه أيضاً الانقلاب الثاني الذي عطل الحياة الدستورية . وإخفاق مفاوضات النحاس سنة ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث وإلغاء الدستور وفرض نظام بغيض على البلاد استمر زهاء خمس سنوات . هذه الوسائل العدوانية كان لها أثرها في جنوح الجانب المصري إلى قبول المعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالاحتلال البريطاني إذن هو أساسها ومصدرها ، والإكراه الاستعماري هو قوامها ومظهرها (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٤٠) .

إن الاقتباس الطويل من كتاب الرافعي أعلاه ، هو تلخيص دقيق لمفارقة الحلول محل الاحتلال ، بالنسبة للقوة الاستعمارية ، فهي تأتي بالوفد لينفذ ما تريده أن ينفذ وحين يفشل تعاقبه . ولكن بينما يفسر الرافعي ، مصيباً ، التدخلات البريطانية ضد حكومات الوفد بأنها نوع من العقاب له لفشله في التوصل إلى اتفاقية معها ، فإنه لا يفسر إصرار بريطانيا على السماح للوفد بالعودة إلى السلطة مرة بعد مرة ، ورفضها أن توقع أية اتفاقية مع قوة سواه (١) .

إن تشكيل الحكومات الوفدية جاء جزئياً كتعبير عن موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف بالصفة التمثيلية للوفد ، وكما أشرنا سابقاً ، فوظيفة هذه الصفة التمثيلية هي أن يمرر الوفد معاهدة "توفق بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا" حسب تعبير زغلول لبرونيت ، أي أن يحل الوفد محل الاحتلال . ولكن ، تحديداً لأن الحكومة كانت تحتاج لبعض الشرعية التي تضمن لها صفتها التمثيلية ، لم تكن قادرة على القيام بمهام الحلول محل الاحتلال على الوجه الأكمل ، ما يدفع ببريطانيا للبحث عن ممثلين آخرين تتعامل معهم . عندها ، كما كانت حال يكن وزغلول ، يتخذ الوفد سياسات أقرب لبريطانيا ويظهر بعض اللين ، فيسمح له بالعودة إلى السلطة مجدداً ويتكرر النمط مرة أخرى . فبمعنى من المعاني كان الوعد الذي تقطعه القيادة الوطنية المصرية للبريطانيين متناقضاً ، وقد جعل هذا التناقض مهمة الحكومة مستحيلة وفشلها محتوماً .

وقد ذكرنا أن الوفد أتى للسلطة مراراً بسبب قبول البريطانيين بصفته التمثيلية ، ولكن يجب أن نذكر ايضاً أن الوفد أتى للسلطة مراراً بسبب قبول أغلبية الشعب المصري بصفته التمثيلية تلك . أعني أن الوفد كان يعد قواعده وجمهوره بالمجازات يزعم أنه سيحققها ما إن يصل الى السلطة ، ولكن حين يصل إليها ، إلى السلطة التي يحدد الاستعمار مبناها ومعناها ، يعجزه الوصول إليها عن الوفاء بوعوده تلك . إن وعود الوفد لجمهوره أثناء حملاته الانتخابية عادة ما كانت تؤدي به للمواجهة حين يكون في السلطة . وعليه فإن التناقض

الهيكلي للنخبة الوطنية المصرية حبسها في حلقة مازوخية مفرغة، وكأنها تستلذ تعذيب ذاتها، إذ تقدم وعوداً لا يمكنها الوفاء بها للبريطانيين ولشعبها، فبدأت تفقد مصداقيتها عند الجماهير.

في هذا الفصل أدرس عواقب مفارقة الحلول محل الاحتلال في الوزارات الست التي شكلها الوفد أعوام ٢٤ و٢٨ و٣٠ و٣٦ و٤٢ وأخيراً ١٩٥٠ - ١٩٥٢ . بالنظر في أسباب سقوط كل حكومة من هذه الحكومات، أبين أن الوفد فشل في الوفاء بوعوده للاستعمار والجمهور معاً، وأبين أن الوفاء بهذه الوعود التي يناقض بعضها بعضاً كان مستحيلاً أصلاً، وأن هذه الاستحالة هي استحالة هيكلية بنيت عليها مفارقة الحلول محل الاحتلال.

أزمة السودان:

من المؤكد أن صدى الثورة المصرية عام ١٩١٩ سمع في السودان. فبطبيعة الحال كانت هناك نسبة كبيرة من شعب السودان تريد التخلص من الاحتلال البريطاني، ولكن لا نستطيع الجزم بأن الإجماع على الرغبة في التخلص من الاحتلال كان إجماعاً أيضاً على الرغبة في الوحدة مع مصر كما يفعل كثير من المؤرخين المصريين. غير أن تحديد شعبية مطلب الوحدة مع مصر في السودان ليس مما يهمنا هنا. ما يهمنا هو القول بأن الحكومة المصرية لم تقدر أن تفي بالتزاماتها لمن كان يريد الوحدة من أهل السودان وعمل عليها، وأن عجزها هذا نابع من استراتيجية الحلول محل الاحتلال المعبر عنها في إعلان ١٩٢٢ . فمنذ ١٩٢٠ وهناك حركة في السودان تطالب برحيل الاحتلال البريطاني والوحدة مع مصر، حتى أن جمعية سرية باسم الاتحاد قد انشئت في السودان. في عام ١٩٢٢ وقع ضابط سوداني هو علي عبد اللطيف مع ضباط آخرين بياناً يطالب فيه بانسحاب البريطانيين من البلاد وبالوحدة مع مصر، وما لبث أن إعتقلته السلطات البريطانية. وعندما تسلم زغلول رئاسة الوزراء عام ١٩٢٤ جرت أكثر من مواجهة بينه وبين البريطانيين حول السودان، وكان أحد هذه المواجهات يتعلق بسماح السلطات المصرية لوفد من الوجهاء السودانيين بالوصول إلى القاهرة للتعبير عن رغبتهم في الوحدة (الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ١: ٢٠٤-٢١٧). في ٢٣ يونيو نوقش الموضوع في البرلمان الوفدي الذي أعلن بالإجماع أنه يعتبر السودان جزءاً من مصر، واحتج على الإجراءات البريطانية. بعد رد بريطاني يؤكد على أن الاستقلال المصري مبني على إعلان ١٩٢٢ ، وأن أحد التحفظات فيه يتعلق بالسودان، ويضمن بقاء النفوذ البريطاني في حكومته، عقدت جلسة أخرى للبرلمان يوم ٢٨ يونيو حيث كرر زغلول أنه لا يعترف بإعلان ١٩٢٢ :

إني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) [...] أما فيما يتعلق بالمفاوضات (الأخيرة) فقد جاء في هذه التصريحات (البريطانية) إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وقد صرحت غير مرة بأنني أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته في البيان الوزاري ، استنكرته في كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره إلى الآن ، وأقول إنهم وإن قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ١ : ٢١٤) .

في نفس السنة تشكلت في السودان جماعة تدعى الراية البيضاء ، بنفس مطالب جمعية الاتحاد التي كانت تشكلت أثناء الثورة المصرية ، وجرت عدة مظاهرات في يونيو وأغسطس ، وفي اثنتين منها استعرضت وحدات من الجيش السوداني سلاحها في شوارع الخرطوم والعطبرة ، وقد قتل البريطانيون جنديين سودانيين ، وكادت المظاهرتان أن تتحولا إلى معركة بين العسكر السودانيين والبريطانيين . وردت الحكومة المصرية بتحميل الحكومة البريطانية المسؤولية ، أما هذه الأخيرة فحملت البرلمان المصري مسؤولية التحريض والتهييج في السودان (أنظر الرافعي ، في أعقاب الصورة المصرية ، ١ : ٢٠٤-٢٢٢) . في نوفمبر أدى تصاعد التوتر في السودان إلى مقتل السير لي ستاك ، القائد البريطاني للجيش المصري في السودان بينما كان عائداً إلى بيته في القاهرة من وزارة الدفاع . زحف الجنرال ألنبي ، بصحبة ٢٥٠ جندياً بريطانيا على مكتب زغلول وسلمه إنذاراً بريطانياً ، وفيه مطالب من قبيل قمع أي مظاهرة شعبية في السودان ، ثم منعها تماماً ، ودفع نصف مليون جنيه إلى بريطانيا على سبيل التعويض ، وانسحاب الجيش المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية في الجيش المصري ، إلى قوة سودانية مستقلة تحت الإمرة المباشرة للإدارة السودانية والتي تصبح بريطانية خالصة بعد انسحاب المصريين منها(٢) (مذكرة من المندوب السامي إلى الحكومة المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٢١٧ وفاتيكيوتيس ، تاريخ لمصر الحديثة ، ٢٨١) .عندما حاول زغلول أن يناور بأن يقبل معظم الطلبات البريطانية بما فيها قمع المظاهرات الشعبية في السودان ، ويرفض سحب الجيش المصري منه ، ردت بريطانيا باحتلال جمارك الإسكندرية ، مما اضطر زغلول للاستقالة ، وتشكلت حكومة زيور للموافقة على المطالب البريطانيه دون شروط .

ما أريد قوله هنا هو أن موقف سعد زغلول كان متناقضاً من أوله . فبينما ظل يكرر رفضه وإدانته وعدم اعترافه بإعلان ١٩٢٢ ، كان رئيس وزراء في دولة لم ينبن استقلالها إلا

على هذا الإعلان وبمقتضاه، فرفض الإعلان يقتضي رفض الوزارة. هذا ليس تناقضاً مجرداً أو نظرياً فحسب، فالضباط السودانيون المتظاهرون، من استشهد منهم ومن عاش، إنما كانوا يتصرفون بناء على ما أعلنه زغلول في البرلمان المصري. لقد كان اغتيال قائد الجيش، بأي مقياس من المقاييس، عملاً من أعمال المقاومة للاحتلال، ولو لم يكن زغلول في السلطة وقتها، لما ضره اغتيال السردار في شيء، بل ربما اعتبره خطوة للأمام، حيث إن قتله يوصل رسالة إلى البريطانيين عن خطورة موقفهم الأمني في البلاد. ولكن، لما كان زغلول رئيساً للوزراء، ولما كانت الدولة التي يديرها مبنية بل ومخلوقة خلقاً بإعلان ١٩٢٢ فقد دمر اغتيال السردار أمله في الحصول على السلطة أو البقاء فيها، مرة وإلى الأبد.

في محاولته لتهدئة قوة الاستعمار، عرض الرجل الذي بنى اسمه على كونه قائد الثورة الشعبية في ١٩١٩، استعداده لقمع أية مظاهرة شعبية. إلا أن جهده هذا ذهب أدراج الرياح، فقد فشل في أن يفي بوعده لجمهوره، وفشل في أن يحقق الهدف الذي من أجله سمح البريطانيون له أن يستلم السلطة، وهو الاستقرار. إن محاولته للوفاء بأحد الوعدين كانت دائماً تؤدي إلى استحالة وفائه بالآخر، ولكنه كان يحتاج الوعدين كليهما ليبقى في السلطة، وعليه فإن تناقضات استراتيجية استبدال الاحتلال والحلول محله قد أنهت وزارة زغلول الوحيدة.

أزمة الجيش:

قبل أزمة ١٩٢٤ في السودان كان الجيش المصري يقوده ضابطان بريطانيان من رتبة عالية، أولهما كان الحاكم العام للسودان والذي كانت مهمته الإشراف على القوات المصرية المقيمة هناك. وقد أصبح الموقع شاغراً بعد مقتل السير لي ستاك، كما أنه أصبح بلا معنى حيث لم تعد هناك وحدات مصرية في السودان بعد سحبها بناء على طلبات ألنبي. أما الضابط الثاني فقد كان المفتش العام للجيش المصري، والذي كانت مهمته الإشراف على كل السياسات المتعلقة بالقوات المصرية في مصر. وعليه فقد زادت صلاحياته بعد استدعاء الوحدات المصرية من السودان إلى مصر. وقد تعززت سلطاته في وزارة زيور ١٩٢٤-١٩٢٦ حيث أصبح عضواً في لجنة الجيش الحكومية والتي كانت مهمتها أن تصل بين وزارة الدفاع والجيش (الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ١ : ٢٢١).

عندما سمح للوفد بالعودة إلى السلطة متنكراً في زي حكومة ائتلاف مع الدستوريين الأحرار في وزارة عدلي يكن، سيطر الوفديون على البرلمان والحكومة معاً. وقد عين أحد الوفديين ويدعى أحمد خشبة باشا وزيراً للدفاع، وحاول أن يعيد تشكيل لجنة الجيش

بحيث لا يكون المفتش العام البريطاني عضواً فيها . وقد قدمت هذه الخطوة كجزء من خطة متكاملة لإصلاح الجيش ، لنظر البرلمان الوفدي . أثناء المناقشات وقبل أن يصدر البرلمان رأيه في الإصلاحات ، أعلن اللورد لويد اعتراض بريطانيا الشديد عليها (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ١ : ٣٣٦-٣٣٧ ، وانظر أيضاً رمضان ١ : ٦٢٢-٦٣٠) . قابل لويد الملك واخبره بانزعاج بريطانيا من هذه الإصلاحات الوفدية التي قد تؤدي إلى تسييس الجيش ، وأن طرد المفتش العام البريطاني يعني سيطرة الوفد على الجيش بشكل كامل ، وهو ما يهدد الوجود البريطاني في مصر ، كما أنه يهدد الملك الذي ستقل قدرته على تنظيم انقلابات على الدستور ، كانقلاب زيور ، حيث ستكون للوفد قدرة أن يخلع الملك بقوة السلاح . أخبر الملك لويد بأنه يتفق معه ، ولكنه لا يريد أن يقود هو المواجهة مع الوفد بشأن هذا الموضوع . هنا أصبح لويد مقتنعاً بضرورة تدخله المباشر ، في ٢٧ مارس ١٩٢٧ طلب من لندن الإذن أن يقدم إنذاراً صارماً للحكومة المصرية بهذا الخصوص ، في ٢٨ جاءه الرد إيجابياً من لندن . وبالرغم من أن لويد لم يقدم إنذاره إلا في مايو ، فإن اتصالاته الشخصية مع الرسميين المصريين بما فيها لقاؤه مع الملك في ديسمبر أظهرت موقفه للناس . وحسب شهادة لويد نفسه فإن استقالة عدلي يكن بعد أقل من شهرين من حصول لويد على الموافقة من لندن ، كانت علامة على عدم رغبة يكن أن يكون رأس حربة في مواجهة بين بريطانيا والوفد (لويد ، ٢ : ١٩٣-٢٠٩) .

بعد استقالة يكن ، تدخل زغلول لتشكيل وزارة برئاسة ثروت ، وبصفته رئيس الأغلبية البرلمانية فقد كان لزغلول قول فصل في التشكيلات الحكومية ، وعليه فقد تم نقل خشبة باشا الوفدي من وزارة الدفاع إلى وزارة المالية . إلا أن الأزمة استمرت بعد استقالة يكن وتولي ثروت ، فلم تكن حركة لويد موجهة ضد أي منهما ، بل كانت موجهة ضد زغلول والأغلبية الوفدية في البرلمان . كان لويد يؤكد أنه ، إلى أن تبرم اتفاقية بين مصر وبريطانيا ، فإن إعلان ١٩٢٢ يحدد العلاقة بينهما دون غيره ، بينما كان موقف الوفد ، خاصة في خطابه السياسي الموجه لقواعده وجمهوره ، أنه لا يعترف بهذا الإعلان ولا يلتزم به . ولكن كما ذكرنا من قبل مراراً ، فإن قبوله بتشكيل الحكومة هو اعتراف عملي بالإعلان ، وببساطة فقد أراد لويد أن يضع الوفد أمام هذا التناقض في موقفه(٣) . لقد بنى لويد إصراره على بقاء المفتش العام البريطاني في موقعه ، على كون إعلان ١٩٢٢ ينص على حق بريطانيا في حماية مصر من أي خطر خارجي أو داخلي وحماية حياة الأجانب فيها ومصالحهم ، وأن طرد المفتش البريطاني لن يمكن القوة المستعمرة من القيام بواجباتها في ضمان أمن مصر الدولي والمحلي . في ٢٩ مايو ١٩٢٧ قبل شهرين فقط من بداية

مفاوضات ثروت تشامبرلين(٤) ، أرسل لويد مذكرة إلى ثروت يطالب فيها بوقف كل الإجراءات التي من شأنها تقليص صلاحيات المفتش العام البريطاني ، بل أكثر من ذلك ، طالب بأن يتم استحداث وظيفة جديدة لضابط بريطاني آخر يكون نائباً ومساعداً للمفتش العام ، وأن يجدد عقد المفتش لثلاثة سنوات أخرى ، وأن يلتزم رئيس الوزراء ووزير الدفاع بنصيحة المندوب السامي وأن يوصلها إلى الملك . في ١١ يونيو قبل ثروت ، والبرلمان الوفدي ، بموافقة زغلول ورضاه ، مطالب لويد (لويد ، ٢ : ٢١١-٢٢٢ ، وانظر نص المذكرات المتبادلة بين لويد وثروت ، ملحق ج في لويد ، ٢ : ٤٠٠-٤٠٦) .

أزمة قانون الجمعيات السياسية :

ان ثروت يعلم حين قدم مشروعه للمعاهدة إلى البرلمان الوفدي أن البرلمان سيرفضه ، ولابد للقيادة الوفدية الجديدة أن تأتي إلى السلطة ؛ فبعد موت زغلول كان على مصطفى النحاس الشاب نسبياً أن يثبت شرعيته للخلافة ، ولم يكن من الممكن تحقيق هذا بقبول مشروع ثروت . وعندما رفض البرلمان المشروع استقال ثروت ، وطلب الملك من النحاس تشكيل الوزارة .

في ١٩٢٣ عندما كان الوفد في المعارضة ، أصدرت الحكومة المصرية قانوناً للجمعيات السياسية يضع كل تجمع عام تحت رحمة البوليس ، وقد كانت نية الوفد أن يغير القانون . وعندما جاء زغلول إلى السلطة عام ١٩٢٤ ألغى البرلمان الوفدي القانون ، إلا أن زغلول أبدى ملاحظة مفادها أن الإلغاء لم يكن دستورياً ، لأنه حسب الدستور المصري ، لابد أن تنظم كل الاجتماعات السياسية بالقانون ، وعليه فقد اقترح تعديل القانون بدلاً من إلغائه(٥) . وعليه فقد عطل الإلغاء وبقي القانون ساري المفعول ، وقبل أن يبدأ البرلمان بتعديل القانون اندلعت أزمة السودان واستقال زغلول . فلما تولى زيور عطل الدستور وأبقى القانون ، فلما عاد الوفد بحكومة وقت إئتلافية مع الأحرار ، برئاسة يكن ثم ثروت ، صوت البرلمان بالموافقة على التعديلات ، لكن مشكلة إجرائية أدت إلى تأخير التصديق على القانون في مجلس الشيوخ . وفي الوقت الذي اصبح فيه القانون جاهزًا للتصديق عليه فشلت مفاوضات ثروت وتشامبرلين . وفي وقت استقالة ثروت ، قدم لويد مذكرة للحكومة المصرية معبراً عن قلق بريطانيا العظمى من مناقشة بعض التشريعات في البرلمان التي قد تهدد مصالح الأجانب في مصر ، وأنه بناء على التحفظات البريطانية في إعلان ١٩٢٢ والتزامها بحماية مصالح الأجانب في البلاد ، يطلب وقف كل المناقشات المتعلقة بقانون الجمعيات السياسية (أنظر نص مذكرة لويد في لويد ، ٢ : ٢٦٧) . هذه المذكرة المعروفة ايضاً بمذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ ، تماماً كما في أزمة الجيش ، كانت موجهة للنحاس أكثر من ثروت . فحكومة ثروت

التي وجه إليها الإنذار كانت قد استقالت ، والتعامل مع هذا التهديد البريطاني الجديد أصبح مسؤولية النحاس والبرلمان الوفدي ، وكأنه اختبار آخر من لويد لقدرة النحاس على الالتزام بمواقفه المتشددة التي أدت لرفضهم مذكرة ثروت ، ودفعه للاستقالة والقيام مقامه في الحكومة .

شكل النحاس حكومته في ١٧ مارس ، وكان ما يزال محبوساً في لغة ما قبل الانتخابات ، فرد على مذكرة لويد في ٣٠ مارس يقول إن مصر ، بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، لا يمكن أن تقبل تدخلاً سافراً كهذا في شؤونها الداخلية ، وأن القبول بمذكرة لويد سيشكل سابقة تشل البرلمان المصري ، وتدمر مصداقيته . في ٧ إبريل ، أرسل لويد إلى النحاس مذكرة أخرى ، مذكراً إياه بحدود الاستقلال المصري حسب إعلان ١٩٢٢ ، وأنه بناء على استقلال كهذا ، يبقى لبريطانيا الحق في الحفاظ على مصالح الرعايا الأجانب في البلاد ، وأن تحمي مصر من أي تهديد خارجي أو داخلي ، وأن تحمي السودان ، وأن تحمي خطوط الاتصال الإمبراطورية المارة بالبلاد ، "إن الحكومة المصرية يمكنها أن تستعمل سلطتها المستقلة بشرط أن يكون ذلك بطريقة مرضية لحكومة صاحب الجلالة (ملك بريطانيا) بشأن هذه المواضيع" (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٢ : ٥٠) .

في ١٨ إبريل ١٩٢٨ أنذر لويد النحاس مباشرة بعواقب وخيمة شبيهة بتلك التي اتخذتها الحكومة البريطانية إزاء أزمة السودان ، إذا لم يسحب القانون المعدل من البرلمان (لويد ، ٢ : ٢٧١) .

جاء رد النحاس نموذجاً من نماذج سياسة الاستبدال ، فهو لم يكن يريد أن يتراجع بما يخسره شعبيته في مصر ، خاصة بعد تشدده في رفض مشروع ثروت ، وبعد موت زغلول ، كما أنه كان يدرك ضعفه في مواجهة البريطانيين وأنه ليس مستعداً للدخول في حالة حرب مفتوحة معهم . وعليه فقد حاول أن يرضي المصريين والبريطانيين معاً . في استقبال أقيم على شرفه في نقابة المحامين ، خطب النحاس معدداً "مزايا" القانون المعدل . فقال ما معناه إن القانون ، على عكس ما يدعي البريطانيون ، يمنح البوليس سلطة حظر المظاهرات والتجمعات وفضها ، لا في حالة خرق المتظاهرين للنظام وتهديدهم للأمن فحسب ، بل في حالة خوف البوليس أو توقعه ان يقوموا بذلك أيضاً ، فتقدير احتمال تهديدهم للأمن متروك تماماً للبوليس . ذاك أولاً ، وثانياً ، فإنه من سلطة البوليس أن يعيد توجيه المظاهرة بعيداً عن الأماكن التي يتوقع فيها تهديد الأمن ، بل إنه لا توجيه عقوبة في حال أساء البوليس استخدام سلطاته في هذا الشأن . وثالثاً ، إن التظاهرات والتجمعات التي ينظمها هذا القانون إنما هي التجمعات السياسية فقط ، أما التجمعات الأخرى كالشيوعية وغيرها ،

والكلام ما يزال للنحاس ، فإنها تخضع للقانون الجنائي ، وللبوليس السلطة المطلقة أن يمنع أي مظاهرة أو تجمع شيوعي للحفاظ على النظام العام . أما بشأن التجمعات الأخرى ، فإن مشروع القانون ينص على وجوب حضور مندوب أو ضابط بوليس ، وأن تكون له سلطة نض الاجتماع إذا طلبت ذلك منه لجنة حفظ النظام وله أن يفضه حتى وإن لم تطلب منه اللجنة ذلك إذا قدر زيادة الشغب فيه . وإذ لم يكن هناك داع لفض الاجتماعات لأسباب خارجة عن هذه المذكورة من ناحية حفظ الأمن والنظام ، فإن المشروع ينص عل أن الضابط الذي يفض اجتماعاً لغير هذه الأسباب يتعرض للمساءلة . أما بشأن المظاهرات ، فلا توجد قيود البتة أن تفض أو تحظر حتى في حالات لم يصرح بها القانون (أنظر نص "خطاب للنحاس باشا" في شفيق ، حوليات مصر السياسية : الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، ٢٧٥-٣٧٨) .

ويبدو أن جوهر خطاب النحاس كان موجهاً إلى لويد أكثر من المحامين ، فهو يحاول إقناع المندوب السامي أن القانون المعدل الجديد ، وإن كان رمزاً لاستقلال مصر وسيادتها ، إلا أنه يسمح بتأمين المصالح البريطانية تماماً كالقديم ، فتؤدى الوظائف الاستعمارية بأيد مصرية ، وعليه فإن سياسة الاستبدال كانت في صلب استراتيجية النحاس . إلا أن اللورد لويد لم يقبل بتفسير النحاس وقدم مذكرة في ٢٩ إبريل موجهة إلى الحكومة المصرية ، يعيد فيها القول إن الحكومة البريطانية ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية المصالح الأجنبية في مصر إذا أقر هذا القانون . عندها تراجع النحاس وأجاب لويد بالقول إن الحكومة المصرية ستطلب من مجلس الشيوخ ألا يصدق على القانون ، بما يضمن تأجيل مناقشته إلى السنة التالية (انظر رد النحاس على لويد في الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٢ : ٥٤) . وبذلك انتهت الأزمة بالنسبة للبريطانيين ولكن لم تنته بالنسبة للنحاس . إن قبول منصب رئيس الوزراء في دولة يعرِّفها الاستعمار جعلته أضعف وأقل سلطة لا أقوى ، ففي فخ الدولة هذا أو في الدولة الفخ ، كان عليه أن يناقض وعوده لقواعده ويواجه العواقب ، فما إن قبل النحاس بمذكرة ٢٩ إبريل حتى بدأ كل من الأحرار الدستوريين والحزب الوطني في مهاجمته . في ٣ مايو قدم محمد محمود استقالته من حكومة النحاس ، مشيراً بذلك إلى انفراط الحلف الحاكم بين حزبيهما . وبنى محمد محمود استقالته على أن النحاس قد خيب الآمال الوطنية المصرية بسماحه للبريطانيين أن يتدخلوا في التشريع المصري ، وأن التصرف الأصوب الذي كان على النحاس اتباعه هو إما أن يسمح للبرلمان بالتصديق على القانون ، أو يستقيل (شفيق ، حوليات مصر السياسية : الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، ٧٦٤-٧٦٥) . وبينما استطاع النحاس أن يقنع محمد محمود بالعدول عن استقالته ، استمرت

الصحف الموالية للأحرار الدستوريين في مهاجمة الوفد ورئيسه (أنظر على سبيل المثال السياسة في ١١ مايو ١٩٢٨ ، العدد ١٧١٩ ، صفحة ٤ ، مقتبسة في رمضان ، ١ : ٦٧٤) .

لا يمكن بطبيعة الحال أن نأخذ موقف محمد محمود على محمل الجد إلا في إطار التنافس السياسي والشخصي مع النحاس ، فلم تكن شيمة محمد محمود في يوم من الأيام أن يدخل في مواجهة مع بريطانيا لأي سبب من الأسباب حتى لو تعلق الأمر بالدستور والبرلمان . ولكن ما أريد لفت النظر إليه هنا ، هو أن محمد محمود أدرك أن موقف النحاس من المذكرة يضعفه ، وأن هذه السياسة ستطيح بحكومة الوفد . بعد هذه الحوادث مباشرة اتهم عضو في الحزب الوطني النحاس بخيانة البرلمان والقضية الوطنية ، وعندما حاول مكرم عبيد أحد أكبر الأعضاء نفوذاً في الوفد أن يرد ، كاد عضو الحزب الوطني يشتبك معه باليد . بعد الحادثة انسحب أعضاء الحزب الوطني وأعضاء الأحرار الدستوريين من جلسات البرلمان (شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، ٤٩٢ و ٥٦٥) . عندما رأى الملك أن الوفد قد انعزل عن بقية الأحزاب المصرية ، وانعزل عن خطابه السياسي وخرج عليه ، وانعزل عن البريطانيين ، أصدر مرسوماً في ١٩ يوليو بحل البرلمان ، واستقالت الحكومة الوفدية .

سقوط الوفد بعد مفاوضات النحاس مع هندرسن :

لقد تمت مناقشة هذه المرحلة من الحياة السياسية المصرية في الفصل السابق . بعد أن علم النحاس أن البريطانيين لم يكونوا راغبين في التوصل إلى اتفاقية مع مصر ما لم يكن الوفد موافقاً عليه ، أصبح مقتنعاً باحتكاره للصفة التمثيلية في مصر ، على الأقل بالنسبة للبريطانيين . وبينما بدا أن المشروع الذي توصل إليه محمد محمود عام ١٩٣٠ كان مقبولاً لدى الوفد ، حيث كان الفرق ضئيلاً بينه وبين مشاريع الوفد نفسه منذ ملنر ، فإن الوفد ما كان يمكنه أن يقبلها ما لم يدخل عليها تعديلاً ما ، فقد كان تورط في رفضها من قبل لأنه كان خارج السلطة . وكما ذكرنا آنفاً كانت حجة الوفد الرئيسية أنه ، لكونه الممثل الشرعي الحقيقي للشعب المصري ، فإن شروط الإستقلال ستكون أفضل إذا كان هو المتفاوض عليها مع البريطانيين دون غيره من أحزاب الأقلية التي تعتمد في بقائها من عدمه على سند البريطانيين . وعليه كان لابد وأن يحسن ولو شكلياً مشروع محمد محمود . وقد توجه جهده أساساً إلى موضوع السودان ، واعتراف كل من مصر وبريطانيا باتفاقية ١٨٩٩ التي قسمت السلطة في السودان بينهما . في حقيقة الأمر كان النحاس يريد أن يعيد السودان إلى ما كان عليه ما قبل أزمة ١٩٢٤ . ولقد شرحنا منطق الاستبدال والحلول محل الاحتلال في هذا الموقف في الفصل السابق . ما أريد أن أبينه هنا هو أن النحاس وجد

نفسه ثانية في فخ الدولة أو الدولة الفخ ، فقد كان مصلوباً بين توقعات المصريين التي ارتفعت بمواقفه من محمد محمود ، وتوقعات البريطانيين الذي قاموا حرفياً بطرد هذا الأخير وجاؤوا بالنحاس إلى السلطة لالشيء إلا ليسبغ شرعيته على ما كان محمد محمود توصل إليه بلا تعديل . بعبارة أخرى أقرب للمفهومين اللذين بنينا عليهما مقولة هذا الكتاب ، توقع البريطانيون أن تعزز صفة النحاس التمثيلية ، قدرته على الحلول محل الاحتلال ، بينما كانت قواعد الوفد تتوقع منه أن يحصل على شروط أفضل للاستقلال ، أي أن أهل البلد توقعوا أن تقلل صفة النحاس التمثيلية تلك من قدرته او رغبته في الحلول محل الاحتلال ، لا أن تزيدهما .

تماماً كما في حال قانون الجمعيات السياسية حاول النحاس أن يبحث عن حل وسط يرضي الطرفين ، فقد حاول أن يقبل كل شروط الاتفاقية المعروضة عليه ، وأن يحسن شكلياً فقط بعض المواد المتعلقة بالسودان (أنظر مقترح النحاس بشأن السودان في الفصل السابق) . أدى هذا إلى عزل النحاس عن الأحرار الدستوريين ، وعن الحزب الوطني ، وعن بريطانيا ، الأولان لإدراكهما أن التغيير شكلي ، والأخيرة لعدم رغبتها في التنازل حتى عن الشكل . وقد أعطى هذا فرصة للملك أن يعاقب كلاً من الوفد والأحرار بتعطيل الدستور كما ذكرنا من قبل (هيكل ، ١ : ٣١٣-٣١٤ ، ولتفاصيل أخرى عن عملية إقصاء الوفد أنظر شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية السابعة ١٩٣٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦) .

معاهدة ١٩٣٦ :

لقد ذكرنا سابقاً كيف جاءت بريطانيا بالوفد بتدخل شبه علني ليبرم معاهدة ١٩٣٦ معها . حتى أن النحاس جعل التوصل لاتفاقية الهدف الأساسي لحكومته في برنامجها الذي أعلنه في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، يوم تشكيله للوزارة :"(إن حكومتي) جاعلة نصب عينها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة" (النحاس مقتبساً في الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٩) بعد إبرام الاتفاقية كان على النحاس ان يشرف على تنفيذها . ولقد أضرت الاتفاقية جداً بشرعية الوفد ، أكثر مما أضرت بشرعية أي حزب آخر في الساحة السياسية المصرية . فكما ذكرنا سابقاً ، أدى التشابه الكبير بين الاتفاقية وكل المشاريع التي جاء بها خصوم الوفد وكان الوفد يهاجمها بشدة ، أدى إلى تآكل المقولة الرئيسية في خطاب الوفد السياسي ، من أن حزب الأغلبية أقدر على الحصول على شروط للاستقلال تكون أفضل من شروط غيره لأنه أصح تمثيلاً للمصريين .

في أواخر الثلاثينيات كان الاتجاه العام لأكثر الشبان المصريين من سكان المدن ، أكثر

عداء لبريطانيا منه لألمانيا . وكان الملك الصغير السن فاروق بن فؤاد قد ارتقى عرش البلاد مؤخراً ، وفي نيته أن يكون حاضراً في مركز السياسة في البلاد لا على هامشها . وعليه فقد حاول الظهور في سنوات حكمه الأولى كشخص أشد عداوة للبريطانيين من النحاس نفسه . عبر ناصحه ومستشاره ، علي ماهر باشا ، رعى فاروق الصغير الحركتين الشعبيتين المعاديتين لبريطانيا ، والليبرالية والوفد معاً ، وهما مصر الفتاة والإخوان المسلمون (البشري ٦٢ ، ويانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٢٣ ، وعن العواطف الموالية لألمانيا في الشوارع وفي القصر أنظر ريتشموند ، ٢٠٥) . من ناحية أخرى ، فإن كون الاتفاقية أبرمت بين النحاس وبريطانيا في سياق خطر حرب مع ألمانيا أظهر النحاس شيئاً فشيئاً بمظهر حليف المحتل لا قائد حركة تحرر وطني .

من تلك اللحظة فصاعداً ، كان التناقض بين النحاس في المعارضة والنحاس في السلطة يزيد وضوحاً يوماً بعد يوم . إعلن النحاس يوم ٢٦ أغسطس ، يوم إبرام الاتفاقية ، عيداً وطنياً للاستقلال(٦) وأسمى الاتفاقية "معاهدة الشرف والاستقلال" . ولما كان هذا يعرض النحاس إلى انتقادات أحَدٌ من الإخوان المسلمين وَمِن مصر الفتاة ، وبما أن كلا من الجماعتين كان قد شكل ميليشياته شبه العسكرية وكان يستحوذ على تأييد أعداد متزايدة من الشباب الحضري في الشارع أو في الجامعة ، فقد تبنى النحاس مرسوماً (المرسوم ٢٢ لعام ١٩٢٩) كان قد أصدره محمد محمود في غياب البرلمان ، ينظم نشاط الطلاب في الجامعة ، او بعبارة أدق ، يسمح للحكومة بالتدخل لقمع الاحتجاجات الطلابية السياسية . كان الوفد قد عارض هذا المرسوم عندما أصدره محمد محمود ، ولكن حين أصبح الوفد رسمياً حليفاً لبريطانيا العظمى ، عاد وفرضه على الناس . وأيضاً ، كإجراء ضد القوة المتنامية لهاتين الجماعتين شكل الوفد ما سمي بالقمصان الزرق(٧) . وبينما كانت هذه الفرقة اسمياً فرقةً رياضية تابعة للوفد ، كانت في الحقيقة أداة لمهاجمة التجمعات السياسية ، ومنع المظاهرات عندما يتعذر قمعها بالطرق الدستورية (انظر يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٩-٢١ والرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٥٥) .

ثم خسر الوفد خسارة لا يستهان بها من صفوفه الأمامية . ففي سياق مناقشة بناء خزان للماء في أسوان كان النحاس راغباً في منح العقد لشركة بريطانية . عارض محمود فهمي النقراشي باشا ، وزير المالية واحد أصدقاء النحاس ، القرار على أساس أن عروض الشركات لم تكن قد نوقشت بعد . كعقاب ، طرده النحاس من الوزراة ، ثم أعلن بعد بضعة أيام أن النقراشي لم يعد من الوفد . تبع النقراشي عدد من مؤيديه فخرجوا من الوفد وبدؤوا يجتمعون دورياً في بيته ، ثم شكلوا الحزب السعدي ، مستمدين اسمهم من اسم سعد

زغلول علامة على أنهم أوفى لخط زعيم ثورة ١٩١٩ من الوفد . ولم تلبث فرق القمصان الزرق أن هاجمت النقراشي ، وضيوفه ، وبيته (ريتشموند ، ٢٠٢-٢٠٣) .

في ٢٨ نوفمبر ، وكجزء من سياستهم المعارضة للمعاهدة ، حاول عضو من مصر الفتاة أن يغتال النحاس ، إلا أنه نجا ولم يصب بأذى . في ٢١ ديسمبر مشت مظاهرة كبيرة في اتجاه قصر عابدين هاتفة بحياة الملك مؤيدة له بالضبط عندما كان مكرم عبيد ، الرجل الثاني في الوفد وخليفة النقراشي في وزارة المالية ، يحاول لقاء الملك . وقد هتف المتظاهرون ضد عبيد وهاجموا سيارته . في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ اصدر الملك بياناً مقتضباً : نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة علي أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور علي يد الوزارة التي ترأسونها ، لم يكن بد من من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح» [...] خطاب الملك فاروق لإقالة وزارة النحاس ، من الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٥٩-٦١) .

وتشكلت حكومة برئاسة محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين العجوز . وما أريد قوله هنا شبيه بما قلته في الحالات السابقة التي أقال فيها الملك الوفد . فالملك لا يقدر عادةً على إقالة الوفد إلا لفشل هذا الأخير في إرضاء احد طرفي المعادلة الاستعمارية أو كليهما ، أي البريطانيين أوالشعب المصري . وفي هذه الحالة ، كما في الحالة السابقة عليها ، أدت محاولة النحاس لإرضاء طرف من طرفي المعادلة إلى فقدان شرعيته ومصداقيته عند الطرف الآخر . إنشق الحزب ، وبالرغم من القمصان الزرق استطاع النقراشي أن ينشئ حزبه المستقل من الوفديين الغاضبين . وبعد ، فمنذ مظاهرة الأزهريين في عام ١٩٢٤ ، والتي لم تكن بالضبط ضد الوفد بل مؤيدة لبعض مطالب المؤسسة الدينية من زغلول ، لم تقم مظاهرة حاشدة ضد الوفد حتى مظاهرات ١٩٣٧ ، حيث ظهرت قوى اجتماعية تعارض استراتيجية الوفد الرئيسية تماماً ، وتهدد احتكاره لقاعدته الشعبية .

فبراير ١٩٤٢ :

تشكلت عدة حكومات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٢ ، كانت كلها مكونة من الأحرار الدستوريين أو السعديين أو المستقلين . إلا أن الأحداث أقنعت البريطانيين أن ميل الملك للطليان والألمان قد تجاوز الخطوط الحمر ، فقد كان سكرتيره الجديد محمد كامل البنداري باشا الراعي الرئيسي لجمعية مصر الفتاة ، وهي جماعة لم تكن تتحرج في إعلان دعمها الكامل لألمانيا وأحياناً لإيطاليا ، بصفتهما قوتين تحاربان عدو مصر الأول ، بريطانيا العظمى

(هيكل ، ٢ : ١٥٦-١٥٧) . ومما زاد من قلق البريطانيين خلافٌ دب بين الوزراء السعديين والمستقلين في حكومة حسن صبري ، عندما كانت إيطاليا تهاجم حدود مصر الغربية ، فقد كان السعديون يرون أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا ، بينما رأى المستقلون أن التزامات مصر في معاهدة ١٩٣٦ تقتصر على تقديم التسهيلات العسكرية لبريطانيا من استخدام للأراضي المصرية والمياه والأجواء ، ولا تتعدى ذلك إلى إلزام مصر بمحاربة من تحارب بريطانيا ، وقد أجبر هذا الموقف الوزراء السعديين على الاستقالة من الحكومة . أقنعت هذه الحركة البريطانيين بأن بعض أفراد النخبة الوطنية المصرية لا يكنون ولاءً كافياً لبريطانيا العظمى ، وأن معظمهم مؤيِّد من الملك نفسه ، ففي أفضل الحالات ، أوَّلت بريطانيا موقف الوزراء المستقلين على أنه رغبة منهم في التريث حتى يروا مَن من القوتين الأوروبيتين ستغلب الأخرى فيكونوا مع الغالب . ثم إن حادثة أخرى عززت مخاوف البريطانيين بالنسبة لمسألة ميل المصريين إلى المحور ، فبعد هزيمة الجنرال غراتسياني في برقة ، أصبح الألمان لا الطليان هم المتولين أمر الهجوم على مصر ، وبينما كان رومل يزحف باتجاه الأسكندرية ، انطلقت المظاهرات في القاهرة تهتف له وتدعوه للتقدم لاحتلالها . ولما طلبت بريطانيا من رئيس الوزراء وقتها حسين سري أن يقمع المظاهرات ، رفض واستقال في ٢ فبراير ١٩٤٢ (كيلرن ، ١٩٨-٢٠٩) . وبعد فإن البريطانيين كانوا قد توصلوا بمعلومات تفيد أن الحكومة المصرية ، والملك خاصة ، هم على اتصال بالطليان (أنظر أنيس ، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، ٧٠-٧٨) .

أعرب السفير البريطاني في مصر ، السير مايلز لامبسون ، الذي كان على وشك أن يصبح لورد كيلرن ، أعرب للملك عن رغبة الحكومة البريطانية في أن يتولى النحاس رئاسة الحكومة . كان الملك ما يزال متعلقاً برغبته في إظهار ما له من سلطة ، فاستدعى النحاس يوم ٣ فبراير وطلب منه أن يشكل حكومة وحدة وطنية بعد أن أخبره بالرغبة البريطانية . رفض النحاس أن يشكل حكومة بالتحالف مع خصومه (كان نصف هؤلاء من زملائه الوفديين حتى وقت قريب ، أعني السعديين المنشقين عنه) وأصر النحاس على أنه لن يشكل وزارة إلا إذا شكلها خالصة للوفد دون تحالف مع أحد . في مساء ذلك اليوم اتصل السفير البريطاني بسكرتير الملك ، وحين علم بموقف النحاس طلب من السكرتير أن يبلغ الملك نصيحة بريطانيا بأن يسمح للنحاس أن يشكل الحكومة وحده . في اليوم التالي ٤ فبراير ١٩٤٢ ، جمع الملك كل رؤساء الأحزاب في مصر ، وكان النحاس فيهم ، في محاولة إقناع الوفد بتشكيل حكومة وحدة وطنية تنقذ ماء وجه الملك . وبينما كان رؤساء الأحزاب مجتمعين مع الملك في قصر عابدين ، أخبرهم سكرتير الملك بأنه تلقى الرسالة

التالية من السفير البريطاني : "إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء ، أن النحاس باشا قد كُلف بتشكيل الحكومة ، فعلى جلالة الملك فاروق أن يتحمل العواقب" (أنيس ، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، ١٣ ، والرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٠٩ ، وكيلرن ٢٠٧) . كان النحاس ما يزال يرفض تشكيل حكومة ائتلافية ، إلا أنه اعترف بأن لهجة السفير البريطاني كانت تفتقر إلى الاحترام اللازم ، وأن احتجاجاً موقعاً عليه من المجتمعين في عابدين يجب أن يرسل إليه . أرسل الاحتجاج ، وصُرف رؤوس الأحزاب على أن يعودوا ليكملوا مباحثاتهم لاحقاً . ما كاد رؤساء الأحزاب يفترقون حتى كانت الدبابات البريطانية تحاصر القصر الملكي ، دخل السفير البريطاني ، بصحبة قائد القوات البريطانية في مصر إلى قصر عابدين ، ووصلوا إلى مكتب الملك ، وكانوا على وشك تسليمه خطاب التنازل عن العرش ، حين طلب سكرتير الملك حسنين باشا من السفير فرصة أخيرة . استدعى الملك رؤساء الأحزاب وكلف النحاس بتشكيل الحكومة ، فوافق النحاس . في هذه اللحظة صاح أحمد ماهر باشا ، وقد كان وفدياً من قبل ثم أصبح مستقلاً : "كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزراة ، أما وقد قبلها ، فإني أعلن في حضرة مليك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز!" فقال النحاس "لست أنا الذي يستند إلى أسنة الرماح" ، فقال إسماعيل صدقي : "أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات!" (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١١٠ ، وانظر أنيس ، ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي ، ١٨ ، وكيلرن ، ٢١٣-٢١٧)(٨) .

انتهج النحاس سياسة تعاون كامل مع البريطانيين طوال فترة الحرب . عندما كان النحاس في المعارضة ، كان قد تقدم للبريطانيين بمذكرة تحوي مطالب مصر ما إن تنتهي الحرب . وقد تضمنت المذكرة ، للمرة الأولي في الأدبيات الوفدية منذ أن تخلى زغلول عن برنامج الحزب الوطني في مفاوضاته مع ملنر ، مطلب الانسحاب البريطاني الكامل من كافة الأراضي المصرية . وطلب النحاس أيضاً إنهاء العمل بالأحكام العرفية في البلاد ، حتى قبل أن تنتهي الحرب ، حيث لم تكن في مصر حال تدعو إلى فرضها . ولكن ، حين وصل النحاس إلى السلطة "على الحراب البريطانية" تكرر نمط انحباس الوفد في تناقضه الهيكلي ، بل أصبح النمط أوضح وأحد . فقد استمرت حكومته في فرض الأحكام العرفية ، بما فيها منع كل المطبوعات التي صنفت على أنها تروج "للعدو" ، وهو هنا دول المحور ، وعليه فقد منعت معظم الكتابات الموجهة ضد البريطانيين . حتى عندما استسلمت إيطاليا في ١٩٤٣ ، أعلن النحاس أن الأحكام العرفية ستستمر إلى أن تنتهي الحرب مع اليابان (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٢٣) .

كما ألقى النحاس القبض على عضو مجلس الشيوخ علي ماهر باشا ، وقد تمت عملية الاعتقال داخل مبنى البرلمان . كما اعتقل أيضاً ، بعد عامين ، مكرم عبيد وهو كان قد اختلف مع النحاس وترك الوفد (أبو المجد ، ٣ : ٦٤١) . وقد زادت التسهيلات العسكرية التي قدمتها الحكومة المصرية للبريطانيين على مجرد السماح لهم باستخدام طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية ، فقد امتدت إلى تزويد القوات البريطانية بالمؤن . وبنهاية الحرب وصل التضخم في مصر إلى ٣٢٠٪ وهي ضعف نسبة التضخم التي عانت منها بريطانيا ، أو حتى جنوب افريقيا (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٤٦ ، وانظر كذلك عن تدهور الوضع الاقتصادي بعد الحرب : وحيدة ، ٢٧٠-٢٧١ ، والبشري ، ٣٦٥-٣٦٦) .

أما بشأن مطالبه التي كان قدمها قبل الحرب ، فيقول الرافعي :

كان واجباً على النحاس وقد ولي الحكم بسند من الانجليز أن لا ينسى مذكرته إلى الحكومة البريطانية في إبريل سنة ١٩٤٠ حين كان في المعارضة ، إذ كانت أولى مطالبه فيها أن تصرح بريطانيا من الآن (أي من سنة ١٩٤٠) بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الأراضي المصرية ، فلماذا وقد ولي الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسي ذلك كله فلم يطالب بريطانيا بما طالبها به سنة ١٩٤٠؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو في المعارضة ثم يغفلها وهو في الحكم؟ (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٢٢) .

وأكثر من ذلك ، عندما حاول قادة المعارضة المصرية تقديم مذكرة إلى قادة الحلفاء المجتمعين في ١٩٤٤ في فندق مينا هاوس بالجيزة ، وهي مذكرة كانت تتضمن نفس المطالب التي تضمنتها مذكرت النحاس ، منع النحاس نشرها .

في ١٩٤٤ كان واضحاً أن لم يعد هناك تهديد يواجه بريطانيا لا على جبهة شمال إفريقيا ، ولا في غرب آسيا ، فأراد الملك أن يعزل النحاس ويولي محمد حسنين باشا مكانه . وبما أنهما كانا قد تعلما درس ١٩٤٢ ، فقد طلب حسنين باشا "نصيحة" السفير البريطاني الذي تشاور بدوره مع حكومته . وحسب ما يقوله الرافعي فإن برقية من كلمتين فقط أبقت النحاس في منصبه ، كانت البرقة تقول ببساطة "no change" أي لا تغيير (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٤٥ ، وانظر أيضاً تفاصيل محاولة الملك والرفض البريطاني في كيلرن ، ٢٨٦-٣٠٢) .

وعليه فقد كان متوقعاً أن يخسر النحاس كثيراً من مصداقيته أثناء السنتين اللتين

نضاهما في الحكم ، عند عزله كتب الملك :

عزيزي مصطفى النحاس باشا :

لما كنت حريصاً على أن تحكم بلادي وزارة ديمقراطية ، وتعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور ، نصاً وروحاً ، وتسوي بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم . (خطاب إقالة الملك فاروق لوزارة النحاس عام ١٩٤٤ ، مقتبساً في الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ،٣ : ١٥٠) .

مرة أخرى استطاع الملك أن يعزل النحاس بسبب سياسة هذا الأخير ذات الوجهين : فبمساعدته للبريطانيين في حفظ استقرار مصر ، بدأ النحاس يخسر شرعيته ، وزاد من شرعية المعادين له والمعادين لبريطانيا ، إلا أن شرعيته كانت هي السبب الرئيسي وراء استعانة البريطانيين به وتوقعهم منه أن يستطيع حفظ أمن مصر . إذن فقد كان نجاحه جوهر فشله . طوال الحرب كان الملك والإخوان المسلمون ، ومصر الفتاة ، لا الوفد هم رأس حربة معاداة بريطانيا في مصر (رمضان ٣ : ٧) . حتى الأحزاب الأكثر محافظة كالأحرار الدستوريين والسعديين قدموا المذكرة التي ذكرناها آنفاً مطالبة بانسحاب القوات البريطانية من مصر بعد الحرب . في المقابل فقد كان على النحاس الذي بنى سمعته السياسية وخطابه على أنه أشد السياسيين المصريين عداوة للبريطانيين ، كان عليه أن يكون مخلباً في يد الاحتلال البريطاني . ولقد أدى خسرانه المحسوس للشعبية والشرعية إلى أن أصبح بقاؤه في السلطة ، حتى من وجهة نظر البريطانيين ، بلا فائدة (انظر تعليق كيلرن ،على سقوط النحاس ، ٣١٤-٣١٥) .

حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٢ :

بقي الوفد خارج السلطة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠ ، وحكمت مصر أحزاب أقلية يسندها الملك ، وكانت في معظمها إئتلافات بين الأحرار والسعديين . وقد أعلنت أولى هذه الحكومات ، بقيادة أحمد ماهر وهو سعدي ، الحرب على ألمانيا لتدخل الأمم المتحدة . إلا أن أحمد ماهر اغتيل ، وقال قاتله إنه فعل فعلته انتقاماً لإعلانه الحرب إلى جانب بريطانيا . النقراشي ، وهو الوفدي السابق الذي كان قد أصبح زعيم السعديين ، عين رئيساً للوزراء . في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ طلبت مصر رسمياً من بريطانيا مراجعة اتفاقية ١٩٣٦ . وقالت الحكومة المصرية إن انسحاب القوات البريطانية من مصر سوف يضمن صداقة هذه الأخيرة

لبريطانيا ، وأنه لا بد من استبدال الاحتلال باتفاقية تحالف دائمة تحل محله . لقد كان هذا هو منطق اتفاقية ١٩٣٦ وروحها ، بل كان منطق خطاب النخبة المصرية لبريطانيا منذ ١٩١٨ . لقد كان المصريون ببساطة يقولون إنهم ، وقد اختبرت بريطانيا ولاءهم في الحرب العالمية الثانية ، يستحقون أن تنقل لهم سلطات أكثر . رفض البريطانيون مراجعة الاتفاقية في ٢٦ يناير ١٩٤٦ . في ٩ و ١٠ فبراير طمت المظاهرات الغاضبة القاهرة والاسكندرية . في إحدى تظاهرات القاهرة سقط ٨١ جريحاً إما برصاص القوات البريطانية التي كانت تحتفظ بوجود لها حول المدينتين الكبريين ، وإما برصاص البوليس المصري . عاجزاً عن الوصول إلى اتفاقية مع بريطانيا وعن قمع المظاهرات ، استقال النقراشي ، وشكل إسماعيل صدقي حكومة في ١٧ فبراير ١٩٤٦ . إلا أن المظاهرات استمرت . في ٢١ فبراير حصل إضراب شامل في القاهرة والاسكندرية ، وخرج الناس إلى الشارع ، وأدت المواجهات بين الناس من ناحية والجيش البريطاني والبوليس المصري من ناحية أخرى ، إلى مقتل ٢٣ مصرياً وجرح ١٢١ . في ٤ مارس ، عندما نظمت مظاهرة تذكراً لشهداء ٢١ فبراير قتل ٢٨ آخرون ، وجرح ٣٢٣ (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٩٣) .

في يوليو ذهب صدقي إلى لندن ليناقش مع إرنست بيفن مسألة مراجعة اتفاقية ١٩٣٦ . توصل صدقي وبيفن إلى مشروع معاهدة جديدة ، تغادر بموجبها القوات البريطانية مصر عام ١٩٤٩ في مقابل بعض التنازلات في السودان واستمرار التحالف بين البلدين . إلا أن نمط التنافس السياسي بين النحاس ومحمد محمود كرر نفسه . فقد حصل انشقاق في صفوف حكومة صدقي ، ورفضت لجنة المفاوضات مشروع الاتفاقية (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٢٠٦) . وعليه فقد اضطر صدقي للاستقالة وخلفه النقراشي في وزراته الثانية . وفي وزارته الثانية هذه قامت الحرب التي لن تقعد بعدها المنطقة كلها ، حرب فلسطين .

اختارت حكومة النقراشي أن تتستر على تورط الملك في صفقة أسلحة فاسدة للجيش المصري المقاتل في فلسطين . كانت نشاطات الإخوان المسلمين تتزايد ، فقد كانوا يرسلون متطوعين للقتال في فلسطين ، ويهاجمون المصالح الأجنبية واليهودية في القاهرة . ولقد أدت نشاطاتهم إلى مكاسب سياسية في الشارع المصري حيث هزموا الوفد وجميع التنظيمات السياسية الأخرى في انتخابات اتحادات الطلاب بالجامعة المصرية ، وقد كانت الجامعة ساحة اختبار للقوة بين الأحزاب المختلفة في مصر ، حيث أن طلابها كانوا عينة من الطبقة الوسطى الحضرية التي شكلت القاعدة الأساسية لجميع الأحزاب المصرية على اختلافها (عبدالله ، ٦١) . حظر النقراشي نشاط جماعة الإخوان فاغتيل . بعد حرب

فلسطين أصبح الوضع في مصر أسوأ بكثير سياسياً واقتصادياً . شهدت البلاد موجة من الاعتداءات على السياسيين من كل الاتجاهات بمن فيهم النحاس نفسه ، وقد أصبح لمصر الآن رئيسا وزراء قتيلان ، هما أحمد ماهر والنقراشي . لقد بات واضحاً أن ثمة قوى أخرى في المجتمع المصري ليست ممثلة بتركيبة الأحزاب الرسمية المصرية والنخبة الوطنية القديمة . حتى الوفد نفسه انقسم بعد ١٩٣٦ إلى وفد قديم وجديد ، وكانت القواعد أقرب للمواقف الراديكالية خاصة في مواضيع كحرب فلسطين ، والعدالة الاجتماعية في الداخل (البشري ، ٢٣١ ، وسيد ، ٨١) .في المقابل كان النحاس يميل أكثر فأكثر باتجاه الأرستقراطية المصرية ، أصبح فؤاد سراج الدين ، وهو ابن إحدى العائلات المعروفة من ملاك الأراضي الكبار أقرب أصدقاء النحاس إليه ووزير داخليته . وأمين عثمان ، وهو ارستقراطي مصري آخر من أصدقاء النحاس ، وأحد أقرب حلفاء بريطانيا (انظر دوره في حادثة ١٩٤٢ في الحاشية أعلاه) كان صلة الوصل بين النحاس من ناحية والملك والانجليز من ناحية أخرى (حديدي ٧٨)(٩) .

حظرت الحكومات السعدية المتعاقبة جماعتي مصر الفتاة والإخوان المسلمين بالإضافة إلى الحظر الموجود أصلاً على تكوين أي حزب أو جماعة شيوعية ، إلا أن هذه الجماعات استمرت في العمل سراً وزادت نشاطاتها إلى أن وصلت إلى اغتيال رئيسي وزراء كما أشرنا . كان واضحاً أن الوضع في مصر غير مستقر وأن ثمة حاجة لحكومة تحظى ببعض الشرعية لتهدئة البلد . مرة أخرى ، تكرر النمط ، يؤتى بالوفد إلى السلطة ليستخدم شعبيته في تهدئة الغضب الشعبي ، إلا أنه ، وبالتحديد من أجل شعبيته ، لا يستطيع الوفد أن يهدئ الحركة الشعبية ولا يستطيع أن ينخرط فيها .

خطت حكومة النحاس خطى حكومة النقراشي في التستر على دور الملك في صفقة الأسلحة الفاسدة . وحاولت أيضاً أن تستأنف المفاوضات مع بريطانيا العظمى . إلا أن النحاس كان يدرك أن ميله نحو بريطانيا مرة أخرى قد أضعف ما تبقى له من شرعية في عيون المصريين . في ١٩٥٠ كانت شعبية الوفد أكبر من شعبية السعديين الذين خسروا الحرب في فلسطين ، وأكبر من الأحرار الدستوريين الذين فقدوا كل أهمية سياسية بعد تخلي الملك فاروق عنهم في الثلاثينيات ، عندما انتقل سنده إلى السعديين . إلا أن شعبية الوفد في ١٩٥٠ كانت أقل بكثير من شعبيته السابقة ، ويجدر بنا ان نذكر هنا أن الانتخابات التي أتت بالوفد إلى الحكم للمرة الأخيرة في حياته السياسية ، صوت فيها أقل من نصف الناخبين ، ومن بين هؤلاء كان من صوت ضد الوفد أكثر ممن صوت معه . للمرة الأولى في تاريخه فاز الوفد في الانتخابات بأقلية مطلقة ، بحوالي ٢٥ ٪ من أصوات

الناخبين . حصل خصوم الوفد مجتمعين على أصوات تزيد على أصوات الوفد بأكثر من مليون صوت ، لقد كانت اختلافات خصوم الوفد وتفتت أصوات ناخبيهم بينهم ، السبب الرئيسي في خسارتهم وفوز الوفد ، ولم يكن السبب شعبيةً ساحقة للوفد ، فقد كان الوفد خسرها في ١٩٣٦ ثم في ١٩٤٢ . وأكثر من ذلك ، كان النحاس يعلم أنه حتى لتحقيق هذه النتيجة الضعيفة كان محتاجاً للاعتماد على مساندة الإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة والشيوعيين وقد كانوا جميعاً مضطهدين في عهود السعديين المتعاقبة . (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٣٠٠ والبشري ٣٧٢)(١٠) .

بينما كانت سياسية النحاس المهادنة للملك مقبولة لدى البعض ، فقد كان يعلم أن سياسة مهادنة مع البريطانيين ستأتي بعواقب كارثية . وكان الوضع قد تدهور أكثر حين رفضت بريطانيا حتى المشروع الذي تم التوصل إليه بين صدقي وبيفن عام ١٩٤٦ (أنظر مثلاً "محضر محادثة بين مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والفيلد مارشال سير وليام سليم يوم الإثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠" ، في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٥٩٣-٦٠٠) . هنا أعلن النحاس إلغاءمعاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد ، وسماحه بالكفاح المسلح ضد البريطانيين في قناة السويس .

غير أن حركة النحاس هذه جاءت متأخرة ، وربما مترددة ، فبينما سمح بقتال البريطانيين ، كان يعلم أن النظام السياسي برمته في مصر معتمد على بريطانيا ومعرض تماماً لضرباتها العسكرية . حاول أن يقود حرب عصابات في القناة ، إلا أنه لم يقم بالحشد الجماهيري العام الذي تستدعيه حرب كهذه ، كما أنه لم يسمح لجماعات أخرى أن تشكل قواها المقاومة الخاصة بها ، معلناً أن الحكومة هي الطرف الوحيد المخول تنظيم المقاومة . وقد بدأ البريطانيون باستفزاز الوفد واختبار قدرته على تنظيم المقاومة هذه ، بارتكاب المجزرة تلو الأخرى (أنظر فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر الحديث ، ٣٧٠-٣٧١ ، وانظر أيضاً منشورات الضباط الأحرار منتقدة النحاس لعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة لحرب العصابات في البشري ، ٥٥٦ بالإضافة إلى ملاحظات الرافعي عن عدم كفاية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في الكفاح المسلح في القناة في الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١١٤ وعودة ٣٠٠-٣٠١)(١١) .

بمعنى من المعاني كان موقف النحاس في أزمة الوفد الأخيرة هذه شبيهاً بوقف زغلول في أزمة الوفد الأولى عام ١٩٢٤ . فبإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان النحاس ، عملياً ، يعلن الحرب على بريطانيا العظمى . إلا أن إعلان حرب عصابات شاملة كان يستدعي أن ينخرط الجيش المصري ، وكافة التنظيمات شبه العسكرية التابعة للجماعات السياسية

المنافسة للوفد كمصر الفتاة والإخوان المسلمين في الكفاح المسلح ، بل وأن تكف الحكومة عن مهمة حفظ الأمن في البلاد والمصالح الأجنبية فيها بالنيابة عن بريطانيا . إن هذه الخطوات كانت ستؤدي إلى انهيار النظام السياسي المصري القائم على اتفاقية ١٩٣٦ ومن قبلها إعلان ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ . بعبارة أخري فإن الجدار العازل الذي بني عام ١٩٢٢ بين الشعب المصري وبريطانيا العظمى والمسمى بالمملكة المصرية ، كان يجب أن يزال لتقوم مواجهة شاملة بين الطرفين الغازي منهم والمغزو . كان النحاس يعلم أن اشتراك الجيش في المجهود الفدائي ، أو حملة تجنيد شعبية واسعة النطاق ، سيؤديان إلى رد بريطاني شامل ، أي باختصار إلى احتلال القاهرة ، وأن يتحول هو شخصياً من رئيس للوزراء إلى قائد للفدائيين . فمن وجهة نظر المجاهدين ضد البريطانيين لا فرق بين احتلال هؤلاء للقاهرة(١٢) وبين بقاءهم خارجها ما دامت الحكومة القائمة فيها مقيدة بخوفها منهم . بل ربما كان احتلالهم للقاهرة في صالح المقاومة حيث يعرضهم لكثافة سكانية معادية لهم ترفع من خسائرهم وتسهل على الفدائيين مهاجمتهم ومخاتلتهم . إلا أنه من وجهة نظر النحاس ، بقاء الحكومة المصرية ، وإن كانت مقيدة في بعض قراراتها بالخوف من بريطانيا ، هو بقاء استقلال مصر ذاتها . إن استقلال مصر الرسمي ، أي النظام السياسي المنشأ في عام ١٩٢٢ ، أصبح في ذاته قيداً على استقلالها الفعلي ومقاومتها لبريطانيا ، وقد كانت هذه وظيفته منذ البداية .

قلنا إن قرار النحاس بالمواجهة كان يشوبه التردد ، لأنه كان يعلم أن أخذ المواجهة إلى مداها يعني زوال الدولة المصرية ، فهي في ذاتها ترتيب من ترتيبات الاحتلال . لم يكن النحاس ولا الوفد قادرين على الذهاب بالجهاد إلى غايته ، إنما كان الحل الذي وجدوه ، هو أن يقودوا حرب عصابات محدودة جداً ومحصورة في منطقة القناة ، وأن تكون حرب تحريك لا تحرير ، إن جاز استخدام تعبير استخدم في حرب أخرى في زمن آخر ، أي أن تكون حرباً تشكل ضغطاً سياسياً خفيفاً على بريطانيا لا ضغطاً عسكرياً . لقد كانت العمليات ، بالنسبة للخسائر البريطانية التي سببتها ، أقرب للمناوشات ، ولكن لو وضعنا الردود البريطانية في الاعتبار ، من تدمير المنازل وقتل المدنيين وتهجيرهم ، فقد كانت حرباً شاملة . في هجوم واحد على قرية كفر أبو عبده ، حشد ستة آلاف جندي بريطاني لتدمير قرية من ١٥٦ منزلاً ، وقد تحولت القرية إلى رماد (الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ٧١-٧٦)

بينما كانت المجازر البريطانية تثير مشاعر الغضب في القاهرة ، كان النحاس يعلن أن كل جماعات الفدائيين لا بد وأن تنضوي تحت سيطرة الحكومة ، ملقياً القبض على

جماعات الفدائيين المستقلة ومصادراً أسلحتها :

وكانت الاوامر تصدر اليهم (أي الى الشرطة المصرية في منطقة القناة) احياناً من وزارة الداخلية بالصمود ومقاومة الانجليز [...] وكانت الأوامر تصدر اليهم ايضاً من وزارة الداخلية بتصفية الكتائب ونزع سلاحها وترحيل أعضائها [...] ومعنى ذلك انه كان يطلب من رجال الشرطة مقاومة العدوان البريطاني وتصفية المقاومة الشعبية لهذا العدوان ، بمعنى انه يطلب منهم الامر ونقيضه في اللحظة ذاتها (البشري ، ٢٠٢) .

طوال يناير ١٩٥٢ أغلقت المدارس والجامعات أكثر من مرة لمنع المظاهرات الغاضبة ، والتي كانت تبدأ عادة ضد البريطانيين وتنقلب إلى مظاهرات ضد الملك ، مطالبة الحكومة بتوزيع السلاح على الناس وإعلان الحرب الشاملة (انظر مثلاً "تقرير الملحق العسكري البريطاني" وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، رقم ٩٦٨٧٠ ، برقية رقم ١٩٣ في الشرقاوي ، أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية ، ١٤٦) .

في المقابل كان الوفد ، ممثلا بوزير داخليته الأرستقراطي فؤاد سراج الدين ، مصراً على مواجهة القوات البريطانية ، في كل واحدة من هذه الحوادث والمجازر ، بقوات الشرطة الضئيلة في مدن القناة الثلاث ، بور سعيد والإسماعيلية والسويس ، أي أن الوفد كان مصراً على مواجهة البريطانيين بالجهاز الذي كان البريطانيون أنشأوه ودربوه وسلحوه (١٣) .

كان الوفد يريد مواجهة الاحتلال البريطاني لا الاستعمار البريطاني ، ويريد أن يواجه الاحتلال بينما يُبقي على النظام السياسي الذي كان في جوهره امتداداً لهذا الاحتلال . لقد كان البوليس المصري مبنياً ومصمماً ليقاتل طلاب المدارس الثانوية والجامعات حين يتظاهرون في شوارع القاهرة ، لا لكي يقاتل القوات المسلحة البريطانية . لم يكن ممكناً لقوات الشرطة أن تخوض حرب تحرير ما لم تكن كل قوة المجتمع ، بما فيها الجيش والتنظيمات الشعبية شبه العسكرية الأخرى ، تحارب معها ، أي حين تكف عن كونها أداة لضبط المجتمع ، أي حين تكف عن كونها قوات شرطة . ولما كان الوفد عاجزاً ، بسبب طبيعته وخلقته السياسية ، عن اتخاذ خطة الحرب الشعبية الشاملة هذه ، فقد كان يخون رجال شرطته حين يأمرهم بالحرب . وعندما وقعت فيهم المذبحة في يناير ١٩٥٢ ، احترقت القاهرة .

حرق القاهرة :

إن القول بأن القاهرة احترقت بمؤامرة من الملك والبريطانيين لطرد حكومة الوفد ، شائع بين كثير من المؤرخين المصريين كأنيس ورمضان والبشري ، كما هو شائع بين الصحافيين

الذين وثقوا وحققوا في الأحداث بمقابلة الناس المشاركين فيها ، أمثال الشرقاوي ونصيف . وحجتهم الأساسية في القول بهذا هي أن الملك والبريطانيين كانوا أكبر المستفيدين من الحريق ، حيث أنه أعطاهم ذريعة لطرد حكومة الوفد الشعبية من الوزارة . كما يشيرون إلى أن الملك كان قد دعا إلى مأدبة في قصر عابدين في ظهر ذلك اليوم للاحتفال بمولد ابنه ، معظم أصحاب الرتب العالية في الشرطة والجيش . وأخيراً هم يذكرون أن بعض من قاموا بالحريق كانوا يستخدمون مسحوقاً سريع الاشتعال لا يتوفر إلا في المعسكرات البريطانية (انظر أنيس ، حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ٣١ ، ونصيف ، ٢٧) .

ما أقوله في هذا الجزء من الكتاب يناقض كل المقولات أعلاه ، فمن تتابع الأحداث التي أدت إلى الحريق ، والبنايات التي أحرقت دون غيرها ، يبدو أن الحريق كان تعبيراً عن غضب شعبي عارم وأصيل ، وأن عناصر من كل الجماعات السياسية بما فيها مصر الفتاة ، والإخوان المسلمون ، والشيوعيون قد شارك فيه .

منذ صيف ١٩٥١ ، كانت هنا لضغوط مستمرة على حكومة الوفد من كل التنظيمات الشعبية المصرية ، بما فيها مصر الفتاة والأخوان المسلمون ، وكلهم كانوا يرفضون النظام السياسي والاجتماعي في مصر من أساسه ، ويدعون للكفاح المسلح ضد البرطانيين ، ويتبنون برنامجاً شبيهاً جداً ببرنامج الحزب الوطني قبل ١٩١٨ . وبالإضافة إلى الشيوعيين ، كانوا يقتربون من تشكيل جبهة وطنية موحدة .

في يوم ١١ يوليو في ذكرى قصف البوارج البريطانية الإسكندرية عام ١٨٨٢ وبداية غزو مصر دعا الحزب الاشتراكي (جماعة مصر الفتاة) إلى إضراب شامل ومظاهرات حاشدة ، وتكونت لجنة من عناصر من مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحزب الوطني ، والشيوعيين لتنظيمها . حظرت حكومة الوفد المظاهرة ، إلا أنها اندلعت في شوارع القاهرة رغم الحظر . يوم ٢٦ أغسطس جرت مظاهرات كبيرة في ذكرى توقيع اتفاقية ١٩٣٦ واصطدم المتظاهرون بالشرطة صباحاً . في المساء اجتمع ممثلو مصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين في مؤتمر أعلنوا فيه رفضهم لاتفاقية ١٩٣٦ وأية اتفاقية تحالف أخرى مع بريطانيا العظمى أو مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ودعا المؤتمر إلى مقاومة البريطانيين مدنيين كانوا أوعسكريين ، وإلى عدم التعامل معهم ، أو مع من يتعامل معهم (الشرقاوي ، ٣٦-٣٧) .

وتحلدت أكثر فأكثر ملامح حركة ثورية جديدة . . . مستقلة عن القيادات التقليدية ، بما فيها قيادة الوفد ، وكانت فصائل هذه الحركة تميل إلى العمل المشترك ، والبرامج الموحدة ،

كما تشكلت فيما بينها نوايات لتحالفات محدودة كان يفترض أن تتحول إلى جبهة وطنية عريضة ، فقامت محالفة بين الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) والحزب الشيوعي المصري ، كما قامت محالفة بين الحزب الشيوعي المصري وجناح من الإخوان المسلمين (الشرقاوي ، ٣٧) .

وكما ذكرنا أعلاه فإن إلغاء الوفد للمعاهدة من جانب واحد في ٨ أكتوبر ١٩٥١ إنما جاء تحت هذا الضغط ، كان القرار شعبيا وحظي بدعم واسع ، في ١٤ نوفمبر ١٩٥١ ، بعد يوم واحد من ذكرى زيارة زغلول الأولى لوينجت في ١٩١٨ ، تظاهر ما يقرب من مليون إنسان تأييداً لإلغاء الاتفاقية ، المظاهرة قادها أحمد حسين ، مؤسس مصر الفتاة ، بالإضافة إلى النحاس .

بينما كانت المظاهرة المؤيدة لإلغاء المعاهدة مقبولة من قبل الحكومة لأنها كانت آيلة لتأييد الحكومة ، فإنها لم تكن ترحب بأية خطوات أخرى يتخذها المصريون تنظيمات أو أفراداً . لقد اتخذ النحاس قراراً لم يكن ليرضى نتائجه ، لأن نتيجته الأولى كما أسلفنا كانت تقتضي تحلل النظام المصري القائم وتحوله إلى حركة مقاومة شعبية ضد البريطانيين . فما إن أعلن عن الإلغاء حتى طالبت كل التنظيمات المصرية السياسية تقريباً بإجراءات عملية لتنفيذه ، اي أنهم طلبوا مقاومة عملية للبريطانيين . وقد كان لهذه المقاومة شكلان ، الأول هو المقاطعة وعدم التعاون ، والثاني هو هجمات فدائيين عنيفة ضد الجنود والمصالح البريطانية .

بعد إلغاء المعاهدة مباشرة رفض كل عمال السكك الحديدية المصرية تسيير أي قطار حمل مواطنين وعساكر بريطانيين ، ورفض عمال الموانئ ان يتعاملوا مع أية سفينة أو حمولة بريطانية ، وانسحب المصريون العاملون في المعسكرات البريطانية (شرقاوي ، ٤١ نصيف ،٢٦) . وبعد ، فقد بدأ الإخوان المسلمون ومصر الفتاة بإنشاء معسكرات تدريب فدائيين خاصة بهما .

وعليه فإن المذبحة في الإسماعيلية كانت ذروة موجة من الأحداث التي راكمت نضب الشعبي في مصر . ما إن وصلت أخبار المذبحة إلى القاهرة حتى أصبح ذلك ضب خارجاً عن نطاق أية سيطرة . وقعت المذبحة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ . وحسب بهادة اللواء مراد الخولي ، مدير بوليس العاصمة ، ففي منتصف الليل ، أخبره سكرتير سفارة البريطانية أن العمال في مطار القاهرة يحتجزون طائرتي ركاب بريطانيتين مهددين راقهما مع ركابهما انتقاماً لمن قتل من المصريين في الإسماعيلية . وكان العمال قد

رفضوا تزويد الطائرتين بالوقود ، وكانوا على وشك رش الوقود عليهما وإشعالهما به . اتصل اللواء بفؤاد سراج الدين ، وزير الوفد للداخلية ، وقد أمره بالذهاب إلى المطار ومحاولة إقناع العمال أن يسمحوا للطائرتين بالرحيل . وبناء على شهادة اللواء أيضاً ، فهو لم يكن راغباً في الذهاب إلى المطار ومواجهة المحتجين من العمال ، فرد على سراج الدين قائلاً بأن المطار يتبع وزارة الدفاع ، وهو خارج عن سلطة بوليس العاصمة . غير أن الوزير أصر ، وذهب اللواء إلى المطار بصحبة عدد من الرتب العالية في الداخلية ، واستمرت المفاوضات حتى الساعة الخامسة فجراً ، حين طلب من الربابنة البريطانيين أن يطيروا بطائرتيهم إلى أقرب مطار خارج مصر ليتزودوا بالوقود ، لأن العمال وإن كانوا عدلوا عن أحراقهما ، كانوا ما يزالون يرفضون تزويدهما به ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" في الشرقاوي ، ٦٧٧-٦٧٨) .

إن حادثة الطائرتين هذه مؤشر دال على درجة الغضب في القاهرة ليلة الجمعة على السبت بعد المذبحة ، وتردد مدير البوليس في مواجهة المحتجين دال أيضاً على ما كان ليلتها شعوراً عاماً بين أفراد الشرطة . إن رجال البوليس الذين قتلوا في الاسماعيلية كانوا بعثوا إلى هناك من القاهرة ، فقد كان وزير الداخلية طلب من اللواء الخولي هذا نفسه أن يرسل رجاله إلى الإسماعيلية حيث لقوا مصارعهم . وعندما حاول الخولي استبقاءهم قائلاً إنه يحتاج إليهم لحفظ الأمن في القاهرة ، وعد الوزير أن يرسل إليه ٢٠٠ عنصر من الشرطة من المحافظات بدلهم .

وصل هؤلاء المائتان إلى القاهرة فجر ٢٦ يناير . وحسب شهادة الخولي ، فما إن سمعوا بخبر المذبحة التي حلت بزملائهم ، حتى خرجوا إلى الشوارع حوالي الساعة ٦ أو ٧ صباحاً ، بأسلحتهم ، بينما كان اللواء ما يزال في المطار ، إثر انتهاء مفاوضاته بشأن الطائرتين . حوالي الساعة ٨ ، وصلت مظاهرة عناصر البوليس ، أو من كانوا يسمون وقتها بلوكات النظام ، إلى جامعة القاهرة ، حيث انضم الطلاب إليها . لاحقاً ، أُخبر اللواء أن ثمة مظاهرة أخرى للعمال بشبرا الخيمة تزحف نحو وسط العاصمة . حين كان اللواء في طريقه إلى وليمة الملك ، كان يرى الدخان يتصاعد من وسط البلد ، استأذن ولم يحضر الوليمة ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" في الشرقاوي ، ٦٧٨-٦٧٩) .

يقول اللواء ، مثلما يقول المؤرخون ، أن الحرائق كانت بتدبير الملك . ففي مقابلته مع جمال الشرقاوي في ١٩٧٥ يؤكد الخولي على أن الملك كان العقل المدبر وراء الاحداث ليطرد الوفد . إلا أن الدليل الوحيد الذي يقدمه الخولي هو أنه رأى جندياً من حرس القصر

بين المدنيين الذين كانوا يحرقون سينما ريفولي :

نزلت وتوجهت إلى مكان الحريق فوجدت أن الحريق عبارة عن كراسي وطرابيزات في نصف الميدان وأشعلت فيها النيران وقمنا بالإطفاء . . .وأثناء الإطفاء جاء لي بلاغ أن هناك حريقاً بسينما ريفولي فذهبت إلى هناك فوجدت "عسكري" من حرس السرايا ينقل النار من مكان إلى مكان ببلدته الزرقاء الرسمية ، أنادي عليه من تحت وأزعق فيه (أصبح به ...)لم يسأل عني . . .كان معايا (أي معي) مسدس ، كنت أقدر اضرب فيه لكن خشيت أن اقتله بتوع الجيش يزعلوا تنتقل الحرب وتبقى بين الجيش والبوليس . وبعد ذلك توالت البلاغات وراء بعض حريق في الكلوب الإنجليزي (نادي الترف ...) حريق في سينما راديو . . . ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" في الشرقاوي ، ٦٧٨-٦٧٩) . كما يقول اللواء إنه حين طلب تدخل الجيش ، كان الجنود الذين يأمرهم بإطفاء الحرائق يذهبون إلى مواقعها ثم لا يصنعون شيئاً أو كانوا ينضمون للناس في إشعال المزيد منها .

كلا الحجتين كما ترى ضعيفة ، فإن يكن جندي ، أو حتى ضابطٌ من رتبة منخفضة ، اشترك في الحرق فإن ذلك مفهوم جداً في سياق أحداث ذاك اليوم . فاللواء نفسه يشهد بأن مظاهرات اليوم كله بدأها رجال شرطة مسلحون . ورؤية جندي من حرس القصر لا تدين الملك إلا بالقدر الذي تدين به مظاهرة رجال الشرطة اللواء الخولي . وكما سنبين أدناه فإن المباني التي أحرقت كانت في معظمها مؤسسات بريطانية ، ومصالح أجنبية ، وفنادق فخمة ، وسينمات وبارات . ومن المتوقع أن يستصعب جنود الجيش أن يدخلوا في مواجهة من رجال الشرطة والمدنيين ، الذين يبدو أن أعدادهم كانت طامة ، في سبيل الدفاع عن مثل تلك المباني . لقد كان جنود الجيش فلاحين ، فقراء ، قليلي الرواتب ، وآتين من قرى ذات ثقافة محافظة جداً ، حيث تكون تلك المؤسسات مدانة أخلاقياً . فما لم تكن هناك أوامر عليا بالاشتباك حرباً مع جموع المدنيين والشرطة ، فمن غير المتوقع أن يتطوع هؤلاء الجنود بإطلاق النار دفاعاً عن البارات والفنادق والملاهي . وحتى إن صدرت أوامر بالاشتباك ، فبدون رقابة مباشرة من ضباط أعلى ، متوقع من الجنود أن يمتنعوا عن تنفيذها ما استطاعوا . والمراقبة المباشرة كانت مستحيلة عملياً بسبب اتساع نطاق الحرائق في المدينة كلها .

حتى إن اللواء نفسه قال إنه كان يواجه أربعة ملايين إنسان ، أي كل سكان القاهرة ، لا بضعة من المتآمرين المدسوسين من القصر :

عايز أقول إن القوة التي كانت معايا . . . كانت قوة ضعيفة عبارة عن عساكر دورية الليل ، حوالي ٩٠٠ عسكري من قوة دورية الليل التي كانت سهرانة طوال الليل ومنهوكة القوى ودوريات النهار التي كانت محجوزة كل واحد معاه عصايا (أي عصا ...) وهذه لم تكن كافية لمقاومة ٤ ملايين عدد سكان القاهرة [...] لم يكن معانا (معنا) رصاص . . . ولو كان معايا رصاصة واحدة كان قضوا على البوليس كله . . .كان الجمهور مساوي للبوليس ٥٠ مرة . ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" في الشرقاوي ، ٦٨١) ورغم إصراره على أن الملك كان وراء الحريق ، عندما سئل اللواء ما إذا كان يظن أن الجمهور اشترك في حرق القاهرة أجاب : "كانوا متفرجين ، وكانوا في الوقت نفسه بيساعدوا (يساعدون) على إذكاء الحريق ، بمعنى أنهم كانوا ، المطافي تشتغل في إطفاء الحريق ، كانوا يقطعوا (يقطعون) الخرطيم" وحين سئل ما إذا كان يظن أن الجمهور كان متحمساً للحريق ، أجاب بنعم ، ثم قال "إنهم (أي الجمهور) كانوا يعتقدون أن هذا انتقام من الانجليز" ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" ، في الشرقاوي ، ٦٨٤-٦٨٥) مرة أخرى رغم إصراره على اتهام الملك ، يقول إن الإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، بل وأحمد حسين شخصياً ، والشيوعيين ، كلهم شاركوا في الحريق ("شهادة اللواء مراد الخولي ، حكمدار بوليس مصر سنة ١٩٥٢" في الشرقاوي ، ٦٨٣) .

وقد اتهم أحمد حسين رسمياً من قبل الحكومة المصرية بالوقوف وراء أعمال الشغب ، وقد القي القبض عليه ، وبقي في السجن حتى بعد ثورة ١٩٥٢ عندما أطلق سراحه . وبالرغم من أنه كان سيواجه عقوبة الإعدام لو أدين ، وبالرغم من أن المسألة كلها تم التعامل معها بعد الثورة على أنها مؤامرة ، فقد أصر أحمد حسين في دفاعه وفي مقابلته مع الشرقاوي ، أن حرق القاهرة كان تعبيراً عن غضب شعبي .

البلد يوم ٢٦ يناير كانت في حالة ثورة . إن ثورة ٢٣ يوليو بدأت في ذلك اليوم . و في رأيي فإن هذا اليوم ينقسم إلى ٣ مراحل : المرحلة الأولى كانت غضبة الشعب . هذه الغضبة بدأت من الصباح المبكر حتى حريق كازينو أوبرا . .حيث كان هذا الحادث تفجيراً لغضبة الشعب . . .ثم كانت المرحلة الثانية فيما بين الساعة الواحدة والساعة الثالثة تقريباً . . في هذه المرحلة تم حرق بعض محلات اللهو ودور السينما ذات الصبغة البريطانية . . .وكانت العملية في هذه المرحلة ذات طابع وطني وديني . . .ثم جاءت المرحلة الثالثة بعد ذلك وفيها أحرقت منشآت متنوعة ومتباينة . . .وفي اعتقادي أن الحرائق التي حدثت في المرحلتين الأولى والثانية كانت تلقائية . .وقامت بها الجماهير

الغاضبة . أما المرحلة الثالثة فقد عمل فيها خليط من كل نوع . . . متآمرون ولصوص . . . الكل حاول أن يصطاد في الماء العكر . في المرحلة الأولى اكتشف الناس أنه لا البوليس ولا المطافئ يريدون عمل شيء فشجعهم ذلك على الانتقال إلى المرحلة الثانية . . . أما في المرحلة الثالثة فقد أدركوا أنه لا وجود للدولة بالمرة ("شهادة الأستاذ أحمد حسين" في الشرقاوي ، ٧٣٤-٧٣٥) ولقد قيل أن أحمد حسين شوهد أثناء الحريق جائباً شوارع القاهرة بسيارته حاملاً العلم المصري (انظر الاتهامات ضد أحمد حسين في الشرقاوي ، ١٢٠-١٣٤) .

أما الرافعي ، أكبر مؤرخي مصر الحديثة ، يقول إنه لم يوفق في الحصول على دليل أو حتى قرينة تقنعه بأن البريطانيين أو القصر قد دبروا أمر الحريق (الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٢٦) .

وبالرغم من هذا كله ، فإن أنيساً ونصيفاً والشرقاوي يؤكدون على اعتقادهم المتفق مع اعتقاد فؤاد سراج الدين أن العملية كلها كانت مدبرة من قبل الملك والبريطانيين لطرد الوفد من الحكومة . إلا أن حجتهم في أن الملك كان مستفيداً من حريق القاهرة لا تكفي دليلاً على أنه نظمها . ثم إننا إذا وضعنا في الاعتبار أن النحاس كان قد اتبع نفس سياسة النقراشي في التهاون مع الملك والتستر على تورطه في قضية السلاح الفاسد ، فإنه لا يكون من مصلحة الملك أن يطرد الوفد في حينها . إن النزاع التقليدي بين القوتين الرئيسيتين في السياسة الداخلية المصرية ، الوفد والملك ، لم تكن في ذروتها في ذلك اليوم من يناير بالتأكيد . وبعد ، فإن جزءاً من مظاهرة الصباح التي قام بها رجال الشرطة وطلاب الجامعة زحفت على قصر عابدين :

خرج فاروق إلى الشرفة [...] فتغير الهتاف : "أين أمك؟!" وكم سنّاً في فم ابنك"(١٤) . أمر الملك بإغلاق البوابات ، وبأن يفتح الحرس نيران بنادقهم الرشاشة على الجمع الهاتفين . ووقف يشهد المذبحة من شرفته ، ثم حيا (حرسه) ودخل . وقيل أيضاً أنه أمر رجاله أن يطلقوا النار إلى خارج القصر على من في ميدان عابدين كله . (ببرك ، ٦٧٢) .

لا تشي أفعال المتظاهرين ولا رد فعل الملك عن أي تنسيق بين الطرفين(١٥) .

أما بشأن وليمة الملك ، وكونها منعت الضباط الكبار من أن يكونوا في مواقعهم ، فإن مدير بوليس القاهرة نفسه كان في وسط المدينة ، وكان تحت تصرفه رجال بوليس العاصمة كلهم . أما كون عدد هؤلاء الرجال قليلاً فمفهوم ، لأن كثيرين منهم كانوا أرسلوا إلى مدن

القناة كجزء من سياسة فؤدا سراج الدين القاضية بمواجهة الجيش البريطاني بالبوليس المصري ، ولأن كثيرين آخرين منهم كانوا يشاركون في الحريق . وأخيراً ، حجة المسحوق المشتعل الذي وجد مع الحارقين ويقول الشرقاوي ونصيف أنه لا يتوفر إلا في المعسكرات البريطانية هي حجة ضعيفة ، لأن الشرقاوي نفسه يعترف أن أكثر السلاح والذخيرة التي كان البوليس المصري يستخدمها في حربه ضد البريطانيين في القناة إنما كان مسروقاً من مخازن المعسكرات البريطانية هناك (الشرقاوي ، ٥٧) . لم يكن لمصر من مصدر للتسليح غير بريطانيا ، وبعد إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ ، كانت سرقة السلاح والذخيرة الحل الوحيد . فتوفر هذا المسحوق البريطاني في أيدي رجال الشرطة الذين كانوا يشاركون في حرق القاهرة طبيعي تماماً كحملهم بنادق بريطانية الصنع .

إن نوع المباني التي أحرقت يدل على عاطفتين قويتين لدي الحارقين ، الأولى وطنية ودينية ، والثانية طبقية اجتماعية . إلا أن الكنائس والمعابد اليهودية ، والبيوت الشخصية للمصريين لم تهاجم بتاتاً ، ولو كان الحريق مؤامرة لتوقعنا أن تكون الأهداف المحترقة من النوع الذي يضر بسمعة المتهمين بالحريق ولا يفيدهم ، كحرق الكنائس مثلاً ولكن هذا لم يحصل .

بين الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً والساعة الحادية عشرة مساءاً أتت النار على ٧٠٠ مؤسسة ودكان وفندق ومطعم وسينما وحانة ، كانت معظمها تمثل الوجود الأجنبي في مصر أو التعاون المحلي مع هذا الوجود . لم يكن إحراق أي هدف من هذه الأهداف ليضر بسمعة حارقه في عيون الشعب المصري . أهم الأمثلة من المباني المحترقة كانت : الفرع الأساسي لبنك باركليز ، خطوط الطيران البريطانية ، أوزبورن هاوس (وهو فندق للعاملين بخطوط الطيران البريطانية) ، مكاتب المجلس الثقافي البريطاني والمعهد البريطاني ، مكاتب شركة توماس كوك ، نادي الترف الانجليزي ، نادي شركة شل ، وحوالي ٢٠ شركة مملوكة كلياً أو جزئياً لبريطانيين . ١٣ فندقاً أحرقت ، بينها فنادق شبرد وفيكتوريا ووينسور والتروبوليتان وإيدن ٣٠٠ محل من المحال الكبرى أحيلت أيضاً إلى رماد ، كان أهمها شيكوريل ، شملة ، بن زيون ، أوريكو ، شالون ، أورسودي باك ، روبرت هيوز ، وجون جونز . الخمس الأولى يملكها مصريون يهود ، والثلاث الأخرى يملكها بريطانيون . مكاتب شركة التي دبليو إيه ، وشركة بان أميريكان للطيران والتي كانت في فندق شبرد أحرقت ، بالإضافة إلى ٩٢ حانة و ٧٣ مطعماً و٤٠ دار سينما و١٦ نادياً و٨ وكالات لبيع السيارات ، و١١٧ مكاتب وشقق لشركات أجنبية . أما بالنسبة للخسائر البشرية ، فقد قتل ٢٢ في الحريق ، و١٣ في بنك باركليز ، و٩ في نادي الترف الانجليزي كلهم بريطانيون ، كما قتل

البوليس ٤ مواطنين ومات ٣ في الشوارع وجرح ٥٢٢ (الشرقاوي ، ٢٩ ونصيف ، ٤٠ والرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٢٢ ، وللائحة تحتوي على ١٤٢ مثلاً من البنايات المحترقة للشركات الكبرى في القاهرة انظر نصيف ، ١٩٤-٢٠٤) وقدرت الخسائر المادية بما يتراوح بين ٤٠ مليون و١٠٠ مليون جنيه استرليني .

في الناحية الأخرى من المشهد السياسي اتهمت بريطانيا الوفد ، والمنظمات المنافسة له كالإخوان المسلمين ومصر الفتاة بالمسؤولية عن الحريق . فطبقاً لتقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للسفارة البريطانية ، كانت أعمال الشغب في يوم ٢٦ يناير مدبرة ومخططاً لها ؛ فقد تم تحديد الأهداف وإحراق المباني من قبل مجموعات مدربة انتقلت بشكل منظم من هدف إلى آخر . كما خلصت اللجنة إلى أن حكومة الوفد المصرية القائمة كانت مسؤولة عن خلق الجو العام الذي أدى إلى الحرائق وجعلها ممكنة . كما واتفق تقرير اللجنة مع خطاب الاحتجاج الذي أرسلته الحكومة البريطانية متهمة فيه الحكومة المصرية بتشجيع النشاطات الإجرامية المعادية لبريطانيا . فالحكومة ، حسب التقرير ، لم تكن حريصة على حفظ الأمن والنظام ؛ بل لقد دأبت بشكل مباشر وغير مباشر على تحريض الجمهور لارتكاب الأعمال التخريبية ضد القوات البريطانية في القناة . كما ذكر التقرير خطابات رئيس الوزراء وغيره من الرسميين المصريين تبدو المظاهرات وكأنها نتيجة لازمة لها . إلا أن التقرير خص بالذكر احمد حسين ، زعيم جماعة مصر الفتاة ، وحزبه بالمسؤولية المباشرة عن الأحداث ، بالرغم من عدم وجود الدليل حتى تاريخه حسب نص التقرير . فوفقاً للزعم غير المدعوم بالدليل على حد تعبير التقرير ، كانت لأحمد حسين صلات سرية بوزير داخلية الوفد فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن الذي شجعه ومولـه . إلا أن التقرير اتهم أيضاً كلاً من الإخوان المسلمين والشيوعيين بالمشاركة في أعمال الشغب ، وفرق التقرير بين مظاهرات الصباح ، وعمليات الحرق التي بدأت بعد الظهر مباشرة (نصيف ، ١٨٥-١٩٣) .

ما يثير الاهتمام أكثر من غيره في أمر التقرير البريطاني هذا هو أنه لا يقدم أية دليل ولا قرينة على التورط المباشر لوزراء الوفد في الحرائق . فلم يزد التقرير على ذكر خطابات قادة الوفد كأمثلة على التحريض ضد الاحتلال البريطاني مما خلق جواً من العداء له في البلاد . بطبيعة الحال ، لا يحتاج المراقب كبير عناء ليدرك أن مناخ العداء للاحتلال البريطاني كان موجوداً بقوة في مصر منذ ١٨٨٢ ، وانه ليس نتيجة لخطابات قادة الوفد . فما لم يكن الوفد راغباً في ثورة شاملة لقلب نظام الحكم ، يمكننا القول أن حريق القاهرة لم يكن في صالحه . لقد كان واضحاً أن خروج الوفد من الوزراة سيكون أول عواقب حدث كهذا ، ولقد بينا أعلاه كم أن كل أفعال الوفد كان هدفها بقاءه في السلطة ، بما فيها إلغاؤه

للاتفاقية ، ومساندته الاسمية لحركة الفدائيين ، وحبسه العملي لهم . إن التقرير أصدق وادق في اتهامه الحركات المنافسة للوفد بالمشاركة في الحريق ، لأنهم لم يكونوا ليخسروا الكثير إذا زلزلوا الأعمدة التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي المصري برمته . إن اتهام البريطانيين للوفد بصفته حليفاً للشعب المصري ، واتهام الكثير من المصريين للملك بصفته حليفاً للبريطانيين يؤكدان على أن الشعب المصري والاحتلال البريطاني ، هما طرفا المعادلة الاستعمارية المتناقضان ، وان الدولة المصرية ،سواء كانت ممثلة بالوفد أو الملك ، ما كانت إلا عازلاً بين الطرفين . ويجب أن نذكر أيضاً أنه عندما كان الوفد يتبادل الاتهامات مع بريطانيا كان وزير داخليته فؤاد سراج الدين يأمر البوليس بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين ، بما لا يجعله يختلف كثيراً عن الملك (أنظر "نص بيان فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية ، عن حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢" في أنيس ، حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ١٥٣) .

مرة أخرى وجد الوفد نفسه محبوساً بين طرفي خطابه المتناقضين . فمن ناحية كان إلغاء الاتفاقية خطوة في الاتجاه الصحيح ، إلا أنه كقرار زغلول عدم الاعتراف بإعلان ١٩٢٢ ، تناقَضَ ألغاء الاتفاقية مع أسس النظام الذي كان الوفد يعمل في إطاره . إن الطريقة الوحيدة التي كان يمكن بها تفعيل إلغاء الاتفاقية هي أن يحول الوفد نفسه إلى منظمة مقاومة شعبية ، بدلاً من كونه حكومة دستورية ، محولاً الجيش المصري إلى فرق فدائيين تخوض حرب استنزاف طويلة مع بريطانيا في هذه الحال لم يكن الوفد سيخسر سلطته العملية ، أي قدرته على التحكم في أفعال المصريين ورغبتهم في طاعته ، حتى لو دخل البريطانيون القاهرة . إلا أن ، تمسك الوفد بالمملكة الدستورية التي كان حزباً سياسياً في إطارها ، شله عن مقاومة الاحتلال .

كما ذكرنا سابقاً ، كانت الدولة نفسها ، الملك والبرلمان ، والاحزاب ، أداة احتلال . كان حريق القاهرة إدراكاً عبقرياً من قبل المصريين لهذه الخلاصة . القاهرة الإفرنجية ، ثمرة إعادة التعريف الاستعمارية لمصر ، كانت هدف الحريق ، إن الأحياء الغربية من المدينة (بالمعنيين الجغرافي والثقافي) كانت ترمز للصلة بين النخبة الحاكمة ، و"دولة مصر الحديثة" ، والاستعمار . وعليه كان على هذا الثلاثي أن يحترق .

كان الوفد يعاقب لعجزه عن حماية رجاله في الإسماعيلية ، إلا أن الوفد ما كان يمكن أن ينقذهم ويبقى حزباً في الملكية البرلمانية التى خلقها إعلان ١٩٢٢ . لذلك فقد كان الوفد يعاقب على تناقضه الخَلْقي الذي ولد به ، والذي يعود للتكوين الاجتماعي والثقافي للنخبة التي أسست الحزب وقادته ثلاثين عاماً .

الخلاصة :

ما أردت قوله في هذا الفصل هو أن الوفد ، في كل مرة جيىء به فيها إلى السلطة ، إنما جيء به ليحل محل الاحتلال ، وأنه في كل مرة خسر فيها السلطة إنما خسرها لعجزه عن تأدية مهام الاحتلال . كما أنني أقول إن هذا العجز ناتج عن التناقض الكامن في طبيعة عملية الحلول محل الاحتلال ذاتها . إن فشل الوفد المتكرر في تأمين الاستقرار للبريطانيين والاستقلال للمصريين أدى في النهاية إلى ذوبانه كحاجز أو وسيط بين الغازي والمغزو . إن المباني التي أحرقت في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت رمزاً لثلاثي القومية المصرية الليبرالية ، والاحتلال العسكري الأجنبي ، والتبعية الاقتصادية الرأسمالية . كان هذا الثلاثي يحكم مصر بواسطة الوفد ووساطته لثلاثين عاماً ، ولقد كانت هذه الوساطة وظيفة الوفد السياسية . لقد كان الحزب مبنياً بطريقة تؤهله أساساً للتفاوض بمهارة ، كان حزب قانونيين ومحامين ، ولم يكن مؤهلاً ولا مجهزاً بخبرات المقاتلين الذين يديرون حروب العصابات . ولقد حصلت الوساطة على صعيد الترتيبات الأمنية والاقتصادية ، وايضاً على الصعيد الثقافة السياسية حيث تمت محاولة التوفيق أو التعايش بين الهوية العربية الإسلامية لمصر من ناحية ، وهويتها الغربية الليبرالية العلمانية والقومية الفرعونية من ناحية أخرى . ولقد أثبتت ثلاثون عاماً من تاريخ مصر السياسي استحالة الوساطة والتوفيق بين النقيضين . وعليه فقد رمزت البنايات المحترقة ، وأعمدة الدخان المتصاعدة منها يوم ٢٦ يناير لفشل الوفد النهائي والحاسم ، ولا أعني فشله كحزب سياسي فحسب ، بل فشله كفكرة .

في الفصل التالي أناقش ظهور منظمات سياسة مختلفة عن الوفد ، كانت قواعدها من نفس الشريحة الاقتصادية الاجتماعية التي كان الوفد يحتكرها ، بما يجعل قوتها على حساب الوفد ، فما تكسبه هي يخسره هو ، فالفصل التالي هو الفصل الأخير في محاولتي لإظهار تآكل شرعية الوفد وفكرته في السياسة المصرية .

هوامش الفصل الخامس

(١) والملاحظة الأخرى التي لا بد من ذكرها بشأن كلام الرافعي ، هي أن هذا النمط الذي اتبعته بريطانيا مع الوفد تكرر مع كل الاحزاب الأخرى المنافسة له والناجمة عن إعلان ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ فكلها كان يعاقب بالطرد من الحكومة لدى فشله في التوصل إلى اتفاقية ، مما يؤكد على المقولة التي قدمناها من أن الوفد ومنافسيه لا يختلف أحدهم عن الآخر اختلافاً جوهرياً إلا على الصفة التمثيلية ، وعلى من منهم يقوم بالحلول محل الاحتلال .

(٢) قدم ألنبي هذا الإنذار بنفسه إلى زغلول ، وقد قرأه عليه ثم تركه على مكتبه . والإنذار مكتوب بالإنجليزية ، وقرأه ألنبي على زغلول بالإنجليزية ، ثم غادر ، ولم يكن زغلول حتى تلك اللحظة فهم نحواه ، لأنه لا يتقن الإنجليزية ولا يفهمها .

(٣) انظر التشابه بين هذه المواقف وبين موقف حكومة حماس للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وتشكيلها وزارة في جسم سياسي مبني على اتفقيات لا تعترف بها .

(٤) يؤرخ لويد مذكرته لرئيس الوزراء المصري في ٢٩ من الشهر إلا أن رمضان يؤكد أنها لم تسلم إلى ثروت حتى يوم ٣١ (رمضان ، ١ : ٦٢٧) .

(٥) يقول فاتيكيوتيس ان ملحوظة زغلول القانونية عن عدم دستورية إلغاء القانون لم تكن إلا ذريعة لإبقاء القانون فاعلاً لأغراض سياسية «بالتحديد لتكميم أي معارضة لهم ، ولقد غلب نفس هذا الاتجاه الوفدي حرية الصحافة كما يدل عليه ملاحقتهم لجريدة حزب الدستوريين الأحرار المعارضة السياسة ، وجريدة الحزب الوطني الأخبار ، وأسبوعية الكشكول» (فاتيكيوتيس ، تاريخ مصر ، ٢٨٠)

(٦) كان عيد الاستقلال السابق يقام في يوم ١٣ نوفمبر تخليداً لذكرى اليوم الذي ذهب فيه سعد زغلول واثنان من رفاقه إلى دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة طالبين الإذن بالسفر إلى بريطانيا لتفاوض بشأن أستقلال البلاد ، ولقد انتهت المفاوضات بين مصر وبريطانيا في ١٩٣٦ ، وعليه تكون معاهدة التحالف ثمرة ، وإن متأخرة ، لعملية سياسية بدأت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ونهاية لفصل من التاريخ المصري يدور أساساً حول التفاوض والحلول الوسط ، يبدو للعين الخارجية وكأنه كان فصلاً من الثورة على بريطانيا في سبيل التحالف معها .

(٧) اكتظت مصر بالقمصان في تلك الفترة ، فقد كانت التجربة الفاشية في إيطاليا تبدو ملهمة للبعض ، فاقتبست تسميات الميليشيات شبه المسلحة من اسم ميليشيا القمصان السود الفاشية .

(٨) يزعم كيلرن أن أمين عثمان ، وهو وفدي وصديق للنحاس ، شكل قناة اتصال بين السفير البريطاني

ورئيس الوفد ، وانه كان يعلم بخطط السفير العسكرية في محاصرة قصر الملك منذ يوم ٣ فبراير ، وهو ما قد يفسر إصرار النحاس على تشكيل وزارة وفدية خالصة ورفضه الحكومة الائتلافية .

(٩) يزعم حديدي أن شعبية النحاس المتدهورة في ذلك الوقت راجعة إلى تخليه عن تمثيله للطبقة الوسطى الحضرية ، واقترابه شيئاً فشيئاً إلى الأرستقراطية الثرية من ملاك الأراضي الكبار ، خاصة بعد زواجه من زينب الوكيل ، وهي ابنة أرستقراطي ، واقترابه من فؤاد سراج الدين ، وطرده لأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ، ومكرم عبيد ، وهم من كانوا أقرب اصدقائه ومساعديه في العشرينيات (حديدي ٧٨) . بينما يزعم البشري ، على خلاف الحديدي ، أن ماهر والنقراشي كانا يمثلان كبار ملاك الأراضي والشركات الكبرى في الوفد ، وأن خروجهم أكد على انحياز الوفد للطبقة الوسطى الحضرية (البشري ، ٨٦) . ولا يوجد اختلاف يذكر في سياسات الوفد الاقتصادية قبل طرد النقراشي وماهر وتعيين سراج الدين أو بعده لكي نؤكد أو ننفي اياً من المقولتين . في نفس المقال ، يشرح الحديدي أزمة النحاس مع التناقض الهيكلي للوفد ، وأن هذا ظل ثابتاً قبل التغييرات التي ذكرها وبعدها اعتبر الوفد أن اتفاقية ١٩٣٦ أمنت له صراعه من أجل الديمقراطية والدستور . وقد وصل التعاون الوفدي البريطاني أوجه في ١٩٤٢ . إلا أن الوفد والنحاس لم يدركوا أن الإطار الأيديولجي للوفد والإطار القانوني الذي حبسوا أنفسهم فيه ، لم يترك لهم خياراً سوى طلب المساعدة البريطانية ضد الملك . وقد أدى هذا إلى التناقض الميئس حيث يكون حزب الوفد مبنياً ، أساساً ، لضمان الانسحاب البريطاني ، ولكنه في نفس الوقت مجبر على الاعتماد الكامل على البريطانيين. لقد وصلوا (أي الوفد) إلى السلطة ليتفاوضوا معهم (مع البريطانيين) . إن كونهم ممثلين عن الشعب أكثر من الأرستقراطيين وكبار ملاك الأراضي المنتمين إلى حزب الأحرار الدستوريين ، أدى إلى اكتسابهم أتباعاً كثراً ، وقد موه ذلك على حقيقة أمرهم حتى انكشف تدريجياً بعد ١٩٣٦ وأدى أخيراً إلى أحداث فبراير ١٩٤٢ (الحديدي ، ٨١) .

(١٠) عن انتخابات الوفد الأخيرة يكتب البشري ما يلي :

كان توقيعه (أي الوفد) معاهدة عام ١٩٣٦ ، وما ظهر من مظاهر سوء حكومتة عام ١٩٤٢ ، مما وضع تحفظا مهما على صلابته الوطنية واستقامة سياسته الداخلية ، وانصرف عنه الكثيرون الى غير وجه ، وانصرف عنه الكثيرون من الشباب الى التنظيمات السياسية الجديدة ، الى الحركة الشيوعية أو الى جماعة الاخوان المسلمين ، وبدا الحزب أمام قسم كبير من جيل الأربعينيات ، تنظيما دون مستوى الموقف ، أهدافا وقيادة ، وبدا ان لنشاط الحزب حدودا لا تتخطى النظام السياسى والاقتصادى القائم في مصر منذ عام ١٩٢٣ ، وأسلوبا في الكفاح السلمي المشروع تخطاه قسم كبير من الشباب الي المطالبة بالكفاح المسلح . وبالجملة كان كل من الاتجاه الشيوعي ، والاتجاه الاخوان

المسلمين - برغم التناقض الحاد بين اهدافهم- يضع للمجتمع حلولا تتخطى النظام السياسي القائم بمؤسساته وقواه السياسية ، وكان الوفد جزءا من هذا النظام وركيزة شعبية له . وانضم الي هذين الاتجاهين في تخطيهما للنظام القائم ، حزب مصر الفتاة الذي استبدل باسمه اسم الحزب الاشتراكى في اواخر عام ١٩٤٩ ، ووضع لكفاحه برنامجا سياسيا واجتماعيا ثوريا يتخطى هذا النظام ايضا . (البشري ، ٣٧٢-٣٧٣) .

(١١) انظر إعلان النحاس لتنظيم عمليات الفدائيين في القناة فى عودة ، ٣٠١ .

(١٢) بحلول يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ كان البريطانيون قد احتلوا فعلاً قرى القرين ، وأبو حماد ، والتل الكبير وهي كلها تقع على الطريق بين القناة والقاهرة . وقد كان لاحتلال التل الكبير بعد رمزي حيث دارت فيه آخر معركة بين الجيش المصري والبريطاني عام ١٨٨٢ قبل احتلال القاهرة .

(١٣) انظر الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ٤٧-١٠٠ ، لقد تكرر نمط واحد في كل هجوم حيث تطلب قوة البوليس الصغيرة في القرية أو المركز الواقع تحت الهجوم البريطاني تعليمات من وزير الداخلية سراج الدين ، فيأمرهم بالرد على النيران البريطانية ، وفي حالات عدة كانت قوة البوليس ترفض تنفيذ الأوامر لعواقبها الانتحارية ، كما في حال قرية كفر أحمد عبده المذكورة أعلاه .

(١٤) كانت ثمة شائعات عن الملكة نازلي أم الملك فاروق ، عن تصرفاتها غير المحافظة بما يكفي مع الضباط البريطانيين . أما السؤال عن عدد اسنان ابن الملك ، ففيه إحالة على تعبير شعبي يتهم الولد بأنه ولد خارج رباط الزوجية .

(١٥) بالرغم من أن مجدي نصيف يصر على أن حريق القاهرة كان مؤامرة اشترك فيها الحزب الاشتراكي مع الملك ، فهو يورد شهادة أحد قادة الحزب الاشتراكي ، أي جماعة مصر الفتاة ، والذي كان يقود المظاهرة في عابدين ، حيث يقول إن الملك أمر بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين حين بدأوا يهتفون بسقوطه (رفعت الشهاوي مقتبساً في نصيف ، ٥٦) .

الفصل السادس

فشل التحرر الاستعماري

خسران الوفد لقواعده نتيجة سياسة التبديل

يزعم جيمس يانكوفسكي في سلسلة دراساته عن الشباب المصري واتجاهاته السياسية ، بما فيها دراساته مع إسرائيل جيرشوني عن مصر الفتاة والإخوان المسلمين ، أن السبب وراء تزايد نشاط الشباب المصريين هو الزيادة المطلقة في أعدادهم . هذه الزيادة في عدد الشباب المصريين المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية كانت نتيجة للسياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومات البرلمانية المصرية في العشرينيات . كما يزعم يانكوفسكي أن الطبيعة المحافظة للمجتمع المصري ، والتي تمنع إقامة علاقات طبيعية بين الجنسين خاصة في سنوات المدرسة والجامعة ، قلصت المساحة المتاحة للنشاط الاجتماعي للشباب ، حيث لم يكن لهم من متنفس للحركة الاجتماعية إلا السياسة (جيرشوني ويانكوفسكي ، إعادة تعريف الأمة المصرية ، ٧-١٥) .

فيما يخص مقولة يانكوفسكي الأولى ، فإن زيادة أعداد الشباب الحضري المتعلم من الطبقة الوسطى ، قد تفسر اهتمامه بالسياسة عموماً ، ولكنها لا تفسر خياراته السياسية ، وهي خيارات اختلفت ، بعنف في بعض الأحيان ، منذ أواخر الثلاثينيات وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، مع خيارات الشباب في العقد السابق . فبدلاً من الانضمام إلى صفوف الوفد ، وإعادة تفعيل شبكة اللجان والمنظمات التي كانت تتمحور حول لجنة الوفد المركزية كما في ١٩١٩ ، اختار شباب الثلاثينيات والأربعينيات الانضمام إلى منظمات ترفض منطق السياسات البرلمانية من أساسه . فقد رفضت كل الجماعات السياسة الجديدة بلا استثناء ، من الإخوان المسلمين إلى الشيوعيين ، كل الأعمدة الفكرية والمسلمات النظرية للنظام السياسي القائم ؛ فقد رفضوا الليبرالية ، ورفضوا الهوية المبنية على القومية المصرية المعزولة عن العرب والمسلمين ، ورفضوا الديمقراطية الغربية ، ورفضوا الرأسمالية والإقطاع بدرجات متفاوتة .

أما فيما يخص مقولة يانكوفسكي الثانية عن محافظة المجتمع المصري ، فإن هذا المجتمع كان في الواقع أقل محافظة في الثلاثينيات عنه في العشرينيات ، وقد كانت إحدى

أهداف المنظمات الشبابية الجديدة العودة إلى المحافظة لا زيادة جرعة الليبرالية في العلاقات الاجتماعية . ولقد كانت دور السينما والنوادي والخمارات عرضة للهجوم المتكرر من قبل هذه الجماعات منذ ١٩٣٦ وحتى حرق القاهرة .

بل إن يانكوفسكي يناقض نفسه حين يضيف ، في سياق تفسيره لزيادة النشاط السياسي للشباب منذ الثلاثينيات ، أن تمجيد دور طلاب جامعة القاهرة والأزهر في ١٩١٩ في خطاب الأحزاب المصرية المختلفة ، دفع الشباب إلى محاولة التشبه بسلفهم من الجيل السابق (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٦-٧) . فبقوله هذا يعترف يانكوفسكي بأن نشاط الشباب المصري في العقدين الأولين من القرن العشرين كان مساوياً لنشاطه في العقدين التاليين ، إن لم يكن يزيد عليه بما يجعله مثلاً يحتذى . وعليه فهو ينفي التغير في درجة نشاط الشباب ، وهو التغير الذي يريد تفسيره . في الحقيقة ، فإن نوع النشاط السياسي واتجاهه ، هما اللذان تغيرا في الثلاثينيات لا درجته . وقد ظهر هذا التغير في بنية المنظمات المشكلة ، فهي لم تكن أحزاباً ، حيث كانت هذه المنظمات ترفض اللعبة البرلمانية من أصلها ، بل كانت إما منظمات هرمية ، ولها اجنحة شبه عسكرية كمصر الفتاة والإخوان المسلمين ، أو منظمات سرية كالجماعات الشيوعية المختلفة ، أو الضباط الأحرار . كما ظهر التغير المذكور في خطاب هذه المنظمات السياسي وأيديولوجياتها ، حيث كانت جميعاً تبتعد بدرجة أو بأخرى عن الطبعة المعتمدة من القومية المصرية . وبدلاً من الدفاع عن الدستور واعتماد لعبة الكراسي الموسيقية بين الأحزاب المتنافسة على حق التفاوض مع بريطانيا العظمى ، دعت هذه المنظمات للكفاح المسلح ، وعدم التعاون مع البريطانيين ، وألغاء النظام البرلماني . وحل الإسلام ، أو العروبة ، أو الوعي الطبقي ، أو أي خليط من هذه الثلاثة محل الفرعونية المصرية . وهكذا يبدو أن التغير كان نتيجة خيبة أمل في النظام برمته ، حيث لم تكن هذه الجماعات ترضى عن أي ملمح من ملامحه .

وصل الوفد إلى السلطة مرتين فقط منذ معاهدة ١٩٣٦ ، الأولى عام ١٩٤٢ وجاء بتدخل عسكري بريطاني مهين ، والثانية عام ١٩٥٠ بالانتخابات . وكما ذكرنا في الفصل السابق فقد كانت الانتخابات دالة جداً على خسارة الوفد لبعض قواعده ، فقد صوت أقل من نصف من يحق لهم التصويت ، وبسبب نظام الانتخابات المصري ، فقد فاز الوفد بأغلبية مقاعد البرلمان ، وإن لم يفز بأغلبية أصوات الناخبين . فأكثر من ٧٣٪ من هؤلاء الناخبين المصريين صوتوا ضد الوفد أو امتنعوا(١) (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ٣٠٠) .

بحلول نهاية الثلاثينيات كان الظروف مهيأة لخسران كهذا . فبقبوله معاهدة ١٩٣٦ ،

وبانضاح عاهته الخلقية الوراثية لكونه مخلوقاً استعمارياً ومضاداً للاستعمار في الوقت ذاته ، ظهر الوفد في عيون كثير من الشباب المصريين عاجزاً . كما أن التهديد الفاشي لبريطانيا أظهر ليبرالية الوفد وكأنها تناقض حسهم الوطني والقومي . وبالنسبة لكثير من الشباب ، العاطلين عن العمل ، والمحبطين من نظام ليبرالي يعطي عملياً سلطة أكبر للمندوب السامي/السفير البريطاني من تلك التي يعطيها للبرلمان ، أو حتى للملك ، بدت ألمانيا ، بخطابها القومي الاشتراكي ، وخاصة بسياستها المعادية لبريطانيا وفرنسا ، خياراً ملهماً وحليفاً ولو على مستوى العاطفة . كما أن الوضع الاقتصادي والأخلاقي المتدهور ، والمتزامن مع تزايد الخطر اليهودي الصهيوني في فلسطين والمقاومة الإسلامية والقومية العربية له (حركة الجهادية بقيادة الشيخ عز الدين القسام من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٥ ، وانتفاضة الحائط الغربي للمسجد الأقصى "حائط البراق" في ١٩٢٩ ، ثم الثورة العربية في فلسطين من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩) كلها أثارت عواطف مصر العربية والإسلامية ، والتي كانت محيدة من الخطاب السياسي منذ انتقال زعامة الحركة الوطنية من الحزب الوطني إلى الوفد . وقد بدت القومية المصرية الفرعونية العلمانية الليبرالية فكرة تنتمي إلى الكتاب المقدس ، واكتشافات حملة نابليون ، وإصلاحات كرومر أكثر مما تنتمي لثقافة الغالبية العظمى من أهل مصر . وأخيراً فإن السياسة المصرية البريطانية القاضية بزيادة اعداد الجيش المصري بعد معاهدة ١٩٣٦ ليكون قادراً على المشاركة في صد هجوم إيطالي على البلاد ، أدت ، مع كل ما سبق ، إلى تكوين حركات سياسية في الجيش وخارجه ، تجتذب أعداداً متزايدة من الشباب المصري بعيداً عن الوفد .

كان ثمة أربعة حركات أساسية تنافس الوفد منذ الثلاثينيات ، جماعة الإخوان المسلمين ، وجماعة مصر الفتاة (والتي أصبحت لاحقاً حزب مصر الفتاة ، ثم الحزب الاشتراكي) ، والمنظمات الشيوعية المختلفة ، ثم أخيراً حركة الضباط الأحرار . وسنناقش كل واحدة من هذه الحركات على حدة في الأجزاء التالية من هذا الفصل . إلا أننا وقبل أن نفعل ، لا بد أن نذكر ملحوظتين ؛ ١- إن قواعد كل واحدة من هذه الحركات الأربع كانوا ينتمون إلى نفس الشرائح الاجتماعية والاقتصادية التي كان الوفد يحتكر تأييدها سابقاً ، ٢- بالرغم من أن بعض هذه المنظمات تشكلت قبل ١٩٣٦ إلى أنها تحولت إلى حركات جماهيرية حاشدة بعد هذا التاريخ لا قبله . هذا يعني أن وجود هذه المنظمات وزيادة نسبة تأييدها إنما يدل على أن قواعد الوفد ، الفعلية ، أو المحتملة ، بدأت في التخلي عنه لصالحها ، وأن هذا حصل نتيجة لسياسة الوفد في الحلول محل الاحتلال المجسدة في معاهدة ١٩٣٦ .

كما ذكرنا في المقدمة فإن المجتمع المصري لا يخضع للتقسيم الطبقي التقليدي، أي أن السياسة المصرية لا يمكن تفسيرها بكونها صراعاً بين أرستقراطية، وبورجوازية، وبروليتاريا، وفلاحين.

في عمله الهام: نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، يسمي عاصم الدسوقي ٣٧٩ مالكاً كبيراً للأراضي كانوا في الوقت ذاته مديرين ومالكين ومساهمين كباراً في أكبر الشركات الصناعية والمالية في مصر. وبالنظر إلى الأعمال التي كانوا يديرونها، يمكن القول بأن بورجوازية مصر الكبيرة، وشبه أرستقراطيتها كانوا جسماً واحداً لا طبقتين. كما يسمي الدسوقي ١٥٧ عضواً في البرلمان منتمين إلى نفس الشريحة الاجتماعية تلك، أصحاب المصالح الصناعية واالزراعية الكبرى من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ (الدسوقي، : نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، ٥٧-١١٩). إذن فلقد كانت هذه الطبقة الزراعية الصناعية الهجينة تحكم البلد وتملكه معاً. وفي دراسته للأصول الاجتماعية لقيادة الوفد، يثبت إدريس أن قيادة حزب الأغلبية لم يكونوا يختلفون كثيراً عن هؤلاء.

وفي الناحية الأخرى من المعادلة الاجتماعية، تقع الطبقة الوسطى الحضرية، المتكونة من طلاب المدارس والجامعات، والمحامين، والأطباء والمهندسين، وموظفي الحكومة، وموظفي الشركات الخاصة، ومالكي المصالح الصغرى، كالبقالين، والحلاقين، والميكانيكيين. .إلخ. لقد كان هذا الخليط من سكان المدن، على اختلاف درجات تعليمهم، المكون الرئيس لقواعد كل الأحزاب المصرية في القاهرة والإسكندرية. كما حافظ هؤلاء على صلتهم بالعمال في المدن، والفلاحين في الأقاليم. ويمكن أن تكون عائلة العامل المخضرم والقائد النقابي طه سعد عثمان مثلاً مفيداً لتوضيح ما أريد قوله هنا: فقد كان أحد إخوته مدرساً، وكان الآخر فلاحاً، بينما كان هو نفسه عاملاً. وعليه فيمكن تقسيم المجتمع المصري، ببعض التجاوز، إلى نخبة من أصحاب المصالح الكبرى الزراعية منها والصناعية، في ناحية، ولا-نخبة تضم كل الآخرين.

وقد تظهر الاختلافات في المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد الفئة الثانية إلا أن الأولوية القصوى للصراع الوطني ضد الاحتلال وحدهم. وقد أجملت سابقاً وأفصل لاحقاً أنه بينما كانت المصالح الاقتصادية الاجتماعية للنخبة سبباً في قبول أفرادها بالصفقة الاستعمارية للحلول محل الاحتلال، فإن قرار القواعد بسحب سندهم السياسي من النخبة، نتج عن فشل هذه النخبة في باب الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، أكثر من أي حسابات اقتصادية أو اجتماعية.

إذن فقد كانت قواعد الوفد تنتمي إلى هذه اللا-نخبة ، أو العامة ، حيث يقود الأفندية من الشباب المتعلم الحضري ، العمال والفلاحين ، سنداً لرئيس الحزب مالك الأرض . وكما ظهر من تناولنا للعلاقة بين زغلول وعبد الرحمن فهمي ، ودور اللجنة المركزية للوفد ، فإن الأفندية ومنظماتهم شكلوا صلب قواعد الوفد في القاهرة والأسكندرية أيام ثورة ١٩١٩ وبعدها ، ولقد خرجت أولى المظاهرات التي أشعلت ثورة ١٩١٩ من الجامعة والأزهر ، وتبعها المحامون ثم الموظفون . كما وأن تنظيم عبد الرحمن فهمي للنقابات المتعددة الضامة لمئات الآلاف من العمال ، وهو الضابط المنتمي للطبقة الوسطى ، يبين لنا كيف كان الأفندية الجسر الذي عبره وصل سند العمال إلى الوفد ، على الأقل من الناحية التنظيمية . كما كانت قوة الوفد في الأقاليم والريف ، أي علاقته بالفلاحين ، تتم أيضاً عبر أفراد من ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، سواء كانوا محامين أو موظفين في المدن أو المراكز القريبة من القرى المعنية ، أو من مالكي الأراضي الصغيرة أو المتوسطة (انظر إدريس ، ٦٦ وعبد المجيد ، ٣٨-٣٩) .

فإذا نظرنا إلى التكوين الاجتماعي لقواعد الحركات الأربع المذكورة أعلاه ، أي الإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، والشيوعيين ، والضباط الأحرار ، وجدنا أنها تنتمي إلى نفس الشريحة الاجتماعية التي كانت تنتمي إليها قواعد الوفد ، وأن العلاقات بين التابع والمتبوع فيها مثل نظيرتها في قواعد الوفد ، حيث يشكل الأفندية جوهرها الصلب ، يتبعهم العمال ، ثم ، وبدرجة أقل ، الفلاحون .

إن الحصول على محاضر اجتماعات مصر الفتاة أو الإخوان المسلمين أو المنظمات الشيوعية أو على سجلاتها هو من الصعوبة بمكان ، فقد كان الكثير من اجتماعاتهم سرياً ، وأتلفت محاضره ، أو خبئت عن الشرطة ، إلا أن بعض السجلات الباقية التي تظهر أسماء قادة الخلايا وأعضائها ، أو الحاضرين في المؤتمرات العامة لبعض هذه الحركات ، أو أسماء من اتهموا رسمياً في قضايا تورطت هذه الحركات فيها ، تصلح عينة عشوائية للدلالة على الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء هذه الحركات .

فعلى سبيل المثال ، فإن المؤسسين الإثنَيْ عشر لجماعة مصر الفتاة عام ١٩٣٣ كانوا : محامياً بن محاسب ، وطبيباً بن مالك متوسط للأرض ، ومحامياً بن قاضٍ إسلامي ريفي ، وصحفياً بن رجل شرطة ريفي ، ومدير شركة حافلات تعمل في الدلتا ، وطبيباً آخر بن مالك متوسط للأرض ، ومدرساً بن عائلة كانت تملك أراضي واسعةً لكنها خسرت معظم أملاكها سداداً للديون ، بالإضافة إلى ثلاثة مدرسين آخرين ، اثنان منهم من دار العلوم ، وواحد من كلية الأداب ، ثم خريجان من كلية الحقوق (شلبي ، ٢٨٠-٢٨٨) . وتكوّن

"مجلس الجهاد" الأول ، وهو الجسم الرئيسي في الجماعة بعد أن أسست بشكل شبه رسمي في ١٩٣٣ ، من الاثني عشر المؤسسين ، مضافاً إليهم أربعة آخرون ، محاميان ، ومدرس ، ولا نعرف أصل الرابع أو خلفيته (شلبي ، ٢٨٩) .

تشكل مجلس الجهاد الثاني ديسمبر عام ١٩٣٦ عندما قررت الجماعة تحويل نفسها إلى حزب سياسي ، وقد غاب عن هذا المجلس الثاني ستة من أعضاء المجلس الأول ، (بقي محاميان ، وطبيبان ، وخريجان من كلية الحقوق ، وصحفي) . أما الأعضاء الجدد فكانوا اثني عشر طالباً ، هم أربعة من كلية الزراعة ، واثنان من كلية الآداب ، واثنان من الحقوق ، وواحد من الهندسة ، وواحد من العلوم ، واثنان من الأزهر ، بالإضافة إلى محامين ، وموظفين في الحكومة ، ومهندس واحد ، وثلاثة حرفيين (صانع طرابيش ، وإسكاف ، وميكانيكي) ، ومدرب رياضي ، وطبيب أسنان ، وشرطي طرد من عمله ، وخضري ، وأربعة مالكين للأراضي المتوسطة الحجم ، واثنان من صغار مالكي الأرض (شلبي ، ٢٩٢-٢٩٧) .

في المجلس الثالث المجتمع في ٥ أكتوبر ١٩٣٧ ، زاد عدد الطلاب المضافين إلى عضويته أربعةً من كلية الزراعة ، واثنين من كلية الحقوق ، وثلاثة من كلية الطب ، وواحداً من كلية الآداب ، واثنين من التجارة وواحداً من الأزهر (شلبي ٢٩٨-٢٩٩) . اجتمع المجلس مرة أخرى بعد أحد عشر يوماً بلا تغيير في عضويته وبقي على تشكليته هذه حتى ٩ مارس ١٩٣٨ عندما صدر مرسوم ملكي بحظر كافة التنظيمات شبه العسكرية . ويمكننا أن نقول الشئ ذاته عن تكوين مجلس الإدارة في حزب مصر الفتاة ، ثم الحزب الاشتراكي لاحقاً لأن التنظيم تغير اسمه فقط بينما بقي أعضاؤه بلا تغيير يذكر (شلبي ، ٢٩٩-٣٠٠) .

واضح إذن أن الخلفية الاجتماعية لمؤسسي الجماعة هي نفسها خلفية معظم قواعد الوفد . إن الشباب الذي أسسوا مصر الفتاة ، كان من المتوقع أن يكونوا من قواعد الوفد . في اجتماع بين النحاس وأحمد حسين ، قال زعيم الوفد بوضوح ، وبغضب ، إن أحمد حسين يسرق قواعد الوفد ، وإن مكانه الصحيح هو أن ينتمي للشبيبة الوفدية (رمضان ، ٣ : ١٩٢-١٩٣) . لا بد أن نلاحظ هنا أن جماعة مصر الفتاة حولت نفسها إلى حزب سياسي عام ١٩٣٧ ، وقد فسر أحمد حسين قرار التحول إلى حزب سياسي ، رغم خط الجماعة المعادي للحزبية ، بقوله إن الجماعة أصبح لها عدد كبير من الأنصار يسمح لها بالفوز في الانتخابات وإلغاء النظام البرلماني وهي في السلطة ، ويبدو أن الجماعة شعرت بازدياد اتباعها ، وبقوة سياسية بعد أن وقع الوفد معاهدة ١٩٣٦ . وكما سنبين لاحقاً ، فإن الجماعة بلغت من القوة درجة جعلت الوفد يقلد تنظيمها شبه العسكري المسمى بالقمصان

الخضراء، ليشكل تنظيمه الخاص المسمى بالقمصان الزرقاء المذكور آنفاً، وقد حدثت عدة مصادمات بين الفريقين. إن صدامات كهذه لم يكن ممكناً حتى تخيلها، قبل معاهدة ١٩٣٦ (٢).

كانت جماعة الإخوان المسلمين أكبر الجماعات الأربع المدروسة في هذا الفصل من حيث العدد، فتبعاً لريتشارد ميتشل:

إنه افتراض سليم على الأرجح، أن الجماعة (جماعة الإخوان المسلمين) نفسها لم تكن لديها فكرة واضحة عن العدد الدقيق للأعضاء المسجلين فيها في وقت من الأوقات. إلا أن ثمة أرقاماً متوفرة لدى الجماعة ولدى آخرين خارجها، وهي وإن لم تكن دقيقة، فهي على الأقل دالة. من هذه الأرقام يظهر لنا ما يشبه الصورة التالية: ٤ شُعَب في ١٩٢٩، ٥ في ١٩٣٠، ١٥ في ١٩٢٣، ٣٠٠ في ١٩٣٨، ٥٠٠ في ١٩٤٠، و٢٠٠٠ في ١٩٤٩. أما بشأن عضوية هذه الشُعَب، فقد قدرت بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ عضواً في فترة الذروة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٨، وهي أرقام تتفق مع زعم أحد الأعضاء أن ٢٠٠٠ شعبة في ١٩٤٩ كانت تمثل ٥٠٠,٠٠٠ عضو عامل. أضف إلى ذلك ٥٠٠,٠٠٠ من المتعاطفين أو الأنصار، لتدرك أن زعم الجماعة في ١٩٤٨ أنها تنطق باسم مليون مصري لم يكن يحتوي على المبالغة (ميتشل، جماعة الإخوان المسلمين، ٣٢٨) (٣).

لا بد هنا من ملحوظتين، الأولى هي أن الزيادة الضخمة في عدد أتباع الجماعة حصل بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦. ويمكن أن يعزو البعض هذا جزئياً إلى الدعم الذي حظيت به الجماعة من علي ماهر باشا (مستشار الملك، ثم رئيس الوزراء لاحقاً) وجزئياً إلى خيبة ظن الناس في الوفد بعد توقيع الاتفاقية. إلا أننا يمكن أن نقول بسهولة، إن العامل الثاني كان أكبر أثراً من الأول، إذ أن دعم القصر لتنظيم أو حزب ما، لم يكن يزيد في شعبيته في عُرف السياسة المصرية، بل ربما أدى إلى تناقص هذه الشعبية. أما الملحوظة الثانية، فهي تتعلق بتقدير ميتشل للأنصار والمتعاطفين، فقد قدر ميتشل أن يكون ثمة متعاطف واحد لكل عضو عامل، وهو تقدير متواضع جداً. فوضعاً في الاعتبار تركيبة الأسر في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، فإنه من الصعب، إذا كان أحد أفراد الأسرة عضواً في الجماعة أن لا يكون من أسرته من يتعاطف معه إلا فرد واحد. فإذا وضعنا في الاعتبار أيضاً أن معظم الأعضاء العاملين، إن لم يكن كلهم، كانوا رجالاً، وإذا وضعنا في الاعتبار أنماط العلاقة بين الرجال والنساء في ذلك العصر، خاصة بشأن الانتماءات السياسية والمحافظة الدينية، فإنه من الصعب أن نتوقع من رجل مسلم محافظ أن تكون لامرأته آراء دينية أقل محافظة منه. وعليه فإن زوجات الأعضاء العاملين وحدهن

يشكلنَ عدداً لا بأس به من المتعاطفين والأنصار ، ويصح هذا القول نفسه على الأخوات والأمهات . أضف إلى ذلك الأصدقاء المقربين ، وزملاء الدراسة ، تجد أن نسبة المتعاطفين إلى الأعضاء العاملين لا بد وأن تكون أكبر من واحد إلى واحد .

أما بشأن التركيبة الاجتماعية للاعضاء :

إن جمع المعلومات الدقيقة عن التوزيع الاقتصادي الاجتماعي للأعضاء هو في صعوبة جمع المعلومات عن توزيعهم الجغرافي . إلا ان بعض الأدلة الإحصائية الصلبة ، وإن كانت عشوائية ، والمتوفرة من التورطات القانونية العديدة للجماعة ، تشير إلى أن أعضاءها ينتمون إلى معظم شرائح المجتمع . ففي محاكمات الجيب مثلاً ، أحضر ٣٢ عضواً من الإخوان المسلمين إلى المحكمة ، كان ٨ منهم خدماً و٥ مدرسين ، و٧ كانوا موظفين في شركات خاصة صناعية أو تجارية و ٧ كانوا يملكون مصالح صغيرة أو دكاكين ، ومنهم طالبان اثنان ، وكان ثمة مزارع ، وطبيب ، وواعظ . ومن ١٥ عضواً حوكموا في قضية النقراشي ، كان ٦ طلاباً ، و٥ موظفي حكومة ، وواحد مهندساً ، و٣ من مالكي المصالح الصغيرة والدكاكين . وفي لائحة الإخوان المسلمين المطلوبين التي نشرتها الحكومة عام ١٩٥٤ ، كان ثمة ٣ محامين ، و٣ ضباط (جيش) ، وضابط شرطة واحد ، و١٢ موظفاً ، و١٣ مدرساً ، وطبيب واحد ، و٩ عمال ، ونجاران اثنان ، و٣٨ طالباً ، و١٥ أزهرياً ، وجندي واحد و٥ كتبة و٨ موظفين في شركات خاصة ، وبواب واحد ، وترزي واحد ، وبقالان اثنان ، ومعماري ومهندس ومحاسب وميكانيكي وصحفي ومزارع و١٢ عاطلاً عن العمل .
(ميتشل ، جماعة الإخوان المسلمين ، ٣٢٨-٣٢٩) .

فالتطابق بين الخلفية الاجتماعية لأتباع هذه الجماعة وأتباع جماعة مصر الفتاة ، وبينها وبين الخلفية الاجتماعية لقواعد الوفد ظاهرة لا تحتاج لتوضيح :

هذه اللوائح تشير إلى أمرين بشأن العضوية . أولا ، مهما كانت العضوية الريفية كبيرة (يقول بعض الإخوان إن عضوية أهل الريف كانت تزيد على النصف ، غير أننا نظن تقديره غير واقعي) ، فإن هذه العضوية لم تكن لها إلا أهمية إحصائية ، فإن مصر الريفية لم تكن تزيد على كونها تابعاً للنشطاء السياسيين من أهل الحضر الذين كانوا يحددون مصير المجتمع السياسي . كما يصح القول نفسه على الطبقات الحضرية الدنيا التي انضمت إلى الجماعة في الأربعينيات (أي العمال) . ثانياً ، إن هذه العينات العشوائية لا تشير إلى تركز أي الأفندية ، على نشاط الأعضاء . حتى أن أحد الكتاب الذين تناولوا الجماعة مبكراً في

١٩٢٥ زعم لها عامداً صفة أفندية ليفرقها عن الدرويشية والصوفية [...] وعلى سبيل المثال فإن لائحة بأسماء القادة في الجماعة الحاضرين في المؤتمر العام الثالث في ١٩٣٥ تظهر أنه من ١١٢ اسما كان ٢٥ فقط مصنفين شيوخاً ، ومعظمهم من أصول ريفية . بعد عدد من السنوات في ١٩٥٣ ، أظهرت لائحة بأعضاء شورى الجماعة أنه من ١٥٠ عضواً ، كان ١٢ فقط يحملون لقب "عالم" ، وعشرة آخرين كانوا "أعياناً" أو "عمداً" وهم ذوو جذور ريفية ، وكان الباقية كلهم أفندية . أما بشأن مجلس الإرشاد ، فهو في تشكيله الأخير كان يضم ١١ عضواً ، اثنان كانوا واعظين ، وواحد كان استاذاً بالأزهر ، وأربعة كانوا موظفين كباراً (مفتشين أو مديرين) ، واثنان كانا محاميين ، وواحد صيدلياً ، وواحد استاذاً . وقد رأينا سابقاً كيف ان تنظيم الجماعة كان ينص على كون تسعة من المجلس من القاهرة ، ويبدو أن هذا لم يكن يعني سيطرة حضرية على الجماعة فحسب ، بل سيطرة أفندية عليها (ميتشل ، جماعة الإخوان المسلمين ، ٣٢٩) .

هنا لا بد أن نتذكر جيداً تقدير كرومر بأن الحزب الوطني كان حركة أفندية ، وتقدير ملنر أن ثورة ١٩١٩ كان من عمل الأفندية يتبعهم غيرهم من فئات المجتمع (أنظر "تقرير ملنر" في القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ، ٥٤) .

لا بد أن نشدد هنا على أن علاقة الأخوان المسلمين بالعمال ، تكاد تكون مطابقة لعلاقة الوفد بهم في العشرينيات المبكرة . فقد حاول الإخوان المسلمون أن يمدوا صلاتهم بالنقابيين ، وأن يوفروا شبكات من الدعم المتبادل لتأمين العمال من البطالة . وقد كانوا أقوياء بشكل خاص بين عمال البترول في منطقة السويس ، حيث نظموا إضرابات ضد الشركات البريطانية الكبيرة (بيومي ، ٣٠٥) .ومثل الوفد ، كان نشاطهم العمالي مركزا على مكافحة الشيوعية . وقد كانوا أقل تأثيراً من الوفد في هذا الشأن . ومن الثلاثينيات المتأخرة إلى حرب فلسطين في ١٩٤٨ كانت صناعة النسيج المصرية مسرح تنافس بين الإخوان المسلمين والشيوعيين . وكما سنبين لاحقاً فإن سند العمال للإخوان المسلمين انخفض بشدة في ١٩٤٦ عندما ساندت الجماعة وزراة إسماعيل صدقي . إلا أن الإخوان المسلمين عادوا واكتسحوا الساحة العمالية عندما قبلت إحدى المنظمتين الشيوعيتين الكبريين قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وقالت بوجوب قيام دولة يهودية في فلسطين (بنين ولوكمان ، ٣٦٤-٣٦٥) .

ولقد كان للإخوان المسلمين صلات بالريف ، فمثل الوفد في أوائل العشرينيات ، وخلافاً لمصر الفتاة وللشيوعيين ، كان للإخوان المسلمين شُعَبٌ في كل أقاليم مصر . لقد سمح الخطاب الديني للجماعة لها أن تخترق أصغر القرى وأنآها وأكثرها محافظة في

البلاد . ولكن ، مثل الوفد أيضاً ، كان نشاط الجماعة الريفي متركزاً حول إرسال متطوعين حضريين إلى الأقاليم ، كطلاب الجامعات في عطلهم الصيفية ، لينظموا نشاط الجماعة في الريف . وقد تضمنت هذه النشاطات محاربة الأمية ، وتوفير المساعدات الطبية من مستشفى صغير لا يسعى للربح كان يخدم ٥١,٣٠٠ مريضاً في ١٩٤٧ (بيومي ، ٣٠٧-٣٠٨) .

تختلف الحركة الشيوعية المصرية قليلاً عن الحركتين السابقتين ، فقد كانت أصول الحركة الشيوعية المصرية ، أصولا غير مصرية ولا عربية ، حيث بدأت كحركة معادية للفاشية انشأها الأوروبيون الأجانب المقيمون في البلاد . ثم انضم إليهم المصريون ، وإن كانوا مصريين ينتمون إلى الأقليات الدينية المختلفة ، وقد رأى هؤلاء مع بعض الأوروبيين المولودين في مصر ضرورة الاتصال مع بقية المجتمع المصري والانخراط في القضية المركزية للبلاد وهي الصراع مع الاحتلال البريطاني .

ولقد افتقر الشيوعيون للوحدة والتماسك التنظيميين اللذين تمتعت بهما جماعتنا الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، إلا أن الشيوعيين استبدلوا بذلك تماسكاً نظرياً قائماً على التحليل الماركسي للسيرورة التاريخية ، وهم لم يخرجوا في خطابهم السياسي عن هذه النظرية ، ولم يعدلوا فيها أو يضيفوا إليها أو يحذفوا منها ، ولم تكن لهم تأويلاتهم الخاصة لها ، فهم وإن تعددت تنظيماتهم واستعرت حروبهم الداخلية ، لم يكن يختلف بعضهم عن بعض نظرياً . أما الإخوان المسلمون ومصر الفتاة ، فلم يقدما نظرية سياسية بالمعنى المعروف ، وإن قدما برنامجاً عملياً للصراع مع الاستعمار ، وتأكيداً على هوية ثقافية في مواجهته . وقد أدى هذا التماسك النظري للفكرة الماركسية إلى اجتذاب كثير من المثقفين المصريين إليها كما أنهم قدموا إطاراً نظرياً للنقابيين وقادة العمال ، حيث وُضعت مصالح العمال الطبقية والاجتماعية في إطار الصراع الوطني ضد الاحتلال البريطاني ، ووُضع هذا الصراعُ الوطني في إطار الصراع العالمي الأكبر ضد القوى الرأسمالية والإمبريالية .

أما وقد ذكرنا هذه الفروق ، فإن الخلفية الاجتماعية للشيوعيين المصريين لم تكن تختلف في شيء عن الخلفية الاجتماعية لقواعد الوفد ، والإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، أي أنها كانت حركة أفندية أيضاً ، حركة للطبقة الوسطى المتعلمة من سكان المدن ، مؤيدة ومتبوعة من قبل بعض النقابات العمالية . كما يقول بنين ولوكمان " إن الإنتليجنسيا (أي مجموعة المتعلمين والمثقفين) الراديكالية الشابة ، لا الطبقة العاملة ، هي التي أحيت الحركة الشيوعية المصرية ، وكانت دائماً قاعدتها الأقوى" (بنين ولوكمان ، ٣١٣) .

كما يؤكد بنين ولوكمان على أن خيبة الأمل في الوفد في ١٩٣٦ كانت السبب المباشر لظهور الجماعات المنافسة له ، وهم يقولون أنه ، حتى بين العمال ، والذين كان لهم مطالب طبقية سابقة على ١٩٣٦ ، كانت خيبة الأمل في الوفد السبب في إظهارهم لمطالبهم وبلورتها في أطر مختلفة عنه .

بالرغم من أن مترتبات التطور الرأسمالي كانت هي أساس الوجود الشيوعي المؤثر في الحركة العمالية ، فإن هذه المترتبات ما كان لها أن تجعل من الشيوعيين ذلك العامل المهم في سياسة الطبقة العمالية في السياسة الوطنية الذي كانوه في فترة ما بعد الحرب . إن الخليط الذي ساد بعد الحرب ما بين الأزمة الاقتصادية الطويلة ، وإفلاس النظام البرلماني المصري فتح الطريق أمام القوى الراديكالية من اليسار واليمين ليتحدُّوا النظام السياسي والاجتماعي القائم . إن خسارة الوفد لهيمنته على الحركة العمالية إنما كان وجها واحداً من وجوه انحداره العام وخيبة أمل العامة في الوطنية الليبرالية (بنين ولوكمان ، ٣١١) .

إن أصول الحركة الشيوعية المصرية وتركيبها الاجتماعي سيدرسان في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل ، وسنبين أنه ، سواء في جماعة الفجر الجديد بقيادة يوسف درويش أو الحركة الوطنية للتحرر الديمقراطي بقيادة هنري كورييل ، كان الأفندية يشكلون جوهر الحركة .

وأخيراً ، فإن الضباط الأحرار ، والذين لم يكونوا حركة جماهيرية ، واقتصر نشاطهم على الجيش المصري ، جاؤوا من نفس طبقة الأفندية ، من الشباب الحضري المتعلم . وبمعنى من المعاني ، لم يكن للضباط الأحرار أيديوليجية معينة ، فقد كانوا مجموعة من الضباط الذين ينتمي كل منهم إلى حركة من الحركات المذكورة أعلاه . كان جمال عبد الناصر يدرب ميليشيا الإخوان المسلمين ، خالد محيي الدين كان عضواً في الإخوان المسلمين ثم في إسكرا ، وهي جماعة شيوعية شكلها هيليل شوارتز ، ثم اندمجت مع الحركة المصرية للتحرر الوطني ، ليشكلوا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بقيادة هنري كوريل ، عبد اللطيف بغدادي كان في حركة كوريل ثم انضم للإخوان المسلمين ، أما وجيه أباظة ولطفي واكد ، فقد كانوا أعضاء في مصر الفتاة قبل انضمامهم للضباط الأحرار . إن تنقل ذات الشخص من حركة إلى أخرى ومن منظمة إلى سواها ليبين أن انضمام هؤلاء الشباب لها كان نتيجة خيبة أملهم وإحباطهم السياسي ، لا نتيجة مصالح اقتصادية أو اجتماعية تمثلها هذه المنظمات . كما يقول شلبي ، فإنه من الخطأ القول إن الأحزاب المصرية كانت تعبيراً صادقاً عن مصالح الطبقات السياسية (شلبي ، ٢٧٩) .

سأناقش فيما يلي تاريخ كل واحدة من الحركات الأربع المذكورة وتطورها بإيجاز، وكيف أن تنافسها مع الوفد أدى إلى انهياره وانهيار النظام السياسي الذي ينتمي إليه .

مصر الفتاة :

كانت جماعة مصر الفتاة منظمة مرتبطة إلى حد كبير بشخصية مؤسسها وقائدها أحمد حسين . ولد أحمد حسين في كفر البطيخ في مصر السفلى في ١٩١١ . وكان ينتمي إلى أسرة من متوسطي ملاك الأراضي ، إلا أن أباه ، محمود حسين ، كان يعمل موظفاً في وزارة المالية في القاهرة (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٩) . لقد كان أحمد حسين من خلفية اجتماعية مشابهة لخلفية أحمد لطفي السيد ولسعد زغلول . ويجب أن نذكر أن كلا هذين الشخصين لم يتخذا موقفهما المتعاون مع الاستعمار إلا بعد إنهائهما للدراسات العليا (في حال زغلول ، هو لم يحصل أبداً على شهادة من الأزهر حيث أمضى سبع سنوات) وهما لم يفعلا إلا بعد أن حدث حادث وضع مصالحهما الشخصية في صف مصالح طبقتهما . (التقاء زغلول بنازلي فاضل وكرومر ، وغضب الخديو على لطفي) . قبل هذه الأحداث ، كان كل من زغلول ولطفي السيد "متطرفين" معادين للاستعمار ؛ كان زغلول تابعاً للأفغاني منادياً بالجهاد عشية الغزو البريطاني عام ١٨٨٢ ، وكان لطفي السيد عضواً في الجمعية الوطنية السرية فى آخر القرن التاسع عشر . أما أحمدحسين فلم يتفق أن اتصلت مصالحه بمصالح النخبة التي خلقها الاستعمار . بدأت حياته السياسية عندما كان طالباً في السنة الأخيرة في الدراسة الثانوية . في ١٩٢٩ كان أحد شباب حزب الدستوريين الأحرار ، مكوناً "جماعة الشباب الحر في تأييد المعاهدة" . لاحقاً ، سيحاول خصوم حسين ، وبعض المؤرخين كرمضان ، أن يشككوا في راديكالية حسين في أواخر الثلاثينيات ، مستخدمين موقفه اليميني في ١٩٢٩(انظر رمضان ، ٣ : ١٧٨-١٨٠) . وقد يكون أحمدحسين مفتقراً هو و جماعته إلى أي تماسك أيديولوجي افتقاراً مؤلماً ، إلا أن موقفه حين كان في الثامنة عشرة من العمر لا يكفي للتشكيك في كل حياته السياسية اللاحقة . بل إن هذا التغير الشديد في آراء أحمد حسين ، والذي حدث أثناء دراسته الحقوق من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ حين شكل جماعة مصر الفتاة ، وهو انتقال من الليبرالية البرلمانية اليمينة ، إلى الرفض الراديكالي ومعاداة الإمبريالية ، يبدو أنه كان جزءاً من خيبة أمل جيل كامل وتحوله من معسكر إلى آخر .

لقد بدأت خيبة الأمل هذه عندما أحبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين محاولة منافسه في الوصول إلى اتفاقية عام ١٩٢٩ و١٩٣٠ ، وعاقب الملك ، مسنوداً بقوة الاحتلال ، كلا الحزبين بتعيين إسماعيل صدقي رئيساً للوزراء ، وتعليق الدستور والحكم

الثقافة الجديدة . أصبح التنافس بين الوفد والدستوريين الأحرار بلا معنى ، وأكثر من ذلك ، فإن الإجراءات القمعية التي اتخذها الأوتوقراطي إسماعيل صدقي كانت مطابقة للإجراءات التي اتخذها الليبرالي محمد محمود في ١٩٢٩, كان يبدو أن الفوارق ضئيلة جداً بين الوفد والأحرار وصدقي جميعاً .

بينما كان في الكلية ، بدأ أحمد حسين "مشروع القرش" ، وهي دعوة للتبرعات لمساندة الصناعة الوطنية ، ولقد كان هذا النشاط ، غير الحزبي ، مقبولاً ومسموحاً به من قبل حكومة صدقي (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٠-١١ ورمضان ، ٣ : ١٨١) . أعطى المشروع ، والذي نجح في جمع عشرات الآلاف من الجنيهات المصرية ، أعطى أحمد حسين ورفاقه اسماً ، وبعض الخبرة في التنظيم والدعاية السياسية ، وربما أهم من هذا كله ، درساً في كفاءة السياسة غير الحزبية .

في ١٩٣٣ ، شكل أحمد حسين جماعة مصر الفتاة ، وقد افتقر برنامج الجماعة إلى أي عمق أيديولوجي أو تركيب نظرى ، إلا أن الطلاق الكامل بين هذا البرنامج وبين مفهوم الهوية والتنظيم السياسي القائمين كان واضحاً منذ البداية . دعا أحمد حسين ، أول ما دعا ، إلى السياسة غير الحزبية ، وقال إن منافسات الأحزاب أدت إلى تقسيم الناس إلى فئات وهمية ، وأن الأحزاب المصرية تشابه بعضها بعضاً اقتصادياً ، واجتماعياً وسياسياً . كما أنه أعاد تعريف القومية المصرية ، فخلافاً ، للهوية الفرعونية المحتفل بها في العشرينيات ، أكد على هوية مصر العربية والإسلامية ، لأن عظمة مصر لا تحقق إلا بتحالف مع كل الدول العربية ، ثم يقود هذا التحالف العالم الإسلامي (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٣ والبشري ، ٤٧٤) . التدخل الأجنبي في مصر جريمة ، وعليه فأي تعاون مع هذا التدخل هو خيانة عظمى ، وهذا الكلام ينطبق على الثقافة كما ينطبق على السياسة . فقد دعت أدبيات الجماعة الشباب المصري لمقاطعة المنتجات الأجنبية ، والأفلام "وأماكن الرذيلة" (الخمارات وبيوت الدعارة) . كما أكدت الجماعة على العروبة والإسلام في المجال الثقافي حيث طلبت أدبيات الجماعة من الشباب المصري عدم التخاطب إلا بالعربية (وهي حركة موجهة ضد أبناء الطبقة العليا من المصريين المتفرنجين) ، وألا يتعاملوا مع من لا يتكلم هذه اللغة (وهي حركة موجهة ضد الأجانب في مصر وهم يسيطرون على معظم الاقتصاد ، بالإضافة إلى الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية) . ففي خطاب مصر الفتاة ، ارتبطت الثقافة الغربية بانعدام الأخلاق والجبن والانحراف الجنسي ، ففي خطابهم كان السكر او الكلام بالفرنسية مع مصري نقيضاً لكون المرء رجلاً ، وفيه شيء من الخنوثة (جيرشوني ويانكوفسكي ، إعادة تعريف الأمة المصرية ، ١٩) . كما شددت

يحضروا صلاة الجمعة وعلى المسيحيين أن يحضروا خدمة الأحد . فعظمة مصر لا يمكن أن تتحقق إلا بحملها رسالة الأخلاق ، ولا أخلاق خارج الدين ، وخارج الإسلام خاصة (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٣-١٤) .

أما بشأن الهيكل التنظيمي فقد كان هناك درجتان للعضوية ، العضو ، والمجاهد . أما العضو فكان عليه فقط أن يساند المبادئ العامة للجماعة ، وأما المجاهد فكان عليه الانضمام إلى القوة شبه العسكرية للجماعة وأن يطيع أوامر من يعلوه رتبة فيها . وكانت ميليشيا الجماعة مكونة من "أقسام" ، وكل قسم فيه ١٢ مجاهداً ، ثم كتيبة ، ثم فرقة ، ثم لواء ، ثم فيلق . وكل وحدة أعلى تتكون من أربعة وحدات أدنى ، فالكتيبة أربعة أقسام والفرقة أربع كتائب وهكذا صعوداً إلى الفيلق . وكان الجسم كله خاضعاً لقيادة ما سمي بمجلس أركان حرب الجهاد . وبالرغم من أن هذا التنظيم شبه العسكري لم يشتبك في حرب عصابات فعلية مع البريطانيين حتى أوائل الخمسينيات ، إلا أن التنظيم العسكري الصارم وأسماء الوحدات ، والإشارة المتكررة للجهاد تدل على اتجاه الجماعة ورأيها في الأساليب القديمة للتحرر الوطني المبنية أساساً على المفاوضات السلمية مع بريطانيا العظمى .

في الجانب المدني ، كانت الوحدة الفاعلة في المنظمة هي الشعبة ، والتي كانت تتكون من أي عدد من مؤيدي الجماعة في القرية أو الحي . وكانت كل شعبة تنتخب من بينها رئيساً وسكرتيراً ومسؤولاً مالياً ، وهي مسؤولة أمام الجسم المركزي في الجماعة ، وهو مجلس الجهاد برئاسة أحمد حسين (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٥-١٦) .

وقد كان البناء التنظيمي للجماعة ، باعتراف مصمميه ، مصاغاً على طراز الحزب الفاشي الإيطالي : وقد أمر أحمد حسين أتباعه بلبس القمصان الخضراء الداكنة ، وكان يستعرضهم في شوارع القاهرة .

إن المعلومات المتوفرة لدينا عن عدد أتباع الجماعة في سنيها الأولى قليل ، غير أننا نملك بعض المؤشرات ؛ ففي مقابلة بين النحاس وأحمد حسين عام ١٩٣٣ يقول هذا الأخير إن زعيم الوفد اتهمه باستخدام الدين واستغلاله لتحقيق مكاسب سياسية ، وبشق صفوف الشباب المصري ، وإبعاده عن درب التحرير الحق ، والذي زعم الباشا أن الوفد يمثله . أثار أحمد حسين مسألة افتقار الوفد لبرنامج عملي لتحرير البلاد بعد المعاهدة ، كما أثار موضوع الدين . هنا ، والعهدة ما تزال على أحمد حسين ، هدده النحاس بالقول إن الأمة لن تسمح بوجود للخوارج في صفوفها ، ثم أنهى المقابلة (رمضان ، ٣ : ١٩٢-١٩٣) . أظهرت هذه المحاورة التي جرت بين الزعيمين الأمرين الأساسيين اللذين اختلفت فيهما الجماعات

الخديوية عن الوفد ، وهما مسألة الهوية ، وقد عبر عنها هنا بالنقاش عن الدين ، ومسألة المواجهة المباشرة مع الاحتلال . كما تظهر المحاورة إدراك النحاس للقوة الكامنة في هذه الحركة الوليدة . وقد أدرك ذلك سياسيون آخرون ، لا سيما علي ماهر ، رئيس الوزراء الانتقالي الذي حضرت حكومته للانتخابات التي أتت بالوفد إلى السلطة عام ١٩٣٦ ، ثم مستشار الملك بعدها ، فقد دعم الجماعة دعماً كاملاً بصفتها قوة معادية ، أو معادلة للوفد ، بالإضافة إلى الأخوان المسلمين ، فقد رأى علي ماهر ، أن شرعية من نوع جديد ، غير قائمة على الفوز في الانتخابات يمكن أن توازن ما يدعيه الوفد من شرعية انتخابية (رمضان ، ٣ : ١٩٩ ويانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٢٣) .

ومن الواضح أن قوة الجماعة زادت بعد توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ . فكما أشرنا سابقاً كذبت المعاهدة مقولة الوفد بأنه كحزب للأغلبية قادر على تحصيل شروط استقلال أفضل من منافسيه في الأقلية . كما أن قبول الأحزاب كلها بالمعاهدة كما أبرمت ، بل ومشاركة الأحرار الدستوريين في المفاوضات التي أنتجتها ، أكدت على ضآلة الفروق الأيديولوجية بينها ، وعليه فقد أصبح التنافس البرلماني بلا معنى .

بنهاية عام ١٩٣٦ كان لمصر الفتاة شعب في معظم محافظات مصر العليا والسفلى ، وبدلاً من صحيفة واحدة ، أصبحت الجماعة تدير أربع صحف . وأكثر من ذلك فقد غلب مرشحو الجماعة مرشحي الوفد في انتخابات اتحاد الطلاب في كليتي الحقوق والآداب ، وهما في العادة حصنان للوفد (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٣١) . وهذا مؤشر هام ، لأن الطلاب كانوا ، كما ظهر مما سبق ، من أهم الشرائح التي حشدها الوفد منذ ١٩١٩ . إن زيادة حجم النشاط واتساعه ، حدا بجماعة مصر الفتاة لأن تعلن عن نفسها حزباً في أواخر ١٩٣٦ . وقد كان قرار تشكيل حزب متناقضاً ظاهرياً مع احتقار الجماعة المعلن للنظام البرلماني . وقد ذكرنا سابقاً ، أن التماسك الأيديولوجي والتناسق الفكري كانا غائبين جداً في هذه الحركة التي يقودها ويديرها طلاب صغار ، ليس لهم كبير معرفة بالنظريات السياسية . إلا أن أحمد حسين حاول أن يلغي التناقض بالقول إن قرار الحركة هادف إلى إحداث انقلاب من الداخل ، أي إلى الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات ثم إلغاء النظام البرلماني كله (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٥٧) . وبغض النظر عن المبالغة البعيدة في توقعات أحمد حسين إلا أن تفاؤله هذا يدل على زيادة ملحوظة في قوة الجماعة ، في السنوات الأربع الأخيرة من الثلاثينيات . في هذه الأثناء ، شكل الوفد ، مدركاً خسرانه التدريجي للسيطرة على الجسم الطلابي في الجامعة ، جماعة القمصان الزرق شبه العسكرية . وقد لحق ذلك صدامات في الشوارع بين القمصان الزرق والخضر ، ما أدى إلى

حظر التنظيمات شبه العسكرية كلياً . فحولت مصر الفتاة كل أعضاء تنظيمها شبه العسكري إلى أعضاء مؤسسين في الجماعة . إلا أن الحزب لم يكن قادراً على خوض أي انتخابات قبل عام ١٩٥٠ لأن كل أعضائه كانوا تحت سن الثلاثين ، وهو الحد الأدنى لسن المرشح (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٢٤ ، ٢٨) .

من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ أثناء الثورة الكبرى في فلسطين ونشاط حركة الجهادية فيها ، ركز حزب مصر الفتاة في خطابه السياسي على هوية مصر العربية والإسلامية ، وتم تكوين تحالف قوي مع الإخوان المسلمين في هذا الشأن (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٣٠-٤٠ ، ٥٢ ، والبشري ٣٢٠) .

حدث هذا بينما كان الوفد يتخذ سياسة من التهادن مع بريطانيا ، ومن خفوت الصوت فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ، خوفاً على المعاهدة التي كان وقعها لتوه مع بريطانيا العظمى . أثناء الحرب العالمية الثانية ، قمعت حكومة الوفد التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٤٢ ، كلا الحركتين ، مصر الفتاة والإخوان المسلمين . وأبقت الحكومات السعدية التي تلتها الأحكام العرفية ، إلا أنها سمحت بهامش من الحرية للحركتين حتى نشوب حرب فلسطين ، حيث اشتدت في قمعهما مرة أخرى . طول الثلاثينيات ورغم اتهامات خصومها بكونها عميلة إيطاليا الفاشية في مصر ، كان موقف جماعة مصر الفتاة معادياً لإيطاليا . فاتفاقاً مع اتجاه الجماعة العربي والإسلامي ، اتخذت موقفاً مؤيداً للنضال الليبي ضد الاستعمار الإيطالي (رمضان ، ٣ : ٢١١) .

بالرغم من ذلك ، فقبل نشوب الحرب العالمية بقليل ، زار أحمد حسين كلاً من روما وبرلين وأبدى إعجابه بالأساليب التنظيمية والحلول الاقتصادية في هذين البلدين . وفي بداية الحرب العالمية الثانية ، غيرت جماعة مصر الفتاة اسمها إلى الحزب الوطني الإسلامي . وقد خرج سكرتير الحزب مصطفى الوكيل من مصر إلى العراق حيث التقى برشيد عالي الكيلاني ، رئيس الوزراء العراقي الذي قاد حركة انقلب فيها على النظام البريطاني في البلاد وأخرج الملك الهاشمي والوصي على العرش منها عام ١٩٤١ ، قبل أن يعيد االبريطانيون احتلالها ويعيدوا الملك على عرشه . كما التقى الوكيل بالحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس ، وقائد النضال الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية فيما قبل ١٩٤٨ . في ١٩٤١ أرسل الحسيني رسالة إلى الألمان يخبرهم فيها بأن انقلاباً مزدوجاً يحضر بشكل متزامن في كل من مصر والعراق . وعندما حصل الانقلاب بالفعل في العراق ، ناشد مصطفي الوكيل ، عبر الراديو ، إخوانه في مصر أن يثوروا بالبريطانيين وعملائهم ، بعد هذا النداء مباشرة حُظر الحزب في مصر ، ووُضع مئات من أنصاره في

السجن (رمضان ، ٤ : ١٣٣ ، ويانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٨٣-٨٤ ، وعن علاقة النصر بمصر الفتاة أثناء وزارة حسين سري ١٩٤٠-١٩٤٢ انظر شلبي ، ٣٤٤-٣٤٧) .

أثناء حرب فلسطين كانت مصر الفتاة والإخوان المسلمون ، هما القوتان الوحيدتان من بين القوى والجماعات والأحزاب المصرية ، اللتان أرسلتا متطوعين لقتال الميليشيات الصهيونية في فلسطين . وزادت مصر الفتاة من جرعة العروبة والإسلام في خطابها ، ورأت في قيام دولة إسرائيل خطراً داهماً على مصر وتطورها ، حيث كان التطور الطبيعي لمصر ، حسب أدبيات الجماعة يقتضي تشكيل حلف عربي يقود ديار الإسلام ، كما أشرنا أعلاه (البشري ، ٣٣٨-٣٤٠) .

بعد الحرب ، غير الحزب اسمه إلى حزب مصر الاشتراكي ، وزاد تركيز خطابه السياسي على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب على الناس . إلا أن حسين كان يؤكد على أن اشتراكيته روحية لا مادية ، وبالرغم من أنه لم يبن نظرية سياسية يفهم منها معنى اصطلاح الاشتراكية الروحية هذا ، إلا أنه كان يقول برفض الماركسية ومقولات الجدلية التاريخية ، والاشتراكية العلمية . فباعتقاده ، كانت الاشتراكية مطلوبة ، لا لكونها حتمية تاريخية ، بل لكونها أخلاقية ، وعليه فهي إسلامية . وقد دأب أحمد حسين على الاستشهاد بآيات قرآنية و نصوص دينية تؤكد على المساواة والتكافل الاقتصادي بين أفراد الأمة ، لا ليدلل على كون الاسلام يتوافق مع الاشتراكية ، بل ليقول إن الأسلام هو أصفي صورها وأكمل أشكالها (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ١٠٧) .

وعليه فإن المباني التي أحرقت في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت رمزاً لكل ما كانت جماعة مصر الفتاة تحاربه : الرأسمالية ، الاستثمار الأجنبي ، الهيمنة الأجنبية ، والثقافة الأجنبية . قبل أيام من الحريق كان أحمد حسين يطالب من أتباعه أن يقاطعوا المصالح الأجنبية ويهاجموها ، بما فيها المصارف ودور السينما . اتُّهم أحمد حسين بالتحريض ، واتهم أعضاء أخرون في الحزب بالمشاركة العملية في الحريق . (يانكوفسكي ، (عن مشاركة احمد حسين الشخصية في الأحداث انظر الشرقاوي ١٢٠-١٢٨) . إلا أنه ، وقبل صدور الحكم ضد أحمد حسين ورفاقه ، كان الضباط الأحرار قد قضوا على النظام الملكي الدستوري كله .

الإخوان المسلمون :

قد تكون جماعة الإخوان المسلمين أقوى جماعات الرفض في مصر ما بعد ١٩٣٦ ، وأهمها حتى ١٩٥٢ . من الناحية التنظيمية ، كانت الجماعة الأم التي خرج من عباءتها

الكثير من التنظيمات الإسلامية الأخرى في القرن العشرين ، سواء في مصر أو في غيرها من البلدان العربية ، مثل الجماعة الإسلامية ، والجهاد في مصر ، والإخوان المسلمين في سوريا ولبنان والأردن ، والإخوان المسلمين في فلسطين ، التي أصبحت لاحقاً حركة المقاومة الإسلامية حماس . من الناحية الأيديولوجية ، كانت واحدة من حركتين اثنتين يمكن أن يُرجع إليهما بنسب معظم الحركات الإسلامية السُنية في القرن العشرين ، سلمية كانت أو عنيفة . أما الحركة الأخرى فالوهابية .

تنتمي حركة الإخوان المسلمين إلى المدرسة السلفية ، ولا أعني بها هنا حركة الشيخ محمد رشيد رضا في أوائل القرن العشرين ، بل أعني المدرسة التي سادت الفكر الإسلامي السني منذ سقوط بغداد الأول عام ١٢٥٨ ، وإن كانت أفكار رضا تتفق مع الفكر السلفي الرئيسي الذي تسمت باسمه . ويقول أنصار هذه المدرسة بأن فهم الناس للدين تشوه بما تجمع حوله من طقوس وبدع لم تذكر في القرآن ولا السنة ، ولا تؤيدها أفعال الصحابة ولا أقوالهم . ويقول السلفيون إنه لا يمكن لأحد أن يفهم القرآن ويأوله أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام . ولا يمكن لأحد أن يفهم تأويل الرسول للقرآن ، وأن يفهم ما يصدر عن الرسول من قول أو فعل أو إقرار أفضل من صحابته . وبدلاً من التأويلات والتفسيرات والاجتهادات التي أثرت الجدل بين المدارس الإسلامية في العصور الوسطى المبكرة والوسيطة ، اعتمدت هذه المدرسة على عدد من النصوص والمحفوظات ، من القرآن ، والحديث ، والسيرة النبوية وسير الصحابة والتابعين . في مجموعهم ، شكل هؤلاء السلف الصالح ، أي أصحاب السابقة في الإسلام ، والذين لا يرقى فهم الآخرين للدين إلى فهمهم ، فهو الأصفى والأرقى .

ولقد كان أحد أسباب ظهور هذه المدرسة ، وإحدى نتائجها أيضاً ، الرغبة في الوصول إلى فهم موحد للإسلام ، عبر إعطاء الأولوية لنصوص وشخصيات لا يختلف عليها المسلمون . ولما كان القرآن نصاً كثير المجاز تبنى على تفسيراته وتأويلاته المختلفة نظم سياسية مختلفة ، فلقد رأى أصحاب هذه المدرسة في كثرة الاجتهادات والتأويلات ، باباً للتفتت السياسي ، والضعف العسكري وهم الواقعون تحت الخطر الصليبي والمغولي في القرن الثالث عشر . ولقد وحد الإسلام السني ومذهب أصحاب الحديث وأتباع السلف الصالح ، أجزاء كبيرة من ديار الإسلام وحماها ، إلا أنه منع التطور الفكري للمسلمين لقرون ، واختزل علم الكلام ومناظرات الفرق ، وما كان ينتج عنها من نظريات في الإمامة والاجتماع والفقه ، أي ما يعرف اليوم بالعلوم الإنسانية ، اختزلها إلى حفظ النصوص وشروحها جيلاً بعد جيل ، فلم تتطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمسلمين تطوراً يذكر ، حتى دق نابليون أبواب الأزهر .

أما المقولة الفكرية الثانية لأتباع هذه المدرسة ، فهي قولهم ببطلان أي قانون غير مبني على القرآن أو الشريعة . ففكرة كون الدستور ، الوثيقة ذات الأولوية ، والسلطة الأعلى ، على تشريعات الدولة ، هي فكرة مرفوضة لديهم ، حيث إن هذه الأولوية هي للقرآن دون غيره من النصوص . فالدساتير ، إن كان ثمة حاجة إليها ، لا يجب ان تكون أكثر من لوائح إدارية ، وليس لها الأولوية الأخلاقية ، ولا التشريعية على نص القرآن . ولا بد من سنها وتنفيذها بما لا يتناقض معه ، وفي حالة التناقض ، فإن أحكام القرآن والشريعة تجب أحكام الدستور وأي قانون بني عليه(٤) .

أما المقولة الأخيرة ، وربما هي المقولة الأهم ، وهي مقولة لا تخص المدرسة السلفية وحدها ، ولا حتى الإسلام السني وحده ، بل هي مقولة عامة في كل المذاهب الإسلامية سواء في العصور الوسطى أو في العصر الحديث ، فهي تلك المتعلقة بمفهوم الأمة ، وعلاقة المسلمين بعضهم ببعض . فبما أن القرآن هو الدستور الأعلى من كل الدساتير ، فإن كل المنتمين إليه ، بمعنى من المعاني ، ينتمون إلى هيئة سياسية واحدة ، هي أمة المسلمين وجماعتهم .

عادة ما كان مفهوم الأمة يترجم إلى الإنجليزية بكلمة "نيشن" Nation ، وهي تعني القومية ، بل وربما استخدمها بعض العرب بهذا المعنى ، أي محورين المفهوم العربي ، ليطابق ترجمته الأجنبية الخاطئة . والفرق بين الأمة و"النيشن" أو القومية ، مهم ، فوجود رغبة في أن تكون لمجموعة من الأفراد حكومة واحدة من أنفسهم يخضعون جميعاً لها ، شرط أساسي لاعتبار هذه المجموعة قومية أو "نيشناً" ، لكن وجود هذه الرغبة في العيش تحت حكم دولة واحدة غير ضرورية لاعتبار مجموعة من الناس أمة . فالناس يكونون أمة ، إذا تبعوا إماماً ، والإمام في العربية المرشد ، سواء كان رجلاً أو كتاباً ، وعليه ، فهم يكونون أمة إذا تطلبوا أن تلتزم كل دولة أو حكومة ، تحكم على جزء منهم ، بنفس الإمام ، أي نفس النص الدستوري الأعلى ، وهو في هذه الحالة القرآن . وعليه فإن كل دولة مسلمة تستمد شرعيتها من دستور ينطبق على المسلمين جميعاً ، ومتروك لكل المسلمين أن يقرروا ما إذا كانت هذه الدولة تطبق أحكام الدستور/ القرآن أم لا ، ولا يقتصر الحق في هذا على مواطني هذه الدولة فقط . فمرجعية الدولة إذن ليست مواطنيها ، بل مرجعيتها القرآن كما يفهمه معظم المسلمين ، إن لم يكن كلهم . فهي مسؤولة أمامهم جميعاً ، وتستمد شرعيتها منهم كلهم ، لا من مواطنيها فحسب . كذلك ، فإن ولاء مواطني الدولة ليس لها ، بل هو ولاء للإسلام ، كدين ، وكجماعة سياسية .

هذه الفكرة عن الإسلام بصفته رابطة ، أو عروة ، سياسية ، أعلى من الدولة القطرية أو القومية ، أكد عليها في العصر الحديث جمال الدين الأفغاني . وقد ذكرنا من قبل دوره في إحياء النسخة الإسلامية من الحركة الوطنية المصرية في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، وهي النسخة التي تبناها مصطفى كامل والحزب الوطني .

إن هذه الأفكار المذكورة أعلاه تشكل صلب أيديولوجية الإخوان المسلمين ، ففي أحد رسائله السياسية للإخوان ، كتب مؤسس الجماعة ، حسن البنا يقول :

أيها الإخوان المسلمون إسمعوا [...]

أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزباً سياسياً ولا هيئة وضعية لأغراض محدودة المقاصد . ولكنكم روح جديد يسري في قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن ونور جديد يشرق فيبلد ظلام المادة بمعرفة الله ، وصوت داو يعلو مردداً دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم [...] إذا قيل لكم إلام تدعون؟ فقولوا ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، والحكومة جزء منه ، والحرية فريضة من فرائضه ، فإن قيل لكم هذه سياسة! فقولوا هذا هو الإسلام ونحن لا نعرف هذه الأقسام (البنا ، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، ١١٠) .

عملياً كان هذا يعني أن أحد أهداف الجماعة هو جعل الشريعة الإسلامية ، القانون الأعلى في البلاد ، وجعل ولاء الجمهور للأمة الإسلامية ، بدلاً من اقتصاره على شعب واحد من شعوبها ، وإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية ، وتحرير مصر وكل الأقطار الإسلامية ، من الهيمنة الأجنبية (والأجنبي هنا يعني غير المسلم) . أما على المستويين الفردي والاجتماعي ، أعلنت الجماعة أن أهدافها هي نشر القيم الروحية والأخلاقية للقرآن ، وأن يخلصوا الممارسات الدينية في مصر من الطقوس والبدع التي شابته مع مر القرون (البنا ، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، ١٨-٣٠) .

إذن فقد كان محل الاختلاف الأهم بين الإخوان المسلمين ، والوفد ، هو طبعاً ، الدستور . فقد دعا الإخوان المسلمون ، إلى إحياء الخلافة وإلغاء الحزبية والأحزاب . وطبقاً للحركة السلفية ، كانت الحزبية سبباً ومظهراً للتفتت والضعف . حتى أن الإخوان امتنعوا عن الدخول في مناظرات جادة ، سواء ميتافيزيقة أو منطقية ، أو فلسفية ، أو حتى سياسية ، بين المذاهب الإسلامية المختلفة ، لاعتقادهم أن مثل هذه المناظرات تؤدي إلى الفرقة والتفتت لا محالة . فلقد كان مذهب الإخوان المسلمين ، كمعظم السلفيين ، هو قبول سلطة النصوص المقدسة ، دون الدخول في تأويلات مركبة لها يختلف الناس حول معانيها

ومنزنبانها . وقد أدى هذا إلى أن تكون حركة الإخوان المسلمين أقل عمقاً بكثير من الناحية الفكرية ، من الحركات السابقة لها في العصور الوسطى ، إلا أن قلة التركيب أو العمق النظري هذه منحت الحركة بساطة وانتشاراً واسعين بين الجماهير ، زادت بهما على أي حركة إسلامية أخرى منذ القرن الثالث عشر (أنظر خطاب البنا في المؤتمر السادس للإخوان المسلمين ، يناير ١٩٤١ ، في مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، ٢١٥) .

ولد مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا في قرية المحمودية بمحافظة البحيرة في مصر السفلى عام ١٩٠٦ . كان أبوه فقيهاً ، وربي حسن في مناخ إسلامي محافظ ، إلا أنه درس في مدارس على الطراز الغربي لا في الأزهر . أثناء دراسته الإعدادية ، شكل تنظيماً "سرياً" مع زملائه يرسل رسائل لكل من كان حسن يرى أنه يخالف تعاليم الإسلام في البلدة ، مذكراً الشخص المعني بالقاعدة الإسلامية التي كان يخالفها ، ومخبراً إياه بكيفية إصلاح خطئه (البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ١٨) . في أثناء دراسته الثانوية انضم إلى جماعة صوفية ، وقد كانت الجماعات الصوفية تحارب من قبل الأزهر لكونها ممثلة للبدع والشوائب التي لحقت بالدين حسب الاعتقاد السلفي . إلا أن الطريقة التي اتبعها البنا كانت إحدى الطرق التي نجت من حرب الأزهر ، ربما لأنها لم تكن صوفية بما يكفي ، ولأنها قبلت بمعظم مقولات السلفية (عن أصولية الشيخ الحصفي مؤسس الطريقة أنظر البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ١٩-٢٧) .

بعد ثورة ١٩١٩ ، انتقل البنا إلى القاهرة ليدرس في دار المعلمين ، في مذكراته يعبر البنا عن رفضه للوطنية الليبرالية العلمانية السائدة في العاصمة حينئذ ، كما يذكر امتعاضه من رؤية الممارسات غير الإسلامية ، كشرب الخمور ، وبناء التماثيل ، وسير النساء بلا حجاب . وأهم من هذا ، غضبه من الخطاب الليبرالي السائد وقتها حيث كانت الصحف تحلل ما كان يراه هو غزواً ثقافيا أجنبياً معادياً للإسلام (انظر "موجة الإلحاد والإباحية في مصر" في البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ٥٣-٥٥) .

ثم وجد عملاً كمعلم في الإسماعيلية ، حيث بدأ يعظ الناس عن أهمية دور الإسلام في حياة المسلمين . إلا أنه ، وبدلاً من أن يعظ في الجوامع ، بدأ يعظ في المقاهي والتجمعات العامة . في ١٩٢٨ ، كان لديه من الأتباع ما يكفي لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين . من ١٩٢٨ وحتى أكتوبر ١٩٣٢ ، كان حسن البنا مقيماً في الإسماعيلية ، وكان ينشئ فروعاً في كل مدينة من مدن القناة .ولما كانت الحركة تتعاظم على أسس دينية وأخلاقية فقط ، فإنها لم تكن مشعوراً بها كحركة سياسية في القاهرة . بعد خمس سنوات ، في ١٩٣٧ ، أثناء ثورة فلسطين ، زاد عدد شُعب الجماعة إلى خمسمائة شعبة

مسجلة رسمياً في وزارة الداخلية ، بدون حساب الخلايا غير الرسمية ، وتنظيم الكشافة شبه العسكري التابع للجماعة ، والتنظيم السري ، وهو جزء من الكشافة ، وكان يقوم بالأعمال العنيفة للجماعة في أواخر الأربعينيات . وأكثر من ذلك فقد أصبح للجماعة شبكة من المستشفيات والمدارس والنوادي في كل انحاء البلاد (رمضان ، ٣ : ٣٠٤-٣٠٥ والبشري ، ١١٧) .

من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٨ ، كان البنا يزعم أن جماعته لا تتدخل في السياسة ، وأن اهتمامها الأساسي هو التربية الإسلامية للمجتمع المصري . إلا أنه وفي ١٩٣٨ أعلن عن نيته دخول المعترك السياسي في البلاد ، والانضمام للكفاح الوطني . حول البنا الكشافة إلى ما سماه القمصان الصفر ليوازن زرق الوفد وخضر مصر الفتاة . وقد كانت قوة التنظيم شبه العسكري للإخوان المسلمين معتبرة بسبب كثرة أعدادهم ، وقد قدرها أحمد حسين ، زعيم التنظيم المنافس لهم بعشرين ألفاً (البشري ، ١١٦) .

كانت قواعد الإخوان المسلمين ، تماماً كقواعد مصر الفتاة ، من الشباب المتعلم الحضري المنتمي للطبقة الوسطى . إلا أن لغة الإخوان المسلمين التقليدية ، وابتعادهم عن النظريات السياسية التي كانت غير معروفة ولا مفهومة لدى الفلاحين ، أمنت لهم وجوداً أقوى من مصر الفتاة في الريف (عبدالله ، ٧٣ وهاريس ، ١٥٤-١٥٥)

وفي سياق دراسته المشتركة مع إسرائيل جيرشوني للاتجاهات العروبية والإسلامية في الوطنية المصرية ، فسر يانكوفسكي قوة الإخوان المسلمين هذه بمثل ما فسر به قوة مصر الفتاة ، أي بالزيادة المطلقة في أعداد الشباب المصري ، وإحباطهم الاقتصادي الاجتماعي (جيرشوني ويانكوفسكي ، إعادة تعريف الأمة المصرية ، ١٤) .

ولقد ذكرنا سابقاً أن كثرة العدد والإحباط الاقتصادي والاجتماعي كانا عنصرين ثابتين في حياة المصريين سواء في العشرينيات أو في الثلاثينينات وأن إحباط الشباب قد يفسر ازدياد اهتمامهم بالسياسية ولكنه لا يفسر خياراتهم السياسية . فتقليدياً ، كان الوفد هو الخيار السياسي الأول للشباب المحبط في العقد السابق على الثلاثينيات ، ولكن يبدو أنه في هذا العقد انتقل الخيار السياسي الشبابي إلى منظمات أخرى .

أما رمضان ، فيقول إن سبب الزيادة الضخمة في قوة الإخوان المسلمين واعدادهم من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ كان السند الذي تلقوه من على ماهر باشا ، رئيس الوزراء المؤقت في ١٩٣٦ ومستشار الملك في ١٩٣٩ . فطبقاً لتحليل رمضان ، كان علي ماهر ، وهو سياسي محنك ، يسعى إلى أن يستخدم وجه الملك الشاب ، والذي لم يكن قد تلوث بعد ،

ليكسب شعبية بين الشباب في مقابل الوفد . بعد أن وقع الوفد معاهدة ١٩٣٦ ، حاول ماهر أن يمنح لفاروق صورة الملك الذي يزيد عداؤه للبريطانيين على عداء الوفد ، مستغلاً عجز الوفد عن انتهاج سياسة معادية لبريطانيا أو حتى دعاية معادية لها ، بسبب تقيده بالمعاهدة (رمضان ، ٣ : ٣١٤) . إلا أن نظرية رمضان تحاول تفسير الكثير جداً ، بالقليل جداً ؛ فقد يكون علي ماهر سمح بنمو جماعتي مصر الفتاة والإخوان المسلمين ولكنه لم يسبب هذا النمو . إن حجم نمو جماعة الإخوان المسلمين وسرعته ، يشبه إلى حد كبير نمو شعبية الوفد عام ١٩١٩ . ولا بد أن نذكر هنا ، أن الوفد حين تمتع بهذه النمو في شعبيته كان يتبنى برنامج الحزب الوطني ، وأن هذا البرنامج في العقدين الأولين من القرن العشرين مشابه جداً لبرنامج مصر الفتاة والإخوان المسلمين في العقدين الرابع والخامس منه . فقد كانت التنظيمات االثلاثة تطلب جلاء البريطانيين عن مصر ، وتؤكد على هوية مصر الإسلامية ، وترفض المفاوضات كوسيلة لتحقيق هذين الهدفين . والفرق الوحيد بين برنامج مصر الفتاة والإخوان المسلمين من ناحية وبرنامج الحزب الوطني من ناحية أخرى ، هو أن هذا الأخير لم يقدم بديلاً عملياً عن المفاوضات التي كان يرفضها ، وبقي حزباً مشاركاً في النظام السياسي الذي خلقة إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بينما أكد برنامج مصر الفتاة والإخوان المسلمين على رفضهم النظام البرلماني القائم على الإعلان البريطاني ومعاهدة التحالف من أساسه ، وعلى أن الكفاح المسلح هو ، في نهاية المطاف ، السبيل الأمثل لطرد الاحتلال . إذن فالسند المالي والسياسي الذي قدمه علي ماهر لا يكفي لتفسير قوة الحركة ، كما أنه لا يفسر بقاءها على قوتها لاحقاً عندما لم تكن تحظى بتأييد من أي جهة سياسية على الإطلاق .

ومن ناحية أخرى فإن رمضان يتجاوز عن انخفاض شرعية الوفد بعد توقيعه على معاهدة التحالف مع بريطانيا ، وبعد إعلان سنده لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن أتت الدبابات البريطانية به إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٢ ، وأهم من هذا ، عندما اتخذ موقفاً سلبياً من مسألة الثورة الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٣٩ (السيد ، ٤٤) .

أثناء الحرب العالمية الثانية حظرت جماعة الإخوان المسلمين ، وألقي القبض على البنا ، إلا أنه وبعد خروج الوفد من الوزارة ، سمح للجماعة أن تعمل حتى نكبة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ (رمضان ٤ : ١٢٩) .

في عام ١٩٤٨ أرسل الإخوان المسلمون كتائب متطوعين لتحارب إلى جانب الجيوش العربية في فلسطين . وطبقاً لحسين حمودة(٥) فقد كانت اتصالات تجري قبل الحرب بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية وعبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية بشأن

مشاركة الإخوان في القتال . وقد اتفق الأطراف الثلاثة على أن ضباطاً من الجيش المصري سيستقيلون ، ويدربون مقاتلين من الإخوان ثم يقودونهم إلى فلسطين . كما اتفقوا أن تمول الجامعة العربية هذه القوات . ويزعم حمودة أن الإخوان المسلمين كان لهم ثلاث كتائب في فلسطين بينما كان للجيش المصري اثنتا عشرة كتيبة . تحركت الكتيبة الأولى من مصر في ٢٥ إبريل ١٩٤٨ بقيادة أحمد عبد العزيز (٦) ، ثم تبعتها كتيبتان للقتال جنوب القدس على جبهة بيت لحم ، والخليل وصور باهر (حمودة ٥٠-٥١) .

إلا أن حكومة النقراشي كانت تدرك التهديد الذي يمكن أن تواجهه من الجماعة في حال عودة مقاتليها من المعركة ، خاصة عندما كانت الحرب تقترب من نهايتها الكارثية . والأكثر من ذلك فقد زادت جماعة الإخوان المسلمين من نشاطها في القاهرة ، سواء من مظاهرات في الشوارع أو من هجوم على المصالح اليهودية (رمضان ، الإخوان المسلمون والتنظيم السري ، ٧٤) . وكما في ١٩٣٦ أدت سياسة الإخوان المسلمين الفلسطينية إلى زيادة في قوتهم لم تعد الحكومة المصرية تعتبرها آمنة . وفي ١١ نوفمبر ١٩٤٨ أحلت القيادة المصرية اللواء فؤاد صادق محل اللواء المواوي في قيادة الحملة المصرية في فلسطين . وفي اليوم نفسه صدرت الأوامر من النقراشي رئيس الوزراء إلى قائد الحملة الجديد بتجريد الإخوان المسلمين المقاتلين في فلسطين من أسلحتهم وباعتقالهم في رفح على الحدود المصرية الفلسطينية تمهيداً لنقلهم إلى السجون المصرية في الداخل (حمودة ٥٨) .

حاول اللواء فؤاد صادق تأخير تنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، فأمر بسحب قوات المتطوعين إلى رفح ، إلا أنه سمح لهم أن يحتفظوا بأسلحتهم ، ومنحهم أوسمة شرف . في ٢٤ ديسمبر ، استخدم فؤاد الصادق المتطوعين في القتال ثانية . إلا أنه وبعد أن أنهت الهدنة الثانية بين العرب وإسرائيل الحرب تماماً ، أمر أن يبقيهم قيد الاعتقال في رفح ، حيث بقوا شهرين قبل نقلهم إلى السجون في القاهرة (حمودة ٦٧-٦٨) .

أما الذين نجوا من الاعتقال ، فقد انتقموا من خيانة حكومتهم لهم بسلسلة من المظاهرات والحرائق والتفجيرات والهجمات بالقنابل في وسط القاهرة . فعلى سبيل المثال انطلق طلاب جامعة القاهرة المؤيدين للإخوان في مظاهرات عنيفة ما إن أعلنت شروط الهدنة المهينة ، ويقول عودة إن معركة حقيقية دارت أمام كلية الطب ، وقد استخدمت الشرطة الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين ، وبينما كان اللواء سليم زكي ، حكمدار بوليس العاصمة ، يراقب الوضع ، ألقيت عليه قنبلة يدوية أودت بحياته ، وكان قتله رسالة من الإخوان أن ما حدث في فلسطين لن يمر بسلام (عودة ، ٢٥٢) .

حظر النقراشي الجماعة ، وقمع أعضاءها بشدة بينما كان بعضهم ما زال يقاتل في فلسطين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ . وفي أقل من ثلاثة أسابيع ١٩٢٨ ، قَتَلَ الإخوان المسلمون النقراشي . واستمرت موجة التفجيرات ضد المصالح الأجنبية واليهودية في البلاد ، حتى اغتيال حسن البنا في ١٩٤٩ من قبل بوليس الملك السري .

عندما سمح الوفد بالكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في منطقة القناة ، وهي المدن التي شهدت ولادة جماعة الإخوان المسلمين ، اشترك من تبقى من ميليشيا الإخوان في القتال حتى صدور قرار الوفد بفرض السيطرة الحكومية على كل عمليات المقاومة . وطبقاً لما يقوله أحمد عبد الله ، فإن مشاركة الإخوان في عمليات القناة منحتهم نصراً نهائياً على الوفد ، على الأقل في أحد معاقل الوفد الرئيسية ، جامعة القاهرة . فبعد أن تراجعت شعبية الإخوان بسبب مساندتهم لحكومة صدقي في ١٩٤٦ ، عادت شعبيتهم تتزايد باستمرار ، خاصة بعد ,١٩٤٨ ففي انتخابات اتحادات الطلاب في ١٩٥٢ ، فازوا بكل مقاعد كلية الزراعة ، وكل مقاعد كلية العلوم ، وثلثي مقاعد كلية الهندسة ، وكلية الآداب ، وكلية الفنون ، وأهم من هذا كله ، أنهم فازوا بتسعين بالمائة من مقاعد كلية الحقوق ، وهي تقليدياً أشد الكليات انتماءاً للوفد في الجامعة (عبد الله ، ٦١ ، ٦٥-٦٦) .

وبعد فإن حرب فلسطين أتاحت للإخوان المسلمين أن يوسعوا اتصالاتهم بضباط أكثر في الجيش المصري ، وأهمهم بالطبع ضابط يدعى جمال عبد الناصر حسين . ففي شهادته للجنة العامة لتاريخ ثورة يوليو ، يقول حمودة ، أن صلات من هذا النوع كانت موجودة منذ ١٩٤٣ (مباشرة بعد أحداث ١٩٤٢ ووصول الوفد إلى السلطة بريطانياً) . كان هناك سبعة ضباط ، منهم جمال عبد الناصر ، وحسين الشافعي ، وخالد محيي الدين على اتصال مباشر بحسن البنا ، وكان محمود لبيب سكرتير الجماعة يحضر اجتماعتهم (حمودة ، ٣١-٣٤) . وأكثر من هذا ، يزعم حمودة أن هؤلاء الضباط مارسوا طقس القسم على المصحف والمسدس ، وهو طقس متبع في جماعة الإخوان ، وأنهم فعلوا ذلك في مقر الجماعة العام في القاهرة (حمودة ، ٣٣ و١٥٠) . وأخيراً يقول حمودة إن هؤلاء الضباط كانوا يدربون "الكشافة" وهي كما ذكرنا القوات شبه العسكرية للجماعة ، وأن هذا التعاون استمر حتى يوليو ١٩٥٢ (حمودة ، ١٥٢) .

وصحيح أن عبد الناصر ، زعيماً للضباط الأحرار ، كانت له صلات بكل القوى السياسية المصرية ، طالما لم تكن مرتبطة بالأحزاب السياسية الرسمية ، وأن تنظيم الضباط الأحرار كان يضم شيوعيين وإخواناً مسلمين وغيرهم ، إلا أن مثل هذا التعاون العميق مع

الإخوان لا يوازيه تعاون مع أي تنظيم سياسي آخر ممن كان للضباط الأحرار علاقة به .

الشيوعيون :

أسس اول حزب شيوعي مصري عام ١٩٢٢ أثناء المنافسة بين زغلول ويكن . إلا ان حياة هذه الحزب كانت قصيرة . في ١٩٢٤ ، عندما وصل زغلول إلى السلطة ، حُظر الحزب واعتقل أعضاءه (الطويل ، ١٠) . إلا أن أفكاراً اشتراكية كانت تظهر في كتابات بعض من كانوا أعضاء في الحزب المنحل . من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ ، كان الوفد هو التنظيم المصري الأساسي المحرك للطبقة العاملة . كانت الانتليجنسيا الحضرية مشغولة أساساً بالنضال الوطني ضد بريطانيا العظمى دون الصراعات الطبقية . وقد ذكرنا أنه مع الثلاثينيات ، وصعود الاشتراكيات القومية الألمانية والإيطالية ، وخيبة الأمل في الوفد بعد فشله في تحقيق الاستقلال الذي كان يزعم أنه قادر على تحقيقه ، نشأت جماعات كمصر الفتاة والإخوان لتقترح طرقاً بديلة لتحقيق الأهداف الوطنية .

إلا أنه كان في مصر من الناس ، من لم يكن يستطيع القبول بالاتجاه العربي الإسلامي ، ولا بالاتجاه الموالي لألمانيا في الحرب العالمية ، وإن كانوا يشعرون بنفس الخيبة من الوفد ، ولذلك فقد بحث هؤلاء عن إطار أيديولوجي مختلف عن الليبرالية ، وعن العروبة ، وعن الإسلام :

> *اتخذت الخطوات الأولى لإعادة تنظيم الحركة الشيوعية من قبل الأجانب المقيمين في مصر ، خاصة من قبل الإيطاليين واليونانيين المعادين للفاشية . ثم انضم إليهم سريعاً اليهود المصريون ، حيث لم يكونوا يستطيعون تصور أي ارتباط باتجاهات موالية لألمانيا ، أو الإسلام السياسي . فبالنسبة لليهود ، كانت الشيوعية هي البديل السياسي الوحيد للوفد المتهاوي والذي كان يضمن حماية وضعهم في مصر . هذا يفسر الدور الكبير (لليهود) ، غير المتناسب (مع نسبتهم في المجتمع) في إحياء الحركة الشيوعية المصرية . شكل هؤلاء اليهود ، خاصة من كان منهم يتكلم العربية بطلاقة بالإضافة إلى إتقانه اللغات الأوروبية ، جسراً بين الشيوعيين الأجانب ، والمصريين المحليين من المثقفين ، كما ساعدوا في مد الصلات بين المثقفين الشيوعيين والحركة العمالية (بنين ولوكمان ، ٣١٣ ، ٣١٤) .*

في ١٩٣٤ أسس رجل سويسري ، يدعى بول جاكو دي كومب ، ما أسماه "لا ليج باسيفيست "(٧) ، أو رابطة السلام ، وهي جماعة ماركسية أغلبية أعضائها مواطنون أجانب أو أوروبيون مولودون في مصر ، إلا أنها ضمت أيضاً بعض المصريين ، خاصة من أبناء الأقليات الدينية وخاصة منهم اليهود . كانت الجماعة أقرب للتجمع الأدبي الثقافي منها

إلى التنظيم السياسي ، إلا أنها كانت الأصل الذي خرجت منه منظمتان شيوعيتان كبريان ، مثلتا مدرستين مختلفتين للنشاط الشيوعي في مصر ، هما جماعة الفجر الجديد ، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني .

في ١٩٤٠ ، حلت "الا ليج باسيفيست" وحلت محلها "لو جروب دي ايتود" أو جماعة الدراسات ، وقد حافظت الجماعة الجديدة على جل ملامح سابقتها ، نادياً للأوروبيين والمصريين المتأوربين ، أكثر من كونها تنظيماً سياسياً .

ثم قرر ثلاثة أعضاء ، مقتنعين بضرورة العمل في صفوف الجماهير المصرية ، أن يعملوا بشكل مستقل . كان الأعضاء الثلاثة وهم يوسف درويش وأحمد صادق سعد وريمند دويك ، مصريين من أصل يهودي ، ومنتمين للطبقة الوسطى ، أوالشريحة العليا منها ، وقد تلقوا تعليماً غربياً .

عرّف أخو دويك درويشاً وسعداً على اثنين من القادة النقابيين لعمال النسيج . وقد عرض يوسف درويش وهو محام حصل على شهادة فرنسية في القانون ، خبراته القانونية على النقابيين . ولقد كان لشهادته الفرنسية أهمية خاصة بسبب نظام المحاكم المختلطة في مصر حيث كانت كثير من المرافعات تجري بلغات أجنبية وبالاعتماد على قوانين أوروبية ، وبما أن كثيراً من المصانع كانت مملوكة للأجانب ، فإن خدمات درويش كانت مطلوبة لدى النقابيين .

إن من خواص نمط النشاط السياسي الذي طوره درويش وسعد ودويك امتناعهم عن تشكيل منظمة شيوعية في ذلك الوقت . فقد بقيت المجموعة تعمل بشكل غير رسمي حتى بدايات ١٩٤٥ ، عندما كونت خلية شيوعية سرية [...] ولم يكن للمجموعة اسم رسمي ، إلا انها كانت تعرف عادة باسم الفجر الجديد على اسم مجلة شهرية (أصبحت أسبوعية لاحقاً) كان القسم المثقف بدأ بنشرها في ١٢ مارس ١٩٤٥ (بنين ولوكمان ، ٣٢٥) .

حتى قبل أن تتسمى جماعة درويش بالفجر الجديد ، أو باسمها الآخر ، طليعة العمال ، أو لاحقاً باسم " الطليعة الشعبية للتحرير" ، كانت أكثر المنظمات الشيوعية تأثيراً بين العمال ، وخاصة بين عمال النسيج . فبالرغم من أنها تشكلت بعدد قليل من المثقفين إستطاعت جماعة الفجر الجديد بسبب علاقاتها بالنقابات العمالية أن تنظم إضرابات كبرى شملت أحياناً عشرين ألف عامل . كما أنها كانت أكثر الجماعات الشيوعية تأثيراً في المظاهرات الحاشدة التي انطلقت عام ١٩٤٦ . ولكن لا بد أن نذكر هنا ، أن جماعة

الفجر الجديد ، من الناحية التنظيمية البحتة ، كانت صغيرة جداً . في ١٩٤٦ ، كانت الجماعة تضم ٢٥ عضواً فقط لا غير ، وقد كان هذا يمثل زيادة في العضوية بنسبة ٥٠٠٪ ، أي أن أصل الأعضاء خمسة أنفس (بنين ولوكمان ، ٣٥١) .

لقدكانت مطالب الجماعة تتفق مع مطالب العمال ، ولذلك كان العمال يساندونها ، إلا أن جموعهم لم تكن أبداً أعضاء فيها أو مرتبطة تنظيمياً بها ، أو حتى على علم بوجودها السياسي .

ويشرح رفعت السعيد ، أحد مؤرخي اليسار المصري ، هذا بالقول ، إنه بسبب ضغط البوليس وملاحقته ، فإن الأعضاء المؤسسين للجماعة ترددوا في ضم الكثير من العمال إلى خلاياهم ، بل يزعم أن هؤلاء المؤسسين كانوا يردون يعض من يرغب في الانضمام إليهم على عقبيه ، ويدينونه . وعليه فقد بقيت الجماعات الشيوعية مغلقة على أعضائها المؤسسين بدرجة أو بأخرى (السعيد ، ١٣٠) .

إذن فعلى خلاف مصر الفتاة والإخوان المسلمين ، لم تكن هناك روابط تنظيمية بين القيادة والقاعدة ، فقلت قدرة القيادة على أن تسيطر على قاعدتها ، وقلت قدرة القاعدة على التأثير في قرار القيادة . وربما كان لهذا جانب إيجابي ، فقد سمح البعد النسبي بين القيادة والقاعدة ، للدوائر الصغيرة المغلقة للشيوعيين ، أن تنشق وتتحد مراراً دون أن يؤثر هذا كثيراً في تأييد قواعدها لها . ولذلك فإن قيادةً شيوعية ما لشرائح كبيرة من الطبقة العاملة المصرية يصعب إثباتها ويصعب نفيها . فالمراقب لا يعرف من يتبع من فيهم . حين تلتقي قوى النقابات والمنظمات الشيوعية ، يصعب على المرء أن يحدد من منهما كان يقود الآخر ، وبقراءة الجرائد الشيوعية أو بمشاهدة المظاهرات والإضرابات لم يكن للمرء أن يعرف من من القوتين تستعرض قدراتها .

لم تكن جهود درويش ورفاقه لتنجح لو لم تكن نشاطات الاتحاد العام لعمال النسيج الميكانيكيين في شبرا الخيمة والقاهرة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٢ وطأت الطريق لهم لتطوير صلات قوية بين قيادة النقابات والمثقفين الشيوعيين . ففي صراعه ضد هيمنة عباس حليم والوفد على الحركة النقابية العمالية ، طور اتحاد عمال شبرا الخيمة والقاهرة نسخته الخاصة من الراديكالية العمالية ، بدون الاستفادة من أي نظام أيديولوجي واضح يسنده . فقد كان التنظيم المستقل ، والتمرد المباشر ،عنصرين أساسيين من عناصر هوية الاتحاد وأسباب قوته . وقد قدم دوريش ورفاقه ممن انضموا إلى النضال العمالي نظرة شاملة للعالم أضاءت الصلات البنيوية بين قادة الاتحاد والإطار الأوسع للسياسة المصرية . كما قدم الشيوعيون

(النقابيين) صلات ثقافية وتنظيمية مع غير العمال ، وهو ما ثبتت أهميته في دعم العامة للكفاحات العمالية . لقدكان هذا أساس قبول قادة النقابات العمالي بهؤلاء المثقفين ومنحهم ثقتهم ، رغم موقف الاتحادت من المحافظة على استقلالها عن الأحزاب والشخصيات السياسية (بنين ولوكمان ، ٣١٦) .

بالرغم من أن الروابط التنظيمية بين جماعة درويش وأتباعها كانت مختلفة عن الروابط التنظيمية للإخوان المسلمين أو لمصر الفتاة ، فإن قدرة الفجر الجديد على تحريك العمال كانت أكبر من قدرة معظم المنظمات الشيوعية وغير الشيوعية الأخرى . ولقد كانت الجماعة فريدة أيضاً من حيث حساسيتها الثقافية والدينية . فالروابط مع عمال شبرا الخيمة ، وهو حي فقير من أحياء القاهرة معظم عماله يأتون من خلفيات ريفية محافظة ، جعلت الجماعة حساسة ومراعية للمشاعر الثقافية والدينية للناس . فقد اعتنق المؤسسون الثلاثة الإسلام ، وهم كما أسلفنا من أصل يهودي . وقد كانت المجموعة تهتم بالعمل الماركسي ، كالدفاع عن حقوق العمال ومعاداة الإمبريالية ، أكثر من اهتمامها بالأفكار الماركسية الأصولية عن الدين والقومية . والأهم أنه حين تشكلت لجنة العمال للتحرر الوطني في ٨ اكتوبر ١٩٤٥ من قبل قادة اتحاد عمال النسيج القريبين من الفجر الجديد ، مثل طه سعد عثمان ، كان برنامجها يضع مطالب العمال في سياق النضال العربي الأوسع ، والذي كان بدوره ، حسب البرنامج ، جزءاً من النضال العالمي ضد الإمبريالية والرأسمالية . كان البرنامج مقسماً إلى أبواب وفصول ، وكان هذا ترتيبها :

الباب الأول من البرنامج : التحرر من الاستعمار

الفصل الأول : استقلال وادي النيل . . .

أ - جلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان . . .

ب - إلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية . . .

ت - وضع قناة السويس في يد مصر . . .

ث - تخليص الجيش المصري والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز . . .

ج - الاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السوداني بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية . .

ح - استرداد مصر للأراضي التي سلخت منها . .

خ - تقوية الجيش المصري بزيادة عدده وعدته . . .

الفصل الثاني : علاقات مصر الدولية
أ ـ اشتراك مصر المستقلة في الجهودات الدولية لتوطيد الديمقراطية والقضاء على الفاشية
ب ـ عقد معاهدات صداقة واتفاقات اقتصادية مع الدول الديمقراطية . . .
ت ـ تحويل الجامعة العربية إلى أداة ديمقراطية ضد الاستعمار وذلك بإشراك البلا العربية الغير مستعمرة [هكذا] والمستعمرة لمساعدتها في كفاحها الوطني الديمقراطي . . .
ث ـ مكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني الديمقراطي .
ج ـ تمثيل الشعب المصري في المؤتمرات العالمية (مؤتمرات النقابات- الشباب- الطلبة- النساء) طليقاً من تدخل السلطات وإشرافها . (عثمان : الطبقة العاملة والعمل السياسي ، ٥٩-٦٥ ، والتشديد من عندي) .

لقد شدَّدتُ على موقف اللجنة من الصهيونية لأن القضية الفلسطينية أثرت بقوة على الحركة الشيوعية المصرية . فكما سنشير لاحقاً كان موقف الشيوعيين من تقسيم فلسطين والاعتراف بشرعية إسرائيل سبباً في الانشقاقات المتوالية التي لحقت المنظمات الشيوعية قبل ١٩٥٢ .

ولا بد من الملاحظة هنا أن اللجنة تذكر التحرر من الجوع والحرمان في الفصل الثاني لا قبله ، وحتى في هذا الفصل فإن الباب الأول يتكلم عن الاستغلال الأجنبي .

هذه الصفات التي تمتعت بها جماعة الفجر الجديد كان غائبة إن لم تكن معكوسة ، في المدرسة الثانية من المنظمات الشيوعية في مصر ، والتي قادتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) . وترجع جذور هذه المنظمة الشهيرة إلى منظمة بول جاكو دي كومب المذكورة آنفاً "لا ليج باسيفيست" . فقد انقسمت هذه المنظمة إلى ثلاث جماعات ، كلها كان يقوده يهود أوروبيون مولودون في مصر : مارسيل إسرائيل شكل "لا ليبراسيون دو بوبل" ، أي جماعة تحرير الشعب ، وشكل هنري كورييل "الحركة المصرية للتحرر الوطني" (حمتو) في ١٩٤٣ ، وشكل هيليل شوارتز "إسكرا" في ١٩٤٣ أيضاً . كان لجماعة مارسيل إسرائيل فرعان : "بان إي ليبيرتيه" أي الخبز والحرية للمصريين و "كولتور إي لوازير" وهو اسم يمكن ترجمته ببعض التصرف إلى جماعة الثقافة وأوقات الفراغ وهي للأوروبيين(٨) . إلا أن مارسيل إسرائيل سرعان ما اقتنع بخطأ وجود قيادة أجنبية لحركة يفترض أن تكون مصرية فترك البلاد . ويذكر عنه أنه كان يشك ويشكك في دوافع هنري كورييل وعلاقاته بالحركة الصهيونية في فلسطين ، إلى درجة أنه اتهمه بكونه "نصف صهيوني" (أنظر مارسيل إسرائيل ، مقابلة في من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر: شهادات ورؤى ، ١ : ١٥-٣٧)(٩) .

لم تظهر الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) إلى الوجود حتى أوائل ١٩٤٧ عندما انضمت إسكرا التابعة لهيليل شوارتز إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني (حمتو) التابعة لهنري كوريل، وقاد الأخير الاتحاد، وإن كانت المنظمتان تعملان سوياً منذ ١٩٤٣. لقد كان نمط علاقات حمتو ثم خليفتها حدتو(١٠). مع النقابات العمالية شبيهاً بنمط العلاقات بينهم وبين الفجر الجديد، إلا ان بنين ولوكمان يقولان إن الاختلاف الرئيسي بين المدرستين هو أن جماعة كوريل كان لها تأثير أكبر في الصناعات التي عمالها أجانب أو غير مسلمين. فباقتباس كلام بنين ولوكمان، كانت الاتحادات النقابية التي يتعامل معها كوريل "مؤسسة من الموظفين والكتبة في المحلات الكبري والأنيقة في الأحياء الأوروبية من القاهرة: شيكوريل، شملا، صيدناوي، عدس، بن زيون" (بنين ولوكمان، ٣٢٨)، بينما كانت جماعة الفجر الجديد تتعامل مع العمال الأفقر في شبرا الخيمة حيث أغلبيتهم الساحقة هي من المسلمين.

وقد يساعدنا هذا في فهم اختلاف المنظمتين، الفجر الجديد من ناحية وحدتو من ناحية أخرى، من تقسيم فلسطين، حيث قبلت حدتو تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها على حساب سكانها العرب ورفضته جماعة الفجر الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، وكما يؤكد بنين ولوكمان، بينما كانت جماعة الفجر الجديد تهتم أساساً بالنشاط الشيوعي لتحقيق مصالح العمال وتأسيس حركة عمالية مستقلة، لا بنشر العقيدة الماركسية بين العمال، كان برنامج حدتو يمثل العكس تماماً، ناشراً الأفكار الماركسية المعادية لفكرتي الدين والقومية بدلاً من التركيز على بناء تنظيمات مستقلة للعمال، وقد تركز نشاطها بين المثقفين والأقليات (بنين ولوكمان، ٣٢٩). بعد أحداث ١٩٤٦، والتي لعبت فيها جماعة الفجر الجديد دوراً كبيراً، قمعت الحكومة أعضاءها. وسارعت حمتو وإسكرا في الحلول محلها. فبعد اتحادهما في أوائل ١٩٤٧ وتشكيل حدتو وصل توزيع جريدتهما تقديراً إلى حوالي من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ نسخة، وهي ارقام كبيرة بالنسبة لمنظمة شيوعية، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ضعف الروابط بينها وبين قواعدها سواء من المثقفين أو من العمال.

لقد كان موقف حدتو من تقسيم فلسطين كارثة عليها وعلى الحركة الشيوعية كلها؛ فقد خسر الشيوعيون كل ما كسبوه في عام ١٩٤٦ وحلت محلهم منظمات أخرى لا سيما الإخوان المسلمون. "لقد لعبت الاتهامات الموجهة للقيادة اليهودية لحدتو، وتأييدها لتقسيم فلسطين وتأسيس دولة يهودية دوراً مهما في الصراع داخلها وتقسيمها" (بنين ولوكمان، ٣٥٢). وقد استمرت الانقسامات والاتحادات في الحركة حتى ثورة ١٩٥٢.

وقبل أن أنهي هذا الجزء عن الحركة الشيوعية المصرية ، لا بد أن أركز على دورها في انتفاضة ١٩٤٦ ، حيث أنها كانت نقطة الذروة في نشاطهم في السياسة المصرية ما قبل ناصر .

كانت سنة ١٩٤٦ هي السنة التي طلب فيها النقراشي من بريطانيا الدخول في مفاوضات لمراجعة معاهدة ١٩٣٦ . وقد ذكرنا من قبل أن الرد البريطاني جاء مؤكداً على ضرورة استمرار الحلف البريطاني المصري (الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ : ١٨٦) . وقد نظم الوفد بالاشترك مع مصر الفتاة والمنظمات الشيوعية حملة من المظاهرات في الجامعة ضد النقراشي والبريطانيين . ولقد كان الوفد ، كالعادة ، معارضاً للمفاوضات على أساس انتفاء الصفة التمثيلية عن النقراشي ، أما الشيوعيون فكانوا يعادون التحالف مع بريطانيا ، بينما كانوا يدعون إلى تحالف ، أو معاهدة صداقة ، مع الاتحاد السوفييتي ، وأخيراً كانت مصر الفتاة تعارض المفاوضات لأنها كانت تمثل خطراً على وحدة مصر السودان ، ولأنهم كانوا معادين للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط عموماً ، ولفكرة التحالف مع القوى العظمى التي قد تنال من استقلال البلاد . شكلت الجماعات الثلاثة إذن ، الوفد والشيوعيون ومصر الفتاة ، اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، والتي نظمت مظاهرات أيام ٩ و١٠ و١١ فبراير ١٩٤٦ (لبيب ، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، ٧-٨ ، وعن موقف الشيوعيين من التحالف مع الاتحاد السوفييتي ، انظر البشري ، ٥٠٩) .

وقد فضل الإخوان المسلمون الانتظار ، وهو موقف لم تكن له شعبية البتة ، وعندما استقال النقراشي وشكل صدقي الوزراة في ١٥ فبراير أيدوه تأييداً كاملاً بصفته رئيس وزراء غير حزبي ، وسمعة صدقي في البطش بالقوى السياسية المصرية معروفة . شكل الإخوان اللجنة القومية ، لينافسوا بها اللجنة الوطنية التي أسسها الوفد والشيوعيون . وفي بعض الحالات كانت هناك اشتباكات بدنية بين طلاب ينتمون إلى الإخوان وطلاب شيوعيين (البشري ، ١٤١) . في هذه السنة تغلب الشيوعيون على الإخوان المسلمين في انتخابات اتحاد الطلاب في كلية العلوم بجامعة القاهرة (لبيب ، الطلبة في الحركة الشيوعية المصربة حتى عام ١٩٦٥ ، ٤١) . وجدير بالذكر أن قدراً لا بأس به من قواعد الحركة الشيوعية كانوا طلاباً ، وكان كثير منهم قد خاب أمله مع من خاب أملهم في الوفد خاصة بعد ١٩٤٢ ، أو ممن كان أباؤهم وفديين ((لبيب ، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، ٧) . كما كانت الحركة الشيوعية تعمل مع الأجنحة اليسارية في شبيبة الوفد ، وبناء على شهادة أحد المشاركين في أحداث ١٩٤٦ ، كان قادة الطلاب الوفديين الثلاثة في الجامعة من ذوي الميول الشيوعية (لبيب ، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، ٤١) .

ولكن ، هذه كانت اللحظة الوحيدة التي ظهر فيها الشيوعيون كقوة لها بعض الأثر في الشارع المصري ، وقد انتهت وانمحى أثرها وكأنها لم تكن في العام اللاحق ، عندما أعلنت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني قبولها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . بينما عوض الإخوان المسلمون ما خسروه من شعبية أثناء تأييدهم لصدقي بسياستهم القاضية بإرسال المتطوعين إلى فلسطين ليمنعوا تقسيمها وقيام دولة لليهود فيها . لم يعد للحركة الشيوعية أثر يذكر جماهيرياً فيما بعد ، إلا أنه بقي لها دور مهم على الساحة السياسية مارسته من خلال علاقتها بالضباط الأحرار ، وهو ما سوف نناقشه في الجزء التالي .

ختامها : الضباط الأحرار

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكري في مصر . كانوا في معظمهم ضباطاً ينتمون للقواعد التي خسرها الوفد ، شباباً ينتمي إلى الطبقة الوسطى من سكان الحضر ، ممن دخل إلى الجيش في عام ١٩٣٦ أو بعدها . وقد ذكرنا آنفاً ، أن سياسة بريطانيا والحكومة المصرية في تلك السنة كانت تقضي بزيادة عدد الجيش المصري وعتاده ليكون قادراً على المشاركة في صد هجوم إيطالي متوقع على البلاد من الجبهة الغربية . وقد سهلت معاهدة ١٩٣٦ هذه السياسة ، وهي المعاهدة التي توقع الطرفان منها أن تنهي العداوة السياسة بينهما ، وتُحِل محله تحالفاً تأمن معه بريطانيا زيادة عدد الجيش المصري بقيادة الوفد . أما من الناحية المصرية فإن زيادة عدد الجيش وتقويته كان مطلباً وطنياً ، ولا ضير فيه حتى وإن تم بغرض الدفاع عن مصالح بريطانيا ومقاتلة أعدائها ، فهذا هو منطق الحلول محل الاحتلال في نهاية الأمر . وقد تم تجنيد الضباط من صفوف الطبقة الوسطى المصرية ، والتي كان الوفد يعتبرها خالصة له دون غيره من الحركات السياسية (انظر البشري ، ٥٥٥-٥٥٧) . وعليه فقد كان خسران الوفد لتأييد من أصبحوا بعد ذلك الضباط الأحرار علامة على خسرانه لقواعده وفشله في الحفاظ على عقول أتباعه وقلوبهم ما أدى إلى انهيار النظام البرلماني من أساسه .

في كتابه عن ثورة يوليو ، أورد أحمد حمروش عدة مقابلات مع بعض الضباط الأحرار ، سائلاً إياهم عن انتماءاتهم السياسية قبل الثورة ، ويمكن لقارئ كتابه أن يجد نمطاً متكرراً بينهم ، فبعد الإصابة بالإحباط جراء التكتيكات الحزبية للوفد والأحرار الدستوريين في الثلاثينيات ، ينضمون إلى مصر الفتاة ، ثم في الأربعينيات ينضمون إما إلى الإخوان المسلمين وإما إلى المنظمات الشيوعية ، خاصة بعد حادثة ١٩٤٢ ، ثم بعد نكبة فلسطين ينضمون إلى الضباط الأحرار . فعلى سبيل المثال ، بدأ خالد محيي الدين رحلته في مصر الفتاة ، ثم الإخوان المسلمين ، ثم إسكرا (منظمة هيليل شوارتز الشيوعية التي انضمت إلى

حمتو بزعامة كوريل ليكونا معاً الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني-حدتو) ثم انضم إلى الضباط الأحرار (حمروش ، ٨٥٠-٨٦٤) ؛ كذلك محمد وجيه أباظة كان عضواً في مصر الفتاة ، ثم الإخوان المسلمين ، ثم الضباط الأحرار (حمروش ، ١٠٥٨-١٠٦٥) ؛ لطفي واكد ، كان في مصر الفتاة ، ثم حدتو ، ثم تركها احتجاجاً على موقفها من تقسيم فلسطين ، وانضم إلى الفدائيين المتطوعين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم انضم للضباط الأحرار (حمروش ٧٩٣-٨٠١) ؛ عبد اللطيف بغدادي ، انتقل من المنظمات الشيوعية إلى الإخوان المسلمين إلى الضباط الأحرار (حمروش ٩٠٢-٩١٨) . . .إلخ .

وبعد ، فإن هؤلاء الضباط لم يقطعوا صلاتهم بمجموعاتهم السياسية التي جاؤا منها إلى تنظيم الضباط الأحرار على ما يبدو . فبتدهور الوضع السياسي بعد حرب فلسطين ، انضمت أعداد متزايدة من الضباط إلى التنظيم الجديد ، وقد كانوا جميعاً من نفس الطبقة الاجتماعية ، الطبقة الوسطى الحضرية (أنظر عبدالله ، ٧٣) . هذا سمح للضباط الأحرار أن يكونوا ، من الناحية السياسية ، عينة تتمثل فيها االتنظيمات السياسية الأخرى التي هي خارج الجيش ، ثم يكون بين ممثليها تناسق وتنسيق بدلاً من التنافس الذي ربما ساد علاقة بعضها بالبعض الآخر خارج الجيش . وقد زعم أحمد فؤاد ، وزكي مراد ، وخالد محيي الدين أن حدتو كانت تطبع منشورات الضباط الأحرار بعد حريق القاهرة ، بينما يزعم كمال الدين حسين أن الإخوان المسلمين كانوا على علم بموعد الانقلاب قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن قواتهم اشتركت في الحركة بالفعل ، حيث أمنت عدة مبان حيوية في القاهرة في ذلك اليوم (انظر حمروش ، ٧٧٩ ، ٨٥٣ ، ٨٦٩ ، ١٠٠٢) .

عندما وقع الانقلاب ، كان مدعوماً من جميع القوى السياسية التي ذكرناها في هذا الفصل ، مصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين ، لأن الحركة ، وإن كانت حسب التعريف العلمي انقلاباً ، فقد قام بها ممثلون عن كل الحركات الثورية الشعبية في مصر ، وأعني بالممثلين عنها ضباطاً ينتمون إليها أيديولوجياً بل وتنظيمياً أيضاً في عدد غير قليل من الأحيان . وعليه فإن ما حدث يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، يقع على الحدود بين الانقلاب العسكري ، والانتفاضة الشعبية .

وقع الانقلاب/الانتفاضة بعد ستة أشهر من حريق القاهرة ، وبعد سنة منه ، حظر الضباط الأحرار كل الأحزاب ، وأنهوا النظام البرلماني ، ثم في ١٩٥٤ ، وقعوا اتفاقية جلاء مع بريطانيا . في ١٩٥٦ أمم جمال عبد الناصر قناة السويس ، وخرج منتصراً سياسياً من غزو بريطاني فرنسي إسرائيلي مشترك ، وغيرت سياسته العروبية مفهوم "الأمة" ، و"الوطن" و"الوطنية" في مصر (١١) .

الخلاصة :

كانت قواعد كل من مصر الفتاة ، والإخوان المسلمين ، والشيوعيين ، والضباط الأحرار من شباب الطبقة الوسطى الحضرية ، ولقد كانت هذه الشريحة تمثل صلب قواعد الوفد . اكتسبت الحركتان الجماهيريتان بين هذه الحركات الأربع ، وهما مصر الفتاة والإخوان المسلمون ، شعبية كبرى بعد توقيع الوفد معاهدة ١٩٣٦ مباشرة . فقد كشفت المعاهدة كم أن الفروق بين الوفد ومنافسيه من أحزاب الأقلية ضئيلة فيما يتعلق بموقفهم من القوة الاستعمارية . كما أنها كشفت بوضوح عن دور الوفد بصفته حالاً محل الاحتلال ، وقائماً مقامه ، عشية الحرب العالمية الثانية . وقد زادت مواقف الوفد أثناء الحرب من مساندة لبريطانيا وقمع للحركات الأخرى ، بالإضافة إلى تسنمه سدة السلطة على ظهر الدبابات البريطانية في ١٩٤٢ ، من تركيز الضوء على مهمته كبديل محلي للاحتلال . إن ظهور هذه الحركات والزيادات المطردة في قوتها ، دليل على خسران الوفد لقواعده ، سواء ما كان منها تابعاً له ، أو ما كان يمكن أن يتبعه . كما أن توقيت ظهور هذه الجماعات يشير إلى علاقة ارتباط قوية بين خسران الوفد لقواعده كما أشرنا ، وبين قيامه مقام الاحتلال ، وهو الدور الذي جعلته معاهدة التحالف المصرية البريطانية في ١٩٣٦ معلناً ورسمياً ، ثم أكدت عليه حادثة ١٩٤٢ ، ثم سياسات الوفد القمعية بين ١٩٤٢ و ١٩٤٤ . وبالنظر إلى مقولات الحركات المذكورة آنفا ، لا سيما مصر الفتاة والإخوان ، فإن علاقة الارتباط تتحول تدريجياً إلى علاقة سببية ؛ فقد أكد خطاب هذه الجماعات الجديدة السياسي على وسائل مختلفة لمواجهة قوة الاحتلال (الكفاح المسلح بدلاً من المفاوضات) ، وعلى هوية وولاء مختلفين (العروبة والإسلام بدلاً من القومية المصرية الليبرالية العلمانية القطرية) ، وعلى نظم اقتصادية مختلفة (أنواع مختلفة من الاشتراكية) .

ولكننا ذكرنا في الفصول السابقة أن هذا المركب الثلاثي ، من القومية المصرية والتبعية الاقتصادية ، والحكم البرلماني المؤدي إلى المفاوضات مع بريطانيا العظمى ، كان جوهر استراتيجية الحلول محل الاحتلال . وعليه فإن الوفد لم يكن يعاقب على ما فعله ، بل كان يعاقب على ما كانه . ولقد كانت نفس العناصر التي سببت وجوده ، أي رغبته في تمثيل المصريين من ناحية ، والحلول محل الاحتلال من ناحية أخرى ، هي التي سببت دماره ، وهذه هي المفارقة .

هوامش الفصل السادس

(١) كان المصريون المالكون لبطاقات انتخابية عام ١٩٥٠ يبلغون ٤,١٠٥,١٨٢ ، صوت منهم ٢,٨٥٩,٧٤١ فقط ، ومن بين هؤلاء صوت ١,١٣٥,٦٤٣ فقط للوفد .

(٢) كتب يانكوفسكي : «كانت أواخر الثلاثينيات نقطة الذروة لجماعة مصر الفتاة كحركة منظمة . فقد وصل الحزب (حزب مصر الفتاة) إلى أوج نموه كتنظيم ، وإلى ذروة تأثيره في السياسى والمجتمع المصريين» . (يانكوفسكي ، ثوار مصر الفتيان ، ٢٨) .

(٣) بينما يقدر ميتشل أن الجماعة كان لها ٣٠٠ شعبة في ١٩٣٨ ، يقول البشري أن الجماعة كان لها ٥٠٠ شعبة كلها مسجل في وزارة الداخلية في ١٩٣٧ (انظر البشري ، ١١٧) .

(٤) هذا مهم بسبب الطبيعة السياسية للإسلام . فقد بدأ الدين حركة سياسية ، كما تشكلت مذاهبه الثلاثة الكبرى ، السنية والشيعية والخارجية ، حول ثلاثة إجابات على سؤال سياسي محض ، هو سؤال الإمامة ، لمن الحق في الحكم ، وكيف ولم . كما أن نصوص القرآن والحديث تتناول مسائل الضرائب ، والتكافل الاجتماعي ، والحرب الأهلية ، والحرب مع غير المسلمين بالتفصيل ، ما يجعلها نصوصاً سياسية بقدر ما هي نصوص روحية .

(٥) كان حسين محمد أحمد حمودة عضوا في الإخوان المسلمين ، وضابطا في الجيش المصري ، كما كان صديقا شخصيا لجمال عبد الناصر وعضوا في الضباط الأحرار . وقد حبسه عبد الناصر في عامي ١٩٥٤و ١٩٦٥ في سياق حملاته علي الإخوان المسلمين .

(٦) أحمد عبد العزيز هو أشهر شهداء مصر في حرب ١٩٤٨ ، وقد كان استقال من الجيش المصري ليدرب المتطوعين وقادهم إلى فلسطين حيث لقي مصرعه وقد سمي أحد شوارع القاهرة الرئيسية باسمه : البطل أحمد عبد العزيز .

(٧) اعتذر من القارئ عن صعوبة قراءة أسماء المنظمات الشيوعية بالأحرف العربية ، فقد كانت الأسماء الأصلية لهذه المنظمات أسماء فرنسية فى معظمها ، وترجمة الاسم إلي العربية تخضع لما تخضع له الترجمات من مجانبة الدقة ، فرأيت أن أورد الأسم علي لفظه ، ثم اضع ما اصطلح الناس عليه من ترجمته . كما أن في أجنبية الأسماء دليلاً على أجنبية مسمياتها وهو ما لا يخفى على القارئ الكريم .

(٨) أكرر اعتذاري للقارئ عن صعوبة لفظ الأسماء ، وأحيله علي الحاشية السابقة .

(٩) بشأن قيادة الأجانب والأقليات للحركة الشيوعية يقول مارسيل إسرائيل : " صحيح أنه فى

الأربعينيات كان يقود المنظمات الشيوعية (باستثناء تحرير الشعب) يهود (سكرتير حدتو السياسي كان هنري كورييل والسكرتير التنظيمي كان شوارتز) وكانت مهمتهم تتركز حول مسائل نظرية ومالية ورسم خطوط معقدة . . إلخ فالقاعدة المكونة من الزملاء المصريين كانت هي وحدها التي تواصل الكفاح الفعلي ، ففي ٩٠٪ من الحالات كانت القيادة الأجنبية بعيدة كل البعد وكانت في جهل تام عما كان يحدث من كفاح في المصانع وفي الجامعة وفي النوادي الثقافية . . . إلخ وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ لم تكن هناك القيادات الأجنبية لا في كوبري عباس (حيث فتح تحت المتظاهرين سقطوا في النهر) ولا في ميدان الأسماعيلية (حيث سقط أكثر من مئة متظاهر برصاص قوات الاحتلال والشرطة المصرية) .

(١٠) تقل الاختصارات المبنية علي الحروف الأولى من اسم مركب نادر في اللغة العربية ، وقد اقتضى التوضيح هنا ، أن حدتو تلفظ بفتح الحاء وبتشديد الدال وكسرها ، وكذلك حتمو على زنتها .

(١١) لقد كانت مصر ناصر مختلفة عن مصر زغلول ، فثقافيًا ، لم تعد مصر الفرعونية ، مصر الكتاب المقدس ، ونابليون وأحمد لطفي السيد ، واقتصاديًا ، حاول ناصر تخليص مصر من قيود التبعية ، إلا أن محاولته فشلت ، أما سياسيًا فقلد تمسك ناصر ، بالدولة التي خلقها الاستعمار كوسيلة للتنظيم الاجتماعي ، وبإستثناء محاولة جزئية لأعادة تعريف حدود هذه الدولة بين ١٩٥٨و ١٩٦١ ، استمر يحاول قيادة إنسان كرومر الالي ، ويركله تارة ويصلحة أخرى ، ويغير بعض أدواته وقطع غياره ، إلا أنه لم يحرقه تمامًا كما فعل المصريون يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقد تصلح هذه المقولة موضوعًا لكتاب أخر يتناول فشل التجربة الناصرية وعلاقتها بالتمسك بالدولة الاستعمارية كأداة لتنظيم المجتمع ، كبؤرة للولاء ، إلا أنني كتبتها ها هنا لأؤكد علي ماذكرته سابقاً ، أن حريق القاهرة ، لا انقلاب يوليو ، كان علامة الفشل الكامل للدولة التي خلقها الاستعمار ، دولة خُلقت لتكون مستعمرة مستقلة ، تماما كما يصنع الإنسان الآلي لينفذ وحده وبدون أن يقوده أحد ، بما برمجه عليه الأخرون . أما الانقلاب ، فبإعادته النظام والأستقرار في البلاد ، وتلخيصه للشعب في دولة تمثله ، أعاد تركيب بعض الأجزاء المحروقة من مخلوق كرومر هذا .

الخاتمة

يخلص هذا الكتاب ، في الشأن المصري إلى ما يلي :

عندما تحاول حركة تحرر وطني أن تتحول إلى حكومة باتفاق مع الاستعمار فإنها تفشل في أداء مهمتها كحركة تحرر وكحكومة في ذات الوقت ، فلا هي تفي بوعدها كحكومة للقوة المستعمرة فتحافظ على مصالحها ، ولا هي تفي بوعدها لقواعدها الشعبية نتحقق استقلالها . والزعم كما أشرنا سابقاً في هذا الكتاب ، هو أن هذا الفشل ناتج عن التناقض الهيكلي في كل الحلول الوسط بين الغازي والمغزو ، وعليه فهو فشل حتمي . وقد شرحنا هذا مستخدمين اصطلاحين توضيحيين بيناهما في أول الكتاب ، هما مفارقة التمثيل ومفارقة التبديل ؛ تخلق قوة الاحتلال طبقة من المحليين مستفيدين من وجودها ، ثم تختار أفراداً منتمين إلى هذه الطبقة ليكونوا ممثلين لمجمل الشعب المغزو . ولكي ينجح هؤلاء الممثلون الذين يختارهم الاستعمار في مهمتهم ، لا بد لهم من الحصول على إقرار طرفين نقيضين ، هما القوة الغازية والشعب المغزو معاً ، فيصبح التوفيق بين برنامجين سياسيين متناقضين شغل هؤلاء الممثلين الشاغل . والمفارقة هنا ، هي أن هؤلاء الأفراد تختارهم القوة الاستعمارية ممثلين عن مجمل الشعب ، بالذات لأنهم لا يمثلونه ، بينما يقبل الشعب بعلاقتهم مع القوة الاستعمارية بشرط أن يخلصوه منها .

وبما أن التمثيل هو أساس نقل السلطة من الغازي إلى النخبة الوطنية ، فإنه يصبح جوهر الحياة السياسية في المستعمرة . فتتنافس فئات من النخبة المحلية في المدى الذي يمكنها أن تذهب إليه من قبول المنطق الاستعماري ، كما أنها تتنافس في اختبار قدرتها على التأثير في الشعب . إن هذا التنافس على الصفة التمثيلية ، يؤدي بالنخبة إلى اقتراح مشاريع استقلال تحتوي على ضمانات لاستمرار العلاقة الاستعمارية والحفاظ على مصالح القوة الغازية .

في محاولتها لحل مفارقة التمثيل ، تقع النخبة المحلية في مفارقة التبديل ، أو الحلول محل الاحتلال بالضرورة ، حيث تكافح للتخلص من مظهر الاستعمار ، كالوجود الفعلي للغزاة على الأرض ، في مقابل الوعد باستمرار الحفاظ على المصالح الاستعمارية كما هي . وتصبح الضمانات التي تمنحها الحركة الوطنية للقوة الغازية شروط الاستقلال ومحدداته ، بل وتنبني مؤسسات الدولة عليها . فهذه الدولة إنما تصمم بحيث تعجز النخبة المحلية عن خرق وعدها للقوة الاستعمارية بالحفاظ على مصالحها ، فإن خرقت النخبة هذا الوعد ،

وأخلت بالتزامتها ، خاطرت بفقدانها للسلطة ، بل وأكثر من ذلك ، خاطرت بتحلل الدولة من أساسها . المفارقة هنا هي أن قدرة النخبة الوطنية على تأمين المصالح الاستعمارية يعتمد على مدى شرعيتها وسيطرتها على الناس ، ولكن هذه الشرعية إنما تنمو ويحافظ عليها ، لا بالحفاظ على مصالح الاستعمار ، بل بالعداء المستمر له . فهي إن وفت بوعدها للاستعمار خسرت قدرتها على أن تفي به ، فهو وعد بلا قيمة إن تحقق ، وبلا قيمة إن لم يتحقق . أما وعدها للناس ، فهي لا تستطيع الوفاء به على حال من الأحوال ، إلا إذا أفرغته من مضمونه ، فتأتيهم باستقلال ليس باستقلال ، وبدولة لهم ليست لهم بدولة . هذه النخبة الوطنية المحصورة بين وعدين متناقضين أبداً تفشل إذن فشلاً مزدوجاً . وعندما يرى الناس أن استقلالهم ما هو إلا احتلال بالوكالة ، ينفضون شيئاً فشيئاً عن حركة التحرر الوطني الأم ، ويشكلون حركات أخرى ترفض النظام السياسي الذي بناه الاستعمار من أساسه ، أي حتى تعريف الوطن والوطنية ، وهذا بدوره يقلل من قدرة الحركة الأم أن تسيطر على الشعب وتنظيماته الجديدة ، فتفقد مصداقيتها لدى القوة الاستعمارية . إن الوطن الذي ينشئه الاستعمار ، لايكون إلا استعماراً ، فخاً له علم ونشيد ، ولا يكون الانتماء إليه والاعتداد به إلا وطنية أليفة ، ناعمة لينة على الاستعمار ، صاحبها حر أن يركض كيف شاء في غرفة مغلقة ، فإن خرج منها مات .

في هذا الكتاب ، تناول الفصلان الأول والثاني مفارقة التمثيل ، الفصل الأول ، تناول خلق القوة الاستعمارية للممثلين ، أي تكوينهم كشخصيات سياسية عامة ذات نفوذ ، أما الفصل الثاني ، فتناول التطابق بين الصورة التي أحب المستعمرون أن يروا مصر عليها ، والصورة التي كان يعتقدها قادة الحركة الوطنية المصرية المذكورون .

الفصل الثالث يتناول الرابطة التي بين مفارقتي التمثيل والتبديل ، عبر دراسة الخطاب المزدوج ، والمتناقض ، للقادة الوطنيين إبان ثورة ١٩١٩ ، وتنافسهم في اقتراح حلول وسطى بين الشعب والبريطانيين . الفصل الرابع يتناول المفاوضات بين البريطانيين والوفد ، حاولت فيه تتبع سياسة الحلول محل الاحتلال في مسودات الاتفاقيات المقترحة ، حتى الوصول إلى معاهدة ١٩٣٦ ، حيث أعيدت تسمية الاحتلال البريطاني لمصر ، فأصبح تحالفاً بين مصر وبريطانيا . الفصلان الخامس والسادس يتناولان عواقب اتباع سياسة التبديل ، أو الحلول محل الاحتلال هذه ، وهي أساساً عجز الوفد عن البقاء في السلطة لأنه لا يستطيع أن يفي بوعوده للقوة الاستعمارية ، ثم عجزه عن المحافظة على سند أتباعه وتأييدهم لأن قادته يستمرون في تقديم مثل تلك الوعود . وفيما يلي تناول لخلاصات هذه الفصول .

يبين الفصل الأول كيف أن بريطانيا العظمي ، ترادفها فرنسا أحياناً ، ساهمت في خلق النخبة الوطنية المصرية . لقد كانت اتفاقية لندن لعام ١٨٤٠ ، خطوة أولى في عملية طويلة لإعادة تعريف مصر من قبل الاستعمار . سياسياً ، خلقت الاتفاقية مصر كياناً معترفاً به دولياً ، تضمن القوى الأوروبية استقلاله النسبي عن الدولة العثمانية بالقوة العسكرية . إقتصادياً ، مدت الاتفاقية نظام الامتيازات ، والذي كان مطبقاً في أنحاء أخرى من الدولة العثمانية ، ليشمل مصر . فانتهى بهذا نظام الاحتكار الذي أسسه محمد علي ، والذي كان يسمح بتركيز الفائض الاقتصادي ، وهو الزارعي في معظمه ، ثم استثماره في التصنيع . أما الجيش الذي بناه محمد علي بتجنيده الفلاحين من أهل البلاد ، لأول مرة من قرون ، والذي كان قطب برنامجه لتحديث الصناعة في البلاد ، فقد قضت الاتفاقية باضمحلاله ، حتى لم يعد ذا خطر . فبمعنى من المعاني ، خلقت اتفاقية لندن لحكام مصر مصلحة في الحفاظ على استقلالها الجديد ، ولكنها حرمتهم من أي وسيلة للحفاظ على هذا الاستقلال ، فبإخراج التنمية المعتمدة على الدولة المركزية من المعادلة ، أصبح أمام حكام مصر خياران لا ثالث لهما ، إما التنمية المعتمدة على الخارج ، أي التبعية الاقتصادية لأوروبا ، أو لا تنمية على الإطلاق . أصبحت مصر منتجة للقطن معتمدة تماماً على الأسواق الأوروبية ، وقد أدت التبعية إلى مشكلة ديون كبرى ، حاولت الحكومة الجديدة معالجتها بتسريع الخصخصة . إلا أن خصخصة الأراضي هذه ، واستمرار سياسية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، زادت من مشكلة الديون المصرية . في الوقت نفسه كانت ذات العملية الاقتصادية التي فرضت على مصر باتفاقية لندن ، والتي أدت إلى احتدام مشكلة ديونها ، تسهم في تكوين نخبة مصرية من ملاك الأراضي التي خصخصت ، والذين كانوا معتمدين على أوروبا سياسياً في الحفاظ على حقوقهم المكتسبة من أن ترجع الحكومة الخديوية فيها ، ومعتمدين عليها اقتصادياً في تسويق منتجاتهم . وعليه فإن اتفاقية لندن خلقت مؤسسة تسمى مصر ، وخلقت نخبة وطنية لتدير هذه المؤسسة .

أما الجيش المصري ، فبالرغم من عجزه عن أن يكون قطباً أو محركاً لعملية التحديث والتنمية في مصر ، فقد ظل واحداً من مؤسسات قليلة جداً في البلاد يمكن من خلالها لأفراد من خارج النخبة الوطنية أن يترقوا ويكون لهم أثر سياسي . فحين هدد الجيش إبان الحركة العرابية ، بهز النظام الذي أسسته اتفاقية لندن وتبعاتها ، غزت بريطانيا البلاد .

إذن فنحن نقول إن اتفاقية لندن أعادت خلق مصر وتعريفها بحيث تكون تابعة لأوروبا اقتصادياً ، ومكشوفة أمامها عسكرياً . أما النخبة الوطنية التي خلقتها هذه الاتفاقية فتورطت في أولى مفارقتيها القاتلتين ، إن مصر التي رغب أفراد هذه الطبقة في قيادتها ، ما كانت لتولد لولا التدخل الأوروبي ، إلا أن هذا التدخل بالذات هو الذي كان يمنعهم من

السيطرة الكاملة على مصرهم تلك . لذلك كانوا دائماً يريدون أن تبقى المؤسسة ، ويذهب مؤسسها ، أو بوكل قيادتها لهم ، يريدون ذهاب المستعمر ، وبقاء الاستعمار .

الفصل الثاني يتناول صورة مصر والمصريين كما تبدو في كتابات إيفلن بيرنغ ، إيرل كرومر ، الحاكم الفعلي البريطاني لمصر في المرحلة الأولى من الاحتلال . تبعاً لكرومر ، فإن كل المصريين استفادوا من الاحتلال البريطاني ، ومعارضة بعضهم له هي ناتجة إما عن الجحود ونكران الجميل الذي هو ضعف انساني لا يسلم منه أحد ، وإما عن الجنون وانعدام العقلانية الناتجان عن الإسلام كثقافة سياسية . وهو يقول بصراحة إن استقلال مصر هو الهدف النهائي للاحتلال البريطاني ، إلا أن ذلك الاستقلال لا بد وأن تصممه بريطانيا وتحدد ملامحه ، تماماً "كإنسان آلي مصنوع بمهارة" (كرومر ، ٥٧٩) . ثم يقدم كرومر تحليله لشرائح المجتمع المصري المختلفة ، ويعين ملاك الأراضي الكبيرة والمتوسطة ، والأتراك المتمصرين غير الموالين للخلافة ، والفقهاء المسلمين الإصلاحيين كمحمد عبده ، يعينهم ويختارهم كبناة محتملين ومرجحين للوطنية المصرية تبعاً للتصميم البريطاني .

ثم يبين الجزء الثاني من هذا الفصل كيف أن الرجال الذين قادوا الحركة الوطنية المصرية ، سواء من خلال التنظير السياسي لها ، أو من خلال العمل السياسي المباشر ، كانوا رجالاً تنطبق عليهم الصفات التي رآها كرومر لازمة لمن يريدهم بناة وقادة للوطن والوطنية المصرية ، وأنهم دخلوا إلى الحلبة السياسية بموافقة الاستعمار ومساعدته ، على المستوى الشخصي في أكثر الأحيان . لم يكن هؤلاء الناس ينتمون إلى طبقة ملاك الأراضي الكبيرة أو المتوسطة التي زج بها التدخل الاستعماري في القرن التاسع عشر إلى مركز الحلبة السياسية المصرية فحسب ، بل إن مصالحهم الشخصية ، وترقيهم في وظائفهم ، كان مرتبطاً بتدخل الاحتلال البريطاني . لقد كان كل من سعد زغلول وأحمد لطفي السيد ومصطفي النحاس متشددين معادين الاحتلال وهم طلاب ، إلا أنهم ما إن تخرجوا وأصبحوا يبحثون لأنفسهم عن مكان وظيفي في المؤسسة المدعوة مصر ، حتى قبلوا بالخطاب الاستعماري وتبنوه . وبعد ، فإن الدارس يرى علاقة جدلية بين تكون مصالح هؤلاء الرجال ، الاقتصادية منها والاجتماعية من ناحية ، وبين تبنيهم للخطاب الاستعماري من ناحية أخرى ، فوضعهم الاجتماعي أدى بهم إلى قبول الخطاب الاستعماري ، وهذا أدى بضباط الاحتلال أن يقبلوا بهم ممثلين عن عموم المصريين ، مما أدى بدوره إلى تحسين وضعهم الاجتماعي ، وهكذا . لقد قبل الاستعمار بهؤلاء الأفراد ممثلين عن الشعب المصري ، بالذات لأن خطابهم كان أقرب إلى خطاب المستعمرين منه إلى الخطاب السياسي الشعبي للمصريين .

في الفصلين الثالث والرابع ، ناقشت أحداث ثورة ١٩١٩ وما جرى بعدها حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، بما فيها خطاب القيادة الوطنية لأتباعها ، وخطابها للقوة الاستعمارية ، لعل ذلك فأبين منه ثلاث مقولات : أولا : إن مشاريع الاتفاقيات ، والاتفاقيات ، والوثائق الأخرى التي حددت استقلال مصر وعرَّفته ، والتي كان يقترحها أو يقبل بها أفراد النخبة الوطنية كانت تضمن بقاء العلاقة الاستعمارية ، بل تجعل استمرارها الشرط الأساسي للاستقلال . أي أن الدولة كلها ، بنيت بطريقة تضمن استمرار عملها كمستعمرة بعد استقلالها . ثانياً : لقد تم التوصل إلى هذه الوثائق في سياق التنافس بين أفراد النخبة الوطنية المصرية على الصفة التمثيلية ، فقد كانت أجنحة النخبة المختلفة والتي تأمل أن يأتمنها السيد الغازي على بعض السلطة التي في يده فيفوضها إليها ، تتسابق في إثبات جدارتها بهذا الائتمان ، وإظهار قدرتها على أن تكون بديلاً للاحتلال في غيابه وأن تحافظ على مصالحه . ثالثاً : تنافس القادة الوطنيون أيضاً في إظهار قدرتهم على التأثير في الجماهير والسيطرة عليها ، أمام السيد الغازي ، إن خطابهم لجماهيرهم كان نقيضاً لخطابهم الموجه إلى الغازي ، إلا أن قبول الجماهير بهم ، كان ضرورياً ، ليقبل بهم الغازي ممثلين عنهم ، تماماً كضرورة قبولهم هم ، بمنطق الغازي . وسياسته . بعبارة أخرى ، فإن قيادة الجماهير كان تكتيكاً ضمن استراتيجية إثبات قدرتهم على احتلال البلد ، لا على تحريره .

بدراسة المفاوضات بين الوفد وبريطانيا ، والمفاوضات بين بريطانيا والأحرار الدستوريين تبين أنه لم يكن ثمة فارق يذكر بين الحزبين . إلا أن وضع الوفد كان أصعب من وضع الأحرار الدستوريين لأن الوفد كان يصل إلى السلطة دائماً بناء على وعدين يناقض أحدهما الآخر ، وعد للمصريين وآخر للبريطانيين ، وما إن يصل إلى السلطة حتى يكون حتماً عليه أن يحنث بأحدهما أو بكليهما .

يتناول الفصل الخامس عواقب استراتيجية التبديل التي اتبعها الوفد هذه ، من ناحية القوة الاستعمارية ، أي يتتبع الأضرار التي ألحقتها هذه السياسة ، بعلاقته مع بريطانيا العظمى . فبدراسة الأحداث التي سمحت للوفد بتشكيل كل واحدة من وزاراته الست ، في ١٩٢٤ و١٩٢٨ و١٩٣٠ و١٩٣٦ و١٩٤٢ ثم أخيراً من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ، وبدراسة الأسباب التي من أجلها سقطت كل واحدة من هذه الوزارات ، أبين كيف كان من المستحيل عملياً على الوفد أن يفي بوعده للقوة الاستعمارية . قبل ١٩٣٦ كان الوفد يأتي إلى السلطة بناء على تفاهم ضمني أنه سيستطيع إقناع المصريين بالاقتراحات البريطانية لاتفاقية تحالف ، إلا أن وعود الوفد وخطابه ما قبل الانتخابات ، وهو الخطاب الذي كان يُنتخب على أساسه ، كانت تمنعه من أن يفي بهذا التفاهم . وبينما كان موقف الوفد

الرفضي هذا يقوي من قدرته على المساومة وهو في المعارضة ، فإن نفس الموقف وهو في السلطة ، كان يسمح لبريطانيا باستخدام الثغرات التي في إعلان ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ لطرده منها . بعد ١٩٣٦ استخدمت المعاهدة ذاتها في الضغط على الوفد حين يكون في السلطة ، فحلت محل إعلان ١٩٢٢ وغيره . ثم حين ألغى النحاس الاتفاقية من طرف واحد عام ١٩٥١ اضطر الوفد أن يواجه تناقضه الهيكلي . فلقد كان وضع الوفد في السلطة مبنياً على الاتفاقية ، وعلى الدستور من قبلها وعلى الاستقلال المصري . إن إلغاء هذه الوثائق ، كان يستتبع عملياً مواجهة مفتوحة بين الوفد والبريطانيين . إلا أن بنية الوفد كحزب تقوده نخبة خلقها الاستعمار ، هدفه تولي الحكم في مؤسسة خلقها الاستعمار تسمى المملكة المصرية ، جعلت مواجهة مفتوحة مع الاستعمار أمراً مستحيلاً . عاجزاً ، وعازفاً عن التحول من حزب سياسي وحكومة ، إلى تنظيم عسكري للمقاومة ، كان الوفد يحاول ، دون جدوى ، أن يحارب الجيش البريطاني بالبوليس المصري ، وهي سياسة دالة ، فقد كان الوفد يحاول أن يقاوم البريطانيين بمؤسسة خلقوها هم ، والبوليس الذي أراد له الوفد أن يكون منظمة فدائية ، كان مبنياً بحيث يصلح لضرب الطلاب المصريين ، لا لمقاتلة الجنود البريطانيين .إن الدولة التي كان يحاول الوفد تحريرها ، كانت هي ذاتها ، وسيلة احتلال . فبمعنى من المعاني ، كان الوفد بلا سلطة لأنه كان في السلطة .

وبعد ، فبينما كانت كل مرة يطرد فيها الوفد من الحكومة علامة على فشله في الوفاء بوعده للقوة الاستعمارية ، فإن علامة فشله التاريخي كانت حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . فعلى خلاف معظم الروايات المعتمدة في التاريخ المصري ، والتي تصور حريق القاهرة على أنه مؤامرة بين الملك وبريطانيا ، يظهر فحص أنواع البنايات التي أحرقت ، وشهادات الأشخاص المتورطين في الحوادث ، أو المتعاملين المباشرين معها ، أن الحريق كان تعبيراً عن غضب شعبي عارم من النظام السياسي والاجتماعي والثقافي السائد برمته ، وهو النظام الذي كان الوفد جزءاً عضوياً فيه .

بعد ٢٦ يناير ، كان واضحاً أن قدرة الوفد على الوفاء بوعده للقوة الاستعمارية ، وعد حفظ الأمن والنظام ، وعد الحكم ، قد تلاشت إلى غير رجعة .

الفصل السادس يتناول عواقب استراتيجية التبديل والحلول محل الاحتلال وأثرها على علاقة الوفد بقواعده وجمهوره . فبينما يفسر أكثر الباحثين ظهور الجماعات السياسية المعادية للوفد في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات بأنه نتيجة للتسييس المتزايد للشباب المصري المتعلم المنتمي للطبقة الوسطى من سكان الحضر ، فإنني أقول في هذا الفصل إن هؤلاء الشباب وطبقتهم كانوا مسيسين وناشطين منذ أول القرن العشرين ، وأنه

قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ كان الوفد يحتكر تأييد هذه الشريحة الاجتماعية . وتحت قيادة الوفد ، كانت الطبقة الوسطى الحضرية ، خصوصاً منهم الأفندية المتعلمون ، يقودون العمال المصريين عبر تأسيس نقابات عدة ، كما كانوا يقودون الفلاحين عبر لجان المناطق ، وعبر صلاتهم الأسرية بالريف . وبدراسة الخلفيات الاجتماعية لأتباع المنظمات الجديدة المنافسة للوفد مثل مصر الفتاة والأخوان المسلمين والجماعات الشيوعية المختلفة ، يظهر لنا أن أتباعهم إنما جاؤوا من نفس الشريحة التي كان تأييدها ، قبل الاتفاقية ، يحتكره الوفد دون غيره ، نما هم إلا قطب من الأفندية يدور حوله العمال والفلاحون . إن رفض هذه المنظمات جميعاً للنظام الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي الذي كان الوفد يدافع عنه ، ورفضهم لأي حل وسط مع بريطانيا العظمى ، وكونهم لم يحاولوا أن يقاوموا بريطانيا بالجهاز الذي خلقته بريطانيا وهو الدولة ، من برلمانها إلى جيشها إلى بوليسها ، وكون العضوية في هذه المنظمات زادت زيادة صاروخية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بمنطق التبديل والحلول محل الاحتلال الواضح فيها ، يؤكد على خسران الوفد لشرعيته بين جمهوره . وأخيراً ، فإن كون أتباع هذه المنظمات جاؤوا من نفس الخلفية الاجتماعية وكونهم اختلفوا فيما بينهم على موضوع النظام الإقتصادي ، فبعضهم غير معاد للرأسمالية وبعضهم مع اشتراكية الدولة ، وبعضهم مع الشيوعية ، يبين أن القضية الرئيسية التي كانت تحدد شعبية المنظمات والأحزاب السياسية في مصر بين أفراد هذه الطبقة كانت القضية الوطنية لا المطالب الطبقية ، وأن تشكيل هذه المنظمات ، مختلف عن تشكيل الأحزاب التي كان يقودها ملاك الأراضي من قبل ، فهي لم تقم بهدف الحفاظ على مصالح مؤسسيها الاقتصادية .

إن حركة الضباط الأحرار شكلها ضباط من أبناء الطبقة الوسطى المنتمين إلى هذه الجماعات المنافسة للوفد . فقد جاء كثير من الضباط من التنظيمات الشيوعية ، والإخوان المسلمين ومصر الفتاة . بل إن بعضهم انتقل من حركة إلى أخرى حتى انقلاب ١٩٥٢ . لقد أنهى حريق القاهرة ، ثم انقلاب الضباط الأحرار في ١٩٥٢ مثلث الوطنية المصرية الأليفة ، والتبعية الاقتصادية ، والحكم البرلماني المؤدي إلى مفاوضات مع بريطانيا ، وقد كانت كلها جوهر استراتيجية التبديل والحلول محل الاحتلال . لم يكن الوفد يعاقب على فعله ، بل كان يعاقب على أصله وذاته . إن العناصر التي أدت لوجوده ، أعني وظيفتي التمثيل والتبديل ، كانت نفس العناصر التي أدت إلى دماره ، وهذه هي المفارقة . إن الإنسان الآلي المصنوع بمهارة الذي أراده كرومر ، كان يعاني من خلل هيكلي ، عيب خلقي ، حيث كان مركباً فوق شعب هو ، ككل الشعوب ، حي جداً ، وكانت حركات هذا الجسم الحي تتناقض مع الحركات التي كان الإنسان الآلي المركب عليه مصمماً ليؤديها ، في النهاية كان لابد من تفكيك إنسان كرومر الآلي هذا .

أسئلة لبحث مقبل :

لقد كان حريق القاهرة ، والانقلاب العسكري عنصري ثورة بامتياز ، فيوليو بلا يناير ، انقلاب ، ويناير بلا يوليو ، "انتفاضة حرامية" إذا سمح لنا ان نستخدم تعبيراً من زمن آخر . ولكن ، هل حصل ما كان لا بد من حصوله في مصر ، أي هل تفكك إنسان كرومر الآلي بعد ١٩٥٢ ، هل ظهر في مصر تنظيم سياسي بديل عن الدولة التي خلقها الاستعمار ، غير مقيد بالتبعية الاقتصادية ، ولا بالضعف العسكري ، ولا بالقانون الدولي ، كما كانت الخديوية مقيدة باتفاقية لندن ، وبمنع الاحتكار ، وباضمحلال الجيش؟ إن هذا الكتاب إنما يوحي إيحاءً إلى الإجابة ، وإن كان لا يتناول بالدرس والتدقيق المرحلة التالية من تاريخ مصر ، من ١٩٥٢ إلى الوقت الحاضر .

والجواب الموحى إليه ، والأظهر للعين والأذن هو النفي ، فمصر اليوم أشبه ما تكون بها أيام الاحتلال ، أو أيام المعاهدة ، إن عنصراً ثالثاً ، بعد عنصري الغضب الشعبي ، والانقلاب العسكري في شتاء ١٩٥٢ وصيفها ، لم يكن حاضراً ، وقد يكون غيابه منع عملية تفكيك الدولة من أن تكتمل ، فلم يكن عند الثوار بديل للتنظيم السياسي إلا نفس المؤسسة التي خلقها الاستعمار ، حاولوا تعديلها من هنا ومن هنا ، لكن أكثر صفاتها بقي كما هو .

لقد تمردت مصر على تصميمها الاستعماري في عصر عبد الناصر ، أو على بعض جوانبه ، وقد سمحت الحرب الباردة بهذا التمرد ، حيث لم يكن الضغط الاستعماري بذات الشدة التي كان عليها قبلها . إلا أن الحفاظ على الدولة نفسها ، بؤرة للولاء ، وساحة للتنافس السياسي ووسيلة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، أدت بمصر إلى أن تخسر حرب ١٩٦٧ ، فما كانت مصر لتنشئ جيشاً يفوق الترسانة الإسرائيلية أو الأمريكية والفرنسية اللتين كانتا تغذيانها ، حتى بعد مئة عام من حكم عبد الناصر أو غيره . وما كانت مصر عبد الناصر تستطيع تحرير فلسطين بغزو ما أصبح إسرائيل ، وهي الدولة العضو في الأمم المتحدة والمقيدة بالقانون الدولي ، إن فعلها هذا كان سيعني تدميراً للنظام الدولي بأسره وهو ما لم يكن يرضاه أي من القوتين العظميين ، والتي كانت مصر عدم الانحياز تعتمد عليهما معاً . إن عبد الناصر لم يستطع أن يقوم بما قام به السيد حسن نصر الله ، وإن شئت الإيجاز فقل ، ليس ناصر كنصر الله ، أو ليس كنصر الله ناصر ، والفرق أن ناصراً كان صاحب دولة فأتي منها ، وارتهن فيها ، أما السيد حسن فكان تنظيمه بديلاً عن الدولة ، ومرجعه مختلفاً عن الوطنية اللبنانية الرسمية . إن لبنان الدولة ، والجيش والبرلمان لم يهزم إسرائيل ولا يقدر أن يهزمها ، أما لبنان الناس ، ومزارعي التبغ ، ولبنان الذي لا يأنف أن

يكون امتداداً لغيره من جيرانه العرب والمسلمين وأن يكونوا امتداداً له ، فلم تهزمه إسرائيل ولا تقدر أن تهزمه بحال .

هذا عن عبد الناصر ، أما خلفه ، محمد أنور السادات ، فقد عاد بمصر أدراجها حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا زمانها ، تصون مصالحها بأيد مصرية ، ثم في عهد خلفه ، زيد على ذلك مهمة تسويق السياسة الأمريكية لدى العرب كلها . وكما أسلفنا فإنه يمكن إثبات المقولات هذه بدراسات مفصلة عن العهود الجمهورية المصرية الثلاثة ، كما أنه يصح في مد مقولة هذا الكتاب عبر الزمن ، ما يصح في مدها عبر الجغرافيا ، فإذا كانت ثورة ١٩١٩ ، لم تنتج شيئاً ، وقد كانت ثورة شعبية ، لأنها وقعت في فخ الوطن ، فخ الدولة ، فاستؤنست وطنيتها ، فإن ثورة ١٩٥٢ ، والتي رأينا في متن الكتاب أنها بين الشعبية والانقلاب ، أولى أن تستأنس ايضاً ، على الأقل ، هذا قولي ، وأنا زعيم به .

ولا بد هنا أن نعيد التأكيد على أن هذا الكتاب ، ما هو إلا مثل مضروب من التاريخ لحال حاضرة ، حال عجز الدول العربية جميعاً عن الوفاء بما وعدت به سكانها ، وأقل ما وعدتهم به هو الاستقلال والخلاص من الهيمنة الأجنبية . وهذا الكتاب يُكتب ، والعراق محتل ، وفلسطين محتلة ، وكذلك اجزاء من سوريا ولبنان ، وهناك قواعد عسكرية أمريكية في كل منطقة الخليج العربي ، ومصر مقيدة بتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة لا يختلف في جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ .

والزعم الذي يزعمه هذا الكتاب ، مع الاعتراف بالحاجة إلى دراسات أشمل لإثباته ، هو أن الدول العربية دول فخاخ ، أنشئت لتكون مؤسسات احتلال بالوكالة ، وأنها لا تستطيع مواجهة الاستعمار ، ما لم يُعدل عنها إلى غيرها من وسائل التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

وقد بدأت الكتاب بمثل من فلسطين أبين فيه تجربة من تجارب الوطنية الأليفة تتكون أمام أعيننا ، وسأنهي الكتاب بمثل من لبنان ، يبدو لي أنه يقدم تجربة لأطر بديلة عن الدولة ، غير مقيدة بقيودها ، تستطيع أن تواجه الاستعمار وتغلبه :

فقد انتهيت من إعادة صياغتي لهذا الكتاب بالعربية ، وكنت كتبته في الأصل بالإنجليزية رسالة للحصول على درجة الدكتوراة ، في وقت كانت فيه إسرائيل قد خاضت حربها الأولى التي انهزمت فيها من قبل طرف عربي ، لم تضطره بعدها إلى تنازل سياسي على مائدة المفاوضات . كانت إسرائيل خارجة لتوها من حرب مع حزب الله في جنوب لبنان ، دون أن تحقق أياً من الأهداف السياسية التي أعلنت أنها تريد تحقيقها أول الحرب .

وقد انقسمت طوائف لبنان خوفاً من أن يترجم انتصار حزب الله إلى زيادة في النفوذ الشيعي في البلد يأتي أساساً على حساب السنة . وتمترس الخائفون من هذا خلف مقولة الدولة ، وأولويتها وسيادتها والولاء لها ، متهمين حزب الله بأن ولاءه الأول ليس للدولة اللبنانية ، وأنه اختطف الجنديين الإسرائيليين اللذين بدأت بخطفهما الحرب ليخفف عن الفلسطينيين الذين كانت إسرائيل تقصفهم وتحاصرهم في غزة ، أو ليسند إيران في صراعها على النفوذ في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تأكيد بعض اللبنانيين على سيادة لبنان وأولوية الولاء له على الولاء للأمة العربية والإسلامية ، "لبنان أولاً" على حد قولهم ، إنما كان يصب ، شاء أصحابه أم أبوا ، في خانة المصلحة الإسرائيلية والأمريكية . إن حزب الله استطاع أن ينتصر على إسرائيل ، بالذات لأنه لم يكن دولة ، وبالذات لأنه لا يتقيد بالقيود التي عليها ، سياسياً واقتصادياً وقانونياً ، وإن إلزامه بالدولة هو محاولة لجره إلى الوطن الفخ ، الوطن الذي يشل مواطنه والاستقلال الذي يتعارض مع الحرية . وقد زرت لبنان بعد الحرب ، فكنت إذا سرت في الضاحية الجنوبية رأيت الناس أقوياء مرتفعة معنوياتهم ، قد انتصروا ، رغم وقوفهم على ركام منازلهم ، وإن زرت وسط بيروت العامر بالمطاعم والبارات والمراقص والفنادق ، وجدت القوم هناك مسودة وجوههم خائفين يكلمونك عن اثنتين ، الهزيمة ، والدولة . وأنا لا أنكر أن هؤلاء وطنيون لبنانيون ، لكن وطنيتهم تلك هي الوطنية الأليفة التي شرحنا بنيتها في هذا الكتاب ، فالدولة التي يريدونها سيدة ، لا تستطيع اليوم ، ولن تستطيع غداً ، ولا هم يزعمون أنهم يخططون لها أن تستطيع ، أن تبني جيشاً أقوى من الجيش الإسرائيلي يردعه ، ناهيك عن أن يكون عنصراً يخفف عن بقية الأمة ثقل القوة الإسرائيلية ويستخدم كورقة في المقايضات السياسية مع القوى العظمى . بل تتأتى حماية هذه الدولة ، إن أردنا لها أن تبقى دولة ، والتزمنا بها وطناً ، ورضينا بالولاء لها وطنيةً ، من تحالفها مع من خلقها ويحميها ، مع الاستعمار القديم والجديد ، مع واضع القيود الاقتصادية والقانونية والعسكرية التي ترتهنها .

أما تجربة حزب الله ، فكان مكمن قوتها أنها لم تواجه الاستعمار بمؤسسات مقتبسة منه ومعتمدة عليه ، فلم تواجه المقاومة إسرائيل ، بجيش نظامي ، سلاحه مستورد من الولايات المتحدة ، ولا بحكومة تلزم نفسها بما يلزم الحكومات من قانون دولي ، وتبعية اقتصادية . لا أقول إن التجربة اللبنانية كاملة ، ولا أن الحرب في لبنان انتهت ، ولكنها حَرِيَّة بلفت انتباهنا إلى بدائل جديدة بالدرس والاختبار ، خاصة في ظل هذا الفشل المدوي للدولة العربية ، ووطنيتها المستأنسة .

وقد يسأل السائل ، أو ليس في هذه الوطنية الأليفة خير البتة ، أيكون ما حظي به الوند من شعبية ضلالاً جماعياً ليس إلا؟ هل كان الوطنيون الذين ناضلوا من أجل استقلال هذه الدول العربية ، مضللين مضللين ، بالكسر والفتح؟ وأنا أرد بأن لا ، فإن في الوطنية الأليفة من الخير ما في الهدنة من الخير ، إنها محاولة للتوفيق بين عدوين لا توفيق بينهما ، ولكنها من بدئها حتى فشلها تكسب وقتاً للطرفين ، في عهد هذه الوطنية الأليفة أنشئت المؤسسات التعليمية ، وبعض البنى التحتية من معرفة نظرية وتطبيقية وخبرات في العمل السياسي ، بالإضافة إلى بعض الفوائد والفوائض المالية التي حققتها التجارة مع العدو وغيره . وقد تستخدم هذه الفوائد والخبرات في تخطي الوطنية الأليفة إلى بديلها ، إلى وسائل تنظيم سوى الدولة التي خلقها الاستعمار ، ولا يقتصر التنظيم هنا على التنظيم السياسي بل على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والعسكري أيضاً ، وأحيل القارئ على ما ذكرته أعلاه من كلام عن لبنان وما ذكرته في المتن عن ميلاد المنظمات التي قضت على تجربة الوطنية الأليفة في مصر ، في ظل هذه الوطنية . أقول ، إن في الوطنية الأليفة خيراً ، وخير ما فيها أنها تحمل نقيضها ، وتؤول إلى ضدها ، وكذلك الاستعمار ، فإن خير ما فيه أنه يعلم الناس المقاومة .

مصادر الدراسة

المراجع العربية :

- أبو الفتح ، محمود : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة : بدون ناشر ، ١٩٢١ .
- أبو المجد ، صبري : سنوات ما قبل الثورة : يناير ١٩٣٠- ٢٣ يوليو١٩٥٢ ،٤ أجزاء ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧- ١٩٩١ .
- إدريس ، محمد السعيد : حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤- ١٩٥٢ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٩ .
- أنيس ، محمد : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٢ .
- أنيس ، محمد : حريق القاهرة في ١٦ يناير ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٢ .
- أنيس ، محمد : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٦٣ .
- بكر ، عبد الوهاب : أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١-١٩٥٠ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ .
- البنا ،حسن : مذكرات الدعوة والداعية ، القاهرة : دار الشهاب ، ١٩٦٦ .
- البنا ،حسن : مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، القاهرة : دار الشهاب ، ١٩٩٢ .
- بيومي ، زكريا سليمان : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في السياسة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٤٨ ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٧ .
- البشري ، طارق : الحركة السياسية في مصر : ١٩٤٥-١٩٥٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٢ .

- الجبرتي ، عبد الرحمن : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحرير عبد العزيز جمال الدين ، ٥ أجزاء ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ .

- حمودة ،حسين : أسرار حركة الضباط الأحرار و الإخوان المسلمون ، القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٩ .

- حمروش ، أحمد : ثورة يوليو : خريف عبد الناصر ، غروب يوليو ، الشهادات ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .

- حشيش ، محمد فريد : حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢ ، جزآن ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .

- خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ القاهرة : الأهرام ، ١٩٦٩ .

- الدسوقي ، عاصم : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .

- الدسوقي ، عاصم : ثورة ١٩١٩ في الأقاليم ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨١ .

- الدسوقي ، عاصم : نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي ، القاهرة : دار الكتاب الجامعي ،١٩٨١ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر جـ٣ ، عصر محمد علي ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : عصر إسماعيل ، جزآن ، القاهرة : مطبعة النهضة ، ١٩٣٢ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : مصطفي كامل ، باعث الحركة الوطنية ، القاهرة : مطبعة الشرق ، ١٩٣٩ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية : تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ إلى ١٩١٩ ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤١ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : في أعقاب الثورة المصرية ، (الجزء الأول) ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : في أعقاب الثورة المصرية ، (الجزء الثاني) . الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٨ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : في أعقاب الثورة المصرية ، (الجزء الثالث) ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار المعارف ،١٩٨٩ .

- الرافعي ، عبد الرحمن : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢ الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ .

- رمضان ، عبد العظيم : تطور الحركة الوطنية في مصر ، من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للدراسات والنشر ، دار الكاتب العربي للدراسات والنشر ، ١٩٦٨ .

- رمضان ،عبد العظيم : تطور الحركة الوطنية في مصر : ١٩٣٧ -١٩٣٩ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

- رمضان ،عبد العظيم : تطور الحركة الوطنية في مصر : ١٩٣٩-١٩٤٥ ، الطبعة الثانية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٩ .

- الرصافي ، معروف : ديوان الرصافي ، تحرير مصطفي علي ، بغداد : وزارة الأعلام العراقية ، ١٩٧٥ .

- رضا ،محمد رشيد : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة : مطبعة المنار ، ١٩٣١-١٩٤٨ .

- زغلول ،سعد : مذكرات سعد زغلول ، تحرير عبد العظيم رمضان ، تسعة أجزاء ، القاهرة : مركز وثائق وتاريخ مصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧- ١٩٩٨ .

- السعيد ، رفعت : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ،١٩٧٥ .

- سليم ، محمد كامل : أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلي ، القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٦ .
- سيد ، أحمد حامد : الوفد والقضية الفلسطينية ، القاهرة : لجنة الفكر والثقافة بحزب الوفد ، ٢٠٠١ .
- الشافعي ، شهدي عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦ ، القاهرة : الدار المصريةللكتب ، ١٩٥٧ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الأول ، القاهرة : مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٦ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الثاني ، القاهرة : مطبعة شفيق باشا ،١٩٢٧ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : تمهيد ، الجزء الثالث ، القاهرة : مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٨ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية الأولي ١٩٢٤ ، القاهرة : مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٨ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية ١٩٢٥ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ، ١٩٢٨ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية الثالثة ١٩٢٦ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٩ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية الرابعة ١٩٢٧ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣٠ .
- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية السادسة ١٩٢٩ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١ .

- شفيق ، أحمد : حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة ١٩٣٠ ، القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١ .

- شلبي ، علي : مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية ١٩٣٣-١٩٤١ ، القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٢ .

- الشلق ، أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره في السياسة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ .

- حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ .

- الشرقاوي ، جمال : أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية ، القاهرة : دار شهدي للنشر ، بدون تاريخ .

- شقير ، ألبرت : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ، ١٩٢٤ .

- الطهطاوي ، رفاعة رافع : مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مطبعة الشركات الرغائب ، ١٩١٢ .

- الطهطاوي ، رفاعة رافع : تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

- الطويل ، سعد ، محرر : الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، القاهرة : المركز العربي للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، ٢٠٠٢ .

- طوسون ، عمر : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية ، القاهرة : مطبعة العدل ، ١٩٤٢ .

- عبده ، محمد : مذكرات محمد عبده ، تحرير طاهر الطناحي ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٣ .

- عبد الله ، أحمد : الطلبة والسياسة في مصر ، ترجمة إكرام يوسف ،

القاهرة : دار سينا للنشر :١٩٩١ .

- عبد المجيد ، وحيد ، الأحزاب المصرية من الداخل ، ١٩٠٧ - ١٩٩٢ ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ .

- عبد الملك ، أنور : نهضة مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

عامر ، إبراهيم : ثورة مصر القومية . القاهرة : دار النديم ١٩٥٧ .

- عرب ، محمد صابر : هجوم على القصر الملكي : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ .

- عثمان . طه سعد : الطبقة العاملة والعمل السياسي ، القاهرة : مؤسسة العروبة للطباعة والنشر والإعلان ، ١٩٨٨ .

- عودة ، محمد : كيف سقطت الملكية في مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ .

- غربال ، محمد شفيق : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية : ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

- فريد ، محمد : أوراق محمد فريد : مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ .

- كامل ، نجوى : الصحافة الوفدية والقضية الوطنية ١٩١٩-١٩٣٦ ، جزآن ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ .

- لاشين ، عبد الخالق : سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية حتى سنة ١٩١٤ (الجزء الأول) ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ .

- لاشين ، عبد الخالق : سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، (الجزء الثاني) ، بيروت : دار العودة ، ١٩٧٥ .

- لبيب ، فخري : الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، القاهرة : المركز العربي للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، ٢٠٠٣ .

- لبيب ، رمسيس ، محرر : العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، القاهرة : المركز العربي للدراسات العربي والأفريقية والتوثيق ، ٢٠٠١ .

- لطفي السيد ، أحمد : قصة حياتي ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

- من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر : شهادات ورؤى ، القاهرة : المركز العربي للداراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، ٢٠٠٣ .

- نصيف ، مجدي : حريق القاهرة ، في الوثائق السرية البريطانية ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٦ .

- ناصيف ، عريان : الفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ ، القاهرة : المركز العربي للدراسات العربي والأفريقية والتوثيق ، ٢٠٠٢ .

- وحيدة ، صبحي : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٠ .

- هيكل ، محمد حسين : مذكرات في السياسة المصرية : من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ .

المراجع باللغة الإنجليزية

Ahmed, Jamal Mohammed. *The Intellectual Orgins of Egyptian Nationalism*. London; New York; Toronto: Oxfrod University Press, 1960.

Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths and Helen Tiffin. Key *Concepts in Post Colonial Studies*. London; New York: Routledge,1998.

Awaisi, Abdel Fattah. *The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1947*. London: I.B. Tauris & Co., 1998.

_______. "Emergence of a Militant Leader: A Study of the Life of Hasan Al Banna 1906-1928". *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 22.1 (1998): 46-63.

Baer, Gabriel. *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950*. London, New York, Oxford University Press, 1962.

Barghouti, Tamim. "State Building in Palestine and Jordan". MA Thesis. American University in Cairo, 2000.

Beinin, Joel. "Fromation of the Egyptian Working Class". *MERIP Reports* 94 (1981): 14-23.

Beinin, Joel and Zachary Lockman. *Workers on the Nile; Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954*. Princeton: Princeton University Press, 1987.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution*. Trans. Jean Stewart. London, Faber and Faber, 1972.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm*. London: The University of Chicago Press, Ltd., 1978.

Botman, Selma. *Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952*. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1991.

Brown, Nathan. *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State*. New Haven, London: Yale University Press, 1990.

_______. "Peasants and Notables in Egyptian Politics". in *Journal of Middle Eastern Studies* 26.2 (1990): 145-160.

Chaturvedi, Vinayak (ed.). *Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial*. London: Verso, 2000.

Cromer, Evelyn Baring, Earl of. *Modern Egypt*. London: Macmillan and Co, 1908 (1962).

Cuno, Kenneth M. *The Pasha's Peasants: Land Society and Economy, in Lower Egypt, 1740-1858*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. New York: Grove Press, 1961.

_______. *Black Skin, White Masks*. Trans. Lam Marckmann. New York: Grove Press, 1967.

Gandhi, Leela. *Postcolonial Theory: A Critical Introduction*. New York: Columbia University Press, 1998.

Gershoni, Israel and James Jankowski. *Egypt, Islam and the Arabs: The Search of Egyptian Nationhood, 1900-1930*. New York, Oxford: Oxford University Press, 1986.

_______. *Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Gordon, Joel. *Nasser's Blessed Movement; Egypt's Free Officers and the July Revolution.* New York, Oxford; oxford University Press, 1992.

________. "The False Hopes of the 1950: The Wafd's Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order'. *International Journal of Middle East Studies* 21.2 (1989): 193-214.

Hadidy, Alaa Al Din. "Mustafa Al Nahhas and Political Leadership". *Contemporary Egypt: through Egyptian Eyes: Essays in Honour of P.J. Vatikiotis.* Ed. Charles Tripp. London: Routledge, 1993: 72-88.

Harris, Christina. *Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood.* The Hague, London, Paris: Mouton & Co. 1964.

Holt, P. M. (ed.). *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies From the Ottoman Conquest to the United Arab Republic.* [Conference on the Modern History of Egypt (1965: University of London).] London, New York [etc.] Oxford University Press, 1968.

Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt 1945-1970.* Trans. Michel and Susanne Chirman, Alfred Ehrenfeld and Kathy Brown. New York, London: Monthly Review Press, 1973.

Jankowski, James. : *"Young Egypt": 1933-1952.* Stanford: Hoover Institution Press, 1975.

________. "The Egyptian Wafd and Arab Nationalism, 1918-1944". *National and International Politics in the Middle East : Essays in Honour of Elie Kedourie.* Ed. Edward Ingram. London: Frank CASS, 1986: 164-186.

Killearn, Miles Lampson, Lord. *The Killearn Diaries 1934-1946.* ed. Trefor E. Evans. London: Sidgwick & Jackson, 1972.

Little, Tom. *Modern Egypt.* New York, Washington: Frederick A. Praeger, Publishers, 1967.

Lloyd, George Ambrose, Lord. *Egypt since Cromer.* London: Macmillan and Co., Limited,1934.

Marlowe, John. *A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953.* New York: Praeger, 1954.

Marsot, Afaf Lutfi. *A Short History of Modern Egypt* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

Mitchell. Richard P. *The Society of the Muslim Brothers.* London: Oxford University Press, 1969.

Mitchell, Timothy. *Colonizing Egypt.* New York: Cambridge University Press, 1988.

Moore-Gilbert, Bart. *Postcolonial Theory: Contexts, Practices, Politics.* London; New York: Verso, 1997.

Owen, Roger. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: a study in trade and development.* Oxford: Clarendon Press, 1969.

________. "Large Landowners, Agricultural Progress and the State in Egypt, 1800-1970: An Overview with Many Questions". *Food, State and Peasants: Analysis of the Agrarian Question in the Middle East.* Ed. Alan Richards. London:Westview Press, 1986: 69-94.

________. *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East.* London; New York: Routledge, 1992.

________. "Egypt and Europe: From French Expedition to British Occupation". in *Modern Middle East: A Reader.* Ed. Albert Hourani. London: I.B. Tauris &Co., Ltd. Publishers, 1993: 111-124.

Owen, Roger and Sevket Pamuk. A *History of Middle East Economies in the*

Twentieth Century. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1999.

Richmond J.C.B. *Egypt 1798-1952: Her Advance Towards a Modern Identity*. New York: Columbia University, Press. 1977.

Safran Nadav. Egypt *in Search of Political Community: An Analysis of the Political Evolution of Egypt 1804-1952*. 2nd edition. Cambridge; London: Harvard University Press, 1981.

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1978.

_______. *Culture and Imperialism*. New York: Alfred A. Knopf, 1993.

Storrs, Ronald. *Orientations*. London: Ivor Nicholson &Watson Limited, 1937.

Symons, M. Travers. *Britain and Egypt : the Rise of Egyptian Nationalism*. London : C. Palmer, 1925.

Thieck, Jean-Pierre. *Passion D'Orient*. Paris: Karthala, 1992.

Vatikiotis, P.J. *The Modern History of Egypt*. New York; Washington: by Frederick A. Praeger, 1969.

_______. *The History of Modern Egypt : from Muhammad Ali to Mubarak*. Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1991.

_______. *The History of Egypt*. 3rd edition. Baltimore: The John Hopkins University Press, 1985.

Wendell, Charles. *The Evolution of the Egyptian National Image: From its Origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid*. Berkley; Los Angeles; London: University of California Press, 1972.

Williams, Patrick and Laura Chrisman. eds.. *Colonial Discourse and Post-Colonial Theory*. New York; London; Toronto; Sydney; Tokyo; Singapore: Harvester, 1993.

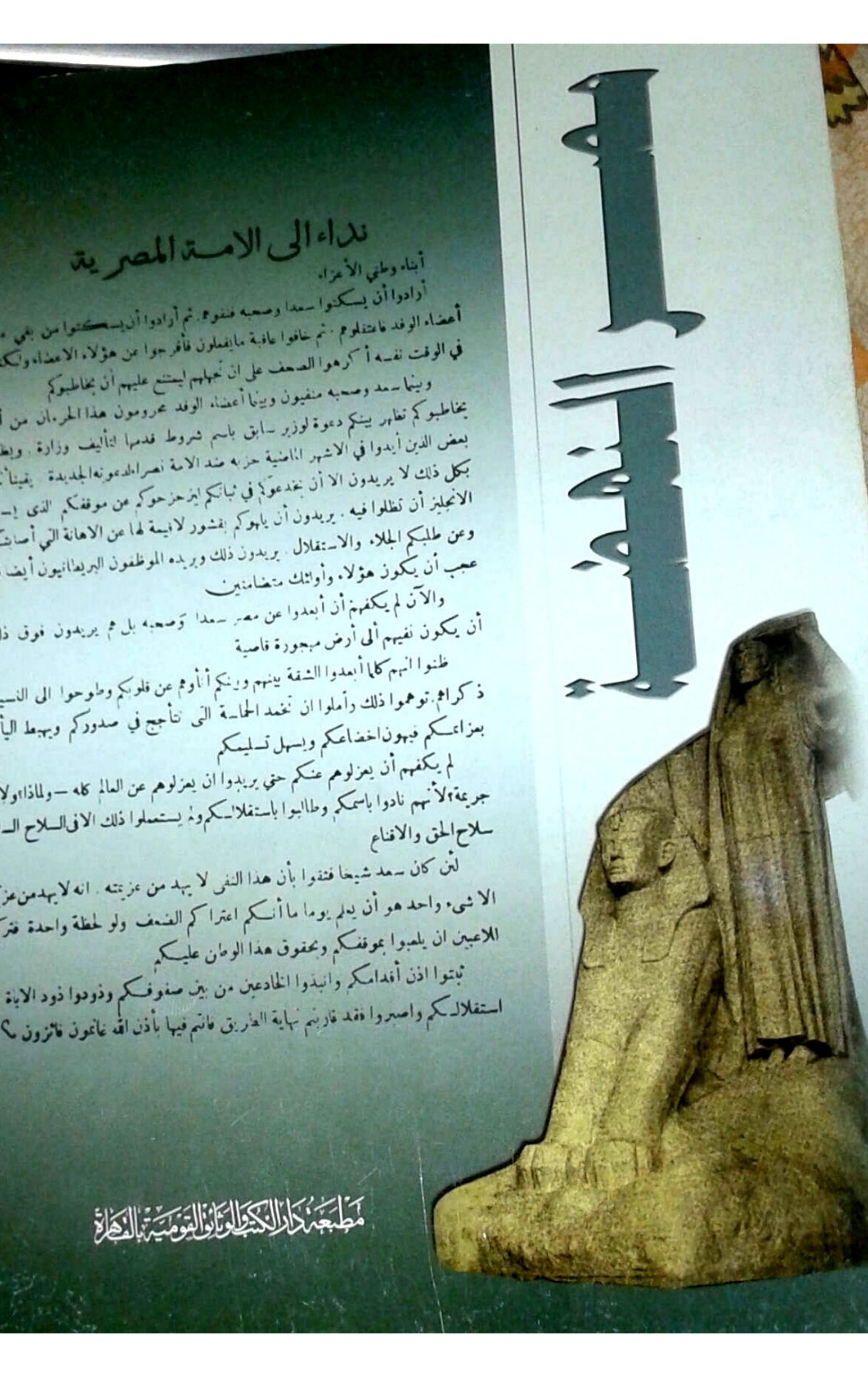
Wilson, Keith M. *Imperialism and Nationalism in the Middle East : the Anglo-Egyptian experience, 1882-1982* .London: Mansell Publishers, 1983.

Woddis, Jack. *New Theories of Revolution: A Commentary on the Views of Frantz Fanon, Regis Debray and Herbert Marcuse*. New York: International Publishers, 1972.

Wood, Michael. "The Use of Pharaonic Past in Modern Egyptian Netionalism". in *Journal of the American Research Centre in Egypt* 35 (1998): 179-196.

Youssef, Amine Bey. *Independent Egypt*. London: John Murray, 1940.

المحتويات



نداء الى الامة المصرية

أبناء وطني الأعزاء،

أرادوا أن يسكتوا سعدا وصحبه فنفوهم. ثم أرادوا أن يسكتوا من بقي

أعضاء الوفد فاعتقلوهم. ثم خافوا عاقبة مايفعلون فأفرجوا عن هؤلاء الاعضاء ولكن

في الوقت نفسه أكرهوا الصحف على ان تجاهلهم ليمتنع عليهم أن يخاطبوكم

وبينما سعد وصحبه منفيون وبينما أعضاء الوفد محرومون هذا الحرمان من أن

يخاطبوكم تظاهر بينكم دعوة لوزير سابق باسم شروط قدمها لتأليف وزارة. ويظ

بعض الذين أيدوا في الاشهر الماضية حزبه ضد الامة نصراء لدعوته الجديدة. يقينا

بكل ذلك لا يريدون الا أن يخدعوكم في ثباتكم ليزحزحوكم عن موقفكم الذي

الانجليز أن تظلوا فيه. يريدون أن يلهوكم بقشور لاقيمة لها عن الاهانة التي أصابت

وعن طلبكم الجلاء والاستقلال. يريدون ذلك ويريده الموظفون البريطانيون أيض

عجب أن يكون هؤلاء وأولئك متضامنين

والآن لم يكفهم أن أبعدوا عن مصر سعدا وصحبه بل هم يريدون فوق ذ

أن يكون نفيهم الى أرض مهجورة قاصية

ظنوا انهم كلما أبعدوا الشقة بينهم وبينكم أنأوهم عن قلوبكم وطوحوا الى النسي

ذكراهم. توهموا ذلك وأملوا ان تخمد الحماسة التى تتأجج في صدوركم ويهبط اليأ

بعزائكم فيهون اخضاعكم ويسهل تسليمكم

لم يكفهم أن يعزلوهم عنكم حتي يريدوا ان يعزلوهم عن العالم كله — ولماذا؟ ولا

جريمة؟ لأنهم نادوا باسمكم وطالبوا باستقلالكم ولم يستعملوا ذلك الا في السلاح ال

سلاح الحق والاقناع

لئن كان سعد شيخا فثقوا بأن هذا النفي لا يهد من عزيمته. انه لا يهد من عز

الا شيء واحد هو أن يعلم يوما ما أنكم اعتراكم الضعف ولو لحظة واحدة فتر

اللاعبين ان يلعبوا بموقفكم وبحقوق هذا الوطن عليكم

ثبتوا اذن أقدامكم وانبذوا الخادعين من بين صفوفكم وذودوا ذود الاباة

استقلالكم واصبروا فقد قاربتم نهاية الطريق فانتم فيها باذن الله ناجحون فائزون ؟

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة